





GENERAL  
LIBRARY





# فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق أبي عبد الله العجلاني  
الجلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مد ظله العالی



# فَقِيلَ لِصَافِيٍّ

فِي شَحْرِ النَّبِصَةِ لِلْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ أَيْدِي اللَّهِ الْعِلاَمَةِ  
الْخَلْقِ

تأليف:

الْفَقِيهَ الْمُحَقِّقَ سَمَاحَةَ الْحُجَّةِ آيَةَ اللَّهِ

السَّيِّدَ مُحَمَّدَ صَادِقِ بْنِ أَبِي الرَّوْحَانِيِّ  
مَدَّ ظِلُّهُ الْعَلَمِ





الحمد لله الذي اوجب الحج تشييدا للدين وجعله  
من القواعد التي عليها بناء الاسلام - والصلاة على  
محمد المبعوث على كافة الانام وعلى آله هداية الخلق  
واعلام الحق .

و بعد فهذا هو الجزء التاسع من كتابنا فقه  
الصادق وقد وفقنا لطلبه و المرجو من الله تعالى  
التوفيق لنشر بقية الاجزاء فانه ولي التوفيق.

KBL

. H89

1953

vol. 9



132395

ED2

2/5/80

## في المواقيت

(الباب الثالث في الاحرام وانما يصح من الميقات) و المراد به الامكنة المعينة شرعا للاحرام . فان الاحرام لا ينعقد الا من المكان المعين الذي قرره الشارع بالاجماع و الاخبار التي مستمر عليك - واطلاقه على ذلك المكان - انما يكون من باب اطلاق الكلى على الفرد فان الميقات اصله موقات - فانقلبت الواو ياءاً لأن ما قبلها مكسور ويكون للزمان و المكان - فيمقات الصلاة الزمان - و ميقات الحج المكان (فما) عن المصباح المنير من ان الميقات الوقت والجمع موقيت وقد استعير الوقت للمكان ومنه موقيت الحج موضع الاحرام انتهى و تحوه ما عن النهاية الاثيرية - غير تام (ويؤيد) ما ذكرناه ما عن الصحاح والقاموس ان الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات اهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (وبذلك) ظهر ان ما في العروة - من ان المواقيت اطلقت على المواضع المعينة للاحرام مجازا او حقيقة متشعبة - في غير محله .

وكيف كان فلا ريب في انه لا بد وان يحرم الحاج والمعتمر من مكان معين وقد قرر الشارع الاقلس لكل طائفة موضعا خاصا - و باعتبار تعدد الطوائف تكثرت المواقيت .

(و) قد اختلفت كلمات القوم تبعاً للنصوص في تعدادها فمنهم من قال (هي) خمسة ومنهم من جعلها (سنة) ومنهم من قال انها سبعة ومنهم من ذكر عشرة - وليس

ذلك اختلافاً في الحكم - بل الكل متفقون على جواز الاحرام من الجميع بل لكل  
 نكتة في تعيين العدد بحسب نظره ولكن المشهور بين الاصحاب ذكر السنة .  
 وقد اختلفت النصوص ايضا - وفي بعضها ذكر ستة كصحيح (١) معاوية بن  
 عمار عن ابي عبدالله عليه السلام من تمام الحج والعمرة ان تحرم من المواقيت التي وقتها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجاوزها الا وانت محرم فانه وقت لاهل العراق ولم يكن ح عراق  
 بطن العقيق من قبل اهل العراق - و وقت لاهل اليمن يللم - و وقت لاهل الطائف  
 قرن المنازل - و وقت لاهل المغرب الجحفة وهي مهيمة - و وقت لاهل المدينة ذا الحليفة -  
 و من كان منزله خلف هذه المواقيت مما يلي مكة فوقته منزله - وفي بعض الاخبار  
 ذكر خمسة كصحيح (٢) الحلبي قال ابو عبدالله عليه السلام الاحرام من مواقيت خمسة  
 وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لحاج ولا معتمر ان يحرم قبلها ولا بعدها و وقت لاهل  
 المدينة ذا الحليفة وهو مسجد الشجرة يصلى فيه و يرضى الحج - و وقت لاهل الشام  
 الجحفة - و وقت لاهل نجد العقيق - و وقت لاهل الطائف قرن المنازل - و وقت لاهل  
 اليمن يللم - ولا ينبغي لاحد ان يرغب عن مواقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه غيره (ولكن)  
 المستفاد من مجموع النصوص - ما عليه فتوى الفقهاء من ان المواضع التي يجوز الاحرام  
 منها عشرة كما سيمر عليك عند ذكرها .

## بيان ميقات اهل العراق

احدها - ما (لاهل العراق) ونجد و من يمر عليه من غيرهم و هو (العقيق)  
 بفتح اوله وكسر ثانيه و قافين بينهما ياء مثناة - وهو في اللغة كل و ادعقه السيل اي  
 شقه فأنهره و وسعه - وسمى به اربعة او دية في بلاد العرب احدها الميقات و هو و  
 وادبندق سيله في غوري تهامة كما عن تهذيب اللغة (وفي المستند) وله طرفان ووسط -  
 قاله المصنف بفتح الميم وكسرها كما في السرائر بالمهملة كما عن فخر المحققين

و لتسقيح اى الموضع العالى، ويمكن احدى السلاح وليس لامة الحرب و بدسه تسسته  
يريد العت ايضا كما نأتى او بالحاء المعجمة كما حكاها الشهيد لثانى عن بعض  
الفقهاء اى موضع الرع سمي به لانه يرع فيه لثياب الاحرام ومقتضى ذلك تاحير  
لتسمية عن وضعه ميقان و وسطه عمرة بالمعجمة ثم الميم الساكنة و قبل المكسورة  
ثم المهملة منه من ماحل طريق مكة و هى فصل ما بين وجدوبهامة كما عن الارهرى  
وانما موس سمي به لرحمة الناس فيها و آخره د عرق بالمهملة المكسورة ثم  
المهملة الساكنة وهو لجل الصعر سمي بها لانه كان بها عرق من الماء اى قبل  
قبل انها كانت قرية فخرت انتهى .

ويشهد لكون اول العقيق المسبح - حملة من النصوص كحرف (١) اى بصير  
عن احدهما عبيها لسلام حد العقب ما بين المسبح الى عقه عمره - وحرفه (٢) الآخر  
عن لصادق عليه السلام قال حد لعقب اوله لمسلح و آخره داب عرق ومرسل (٣) الصدوق  
قال لصادق عليه السلام وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل العراق العقيق و له المسبح و وسطه  
عمره و آخره د عرق و وله الفصل - و يحوها غيرها

ولكن فى بعض النصوص ول العقيق يريد العت كصحيح (٤) معاوية بن  
عمار عن لصادق عليه السلام قال اول العقيق يريد لعت وهو داب لمسلح بسة امبال مما  
يلقى العرق و بين عمره اربعة و عشرون ميلا يريدان (وهذا) لجر كمايأ فى  
لاحار المقدمة وما صرح به الاصحاب من ان اول العقيق المسبح - كك  
بدهم من جهة ان لارم ذلك ككون آخره عمره لنادل من النصوص على ان مسافة  
العقيق يريدان - و ن ما بين يريد العت الى عمره يريدان - وقد صرح بذلك ايضا  
فى صحيح (٥) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل  
المشرق العقيق فحوا من يريدان ما بين يريد لعت لى عمره الحديث وفى رواية

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠

٥ - الوسائل - الباب ١ - عن ابواب المواقف حديث ٦

أخرى أن آخر العتيق أوطاس وهي جمع وطلسم اسم واد في بلاد هوارن كانت فيه وقعة حين - لاحظ صحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام قال آخر العتيق يريد وطلسم (ولكن) في مرسل (٢) ابن فضال عنه عليه السلام أوطاس ليس من العتيق - ولا يحصرني الآن شيء يمكن أن يجمع به بين هذه لنصوص المختلفة في تعيين حدود العتيق واما من ناحية الأحرام فسيأتي الكلام فيه فانتظر .

ثم إن نجد على ما صرح به العبومي - هو ما ارتفع من الأرض - والجمع بوجود سمي به بلاد معروفة من حريه العرب اولها من ناحية البحار ذات عرق و آخرها مواد العرق ولهذا قيل ليست من العرق (وعن) القاموس انه اسم لمادون البحار مما يلي العرق اعلاه تهامة واليمن واسفله العراق والشام وله من جهة البحار ذات عرق وهو مؤذن بدخول العرق .

ثم ان كون لعتيق ميقاتا لمن ذكر من الاحلاف فيه وفي المستند بن نقل الاجماع عليه مستقص - ويشهد لكونه ميقاتا لأهل العراق صحيح (٣) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام من سام الحج والعمرة ن تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا تعاورها الا وابت محرم فانه وقت لأهل العراق ولم يكن يومئذ عراق - نص العتيق من قبل أهل العراق وصحيح (٤) عمر بن يزيد عنه عليه السلام وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل المشرق لعتيق نحو من مريد بن وصحيح (٥) علي بن حمير عن اخيه عليه السلام امداهل الكوفة وحراسان وما يليهم من العتيق ونحوها غيرها .

و يشهد لكونه ميقات لأهل نجد صحيح (٦) ابي ايوب لحرا عن ابي عبدالله عليه السلام وقت لأهل نجد العتيق وما اجدت وصحيح (٧) عيسى بن رثاب عنه عليه السلام - في حديثه ولاهل نجد العتيق وصحيح (٨) الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام الاحرام من مواقيت حمسة وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله الى ان قال وقت لأهل نجد العتيق

١ - ٢ الوسائل باب ٢ من ابواب مواقيت حديث ١ - ٦

٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ الوسائل - الباب ١ - من ابواب مواقيت حديث ٢ - ٦

وصحيح (١) رفاعه بن موسى عنه عليه السلام وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقيق لاهل بحدوق وهو وقت لما وجدت الارض وبت منهم وبحوها غيرها .

ويشهد لكون عقيق مفقات لم يمر عليه حملة من النصوص المقدمة كصحيح عمر بن يزيد وصحيح الحرار وصحيح رفاعه (لأن) قوله وما وجدت اشارة الى وجوب الاحرام من هذا المقاب عني من مره وان لم يكن من هل بعد لأن لايجاد الدخول في ارض بحد وتاسث الصمير باعشار الارض لمفهومة من اسباق في صحيح الحرار والمصرح بها في صحيح رفاعه - وسيدى تمام الكلام في ذلك عند تعرض لمصنفه لهذه المسألة .

ثم ن صريح النصوص لمقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العرق ذلك وقد ذهب الى ذلك طائفة من اهل السنة وروو في ذلك روايات ولكن عن جماعة منهم به فنه عمر بن الخطاب وعن جماعة آخرين منهم به ثبت قياسا وسندلوا له بان اهل العراق كانوا مشركين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (واحاط) عن ذلك المصنف به في محكي لذكره بقوله والاحقة به لعلمه عليه السلام بهم يسمون ويمر على هذا الميثاق مسلم كما عن ابي عبدالله عليه السلام - ثم نقل صحيح معاوية المتقدم .

ثم ان المشهور من الأصحاب انه يجوز الاحرام حذر من كل من لمسلح وعمره وبت عرق (و) ان اقتضاه المسلح ووسطه عمرة واحر دات عرق) وشهد به حملة من النصوص - وقد تقدمت لاحظ - حرامى نصير ومرسل لصدوق وحبر سحاق - المتقدمه .

بما الكلام ها في موردين - الاول انه قد عرف دلالة حمته من النصوص كحبر ابي نصير وصحيح عمر بن يزيد وصحيح ابن عمارة المتقدمة - على ان اول العقيق يزيد النعت وهو دون المسلح ستة اميال وقد مر انه لا يمكن لنا الجمع بينها وبين النصوص و لكنيات المصرحة بان اول العقيق لمسلح (وما) افاده في المستند قل - وقد ن هذه ستة اميال وان كانت من لعقيق ولكنها حرجة عن بطة النى هو المفقات كما نص عليه في صحيحه ابن عمارة لاولى انتهى (يرد عليه) ان هذا

الجمع و كان يتم بالنسبة الى صحيح معاوية لثاني - ولكن لا يتم بالنسبة الى صحيح  
عمر بن يزيد وقت رسول الله ﷺ لاهل المشرق المعنى نحو من يريد بن مابين يريد المحدث  
الى عمرة ( فالمتمين ) ان يقال انه لا عراض الاصحاب عن هذه النصوص يتعين  
طرحها اذا تظاهر ان عدم حوار تقديم الاحرام على المصحح اجماعى - وفي المستدواذعى  
بعضهم الاتفاق عليه . و على فرض عدم سقوطها بالاعراض الموهن . و معارضتها  
مع النصوص الاحرم تقدم تلك النصوص للشهرة التى هى اول المرجحات .

المورد الثانى هل يجوز التأخير الى ذات عرق احتيذا - كما هو المشهور  
بل قيل كاذن يكون اجماعا بل عن الخلاف والناصريات و الغيبة الاجماع عليه ام  
لا يجوز التأخير لها الا لمرض و تنفيذ كما عن الشيخ فى لنهاية و والد الصدوق  
و الصدوق فى المقنع و الهداية و الشهيد فى الدروس - و ظهر المدارك المبل  
اليه و جهن .

يشهد للاول حر ابى نصر - و مرسل الصدوق - و حر اسحاق المتقدمة  
( و يشهد ) لثاني صحيح عمر بن يزيد و صحيح معاوية - و حر ابى بصير المتقدمة ( و ربما )  
يقال ان الجمع بين الطائفتين سا يكون بحمل نصوص لمشهور على التفة -  
بشهادة ما رواه (١) فى الاحجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى انه كتب  
الى صاحب الامر ارواحا فده يسأله عن الرجل يكون مع بعض هؤلاء و يكون  
متصلا بهم يحج و يأخذ عن الحادة و لا يحرم هؤلاء من المسلح فمن يجوز لهذا  
الرجل ان يؤخر احرامه الى ذات عرق محرم معهم لما يخاف من الشهرة ام لا يجوز  
الا ان يحرم من المسح فكتب اليه فى الحواب يحرم من ميقاته ثم يلبس الثياب و  
يلبى فى نفسه فاذا سح الى ميقاتهم اظهره ( ولكن ) يرد عليه ان التوقيع الشريف ان  
دل على تعين الاحرام من المسلح - فهو مما لم يفت به احد فلا بد من رد علمه الى قائله  
وان دل على الفصل و ان مراد السائل من يجوز ولا يجوز من جهة ترك لا فصل

فهو لا يصلح شهدا على ما ذكر (واما) لجمع بذلك فهو محدوش من جهات لا تحصى.  
وعن الحلي الجمع بين النصوص نحو آخر و ارتضاء صاحب الحدائق و  
الجواهر - (وحاصله) انه يجوز الأحرام من أي جهة من جهات العقيق لا ليه  
ثلاثة اوقات اولها المسلح - هو اقصاه عند ارتفاع النقية و اوسطها عمره وهي بين  
المسلح في لعص عند ارتدع النقية و آخرها ذات عرق وهي ادونها في لعصل الا  
عند ثنية و الشاعة و لحروف ذات عرق هي اقصاه في هذا الحد و ح تمامي  
مكانة الحميمي تعلیم للجمع من مراعاة لعصل و لنقية (وهذا) ايضا جمع ترعى  
لأشاهد له

فالحق ان يقال ان النصوص الدالة على عدم حوازا آخر الى ذات عرق مع  
كثرتها و صحة ساندتها اعراض الاصحاب عنها فهي موهوبة بدت لابد من طرحها  
لسقوطها عن الحجية - وقد حقي في محله ان لحر كالم اردد صحة رداد صحتها  
بالاعراض (ان قيل) ان جماعة من الاصحاب عملوا بها و تنوا مصوبها فلا تكون  
معرضا عنها (قنا) اولا ان عمل من قلل في مقاس اعراض لحر لا يبعد - وثاني قد مر  
ان تلك النصوص من جهة نصها ان اول العقيق هو ريد لعص لم يبدل حد مصوبها  
فهي مطروحة لذلك ايضا - وثالثا انه لم يثبت اداء الشح و انى بدويه بذلك -  
لاحظ كلامهم (قل) الشح رده في محكي الهابة وقت رسول الله ﷺ لكل قوم  
ميقاتا على حسب طرقهم فوقت لاهل العراق ومن حج على طريقهم العقيق و له  
ثلاثة اوقات اولها المسلح وهو اقصاه و لاسمى ان يؤخر لاسبب الاحرام منه لا  
عند الضرورة و اوسطها عمره و آخرها ذات عرق و لا يجعل احرامه من ذات عرق لاعد  
لضرورة و النقية لا يجاوز ذات عراق الا محراما على حال انتهى (وقا) في محكي  
المقنع و لاهل العراق العقيق و اول العقيق المسلح و وسطه عمره و آخره ذات عرق و  
لا يؤخر الاحرام الى ذات عرق لا من عله و وله فصل انتهى - و طاهر هذه لكلمات  
ان ذات عرق من العقيق غاية الامر ان الافضل ان لا يؤخر الاحرام اليها - و اصرح



من ذلك عبارة الدروس فداً هذه لخصوص محالته للاجماع و لم يثبت اداء  
 احد بمصمونها فلا قوى ما عليه المشهور

ثم ان المنفق عليه بين الاصحاب كون آخره ذات عرق (فلا يجوز عمورها)  
 اي ذات عرق (الامحورما) وبشهاد به الخصوص المتقدمة - فما في بعض النصوص  
 المتقدمة من ان آخر العقيق او طاس - فلمحالته للاجماع و لا يندق لاسد من طرحه  
 (وقد يقد) ان افضل مواضع لعقني بركة لشريف وهي بركة مربعة في يمين من  
 يذهب من العرق الى مكة في حولها اشجار اشوك بكثيره ولم يذكر لذلك دليل  
 سوى كونها اذن المسيح و قد دل النص على ان ول العقيق فصل - ولكن في  
 المستند لم يظهر لي ذلك بعد تفحص

### مسجد الشجرة ميقات أهل المدينة

(و) ثابها - ما (لاهل المدينة) وهو (مسجد الشجرة) كما في المس والمسيهي  
 والتذكرو والشرائح - وعن - المقعه لناصر بن وحسن لعن والعمل والمسوط  
 والحلاف وللهة والنافع والارشاد و لقواعد والكافي و لاشاره و لعه و السرائر  
 والممتر والتحرير والمهلب بن جميع كتب الشيخ والصدوق و لقصى و الديلمي  
 (وشهده) طوائف من الاحبار - الاولى - ما دل على ان لمعدت هو مسجد الشجرة  
 كصحيح (١) معاوية عن لصادق عليه السلام المنصص لبيان حج رسول الله ﷺ - قل -  
 فلما انتهى الى دى الحليفة مرالت الشمس اعتزل ثم حرج حتى اتى لمسجد الذي  
 عند الشجرة فصلى فيه الظهر وعزم بالحج وصحيح (٢) لعلاء عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اذا صليت في مسجد الشجرة قل وانت قاعد في دبر الصلاة قل ان تقوم ما يقول  
 المحرم ثم قم فامش حتى تلج الليل وتسوي بك اليداء فاذا ستوت بك فله ورواه (٣)

١ - بوسائل - باب ٢ - من نواب قسم الحج حديث ٢

٢ - ٣ - بوسائل - باب ٣٥ - من ابواب الاحرام حديث ٣

الصادق بإساده عن حفص بن المحترى ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلى كلهم عن أبي عبد الله (١) روه المفيد في لمعة قول عليه السلام اد حرمت من مسجد الشجرة فلا تلب حتى تنهى إلى البداء وبحرفها

لثنية مادل على أن الميقات ذوالحليفة ولكنه قد فسّر بمسجد الشجرة كصحيح (٢) الحلى المتقدم - وقت لأهل المدينة ذوالحليفة وهو مسجد الشجرة وحر (٣) الأمدلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وقف لأهل العراق العتيق بي أن قل ووقت لأهل المدينة ذوالحليفة وهو مسجد الشجرة وما (٤) عن لمفع وقت رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن قل ولأهل لمدينة ذوالحليفة وهو مسجد الشجرة .

الثالثة مادل على أن الميقات الشجرة كصحيح (٥) عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام من أقام بالمدينة شهرا أو هو يريد الحج ثم بداله ن يحرج في غير طريق أهل المدينة الذين ن حذوه فليكن أحرامهم حذاء الشجرة من ليد . وحر (٦) على بن جعفر عن أخيه عن المتعة في الحج من أن أحرامهم وأحرام الحج قال عليه السلام وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل لمرق من العتيق ولأهل المدينة ومن يليها من الشجرة الحديث وبحرفها في ذلك صحيح الحلى وتغريب الاستدلال بها ن من المعلوم أن ليس المراد بالشجرة نفس الشجرة من الظاهر ن المراد به مسجد الشجرة .

لثنية السابعة - مادل على أن الميقات هو ذوالحليفة وفسر ذلك بالشجرة كصحيح (٧) على بن رثيب عن الصادق عليه السلام عن الأوفاب أنى وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لسان فقال عليه السلام ن رسول الله صلى الله عليه وآله وقف لأهل لمدينة ذوالحليفة وهي الشجرة (ولأبناهي) ذلك المصوص الدالة على أنه ذو لحليفة من دون أن يفسره لظاهر في بادي النظر في أنه المكان الذى فيه المسجد كصحيح (٨) بي ابوب لحرار المتقدم - وقت لأهل المدينة ذوالحليفة وصحيح (٩) معاوية المتقدم أيضا

١ - الوسائل - الباب ٢٤ من أبواب الأحرام حديث ٩

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧

قال **ابن** ووقبل لاهل المدينة والخليفة - ونحوهما غيرهما (لا) لما ائده في العروة من انه يجب حمل المطلق على المقيد - لان سعة المسجد لدى الخليفة اعنى انه المكان الذي فيه المسجد - سعة الجزء الى الكل - لا الحرجى الى الكلى - (بل) لانه فسر في تصوص الاحرود والخليفة بالمسجد - وعليه فما في جملة من كلمات الفقهاء من ان ميفقات اهل المدينة دوا لخليفة اسما هو لاجل تعبئة التصوص و لا فمرادهم منه هو المسجد وعليه فلا خلاف في هذا الميفقات

ثم ان السيد في العروة - قال لكن مع ذلك الاقوى حوار الاحرام من خارج المسجد ولو احتياطوا ان قلنا بان دوا لخليفة هو المسجد وذلك لان مع الاحرام من حوا المسجد يصدق الاحرام منه عرفا و يفرق بين الامر بالاحرام من المسجد او بالاحرام منه هذا - مع مكان دعوى المسجد حد للاحرام ويشمل حاسبه مع محاذاته والاشتباق المحاذات كافية ولو مع القرب انتهى (اقول) يرد على ما افاده اولا - ان الاحرام من خارج المسجد لو صدق عليه الاحرام من المسجد فاما هو من حيث تمتص به - دون الحجاب منه مع عدم الاتصال لان الاستدراك ليس من المسجد (ويرد) على الثاني ان ظاهر التصوص خصوصية المسجد لانه احد في الموضوع ملحاط لعد عن مكة فيكفي جميع ما يحاذيه من الموضع المساوية له في البعد (وما) الثالث وسباني لكلام في ميفقات التاسع - في ان كفاية لمحاذات هل تكون محبضة بصوره لعد - ام تشمل القريب من المسجد فانتظر .

### تنبيه

ثم انه احتجعت كلمات لفريقين بل والفقهاء في مقدار بعد دوا لخليفة عن المدينة - (فمن) لقاموس به موضع على ستة اميال من المدينة وهو ماء يسمى جشم (وعن) النووي في تهذيب الاسماء واللغات انه يصم الحياء المهممة و فتح اللام و اسكان الباء لمشاة من تحت وبالعاء - وهو على نحو ستة اميال من المدينة - وقيل

سبعة وقيل أربعة وفي شرح مسلم لعباس ذو الحليفة ماء لسي حشم انتهى ونحوه ما عن تحريره (وعن) المصباح الممير - ماء من مياه بني حشم ثم سمي به لموضع و هو ميقات من المدينة نحو مرحلة ويقال على ستة أميال (وفي) لندكرة وعن الميسوط وهو عبي عشرة أميال من مكة وعن المدينة ميل (وعن) شرح الإرشاد لعمر لاسلام ويقال للمسجد الشجرة ذو الحليفة وكان قبل لاسلام اجتمع فيه ناس وتحالفو ونحوه عن التمشح (قول) لأربب في انه لا فائدة في هذا لراغ والاحلاف اذ مسجد الشجرة لم يكن معروفا من صدر لاسلام الى اليوم كما صرح به في الجواهر - ولعن وقوع الاختلاف المذكور من العرائب

### الحجفة ميقات لاهل المدينة عند الضرورة

ثم به لاشك (و) لاختلاف بينهم في انه يجوز لاهل المدينة ان يحرموا (عند الضرورة) من (الحجفة) وشهد به النصوص الآتية - اما الكلام في مورد: ١٠ - في تعيين الحجفة وبيان المراد منها ٢٠ - في انه هل يجوز تأخير لآحرام اليها حسارا ام لا ٣٠ - انه هل يختص بضرورة بالمرض والضعف ام نعم كل ضرورة ٤٠ - في به هل يجوز لآحرام منها احتيازا اذا مشى من غير طريق ذي الحليفة - فيختص اسمح بمن مشى من ذلك الطريق - ام لا يجوز ٥٠ - في به به أعني عدم حوار التأخير لولم يحرم من ذي الحليفة وجاوزه فحرم من الحجفة هل يكون آحر مه صحيح وان عصي بالتأخير ام لا .

اما الاول - ففي المستند الحجفة بالحجيم المصنومة ثم المهمة اساكه ثم لاهل المفتوحة ماء على سبع مراحل من المدينة وثلاث من مكة كما عن بعض هل اللغة وعنه ان بينها وبين البحر نحو ستة أميال وعن غيره ميلان قبل ولاناقض لاختلاف البحر باختلاف الارضه (وقيل) كانت مدينة فحررت سميت بها لآحلاف لليل بها اي دهابه بها - وسميت مهيعة به فتح الميم وسكون لاهل وفتح الناء المشاة

التحتانية معناه المكاد الوسع (وفي) لقاموس كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة يسمى مهيعة مرل بها مو عبيد وهم احوة عاد وكان اخرجهم العدليق من يثرب فحدثهم سبل واحتجهم فسميت الحجفة (و عن) المصاحح المير مرل بين مكة ومدينة قريب من رابع بين بدر وحليص انتهى (وفي) المجمع هي مكان بين مكة والمدينة محاذية لدى الحليفة من الجانب الشامي قريب من رابع بين بدر وحليص (وقال) ياقوت - كانت قرية كبيرة ذات مسى على طريق المدينة من مكة على اربع مراحل وهي ميفات مصر والشام ان لم يمر و اعلى المدينة واما سميت الحجفة لان السبل احتجهم وحمل اهلها في بعض الاعوام وهي الان حراب انتهى (وفيل) بها تعد من مكة المكرمة تقريبا مائتين وعشرون كيلومترا

واما المورد الثاني فالمشهور بين الاصحاب شهره عطيمة انه لايجوز التاجير اليها احتيارا ولم يحذف الا المعنى و بس حرة في الوسيلة وبهما جورا التاجير اليها احتيارا

سندل لالول بحمة من المصوص كحجر (١) ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألته عن قوم قدموا المدينة فحدوا كثره الرد وكثره الايام يعنى الاحرام من الشجرة وارادوا ان ياحدوا منها الى ذات عرق فبحر مواضعها فقد عليه السلام لاوهو معص من دخل المدينة فليس له ان يحرم الامن المدينة - قوله الامن المدينة اى من ميفات هل المدينة وهو مسجد الشجرة - كما دل على ذلك لمصوص المتقدمة وحجر (٢) ابي بصير قلت لابي عبد الله عليه السلام حصل عابها عليت اهل مكة قال و ماهي قلت قالوا احرم من الحجفة و رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم من لشجرة قل لبحمة احد الوقتين فاحلت بادنهما و كتب عليلا - اذ طاهره ان وحه تأخيره كونه عليلا

١- الوسائل الباب ٨ من ابواب المواقيت حديث ١

٢- الوسائل - باب ٦ من ابواب المواقيت حديث ٢

فبدل بالمعهوم على عدم حوار التأخير بدون ذلك وصحيح (١) ابي بكر الحصرمى  
 قال ابو عبدالله عليه السلام في حررت باهلى ماشيا فلم اهل حتى اتيت لجمعة وقد كنت  
 شاك فحسن هل المدينة سألون عى يقولون ثيابا و عليه ثيابه وهم لا يعلمون و  
 قدر حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مريضا او صعبا ان يحرم من الجمعة - هذا مصدق  
 الى ما تقدم من النصوص المعينة لمسجد لشجره لاهل المدينة الظاهرة فى التعيين  
 واستدل بقول الآخر صحيح (٢) على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سأنته  
 عن احرام هل لكوفة واهل حراسان وما بينهما واهل الشام و مصر من اين هو - قال  
 من هل لكوفة وحرسان وما يليهم فمن العقبة واهل المدينة من ذى الحليفة والجمعة  
 واهل الشام ومصر من الجمعة و هل اليمن من بلنم الحديث و صحيح (٣) معاوية  
 ابن عمار انه سأل با عبدالله عليه السلام عن رجل من اهل المدينة احرم من لجمعة فقال صلى الله  
 لانا و صحيح (٤) الحلبي سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ابن سحر المرحل اذ جاور  
 بشجرة فقال صلى الله عليه وسلم من الجمعة ولا يجاور الجمعة الا محرم - ولا حل هذه  
 لنصوص لصراحة فى الحوار اى حوار الاحرام من الجمعة اختيارا حمل هذا لقائل  
 بنصوص تعين مسجد الشجرة على اراده الاصلية

و لتحقق ان يقال ان هذه لنصوص وان كانت ظاهرة فى الحوار وصالحة للقريبة على  
 حسن بنصوص تعين مسجد الشجرة على اراده الاصلية وحرر من حذر عدم الحوار قبال  
 للمناقشة فى دلالتها عليه وهذا حر ابراهيم - و اى نصر - اما الاول فلانه من المحتمل ارادة  
 لخصم بالاصافة الى ذات عرق بل الجمع بينهما بين حر ابي بصير المصر ح بان الجمعة احد  
 الوقتين يقتضى ذلك - واما لثانى فظهوره بقربة قوله الجمعة احد الوقتين فى ان  
 الاعنة كاتب بلحاظ تركه لافضل واعذاره بانه كان غلبا عن ذلك (الا) ان صحيح  
 لخصم مظاهر فى اختصاص السرحيص بالمريض الضعيف لتضمنه معنى الشرط

١ - ٣ - ٤ - لوسائل - الباب ٦ من ابواب المواقيت حديث ٥ - ١ - ٣

٢ - لوسائل - باب ١ - من ابواب المواقيت حديث ٥

فبدل بالمعهوم على عدم الحوار في غير حال المرض والضعف (و هو) يصح قرينة  
لحمل حر على من جهر على ارادة بان اصل المشروعية و لو في حال الاضطراب  
وحمل صحيح معاونه على اذنه ان موطن المدينة له ان يحرم من المحقة ولو في  
بعض الموارد دفع لثوبهم لسائل ان اهل المدينة و ان مروا على طريق الشام يتعين  
عليهم الاحرام من مسجد الشجرة - فليحتمل على ذلك حملا بين النصوص - و اما  
صحيح الحسي والمعروض في التجاور عن الشجرة فلا يكون في مقام بيان حكم التجاور  
عنها و انه يجوز ام لا يجوز - فاداً ما افاده المشهور هو الاظهر

و اما المورد الثالث - والجمود على طوهر النصوص يقتضي لساء على  
الاحتصاص بالمرض و لضعف للتصريح بهما في صحيح لحصرمي - والمرض في  
حر ابي بصير - الا ان الاصحاب فهموا انها ارادة المثال والافالمدار على لضرورة  
وهو حسن - وطريق الاحتياط معلوم .

و ما المورد الرابع في المستند والحواهر والعروة وعن لدروس والمدارك  
انه لو عدل عن طريقه ولو من لمدينة في الانتداء جار واحرم منها اختيارا (و استدل)  
له في الحواهر بانها احد الوقتين (وبه) ان الجمع من النصوص يقتضي حمل ذلك  
على ارادة حدهما في حال الضرورة لا مطلقا (فالاولى) ان يستدل له بعموم ما دل على  
انه يجوز الاحرام من اي ميقات تنق المرور عليه ولو لغير اهله و ان المراد باهل  
كل ميقات من يمر عليه - كما يشهد به مصافا الى وضوحه صحيح معاوية المتقدم  
الذي حملناه على ارادة ذلك فلاحظه (وبذلك) يظهر انه لو اتى الى ذي الحليفة ورجع  
منه ومشى من طريق آخر له ان يحرم من المحقة و ان ما دل على عدم جوار المرور  
عن الميقات بغير احرام ظاهر في ارادة التجاور عنه والمعروض في المثال عدم التجاور  
فيشمله اطلاق ما دل على ان كل من مر على ميقات له ان يحرم منه وما حر ابراهيم  
المتقدم فهو ضعيف السند فتأمل .

و ما المورد الخامس - فمن الدروس و المدارك وفي الجواهر - انه يصح



حرام من آخر الاحرام عن ذي الحليفة من الجهنم و ان عصي بتأخير الاحرام عنه .  
و حتمل بعض عاظم المعاصرين عدم العيص ايضا (وفي الحديث) لا يصح احرامه  
ح منها (وفي المستند) التفصيل بالمكان وعدم المشقة فلا يصح والا يصح .

وستدل للاول - في الحواهر بصدق الاحرام من لميقات لدى هو وقت لكل  
من يمر عليه و ان كان آتيا اولاً عند مرور على الاول الا ان ذلك لا يجرحه عن صدق  
اسم مرور على الثاني - مضافا الى اطلاق في الناس عن الاحرام منه وتقييد الحكم  
التكليفي لا يقتضي تقييد الحكم الوصفي المستند من صدر النصوص - انتهى - و  
بعضه بذلك قال سد المدارك يسمى القطع بذلك (اقول) لا يبعد دعوى اختصاص ما دل  
على ان كل من مرعى ميقات فهو ميقات له من لم يمر على ميقات منه - لاحظ  
حبر (١) ص ١٠٠ كتب السرى الرضا <sup>رحمه الله</sup> ان قوما من اهل البصرة مروا على بطن  
العقيق ولا يحرّمون منه و بما يريدون الاحرام من منزل وراه العقيق بحمسه عشر ميلا  
فكتب - ان رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وقت المواقيت لاهلها ومن اتى عنها من غير اهلها  
الح (واما) في اطلاق الناس عن الاحرام منه فقد قيد بصورة الاضطراب ولم يقيد  
بخصوص الحكم التكليفي .

وبذلك ظهر وجه القول لثاني - ويشهد به مضاف الى ذلك حبر (٢) ابراهيم بن  
عبد الحميد المتقدم فيمن يريد الاحرام من المدينة فراد ان يأخذ منها الى ذات عرق  
قال <sup>رحمه الله</sup> من دخل المدينة فليس له ان يحرم الا من المدينة - فتأمل - فان الخبر  
ضعيف لسد - وصحيح (٣) الحلبي قال سألت ابا عبد الله <sup>عليه السلام</sup> عن رجل ترك الاحرام  
حتى دخل الحرم فقال يرجع الى ميقات اهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم فان  
خشى ان يعوته الحج فمحرم من مكانه فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج و  
حبر (٤) على بن جعفر عن ابيه <sup>عليه السلام</sup> عن رجل ترك الاحرام حتى انتهى الى الحرم كيف

يصح قال يرجع الى ميقات هل بالاه لى محرمون به فيحرم - ودلائلها على المدعى واصحة وبها يقيد طلاق ما دل على ان من مر على ميقات فهو ميقته ولو كان له اطلاق شامل للحق .

واما الفصل لى ذهب اليه فى المستند ولقد رد مدرك الاكتفاء فى صورة المشقة وعدم الامكان هو ما دل على ان الحنفية مبدت لاهل المدينة عند الضرورة (ولكن) يرد عليه ان التعدى عن المرض والضعف الى مثل هذه الضرورة عبر ظاهر نعم اذا حاق فوت الحج ان رجع الى الميقات . اول حار الاحرام بها الصحيح لحسب .

### حكم احرام الحائض والحب من اهل المدينة

و- ر ع دا كان المحرم حبسا او حائضا وام يكن استعمال الماء ميسورا له ولو لصق لوقت فعلى القول بحوار الاحرام من خارج المسجد او حوار الاحرام من الحنفية اختيار الاشكال - واما على ما احترازه من لزوم كون الاحرام من داخل لمسجد وانه لا يحرى الاحرام من الحنفية اختيارا - فان امكن الاحرام فى حال الاختيار من المسجد لا كلام - وان لم يمكن فهل يحرم من خارج المسجد كما عى لشهد الثنى والمدارك والدخيرة لوجوب قطع المسافة من المسجد الى مكة محراما ام يؤجره الى الحنفية لكون العذر ضرورة مبيحة للتأخير كما فى المستند - ام يحرم من خارج المسجد ويجوز ان الاحرام من الحنفية او محادا بها م يفصل بين الحائض غير لمقطع دمها - وبين الحب والحائض التى انقطع دمها وحوه وقوال

والحق ان يقل - ان الحب والحائض المقطع دمها يتيمان بدلا عن غسل الحائض والحبض اما للصلاة - او للكون فى المسجد - فبدخلان المسجد يحرم من وهو يصح احرامهما (ودعوى) انه لا يشرع المكث فى المسجد لها مع التيمم لقوله تعالى (١) ولا حنا الا عابرى سبل حتى تغسلوا - فجعل الغاء هو الغسل - ولو اباحه التيمم

لكان ايضا عاة كما عن فخر المحققين ابن المصنف ره (اجمعا) عنها في مسح التيمم مفصلا - وخاصة - ان ادله بدله التيمم تكون حاكمه على الاية الكريمة كحكومتها على غيرها من الأدلة (كما) ان ما افاده بعض لاعاطم من ان جعل المكث عبدة للعمل او لتيمم لا يحبو عن اشكال اذ المتوقف عليهما حور المكث لافس المكث (احد) عنه في الجزء الاول من هذا الشرح في مسح وجوب ازالة النجاسة عن المسجد .

واما الحائض قبل نقائها و انقطاع دمها فلا بشرع التيمم لها لانه لا يقتضى لادحة فصلا عن رفع الحدث - ولا وجه لاحرامها من خارج المسجد لفرص ان لم يفت نفس لمسجد وكفاية المحاذ اما هي مع البعد - فلا تتمكن من الاحرام قبل الجحفة فيحور له تركه و تحرم من الجحفة لالكون ذلك عدرا - بل لعموم ما دل على ان من مر على ميقات يحرم منه وان المراد من هل كل ميقات من يمر عنه (بعم) بدأ على كفاية المحاذاة حتى للقريب بحيث عليها ان تحرم من خارج للمسجد وسيمر عليك الكلام في المسمى - وبذلك طهر وجه الاحبة بان تحرم من خارج المسجد و تحدد الاحرام من لجحفة (واما) حر (١) يوسف بن يعقوب قل سئلت ابا عبد الله (ع) عن الحائض تريد لاحرام قال **يُحِلُّ** تتسل وتستهر وتحتشى بالكرفس وتلبس ثوبا دون ثياب حرامها وتتسل القنة ولا تدخل المسجد وبها بالحج بغير الصلوة - لدى استدله سيد لعروة لوحوب احرامها من خارج المسجد (في ظاهر) كونه حسيبا عن المقام لوروده في احرام الحج دون العمرة - اللهم الا ان يقال ان العمرة جزء من الحج فيصح ان يقال بها تهل بالحج في صورة الاهلال بالعمرة فتأمل - ولعل هذا الحبر دوحب صيرورة الاحتياط المتقدم لروما .

## الجحفة ميقات لاهل الشام ومصر والمغرب

ثالثها الجحفة (وهي ميقات اهل الشام) ومصر - والمغرب - ومن يمر عليها من

غيرهم (احتماراً) بخلاف في شيء من ذلك - ويشهد بالجمع بصوص كثره .

اما كونه ميقاتاً لاهل الشام فيشهد به صحيح (١) روى عن موسى عن عبد الله عليه السلام وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم الفلق لي ان قال ووقت لاهل الشام لحججه ووقت لها لميعة وصحيح (٢) الحلبي عنه عليه السلام في حديثه ووقت لاهل الشام - حججه - وبحوزه غيرهما

واما كونه ميقاتاً لاهل مصر - فيشهد به صحيح (٣) عن بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام - واهل الشام ومصر من الحججه - وبحوزه غيره

واما كونه ميقاتاً لاهل المغرب فيشهد به صحيح (٤) عن ابوب نجر وقت قت لابي عبد الله عليه السلام حدثني عن العنقي وقت وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم او شيء صعبه الاسم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة هذا الحله ووقت لاهل المغرب للحججه وهي عند مكوبة مبيعه الحج

ويشهد لكونها ميقاتاً لمن يمر عندهم من غيرهم صحيح صفوان بن يحيى المتقدم عن ابي الحسن عليه السلام - فكس - اي الامام عليه السلام - ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لموقت لاهلها ومن اتى عليها من غير اهلها وفيها رحضة لمن كاتب به علة فلا تجوز الميقات لاهل علة -

## يللم ميقات لاهل اليمن

١- اربع ما (١) اهل اليمن) وهو (يللم) بخلاف فيه و المصوص الدالة عليه مستفيضة هي صحيح الحلبي - المتقدم - ووقت لاهل اليمن يللم وبحوزه صحيح الحرار وصحيح معاوية بن عمار وغيرهما

ثم ان اليمن عني ما عن المراد به لتحريك سميت باليمن لتبهم لما تعرفت العرب من مكة كما سميت الشام لاحدهم الشمال والبحر تحيط بارض اليمن من المشرق

الى الجنوب ثم رجع الى المغرب فوصل بهما وبين باقي حروبة العرب خطيا احد  
من بحر الهند الى بحر لسن عرضا في البرية من المشرق الى جهة المغرب .  
و ما يسمى (عس) المصاح لسر و القوموس - قبل الاصل - لملم فحقت  
الهمزة وقد يقال برمزم (وعن) شرح لاشادته واد - وعن القوموس (وعن)  
الحواهر - حل - اواد - بعد لهسم والملم و برمزم - و هو على مرحلتين من  
مكة (و قبل) ايه حل - و بعد عن مكة برسا - اربع فوسعون كيموترا (و عن) كتاب  
السند من مكة الى صنعاء احدى وعشرون مرحلة دولها لملكان ثم لملم (وقال) بقوت  
يلملم ويقال لملم و سملم المجموع موضح على لسن من مكة و هو مبقات اهل  
البحر وفيه مسجد معدن حل (و يسمى) من هذه لكلمات ايه لاجلاف بينهم في محله  
وانما الاختلاف في انه واد او حل .

## قرن المصارل مبقات لاهل الطائف

(و) حامسها ما ( ) اهل الطائف وهو (قرن المصارل) بفتح الف و سكون  
الراء المهملة حلاو للمحكي عن الجوهري ففتحها و رعم ان اويس لقرني مسوب  
له و في كشف لنام ثمن لعماء على تعبطه بهما واما ويس من بني قرن بطن  
من مراد بخلاف ما نحن فيه فانه حل مشرف على عرفات على مرحلتين من مكة و يقال  
له قرن الثعالب وقرن بلا اضافة و عن بعض ان قرن الثعالب غيره و به حل مشرف  
على اسفل مبي سم و بن مسجده لاف و حمسائه ذراع كد في الحواهر (قال)  
القاضي عياض قرن لمدارل وهو قرن الثعالب يسكون لراء مبقات اهل بجدة بقاء مكة  
على يوم وليلة وهو قرن يصا غير مصوف و اصله الجبل الصغير لمستطل المقطع  
عن لجل الكسر و رواه بعضهم قرن بفتح الراء وهو غلط اسماء هو قسبة من السمن  
(ومن) الغرب ما في مجمع البحرين - قال و لقرن موضح وهو مبقات اهل نجد و

منه اوبس القرني ويسمى ايضا قرن المارل - لما عرفت من اتفاق اعماء على تعليق  
الجوهري في تحريكه وسنة اوبس القرني اليه - وكيف كان فالامر سهل بعد معلومة  
المكان المخصوص لدى المتردين .

ثم انه دلت النصوص الصحيحة على انه ميقات اهل الطائف كصحيح لحرار -  
وقت لاهل الطائف قرن المارل - ونحوه صحيح معاوية بن عمار - وصحيح الحلبي  
المتقدم جميعها ونحوها غيرها (ولا يفي) ذلك ما في صحيح عيسى بن رثاب المتقدم  
وقد لاهل اليمن قرن المارل وما في صحيح عمر بن بريد عن الصادق عليه السلام وقد تقدم  
ولا لاهل نجد قرن المارل (فانه) لابد من حمل كذا في عتيقية او على ارادة ان لنجد  
طريقين احدهما يمر بالعقبي و الاخر يمر بقرن المارل - كما ان الاول يحمل على ان  
ليمن طريقين احدهما يمر بقرن المارل والاخر يلهم .

نسبه عن المصنف في المنتهى بعد ثلث الموقيت الحمسه ذو الحبيفة وهو على  
عشره مر حل من مكة على مبل من المدينة ولبه في العد الحقة والموقيت الثلاثة  
الباقية على مساحة واحدة بينها وبين مكة لثلاث فصدتان  
سادسها مكة (و) قد تقدم تفصيل لقول في ان (المتنح بحلة يحرم من مكة)  
في لشرط لرايع من شروط حج لمنع - فلا يبعد .

### ميقات من منزله اقرب من الميقات

سابعها ما ذكره بقوله (ومن كان منزله اقرب من الميقات فمقره ميقاته)  
وهو المشهور بين الاصحاب - وفي المنتهى - ذهب اليه علمنا اجمع وهو قول اهل  
العلم كافة الا محاه انتهى وفي التذكرة واجماع العلماء خلافا لمجاهد انتهى - وفي  
الجواهر - بل الاجماع بقسميه عليه انتهى .

ويشهد به كثير من الاحار لو ارادة عنهم عليهم السلام كصحيح (١) معاوية بن

عمار عن ابي عبد الله عليه السلام من كان مرله دون الوقت الى مكة فليحرم من مرله (و عن)  
 لتهذيب بعد ما روى ذلك وقال في حديث (١) آخر اذا كان مرله دون لميقات الى مكة  
 فليحرم من دويرة هه وصحيح (٢) عبد الله بن مسكان قال حدثني ابو سعيد قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن كان مرله دون الحجة الى مكة - قال عليه السلام يحرم منه وصحيح (٣)  
 مسمع عنه عليه السلام د كان مرل الرجل دون ذاب عرق الى مكة فليحرم من مرله - و  
 نحوه غيره من الاحار و هذه النصوص كما ترى متفقة على ان المعتبر القرب  
 الى مكة كما عني لمشهور بذلك (ولكن) عن موضع من المعسر اعتبار اقرب الى  
 عرفات - وكذا في كبر عرفان - والنصوص تدفع ذلك (واحد) بعض الاعظم ان المراد  
 من القرب ابي مكة انه دون المسافات الى جهة مكة وهذا يلزم كونه اقرب الى عرفات  
 من الميقات فلا تفاوت بين العرتين عملا ولا حرجا و ان كان سهما تفاوت فهو ما -  
 انتهى - وعلى هذا فلا تهم العرص لما استدله له في مقبل النص والاير دباه اجهاد  
 في مقابل النص

ثم انه يقع الكلام في به هل يشمل هذا الحكم اهل مكة اذا ارادوا ان يحجوا  
 جميع الاقداد او اعران كما هو المشهور بين الاصحاب - وفي المستند نص بمصم الخلاف  
 فيه - م لا - يشهد للاول مرسل (٤) الفقه ومثل الصادق عليه السلام عن رجل مرله حلف  
 بالحجة من ابن يحرم - قال عليه السلام من مرله - فان مقتضى اطلاقه ثبوت هذا الحكم لاهل  
 مكة - وقدم غير مره ان لم يرسل دا كان مرله بسب ما يضمنه الى المعصوم عليه السلام يكون  
 حجة وغير لمحجه هو ما كان يسان روى وما شاكل وحس (٥) ان ابي نصر عن اخيه  
 رباح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما روى ان عليا عليه السلام قال ان من تمام الحج والعمرة  
 ان يحرم الرجل من دويرة اهله فذل قد قال ذلك علي (ع) لمن كان مرله حلف هذه  
 لمواقيت (ويمكن) الاستدلال له بالنصوص المتقدمة بالتقريب لدى ذكره في المستند

١-٢-٣-٤ - لو سئل - ذاب ١٧ - من يواب لمواقيت حديث ٢-٣-٤

٤-٥ - لو سئل ذاب ١٧ من ابواب المواقيت حديث ٤-٥



بان يكون المراد به من كان مرله في جميع ذلك الموضع المبدأ بدون الميقات  
المنتهى بمكة (ثم قال) واستشكل بعضهم من جهة ان الاقربة الى مكة تقتضي لمغايرة  
(واجاب) عنه بان الاقرب انما ورد في كلام الاصحاب دون احراز لاطبات .

وعن الفاضل الحراساني الاشكال في الحكم - بان في حديثي صحيحين ما  
يعتالف ذلك احدهما صحيح (١) سالم لحاظ قال كنت محذورا بمكة فسالني اما  
عبدالله عليه السلام من اين احرم بالحج فقال عليه السلام من حيث احرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
الجمرة انه في ذلك المكان فوجع الطائف وفتح جبرو لفتح الحديث - ثانيا  
صحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج قلت لابي عبدالله عليه السلام اني اريد الجوار بمكة فكيف  
صنع فقال عليه السلام اد ربيت الهلال هلال ذي الحجة فاحرج ابي الجمرة فاحرم  
مها بالحج (واجاب) عنه في لغوه بان المتيقض منهما المحاور الذي لم ينتقل فرضه  
فلا يشملان محل الكلام وهو المحاور الذي اسفل فرضه (ولكن) يرد عليه ان في دليل  
صحيح ابن الحجاج ينقل عليه السلام محاجته مع سفيان ويعترض عليه سفيان بن صحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم احرموا من المسجد - قل فقلت ان اولئك كانوا مستعينين في  
اعناقهم الدماغيان هؤلاء فطوا مكة فصاروا كأنهم من اهل مكة واهل مكة لامة لهم فاجت  
ان يحرجوا من مكة الى بعض المواقيت وان يستمعوا له اياما الحديث فانه لو لم يكن  
صريح في ان مورده من انتقال فرضه فبلاقل من كونه ظاهرا فيه وكونه المتيقض  
(مع) ان يكون فرد متيقضا لا يوجب تقييد الاطلاق (واجاب عنه) في الحدائق ونسعه غيره  
بان الصحيحين محتضران بالمحاور ولا يعمان المتوطن ومن المحتمل اختصاص  
الحكم به وما دل على ان المجاور بعد اقامة سنتين يحكم اهل مكة - و في الصحيح  
كانهم من اهل مكة - اريد بهما انه يحكمهم في عدم المتعة لامن جميع الجهات (وعليه)  
اهل مكة يحرمون منها - والمحاور يحرم من الجمرة وهي حد مواضع ادسى  
الحل - و الاحوط لاهل مكة ايضا ان يحرموا منها - هذا كله في حج الافراد

وانقران واما اذا زادوا لمتنع فهدم باب مقامه في مسئلة ما هو صدر الافاقي مقما  
بمكة فراجع .

ثم به هن يكون حرام هؤلاء من سر لهم من باب الرحصة فحجور لهم لاجرم  
من احد الموقفت كما عن جماعة من عن الكافي والعنه الاصح من الاحرام من  
الميقات . فصل - ام يكون من باب العرصة فلا يحج . - ظهر بخصوص هو الثاني  
(واستدل) لافصلة الاحرام من ميقات ككشف الشام وسد العرصة بعد المسافة وطول  
الزمان (وهما كماتري) نعم - يمكن يقال انهم ذهبوا الى حد لموقف فحجور  
لهم الاحرام منه لصديق الشروز سبي لمقتد كما لا يخفى

### مبقيات اصبيان وخ

(و) ثامها فحج بفتح افاء وتشديد الحاء المعجمة . وفي المجمع به شرقرنه  
من مكة على نحو فرسخ الى اركان ورمه فحج كال يوم عبد الله الحسبي بن علي بن الحسن  
ابن عم موسى الكاظم دعا الى نفسه و قال موسى بن جعفر حسن ودعه يدس عمك  
مقتول واحد الصرب فان انقرو فمناق يقتل فحج كما حرمه الله (وعن) كشف الشام به شر  
معروف على نحو فرسخ من مكة (وعن) السر اثر انه موضع على رأس فرسخ من مكة قتل  
فيه الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن موسى القاسم (وما)  
عن القاسم من انه موضع بمكة - وعن الهبة الاثر انه موضع بمكة . يمكن  
ارجاعهما الى ما ذكره الآخرون .

وكيف كان فهو ميقات للصبيان في عمر حجب التمتع بمعنى حور تأخير  
احرمهم الى هذا المكان لانه ينعين ذلك - عند جماعة (قال) المصنف به في لندكرة  
ولصبي ميقاته هذه لمواقيت ويحجور من فحجور - فحج حرامه ابه انتهى  
(قال) في المسهي ويجردو الصبيان من فحج ويحجور من يحرم لهم من الميقات - الى ان  
قال ما حور التأخير الى فحج فلان حرامهم مستحب فلا يجب الاحرام لهم من الميقات

وهی الریاض و عراه بعضهم الى الأكثر و يظهر من آخر عدم الخلاف فيه (و عن)  
السراير والمقداد والمحقق الثاني وفي الحواهر - انه لا بد وان يحرم لهم من لم يثبت  
انه ما يرعون الثياب من فح - و سوقف في الحكم جماعة (و قد استدلل) الطرود  
بوجوه اعتماده لا عني بها - وللصوص وهي لعمده

شاهد للنسب عموم ما دل على المواقيت فانه نعم الصیاء كشموله للناعين  
فانه متضمن لدخالة ذلك في الحاح لأوجوب ذلك بمساكني يقال ان حديث رفع القسم  
بقيدته غير الصیاء - وما دل على انه لا يجوز بأحر الاحرام عنها وصعد وصحیح (١)  
معدوية بن عمار عن امي عبد الله رضي الله عنه انظر وامن كالمعكم من لصدف وفدوه لى الجمعة او  
الى بطن مرو تصنع بهم تصنع بالمحرم - وفي الریاض انه على خلافه اظهر - و  
لعله من جهة خروج بطن مرو - من الميقات - واه على مرحلة من مكة - والمرحلة  
مسيرة يوم - واليوم عشرة عن ربعة وعشرين ميلا - وقد تقدم من سنن الحرب المواقيت  
ومكة - مرحش و موثق (٢) يونس بن يعقوب عن ابيه قال لاني عبد الله رضي الله عنه ان  
معى صبية صعد را وانا خاف عليهم الرد من ابن يحرمون قال رضي الله عنه ان ابهم العرج  
فبيحروا منها فانك اذا ابهم العرج وقعت في تهامة - ثم قال و ان حقت عليهم  
فانك بهم الجمعة وهو ظاهر في مراعات الميقات و يومقات الاضطراب .

و باراه ذلك حران - احدهما صحيح (٣) ابوبن ليحر قال سئل ابو  
عبد الله رضي الله عنه من اين تجرد الصیاء قال رضي الله عنه كان ابني يحردهم من فح ووجوه ثابتهما  
وهو صحيح (٤) على بن حمزة عن احمد بن موسى رضي الله عنه - لا تسعى التوقف في ن لمراد  
للتجريد في الصحاحين هو لالحرم كما ان الحر من المتقدمين سيما بملاحظة ما في  
الموثق وانا خاف عليهم الرد من بن يحرمون تدهر ان في الاحرام مع التجريد - و  
عليه - فالطائفت متعارفتان وحيث ان الاصحاب اتوا بجوار تأخير لتجريد لى فح

٢١ - لوسائل - الباب ١٧ - من باب فح - فح الحديث ٧٣

٢٢ - لوسائل - الباب ٨ - من ابواب المواقيت حديث ٢٤١

والصحيح شهر و يقدمان لذلك وبهما يحد طلاق نصوص الموقيت ودرجتي  
لأنادر بالاشك - فالمحتصن انه يجوز تاحير احرامهم لى فتح

ثم ن دليل محتصن بفتح وحمه على اردد المثال و ن امرادى اجل  
لادلين عليه . والسعس الافتصار عليه و د سلكتا طرق لا ينص لى فتح واللام احرامهم  
من لمقات كما نص على ذلك فى محكى القواعد وعده .

( و ) قد تقدم فى لمية التامى والثالث ن ( من حج على طريق احرام من

مقات اهله )

## المبقات التاسع

تاسعه محاده احد لمواقيت الخمسة الاولى و هى مقاب لمن لم يدر على احدها

قاله جمع من الاصحاب كما عن المدارك - بل المشهور سبهم كما فى المستد - بل  
عليه شهره اعظمه كما فى الربص قل - اذ لم يجد محاف فى مسئلة عدا المقات  
فى صدر اشرايع - واختم فى احوال عدم كونه محالفا فى اصل الحكم وان بسبه  
ابى لغير من جهة انشود لآخر - ولذلك بسبه فى الجواهر الى صدر الاسحاب (ومع)  
ذلك فقد حالف جماعة كالمحقق الاردبى - وسد امداك - و لفاصل الحراسابى  
وصاحب الحدائق - ولم يفتوا بكفايتها .

و استدلل للمشهور - بصحيح (١) من سدد عن الصادق ع من قدم بالمدينة  
شهرها وهو يريد لحج ثم ند ان يخرج من غير طريق حل المدينة لدى يحدوه  
فيكن احرامه من مسيرة سنة اميل فيكون حذاء لشجرة من البداء - ورواه الصدوق  
بطريق آخر مع اختلاف يسرى لمتى - وعلى كس من المنين ظهوره فى كفاية  
المحادة لا شكل فيه (ولاندر صه) مرس (٢) الكافى و فى رواه اخرى يحرم من

١- القوائى - الباب ٧٠ من ابواب المواقيت - حديث ١

٢- الراسخ - باب ٧ من ابواب احوال حديث ٢

الشجرة ثم يحدای طریق شاء . و لآخر سراجیم بن عبد الحمید المتقدم فی مسألة عدم حوار تأخیر اهل لمدة الاحرام لی الحنفیة احراراً - لصعقهما - وعدم عمل الاصحاب بهما .

لكن الاشكال فی التعدي عن مورد الصحيح - فيه وارد فی مورد خاص وهو محاذة مسجد الشجرة ذی قنود - مثل كونه مقاما فی امدة شهر - و هو عارم علی الحج - و يكون الاحرام من مسرة سه امال . و جمع القنود فی كلام المصنوع إفلا لظاهر ذلك فی ان لها خصوصية فالعدي يحاج الی دليل (وما قبل) فی وجهه من الاجماع - وعدم القول بالفصل - و فهم المثالب - و نقتطع بوحدة الساط - كما يرى - فان لاجماع عبر العدي ليس بجعله - و فهم المثالب عبر ظاهر - و المساط عبر معلوم حتی نقتطع به

وربما يستدل بالاكفاء بمحاذة - فان مخصوص المواقف - محضنة باهلها و من انهار ولا تشمل عبرهم - فمن لا يمر بمقاة يشك فی به من يجب عليه ان يحرم من الميقات ام يكفي الاحرام من محاذ به - والمراجع صاله لمرئيه (وفيه) ان حمله من المصوص تدل علی ان الاحرام لابد وان يكون من الميقات - لاحظ صحيح بحسب المتقدم و بعد الله إفلا الاحرام من مواضع خمسة وقتها رسول الله ﷺ لا يسعى لحاج ولا معمران يحرم قلها ولا بعدد - وصحيح بعدد بن عمر عن الصادق عليه السلام وقد تقدم من تمام الحج و تعمده ن تحرم من المواقف الی وقتها رسول الله ﷺ لا تحاورها الاوابت محرم - و يحوهم عبرهما (ودعوى) ان المستفاد منها - انه لابد وان لا يقطع بقدر ما بين احدا الموقفت الی مكة من المسافة الا محراما من اى جهة دخل فكفي المحاذة (مدفوعة) يكون ذلك خلافا لظاهر الصحيحين (والمحصل) ان عدي عن مورد لصحيح والقول بكفايه لمحاذة مشكل جدا واطن ان قلنا الاصحاب غير متعرضين لذلك .

ثم انه عني فرض التعدي لاظهر لروم الاقتصار على المحاذة غير البعيدة و

أقربيه - فان الدليل ورد في مورد خاص وهو المحاذاة لشجرة مسيره ستة أميال عن المدينة - والمحاذاة لحاصه من ذلك بما يكون مع حد خاص - فالتعدي لى طرفيه بان يكفى لمحاذاه مع الحاصل عن المساف بدراخ مثلا - او يكفى لمحاذاة مع البعد - بحاج الى دليل معهود (وبؤده) وجوب حرام هل لفرق من لعقب مع محاذاه نهم على الظاهر لمسجد لشجره قبل وادى لعقبى ولاوجه له سوى عدم الاعتناء - بالمحاذاه اذا كانت على بعد وكذا اهل الشام اذا جاؤوا لى الحفنة فبهم محاذون لمسجد لشجره قبل الحفنة

ثم به على انقول بالتعدي اذا كان فى طرفى محاذى الشجر هل يجب محاذاه بعد المسافتين ، و قربهما - ام سحر - طهر للنص هو الاول - وعن صريح المصنف و انتهى و طاهر القواعد احتياطى (و استدل) له سد المدرك بانه يجب لاقتصر فما حالف لاصل على موضع نودى و الظاهر ان مرده ان لاحرام لاندوان يكون من المسافات فمن محاذاه اقرب المواقيت لى مكة يجب كونه محرما اتفاقا - و فيما رد عليه لادليل على ذلك والاصل عدمه (و لكن) كما ترى اجتهاد فى مقبل النص (وعن) لحى اختيار الثالث - ولعله لالغاء لخصوصيه و فهم ارادة المثالية مما فى النص للمبقات وهو غير بعيد على فرض التعدي عن مورد النص .

## بابه تتحقق المحاذاة

ثم انه وقع الخلاف فى بيان ما يتحقق المحاذاه - ففى العروة ذكر و جهان (احدهما) ان يكون الخط من موقعه الى الميقات اقصر المحطوط فى ذلك الطريق (ثانيهما) ان يصل فى طريقه الى مكة الى موضع يكون بينه وبين مكة كما بين ذلك الميقات ومكة بالخط المستقيم (الوجه الثالث) ما ذكره جمعه والظاهر ان اليه مرجع وجهى العروة - وهو ان يكون للمحاذى موضع من الطريق لو فرضا دائره تكون مكة على مركزها و يمر محيطها بالميقات لمرئى ذلك الموضع ايضا (و لكن) الظاهر

عدم تمامية شيء من ذلك . فان الشخص اذا كان على موضع من لدائره المارة بالميقات يكون الحظ الخارج منه ومن موضعه الى الميقات قوساً لأخط مستقيم فلا يكون محاذيين ( لوحة اربع ) م فاده لمحقق انبثقي ره و سعه جمع و هو ان صابط المحاذاة ان يكون مكة لمعظمه على جنبه المستقيم و الميقات على يمينه او شماله بالخط المستقيم . ولكن الظاهر كفاية المحاذاة لعربية التي هي اوسع من ذلك

ثم انه مع امكان العلم بالمحاذاة يبين ذلك فهل يكفي الظن حتى معه او بدونه . م فصل من اظن الخاص وغيره و حوه ( المحكي ) عن المسوط و لجمع والبحري و لمتهى والتذكرة و لدروس وغيرها احبار الاول ( و سدل ) لذلك في الحوارات بالساق اراده الظن في امثال ذلك . وفيها وفي محكي كشف الثم استدلاله . سرور الحرح . والاصل . ( وما ) في المسند . قالو وكفى ظن بالمحاذاة لعدم حصول عبر الظن اما مطعفا او غاليا فلا يكون متعلقا لتكليف الا لظن . يرجع الى الوجه الاول ( وبه ) سدع ما ورد عليه من لانساق غير طاهر فانه اذا كان لموضوع مما لا يتعلق العلم به . فمن توجه الخطأ اليه يفهم بالملازمة العرفية لاكتفاء بالظن لا اقول انه لا يمكن الامتثال الا به حتى يقال انه يمكن بالاحتمال بطريق الأتي . او بدر الاحرام من مكان خاص بناء على حوار تقديم الاحرام بالدر على الميقات . ان يكون ذلك من قبيل الدلالة الالزامية ( نعم ) الاستدلال له بالوجهين الاحريين في غير محله او لا يبرم الحرح من عدم اعتباره مع امكان الاحباط . و الدر . والاصل عبر اصيل . فلا يظهر الاكتفاء بالظن كما افاده لاساطين

وان لم يكن له سبيل الى الظن . فان احمر ثقة به . كنعى بحره . بناء على حجية لبحر الواحد في الموضوعات و ان لم يحضر بها ( فقد يقال ) ان له ان يحرم من اول موضع احماله واستمرار اليقوت التلبية الى آخر موضع و ورد عليه باير ذات ١٠ . انه كما يمتنع تاخير لاحرام عن الميقات كذا تمتنع تقديمه عليه ( وبه ) ان حرمة لاحرام حرمة تشريعية لادائية . فلا ناسي به اذا كان بعنوان الاحتياط ( مع ) انه في كل موضع يحتمل



فللميقات المحاذاة بدور الأمر فيه س و حوب الأحرام منه و حرمة الأصل يقتضي الحواجز  
أصف إليه ان غاية احتمال الحرمة وهو بدفع الأصل ٢- انه ن امكن الذهاب إلى  
الميقات والامثال التفصيلي لا يحري الامثال الاحمالى لكونه فى طوله ( و فيه ) ما  
حقيقه فى محله من انه فى عرصه لافى طوله ٣- مقتضى صلة عدم الوصول إلى  
لمحاذاه لا كتهاء بالأحرام من آخر مواضع حملها ( و فيه ) انه لا يثبت بذلك المحاذاة  
المعتبرة فى الأحرام .

ولو أحرمت فى موضع لظن بالمحاذاه ولم يثبت الخلاف ولا اشكال وان تنس  
الخلاف و ن تنس كونه بعد المحاذاة فسنرى بكلام فيه فى احكام المواقف - و ن  
نس كونه قبله ولم يحاوره - اعد لأحرمت - و ن نس كونه فيه وقد تجاوز و ن  
امكن المود و لتحديد نفس لظلال أحرامه ( وما فده ) صاحب الجواهر ره من الحكم  
بالأجراء - غير ندم لعدم الآخر فى الاحكام لظهيره - و ن لم يمكن لعود بحد الأحرار  
فى مكانه كما سيأتى .

## لولا لم يؤد الطريق إلى المحاذاة

قال المصنف ره فى محكى القواعد ولولا لم يؤد الطريق إلى المحاذاة فلا قرب  
ان بشأ الأحرار من دنى الحل ويحتمل مساواة اقرب المواقف تنهى .  
و الكلام فى موضعين ( الاول ) هل يتصور طريق لا يمر على ميقات ولا يكون  
محاذياً لواحد منها ام لا ( الثانى ) فى حكمه .

اما لاول فظاهر المصنف ره فى القواعد وولده فى الشرح و سيد المذاكر و  
غيرهم - المفروعة عن صحة العرص - وانكره صاحب المستند و صاحب الجواهر  
وسيد العروة - قال فى المستند - واحتجوا فى حكم من سلك طريقاً لا يحاذى شيئاً منها  
وهو خلاف لأفائدة فيه اذ المواقف محظرة بالحرم من الحواجز اسهى وبحود ما فى  
الجواهر وفى لعروة ( قول ) يرد عليهم امران ( احدهما ) ما ذكره جمع من محشى

لعروة - وهو - احدى الحليمة و الحجة كنيها في شمال لحرم على حط واحد قريبا  
وقر نسر في الشرق منه - والعق ن شمال و امشرق فيبقى يعلم وحده  
لثلاثة اربع الدرة لمحطة بالحرم وسها وبين قرن المارل اكثر من ثلاثة اثمان  
لدورة ومنها الى الحجة قرب من ذلك (ثبهما) ما ذكرناه في سيد لعروة من  
احصص المحاد المعمره بالمحاده عبر لعيدة - وعنه فشم ما ذكره من الفرض  
واما موضع الثاني - فقد بدل - انه بحرم من مساواه اقرب الموقت الى  
مكة في محل يكون سهو من مكة بقدر ما بين مكة وس قرب الموقب ايها وهو مرحلن - و  
المرحلت كما مر عدده عن ثمانية واربعين ميلا - سندلو له بان هذه لمساواة لا يجوز  
لاحد قطعها الا محرم من في جهة دخل و بها الاحلاف مما ادعينا (وفيه) لذلك  
ان ثبت مع المرور على السمات لا مطلقا (و قد بدل) كما في العروة و غيره -  
نه بحرم من دى لحل (و سند نه) باطلاق بدل على عدم حوار دخول لحرم  
بلا احرام و برون لعروج عنه فمن مر على السمات ومن حذاه لصوص الموافقت  
لا يقتضى خروج غيره من الامر والاصل لرائة عن وجوب الاحرام عنه (وفيه) ما  
تقدم من ان مقتضى الاخبار كصحيح الحلى وغيره انه يتعين الاحرام من الموقب  
العممة لتي وقتها رسول الله ﷺ خرج عنها بعض لموارد و لادليل على خروج  
الفرض منها وعنه فيمن ان يذهب الى السمات وجره منه - او الى موضع محاذله  
على لقول بكيدية المحاده والله تعالى اعلم .

## المقات العاشر

عاشرها - ادبي لحل - وهو مقات العمره المردة بعد حج اقران و الامر  
بلا خلاف فيه كما في المنهى والتذكيره ويشهده صحيح (١) عمر بن يزيد عن  
لصادق عليه السلام من اراد ان يخرج من مكة لعتمر احرم من المعرفة - او الحديبة او

ما شبههما قد وان رسول الله ﷺ اسير ثلاث عمر متعرفات كلها في ذي القعدة  
 وعمره اهن فيها من عسدين وهي عمرة الحديسة وعمره انقصاء حرم فيها من الجحفة  
 وعمره هل فيها من الجعراة وهي بعد ان رجيع من الطائف من عمره حنين (واورد)  
 عليه بانه لا يظهور فيه في وحبوب الحروب عن مكة للاعتدال (وقد) ان طاهر قوله  
 من اردن يخرج من مكة معتمرا . ككون الحروب مقدمة للاعتدال بقول مطلق  
 فيكون واحدا - وصحيح - ١ - حنين بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن الميراث الحائض  
 اذا قدمت مكة يوم الروبة قل عليه السلام تمضي كما هي الى عرفات فتجعلها حجة ثم  
 تقوم حتى يظهر فتخرج الى التعميم فتحرم فتحجها عمرة (والا يرد) عليه انه لا يمكن  
 حمل الامر بالاحرام من السمع على الوحوب (نذره) انه يحمل عليه بعد فهم المثال  
 من ذكر التعميم خاصة - فلا اشكل في لحكم (ثم ان) الصحيح الثاني وان كان مختصا  
 بالعمرة المفردة بعد حج الافراد لان الصحيح الاول عام شامل لكن عمرة مفردة  
 يبي بها من مكة (ولكن) في الحواضر ادعى الاحماع ظهور على اختصاص ذلك  
 بالعمرة المفردة بعد حج لقران والاخر - وفي المسند والحدائق على ثبوته في كل  
 عمرة مفردة .

ثم ان صريح صحيح عمر عدم خصوصية للجعراة والحديسة لقوله او ما شبههما  
 والتعميم المذكور بالخصوص في صحيح حليل - قد عرفت تعني حمله على اربعة  
 المثال. وكذا امره عليه السلام لعائشة بالاحرام من السمع وفعله عليه السلام اعم من الاقصية (ودا)  
 لادليل على افضلية الاحرام من المواضع الثلاثة (فما) في العمرة من ان لا فصل ان يكون من  
 الحديبية او الجعرة او التعميم - صعب (واضعف) منه في لندكرة من به يسقى ان يحرم  
 عن الجعراة فان السي عليه السلام اعتمر منها فان فاته ومن التعميم لان السي عليه السلام امر عائشة  
 بالاحرام منه فان فاته فمن الحديبية لان السي عليه السلام لما فعل من حجير احرم عن  
 الجعراة انتهى .

## تدبيان

الاول - لحديثه بضم الحاء المعجمة فتح الالاء منه ثم باء مشددة تحتية ساكنة  
ثم باء موحدة ثم ياء مشددة تحتية ثم تاء لاسم - عن - علي بن لميبي اهل  
المدينة يثقبون الحديقة و اهل العراق يحفونها - ر عن السهلي المصنف اعرف  
عند اهل العربية و قال احمد بن يحيى لا يجوز فيها غرة وكذا عن الشافعي - وعن  
ابي جعفر المحاسي سأل كل من لسب منه ثوب بعينه من اهل العربية عن الحديقة  
فلم يحتملوا في انها محفوفة و قيل ان اسمها لم يسمع من فصيح - وعن كشف لثام  
ان عامة الفقهاء والحديث يذكرونها (ثم) بها في الاصل اسم شر خارج لحرم كعاس  
السر ثرو قيل سم شجرة حياء ثم سميت به و نه كارب عاك لسب الكسرة (قال) بقوت هي  
قرية متوسطة لسب بالكسرة سميت بشره ذلك عند مسجده لشجره التي سأل رسول الله  
تحتها وعن القومى انه ذوب مرحلس - وعن له وى على نحو مرحله من مكة و  
عن ابو قبيلى به على سعة امال من السور لبراء (او من) اما من لعل - و قيل  
انها من الحرم وقيل بعثها في لحن وبعضها في لحرم و عنى اى بقدر لموضع  
معروف لاشكال فيه

واما لحرانه - بعد حجب كل ما بهم فيها ايضا - بعد ما فهم على كسرا و بها  
ان اصحاب الحديث يكرهون عنها و يشذون لره - و اهل لادب يحفظونها و  
يسكنون عيب و يحفونها لره (وعن) قوت انها روايت جيلاد (وعن) عيسى بن لميبي  
اهل المدينة يثقبونها - و اهل العراق يحفونها (وهى) موضع من مكة و لثام  
من الحل بها و بس مكة نهاية عشر ميلا على ما عن الدحى - وعن القومى انها على  
سعة اميال من مكة - وعن كشف لثام - انه سهو فى سهو - و ان لحرم من جهة سعة اميال  
او يزيد كما ياتى .

واما لتعظيم بالفتح ثم لكون و كسر العين المهملة واء ساكنة . فغن معجم

اللدان هو ما بين مكة وسرى عني فرسحين من مكة و قبل على اربعة و سمي بذلك لان حبلان سمى له نعم و آخر عن شماله يقال له ناعم واسم الوادي نعمان . و بالتسليم مساجد حول مسجد عائشة (وعن) كشف اللثام سمي به موضع عني ثلاثة اميال من مكة و اربعة و قبل عني فرسحين على طريق لمدسة بمسجد امر المؤمنين عليها السلام و مسجد زين العابدين عليه السلام و مسجد عائشة .

الثاني - به قد تحصل من مجموع ما ذكره هـ - وفي مسألة الافقي المقيم بمكة - ن ميقات حج النسخ مكة واحد كان او متحدا من الافقي ومن اهل مكة - و ميقات عمرته احد المواقب الخمسة او محاذتها كث - اذا كان لمعتمر من غير اهل مكة و هـ هم فمقتضاهم دى الحل - و ميقات حج القران و لافراد لاهل مكة مكة و للمحاور ادنى الحل - و لغيرهم - احد المواقب الخمسة لاد كان مر له دون ميقات بميقاته مر له - و ميقات عمرتهما - ادنى الحل اذا كان في مكة و يحور من احدها - و اذا لم يكن في مكة فتعبر احدها - وكذا الحكم في العمرة المفردة .

## احكام المواقيت

ثم به دفع الكلام في احكام المواقب ( و ) تفصل القول فيها في ضمن مسائل الاولى ( لا يحور الاحرام قبل هذه المواقيت ) بلا خلاف و في التذكرة عند علمنا وفي المنهى ذهب اليه عثمان اجماع الاماستثية السهى - وفي الجواهر بل الاجماع يسميه عليه و يشهد بهصوص كثره لاحظ صحيح (١) ابن ابي عمير عن بن ديه قن ابو عبدالله عليه السلام من احرم بالبحر في غير اشهر لحج فلاحج له - و من احرم دون الميقات فلا احرام له و حر ميسر (٢) قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام و ادعيت اللون فقال لي من ابن احرمت قلت من موضع كذا وكذا فقال عليه السلام رب طالب حيريزل قدمه ثم قال يسرك ان صليت الظهر في السفر اربعة قلت لا - قال فهو والله ذاك و

١- نوسن - باب ١١ - من باب اقسام الحج - حديث ٢ -

٢ - نوسن باب ١١ - من باب المواقيت حديث ٥

صحيح (١) لعللى عه <sup>عليه السلام</sup> الاحرام من مواقت حمسة وقتها رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يسقى لاحد ولا ميسر از يحرم فيها ولا بعدها وذكر لمواقيت ثمان ولا يسمى لاحد ان يورب عى مواقت رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وحر (٢) رراوه عن سى جعفر <sup>عليه السلام</sup> فى حدث ليس لاحد ان يحرم دون لوقت الذى وقته رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فاما مثل ديث من صدى فى السفر اربعا وترك الشبى . وحوها عيوه (ودلالها على مطلق الاحرام قبل المقت وعدم انعاده واضحة .

اما الكلام فى انه هل يكون حراما دنا انصا م لا (وقبل) بان ادله الطر من لآبد من بيان موضوع لحرمة . لاشكال فى ان موضوع لحرمة الدانة ليس بهس لعمل لآارجى مع قطع النظر عن قصد العرب او عنوا آحر اذ اختلف عدهم فى عدم حرمة عابه بقصد التعلم . مصافا لى عدم دلالة الدليل عليها كما به ليس الموضوع هو ذلك العمل بقصد الغرب حرم و احصالا - د مع امكانها لآعقل الهى عها لان حسن الاطاعة داسى لآعقل لهى عها . ومع عدم مكانها لآعقل لهى لانه كالامر لآتبعو عى المقدور (س) الموضوع . لعمل الحاص شرعا فبكون الشريع الحاص محرم من حيث كونه شريع ومن حيث كونه شرعا خاصا او العمل الحاص المجعول بموان الدليل و اطهر العود به لآى لآتوقف على صدق العادة عله لآعلى العلم بكوبه دما يلحق الحصوع به وقد كشف الشرع عن ذلك بالامر به . انس للعرف طابق الى كشمه (وعلل) دله هو مراد لآشهور حيث نسب اليهم القول بالعادة الداتية فى قال ما يكون عاده بالامر - اذ عرفت هذا فاعلم ان الاحرام قبل لميقات حرام شرعا لعدم الامر به بما الكلام فى حرمة الداتية (وقد استدلل) لها بالهى عه الطاهر فى تلك (وبه) ان الهى طهر فى لارشاد لى لحكم الوصى وانه لآيعقد كما صرح به فى جملة من النصوص فتدبر - ويرتب على ما ذكرنا . به مع اشتاء الميقات ممكن الاحتياط فنامل

## نذر الاحرام قبل الميقات

ثم لا يصح استنوا من عدم حوار لاحرام قبل الميقات مورد من - حدهما -  
نذر الاحرام قبل الميقات - وفي الرخص وقاله شح في النهاية و لمسوط والخلاف  
والتهديين والديلمي وقاضي وابن حجره وابنه حكى وعليه كثير الساجدين  
عنى ما احده او مطلقا عنى ما سفاذ من لدخرة وغيره وفي المالك وغيره انه  
لمشهور بين الاصحاب نهى - وفي النجاشي من المشهور بطلان لم يكن تحصيله  
انهى (وفي) الراثر وعن المصنف في المختلف لمحقوق في المعبر وكشف لشم عدم  
صحته واعتقده

بشهادة الاول خمسة من لصوص - منها ما رواه (١) اشبح باسده عن الحسين  
ابن سعيد عن حماد - عن الحسن - قال سالت ما عبدالله عليه السلام عن رجل جعل لله  
عليه شكرا ان يحرم من الكوفة - قال فله حرم من الكوفة وليف الله ما قال - واورد  
عنى الاستدلال به براداب - ١ - ان المعروف في الحلبي مطلقا عبدالله واحوه محمد  
وحمد بن كان ابن عيسى فيمن روى عنه عن عبدالله بلا واسطة - وان كان ابن عثمان  
فتعدد روايه لحسن بن سعيد عنه بلا واسطة - وسعد ايضا اراده عمر بن من الحلبي  
(وفيه) بن سفيان روايه بن عيسى عن عبدالله (ان كان) من جهة عدم ملاقاتهما  
بمعنى مبوب لمروى عنه قبل فاسه لروى - فهذا غير ظاهر فان ابن عيسى لاقي  
الامام الصادق عليه السلام وروى عنه فلعنه لافى عبدالله ايضا لعدم معلومية تريح موته  
(وان كان) من جهة النكرى الكلية التي ذهب اليها جمع من الرجالين وديهم داروا  
في جملة من الروايات بوسط راويين راويين ثم وحدوا روايه حد الانبي من الآخر  
من دون بوسط لوسطه المذكورة حكموا بالسهو وسقوط لوسطه - فهو مردود  
بانه لاوجه لذلك سوى لسهوهي ليست بحجة خصوصا بالنسبة الى ما هو ظاهر نقل

الثقة من سمعه ٢٠٠هـ - ٢. ان لمحق في المعتر نسب الرواية الى علي بن ابي حمزة وطعن فيها به ونفى لا يعتمد عليه - بل لمحقى عن سحر لهدب ن الراوى هو على - وانما الحل بدله دكور في سحر الاستصار (وفيه) ان في لمقام حر من احدهما راويه على - والاخر راويه الحلبي - ومنهما واحد (مع) به لو كان الراوى هو على - فالحماد الراوى عنه هو حماد بن عيسى - وهو من صحاب لأحما ع فالحر صحيح كما وصفه المصنف ره في لمنهى و لذكره بالصحة (ومن العرب) ان المصنف ره مع تصريحه في الكتابي بالصحة وان الراوى هو لحنى - به في المختلف الى على وطرحه للمصنف (ص) لى ذلك كله ان المشهور عملوا به ولو كان صعد في نفسه فهو محبور بالعمل - كما في الرياض والخواهر ٣٠ - ان من لمحمّل اراده لمسير بالاحرام من الكوفة لا لاحرام مها (وفيه) ان هذا خلاف اظاهر - لو لم يكن خلاف نص لحر ٣٠ - ان الاحرام قبل الميقات كما تقدم مر جوح ويعتر في الندر رححان المتعلق (والجواب) عن ذلك بكفة الرححان حسن العمل ولو لندر - عر صحيح فان انعقاد لندر موقع على لرححان فالرححان الامى من قبل الندر ان كان كافى لرم الدور وهو بطل (والحق) في الجواب - قال - ن من لممكن ثبوت ان يكون ندر الاحرام قبل الميقات ملازم واقعا لجهة موحد للرححان - ويكون الندر الجامع لشرائط الصحة سوى شرط لرححان موحد لرححان المتعلق فى طرفه - وعليه فلا مانع عن لاحد بالدليل في مقام الاثبات الدال على صحة ندره (مع) به يمكن ان يقال يكون لدليل مقيد الاطلاق مادل على اعتبار الرححان في متعلق لندر وكم به نظير في لفته (ولم تحصل) انه لا اشكال في الجرس سد او دلالة

ومها - ما رو ه (١) الشرح باساده عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد

ابن اسماعيل عن صفوان - عن على بن ابي حمزة قال كتب الى بنى عبدالله عليه السلام



اسأله عن رجل جعل لله عليه ان يحرم من الكوفة قال يحرم من الكوفة .  
ومنها ما رواه (١) الشيخ بسنده عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن  
الحسين عن حماد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن سماعة - عن ابي بصير عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لو ان عبد - نعم لله عليه نعمه و - سلا سببه فعاد من تلك الليلة  
فجعل على نفسه حرمة حرمة - كان لله عليه - نعم - وفي رواية اخرى - وفي الاول كهدية .

## فروع

١- انه لو نذر الاحرام قبل الميقات فاحرم نفسه لاحب تحديد الاحرام من الميقات ولا  
لمرور عنه معرض صحه احرامه قبل الميقات (وما) عن نمراسه و الراوي عن الاحرام  
مرتس في الصدور وفي الميقات بل - جهة توقفهم في مقدار ابدرو عنه وما ذكره طريق  
لاحيط كما قد كاشف الله (وما) عن بعض من انه اذا نذر حرام واحد وجب تحديده  
في الميقات ولا سحبه - شرطه الواجب - بل معلوم بسنده كذا لا يحصى

٢- مورد النصوص النذر من المكاتب المعص - فلو نذر مطعما فكون محصر  
- او نذر مع تردد من المكاتب - بان يترك الله على ن احرام اما من الكوفة او  
النصرة - فكل ولم ينفذ - لانه بعد الاطلاق لمصوص و المعنى عن موردها لا دليل  
عليه - لا مخرج عما يخصه القاعدة من لطلاق - فانهم - لصحة فهم صعب (و صعب)  
منه وفي المروء من الفصل والحكمة - لطلاق في الاول وعدم سعاد الاعتقاد في الثاني  
(د) مع فرض عدم الاعلاق لمصوص لم يظهر وجه صحته في الثاني - ولو يبي على  
القاء الخصوصيه لاند من البناء على الاعتقاد في الصورة الاولى ايضا

٣- لا فرق بين كون الاحرام للحج الواجب او المندوب وللعمره المفردة  
(نعم) لو كان للحج او عمره الممتع بشرط ان يكون في اشهر الحج كما صرح به  
لا ساطس - فان نصوص ثاب معرضه لانقاع الاحرام قبل الوقت ولا تعرض لها  
لساير الشروط - وقد تقدم به نذر ان يكون الاحرام للحج والعمره - في اشهر الحج

٢٠- عن الشهيد الثاني في المالك استظهار لحق العهد والمعنى بالنذر - ولم يستعده سيد العروة (وطاهر) كل من اقتصر على النذر - الاختصاص به وعدم الحاقهما به - ومال اليه صاحب الجواهر - وربما يحتمل التفصيل بين العهد والمعنى والحق الاول دون الثاني واستدل للاول (بن) النصوص شاملة لهما في معروضة فمن جعل ذلك عليه الله (وباطلاق) قوله في حرر يي نصير فحعل على نفسه ان يحرم وان لحسن على النفس كما يحصل بسبب نذر كك يحصل بسبب العهد وللمين ولكن (برد) على الاول ان في العهد والمين لا يكون تمليك شيء لله تعالى بخلافه في النذر - وعنه - فظاهر قوله جعل الله عليه ان يحرم - هو خصوص النذر (وما لثاني) فقد مر التأمل في دلالة فان ظاهره محدد جعل الاحرام من المواضع العدة على نفسه من باب تحمل ارحمه - فهو بظاهره غير معمول به - واستدل للثالث (بن) لمعاهدة مع الله سبحانه على فعل شيء ترجع الى جعل ذلك له وتملكه اياه - وشمله جميع الحلقى - وكذا حرر على (وقبه) ان المعاهدة مع الله على فعل شيء كالمعاهدة مع غيره على ذلك - فكما انه في المعاهدة مع غيره لا يكون تمليك ياه كك في المعاهدة مع الله سبحانه - فالمين الاقتصار على النذر .

٢١- لو نذر ولم يحرم من المكان المعنى عمدا او سيات - واحرم من الميقات صح احرامه - لان عاقبة الامر كون الاحرام من لميقات صد الاحرام من ذلك المكان و الامر بالصلين مع غير ممكن لكنه لا يوجب عدم الامر به سبحانه والترتب فهو مأمور به فيصح (وما) اعاده بعض الاعاطم - من ان الاحرام من الميقات حيث به يكون في صورة العمد تعويضا للواحد المملوك فيكون حراما بطل اذ كان عاقبة (يرد عليه) انه بما ان له ان لا يحرم من الميقات ولا يحرم من ذلك المكان ايضا فالاحرام من الميقات ليس تعويضا بل المعقوب اختيار المكلف - وعنه فلا يكون الاحرام من الميقات حراما فيصح كما مر .

## الأحرام قبل الميقات لأدراك عمرة رجب

المورد الثاني لدى سنده لأصحاب من كنهه المصحح - م ١ - رادادرك عمرة رجب وحشى نفسه ان حر لأحرام إلى حقا - منه يجوز له الأحرار قبل الميقات ونحسب له عمره رجب و ان تى حقه الاعمال فى شعبان - وهو المشهور بين الاصحاب وفى المنهى وعلى ذلك سوى عنه - ثمانتهى - وفى المستديلا خلاف فيه يعرف و نقاقهم عليه مدفون فى كنههم سهى وعن اسمه بكتابه موضع حسن ووافق - وعن المعترعية انقدى علما ث سهى (١) عن محلى محالمة لقوم و به لا يجوز .

شهد الاول صحيح (١) سحاق بن عماد عن لصادق عن رجل بحى معتمر يدوى عمره رجب فدخل عليه اهلان فى ن منع اعقبى محرم فى اوفى وحبها برحب ام يؤجر الأحرام الى لعقبى وحبها سى - ول يلا و محرم قبل الوقت رجب و ان لرحب فصلا و صحيح (٢) معاوية بن عمار سمعت ابا عبد الله عا يقول ليس بسعى ان يحرم دون الوقت لدى وقته رسول الله ع الا ان يحذف قوت الشهر فى عمره (ومقتضى) انلاق لثى و ن كان حوار ذلك لعمره عمر رجب بصادق ان نكل شهر عمرة (الا) انه لعدم بناء حد من الاصحاب بذلك فى عمر رجب و ليعمل فى الصحيح لاون يحتصن المحكم بعمره رجب (وهل) بحب البأحر الى آخر لوقت اقتصارا فى تحصيل لعمومات على موضع الضرورة - فلا يجب ذلك بن يجوز الأحرار قبل لصيق اذا علم عدم لادرك اذا حر الى تمتد لاطلاق لصق واطلاق المقيد مقدم على اطلاق المطلق و جهان اطهرهما لثى .

ثم ن انص محتص بعمره رجب الظاهر فى العمرة المدبونه و سراء بحكم الى لعمرة لواجبة بالاصل يحتاح الى دليل مفقود .

ثم إنه إن علم بعدم الإدراك - فاحرم - ثم انكشف لأدراكه فاطهر بطلان إحرامه  
فإن الحكم نظري لا يقضي الإحرام - وموضوع حور الإحرام قبل الميقات هو عدم  
الإدراك والمعروض الإدراك .

ثم به حدث أن في لزم من وعده - بل أن أكثر من لأصحابه تعرضوا  
له - ولعل ذلك مهم خلافه - فالأولى وأحوط بعد هذا الإحرام في الميقات

### التجاوز عن الميقات بلا إحرام

كثيرة - كما لا حور تعدية الإحرام على المنفرد كذا لا يجوز إحرامه  
ولا يجوز لمن أراد السك و دخول مكة - لم يكن ممن يتكرر منه دخولها  
كالخطب - ولم يدخلها بعد - أن لا يجوز المنفرد بالإحرام للاختلاف وفي الجواهر  
جماعاً بقسميه - وفي المنهاج وهو قول العلماء كاله - ويتقدم له - حوار السجور عن  
الميقات بعد إحرام لمريد السك - بنصوص - كصحيح (١) وهو أن من حجى عن  
الرص - قال كسب له أن بعض من دخل الحرم ودخل بعض العقب - إلى أن قال  
فكتب رسول الله ﷺ وبات المواقف لأهلها - من أبي عبد الله من غير هذه - وفيها  
رحمة لمن كانت له على فلا يجوز الميقات الأمن عنه - صحيح (٢) معناه من عمار عن  
الصادق عليه السلام من تمام للحج ولعمرك أن المحرم من المواقف التي فيها رسول الله ﷺ  
لا يجوزها إلا وقت محرم - صحيح (٣) يحل عنه - في حديث لانه وراحلة  
الأمحرمة - وجوها غيرها وهذه النصوص تدل على عدم حوار السجور عن الميقات بعد  
إحرام لمريد السك ولمن يجب عنه الإحرام - وقد دلت النصوص (٤) المستقصه  
على أنه لا يجوز دخول مكة بعد إحرام الأبي الموردين المتقدمين وهما - من يتكرر

١- ابوسائل - كتاب ١٥ - من أبواب ما ورد حديث

٢- ٣- الوسائل الباب ١٤ من أبواب المواقف حديث ٢-١

٤- ابوسائل - كتاب ٥٠ - من أبواب الإحرام

دخوله كالحطاب ومريد لقائه وقد دعى - كما مد - الاحماع من العلماء على عدم وجوب الاحرام عليهما وعلى من تجاوز الميقات ولا يريد دخول مكة وهل يجب الاحرام لمن لا يريد البيت ولا دخول مكة بل كان له شغل جوارها اد - راد دخول الحرم - م لا - وجهان يشهد للاول حميه من المصووص كصحيح (١) عاصم بن حميد قلت لابي عبد الله عليه السلام يدخل الحرم جدارا محرما من يبيع لا الا مريض او مطلق وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي عليه السلام قال ساسب عنه هل يدخل الرجل الحرم بغير احرام - قال عليه السلام لا الا ان يكون مريضا وبه نظر - ولكن المشهور لم يعملوا بها - بل عز سدد لم يدارك قد جمع لعمري على من مر على ميقات وهو لا يريد دخول مكة بل يريد حاجة فيما سواه لا يلزمه لاحرامه شيء - و عن احمد بن حنبل في الفتوى بمصوب المصووص عن حميه - لا انه لا يحرم غير الشهود من المصووص على نقص او على صوره راده دخول مكة

ثم ان عمه حور التجاوز الاحرام من يعرض بالمقصد - نعم مجازاته فلا تجوز لمجاوزه عن مجازاته المقصد لا محرما و - كان ما به مقت آخر - وجهان - استدلالا - بقوة - في احد صحيحين ابن سنان المتقدمين ولكن اخره من مسنده امير - وغيره - في الصحيح لآخر - فمحرما منها (اكتهم) معنصان من يريد الحج - ولا امر بالاحرام منها اما يكون ارشادا الى اشرعيه و لا يكون حكما مواوذا نفسا - وعنه - فالأظهر هو الثاني

### لو تعدد الاحرام من الميقات

ثم به وانعد الاحرام الجمع لجمع لقود من المقصد لماع من مرض وسجود - فمن الشيخ في النهاية جازله ان يؤخره عن المقصد قد رل الماع حرم من الموضع الذي ينهى اليه - وحالته من تخرجه من جهتين (حداهما) مع ابن



الشيخ ره هو الصحيح .

و ما لجهة ائمه - ولمسوق ابي الدهن من لصحيح به بحرم من لموضع  
الذى راب امانع - اذا لو احب هو قطع المسافة المعينة محرما - وقد رخص ترك  
الاحرام لمن به علة فمع ردها بعد بحث الفائق وعيه فما دده الشيخ ره متى - و ن  
است عن استعادة ذلك من النص - فببببى حكم من ترضا الاحرام من الميقات  
لعدر فانظر .

## اواخر الاحرام من الميقات

اناشة ابو احمر الاحرام من ساعات - فعه صور ١٠ - ن يؤخره علما عامدا  
٢- ان يكون تحبيره بسا و حافلا بالحكم و لموضع ٣- ن يكون معذورا في  
تركه ولم يكن حافلا او ساسا كما لو لم يرد السمك ولا دخول مكة وكان ممن لا يجب  
عبيه لاحرام لدخولها ثم راد السمك وقد يحذر الميقات  
اما الصورة الاولى فلا خلاف ( و ) لاشكال فى به (لو تجاوز هامة عمد ارجع  
واحرم منها) ان يمكن من ذلك ( و ) الاكثر عنى به (ان لم يتهكن بطل حجه)  
كما فى الجواهر - قال بل ربما نفهم من غير واحد عدم الخلاف فيه بسا - اقول  
وكلام المصنف ره فى المسهى و لذكره مشعر بذلك فانه بعد حكمه بطلان حجه  
نقل الخلاف عن بعض العامة ولكن فى المسند نقل عن المسوط والمصاح ومختصره  
و جماعه من مشاخرى المناجرين به ان يمكن تحرج من لبحرم ويحرم والا احرم  
من موضعه وبصح حجه و احنا ره هو فقه (ولعن) اقتصار جماعة من الفقهاء كالمحقق  
فى الشريع والمصنف ره فى لقواعد وغيرهما فى عرهما على ذكر بطلان الاحرام  
من جهة امكان صحة الحج بان يحرم من موضعه .

وكيف كان فمقتضى لقواعد و ن كان نحو القول الاول لان سائفاء الجرم





غيرهما أم لا. قال في الجواهر .

ثم ن ظاهر المش وانواعه وغيرها - بطلان الأحرار منه ولولعمرة المفردة  
وح لايج له دخول مكة حتى يحرم من استقام بل عن بعض لأصحاب التصريح  
بذلك لكن قد يقال ان المر بطلان الأحرار للمحج للعمرة المفردة التي دى الحول مقات  
لها حسارى وان انه سر كة الأحرار عند مروره بالمقات بل قل ان لأصحاب بما  
صرحوا بذلك لابطاله مطلقا ويمكن صرف ظاهر المش وغيره اليه ولعمرة الأقوى انتهى  
(اقول) بعد تصحيحه بان احرار من اعمره بمفردة لمعمر بعد حج اقران والأفراد  
بما تقدم انه قد ادعى لاجماع على ان ادنى الحول مقات لخصوص تلك العمرة  
دون كل عمرة مفردة (انه) قد مر ان دى الحول بما هو مقاتها اذا كان المعمر في  
مكة - والأصح على الأحرار من احرار بموافقت بحجته وسس دى الحول مقاتها  
(لهم) لا ان يقال ان مرده ما لو خرج المعمر من مكة وتجاوز المقات ثم رجع  
منه - ولكن يرد عليه - دليل توقف دى الحول لاشمل مثل ذلك - وعليه فالمنع  
هو الرجوع لى اتصال دلة سوف الشامل للعمرة المفردة (فالمحصل) عدم الاكتفاء  
بالأحرار من ادنى الحول فى الفرض .

ثم على القول بان من احرار الأحرار من المقات عامدا ولم يتمكن من العود  
اليه بطل حججه واحرامه - لاشكال فى وجوب قضاء الحج عليه اذا كان مستطعا فى السنة  
للاحقة (وما) د لم يكن مستطعا فابرجع بعد تجاوز المقات ولما يدخل الحرم ولا  
قضاء عليه بالاحلاف بعلمه كما فى تذكره وانما يدخل الحرم (مع) الشهد فى المسالك  
وجوب قضاء عنه لو جوب لأحرار عنه فاذا لم يتنه وجب قصائه (واورد عنه)  
سبطه لسد السد فى محكى المذارك بان لأحرار مشروع لحجبه البقعة فاذا لم يات به سقط  
وحث ان اقصاء فرض مستف فثبوته يتوقف على الدليل وهو مشك بها لاصالة  
البرائة من لقضاء وهو متين (وعنده) صاحب الجواهر كلام الشهد به لعل مراده  
ما لو دخل مكة حاجا ولو باحرار من دونه - وعليه فيكون القضاء للحج لالأحرار (وفيه)

اولا انه خلاف ظاهر عبارة المالك - وناسيا لا دليل على وجوب قضاء الحج في تعرض لاحصاص ما دل على وجوب قصده من قصد حجه بعرضه ومقتضى الأصل عدم وجوبه هذا كله فيما لو ترك الاحرام عن علم وعدمه .

## لو ترك الاحرام من المهمات ناسيا او جاهلا

(١) اما (١) تركه من المهمات (كان ناسيا او جاهلا) بالحكم او لموضوع وهي الصورة الثالثة فلا خلاف في انه (رجع مع المكة) وفي المهمات . تفقوا على وجوب الرجوع الى اسباب النسي والجاهل انتهى . وقريب منه ما في التذكرة (وهو) مضافا الى كونه على وفق القاعدة يشهد به جملة من النصوص كصحيح (١) لخطمي قل ساء ان عبد الله - عن رجل ترك للاحرام حتى دخل الحرم فقال سألت يرجع الى مقام هل يلزمه من تركه من الحرم فاحشى ان يهرقه ليجب ويحرم من مكانه فان استطاع ان يخرج من الحرم فسخرح وصحيح (٢) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن امرأه كانت مع قومه فطمثت ورسيت الهدهد فسالتهم فادوا ما بدرى عليك احرام مالا وبس حائض فركوها حتى دحبت الحرم .. فقال عليه السلام ان كان عدها بمهله ورجع الى الوقت فليحرم منه وان لم يذكر عدها فليرجع الى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يؤنها وصحيح (٣) يحيى عن الصادق عليه السلام عن رجل نسي ان يحرم حتى دخل حره قال (ع) قل ابي (ع) يخرج الى ما كان ارضه وان حشى ان يهرقه ليجب احرام من مكانه وان استطاع ان يخرج من الحرم فسخرح ثم يحرم . ويحرمها غيره . والثالث وان كان مختصا بالناسي . والناسي مختص بالجاهل . بحكمه الا ان الاول عام شامل لهم وللجاهل بالموضوع (و من العرب ) ان بعض الاعظم سبهم شمول ذلك للعلم العام . ومع ذلك ادعى في المقام انه لس في النصوص تعرض لحكم الجاهل بالموضوع قال ولكن يمكن استقاده من النصوص الواردة في غيره لاسيما وكون

الحكم اجماعيا (وبهذه) النصوص بقيد اطلاق مادل على انه يحرج من الحرم وبه  
 بالحج كحجر بي (١) الصاحح الكشاف قال سأل عبد الله بن عمر عن رجل جهل ان  
 يحرم حتى دخل الحرم كيف يصع - قل <sup>يُحِلُّ</sup> يحرج من الحرم ثم يهين بالحج - و  
 يحرم على صورة عدم امكان الرجوع الى الميقات (كما) ان بها بقيد اطلاق مادل  
 من النصوص على انه يحرم من مكانه كحجر (٢) سورة من كتب قد قلب لابي  
 جعفر <sup>عليه السلام</sup> حرحت معا امرأة من اهل مكة فجهلت الاحرام فلم تحرم حتى دخلت مكة وسببا  
 ان ناسها بذلك قال <sup>عليه السلام</sup> فمروها فلتحرم من مكاتها من مكة و من المسجد - ويحمل  
 على صورة تغذر الرجوع الى الميقات (واما) حجر (٣) عن ابي جعفر عن ابيه <sup>عليه السلام</sup>  
 عن رجل ترك لاحرام حتى انتهى الى الحرم فاحرم قبل ان يدخله قال <sup>عليه السلام</sup> ان كان قد  
 ذلك جاهلا - فليس (هكذا في الوسائل) مكانه لمقصي وب ذلك يحرمه - شاء الله تعالى  
 وان رجع الى الميقات الذي يحرم منه اهل بلده فانه اقص - فصرح في عدم وجوب الرجوع  
 الى الميقات مع تمكنه من نفسه لا عبد الله بن الحسن لم يوثق - و  
 لاهراض المشهور عنه بل لا فائده به كما في الجواهر لانه من طرحه

ثم انه قال في المستند لو تغذر رجوع الناسي او جاهل الى الميقات فصرح الى  
 قرب الميقات بقدر الامكان وفاقا للشهد وبعض آخر (وعن) لشهد قده الاستدلال  
 له بقاعدة الميسور ولكن يرد عليه (اولا) به عبرة في حرمانه حب (وثانيا) انها  
 لو تمت يحرج عنها باطلاق النصوص المتضمنة انه يحرم من مكانه او بعد ما يحرج  
 من الحرم (وقد يستدل به) بصحيح معاوية المتقدم - فصرح الى ما قدرت عليه بعد  
 ما تحرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها - وعن سيد المدارك بعد نقل لصحيح - انه يمكن  
 حمله على الاستصحاب - لعدم وجوب ذلك على الناسي و لجاهل مع الاشتراك في  
 العذر و لم يوثق درارة في المروثة المذكورة الحاكم بانها تحرم من مكاتها (و فيه) ن  
 عدم وجوبه عليهما اول الكلام - والاشراك في العذر فانس مستسط - والموقوف مطلق

يحمل على المفيد : هو الصحيح (الحق) في الجواب عنه ان يقال ان مقتضى جملة من النصوص كصحيحه حتى لمقدمين وحرامى الصباح المقدم وصحيح (١) عند الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل مر على سوق لى يحرم الناس منه فسى او جهل فلم يحرم حتى نى مكة فحذف ان حج الى الوقتان بعوته لحج فقال عليه السلام يحرج بن الحرم والحرم ويجزئه ذلك (٢) ان لم يمكن من الرجوع الى الميقات يحرج من الحرم ان قدر ويجزئه منه ويجزئه وبه بقدر طلاق صحيح معاونة الدان على ان الميراث ان لم يدر على الرجوع الى الميقات فمرجع الى ما قدرت بقدر ما لا يورثها الحج وبه مطلق من حيث الرجوع الى خارج الحرم او يريد منه - فقد اطلاقه بالنصوص المتقدمة (فان قيل) انهما مشابكتان فكيف يحمل المطلق على المفيد (فما) ان قوله عليه السلام في صحيح ابن سنان بجزئه ذلك بدل على عدم لزوم الاحرام من فوق ذلك وان قدر عنه (مع) ان حمل هذه النصوص على ما دل على الرجوع الى الحرم في الجملة الى ما فوق الحرم حمل على الفرد البادر جدا وهو بعيد عن صحيح (اصف) الى ذلك كله بل لصحيح في خصوص الجاهل بالحكم والعدى يحتاج الى دليل مفقود (فحصل) ان الجهل والناسي اذ انكرا للاحرام من الميقات يرجع الى الوقت مع لمكة والافان دخل الحرم يحرم منه ويجزئه .

وان لم يتمكن من الرجوع الى الوقت ولم يدخل الحرم ولكن امامه ميقات آخر فهل يحرم من مكانه - او يؤخر الاحرام الى ذلك الميقات - وجهان (اقواهما) الثاني بعموم دليل ذلك الميقات - فانه وان لم يكن مقاما مع عدم العذر لكن لا كلام في نه ميقات معه ونصوص الباب لداله على نه يحرم من موضعه ولم يتمكن من الرجوع الى ميقات موردها ما لو علم وتذكر وهو في الحرم وهو غير ما يحرم فيه .

وعن الشهيد الثاني في المسالك وسطه السيد في المذارك وصاحب الجواهر في

الجواهر - انه مع امكان العود الى ميقات اهل بلاده لا يجب العود ان كان امامه

مبقات آخر ( واستدل ) له بانه ايضا مقاب لس مره عند وصوله - و بانه يحضى  
بالاحرام منه مع الاحتياط فضلا عن العذر ( ولكن ) طاهر اكثر بخصوص لئلا تعين  
العود الى مبقات اهل بلاده - و بها يقدر اطلاق صحيح معاويه المتقدم المتضمن  
- فلرجع الى الوقت فلتحرم منه لو لم يكن المراد منه المقاب الذي عرواعبه حين  
سألته المروءة ( وكذا ) يقيد به اطلاق دليل ذلك الوقت

هذا كله مما اذا تمكن من الرجوع الى المبقات او الى حارج الحرم - فقد  
عرفت انه يرجع اليه و يحرج من الحرم مع التمكن ( و ان لم يتمكن من ذلك  
فقد طمحت كلماتهم - بانه ( احرم من موضعه ان لم يتمكن ) و فسيكثر من  
لكلمات دعوى هي الخلاف فيه او الاحكام عليه - و النصوص المتقدمة شاهدة به .

### لو ترك الاحرام عن عذر

واما الصورة الثالثة - وهي ما لو ترك الاحرام عن عذر غير السبب والجهل  
فانطهر اجراء حكم الناسي فيها ( لا ) لما في الجواهر - من فحوى نصوص  
الواردة فيه وهي الجاهل بل هو اعذر من الناسي و نسب بالتحريف فان ذلك قياس  
مستسط ( بل ) لاطلاق صحيح الحلبي المتقدم بالقرب لدى مرفى لعدم العمد  
( نعم ) في خصوص من كان مقيم عليه ورد حردال على به حرمة رجل و هو  
مرسل (١) جميل عن احدهما (ع) في مريض اعشى عليه فلم يفعل حتى اتى الوقت  
قال **يُحْرَمُ عَمْرَجُلٌ** - والمراد به انه يحرم به رجل ويتولى السة الدائب ويجيبه  
محرمات الاحرام لانه ينوب عنه في الاحرام - و لازم ذلك عدم وجوب العود الى  
المبقات بعد فاقتة و ان كان ممكنا وهو و ان كان مرسلا الا ان جمع من الاعيان  
كالشيخ في النهاية والمسوط والتهذيب والاحمدى والمهذب والجامع والمحقق  
في المعبر والمصنف في القواعد والشهد في الدروس وغيرهم في غيرها العمل به

وعليه وضعفه محروبا لعمل ( و لكن ) لولده بحرم به احد بلحقه حكم غيره من دوى  
 الاعذار ( كما ) ان فى غير مرتبة السك اذا لم يتمكن من العود الى لمصدا اشكالا  
 فان شمول اطلاق صحيح لعللى له لا يخلو عن اشكاله -- دعوى -- انصر به الى من  
 تركه الاحرام وهو ريد السك -- من جهة ظهور قول اسائل ترك الاحرام فى تركه  
 لما لا يسمى تركه -- فبه المصحح الى السؤال -- فترده -- وعليه -- فالصحيح لاشتمه و  
 مقضى بقاعدة عدم صحة حجه

## لوسى المتمتع الاحرام للمحج

الرابعة لوسى المتمتع الاحرام للمحج بمكة فانه يتذكر وهو فى عرفات و  
 حرى يتذكر وهو فى المشعر او بعد الاقصه منه -- وثالثه يتذكر وهو فى جمع لاعمال  
 اما الصورة الاولى -- فمقتضى قاعدة انه اذا تمكن من العود وجب لوجوب  
 الاتيان بالعمرة على وجهه ولكن صحيح (١) على من جعفر عن حجه <sup>بالحج</sup> عن رجل  
 سى الاحرام بالحج فذكر وهو بعرفات ما حاله فل <sup>بالحج</sup> يقول اللهم على كتابك و  
 سبيلك فقد تم احرامه ودخلت بحرم يوم لترويه بالحج حتى رجع الى بلده ان كان  
 قضى مساسكه كلها فقد تم حجه -- يدل بطلانه على عدم وجوب العود الى المقات  
 وصحة حجه واحرامه لو احرم من موضعه ( و افاد ) بعض لاعاطم -- ان النصوص  
 المتقدمة الدالة على لزوم الاحرام من المقات مع المكة تفده ( وبه ) بها فى بيان  
 احرام للعمرة من ميقاتها -- والصحيح فى بيان احرام الحج من مكة فلا يكونان فى  
 مورد واحد كى نقدر اطلاق لصحيح بها ( فما ) عن المصنف فى المسهى والتذكرة  
 من انه لوسى الاحرام بالحج حتى حصل بعرفات احرم من موضعه وصح حجه هو  
 الظاهر من الادله ولولم يتمكن من العود الى مكة احرم من موضعه بلا كلام وعليه  
 اتفاق ائمة والفتوى

وأما الصورة الثانية فمن جماعة منهم شهيد في الدروس انه يصح حجه و  
 تردد سيد المدرك في الحكم (واستدل) للاول بحديث رفع لسانه قريب ان الحديث  
 وارد في مقام الامس والمقتضى الامس رفع قديه لاحرام من مكه في القرض بالخصوص  
 فيصح حجه ح لا تين المأمورة على وجهه (وقه) ان حديث لرفع اما يرفع  
 الحكم ولا يصح لوضع . وحدث ان رفع الحرثه والشرع بما يكون برفع الامر  
 بالكل - فهو رفعه ولا يصح لانتفاء الامر بالقي فمى به غير مأموره و تمام  
 الكلام في محله (وربما استدله) ما دل على ما من سى الأحرار حتى قضى الماسك  
 كلها صح حجه حيث به بدل على حكم ماسك الأحرار في بعض الاولوية (وهو  
 حسن) سيما بملاحظه ماورد في مسانه ثم يذكر وهو في عرفات لدل على الصحة  
 فان اهل لعرف يفهمون من صم احدهما الآخر - ان حكم لذكر في لشعر وبعده انصاكك .  
 و ١٠ الصورة الثالثة (و) هي - ما (لوسى الأحرار حتى اكمل ماسكه)  
 فالمشهور بين الأصحاب انه يحرم به اذا كان قد سى ذلك فقد (صح حجه) و  
 (على) ذلك (رواه) (وهي مرسل (١) حمل عن بعض صم ساعن احدهما عنهما لسلام  
 في رجل سى ن يحرم وجهه وقد شهد لمسك كلها و طاف وسعى - قل ١١٤  
 يحرمه بينه اذا كان قد سى ذلك فهدم حجه وان لم يهل واورد عليه بغير دين ١٠ - معن  
 لمدارك وهو به ضعيف للارسال (وقه) به بعد فاء المشهور به بل عن الدروس انه  
 فتوى الأصحاب لاس دروس - لأمره سحر صمعه سما و ان امرى عن حميل  
 اس امى عمر ٢٠ - معن بدروس من انه بدل على الصحة فيما لو كان لمسى التلثة لا  
 التمة (وقه) معن المدارك ان طاهر قوله اذا كان قد سى ذلك به بوى الحج بجميع  
 حرائه حمه لانبوى لاحرام بمرنه ذكر الجاهل مع لاسى و الجاهل لا ياتى  
 منه به الأحرار وهو و صح (و اما) لاستدلال له بدياتى في لجاهل اما بان الناسى  
 اعذر من لجاهل - ولشمول الجاهل لسيان كما عن كشف اللثام (فعير صحيح) لمع

الثاني - وكون الاول قياسا .

و هل بيان الاحرام من الميقاب للعمرة ايضا كذلك كما هو المشهور بين  
الاصحاب ام لا - و جهان وجه الاول - شمول المرسل لبيان عمرة التمتع لكونها  
حرماً للحج فيشملها اطلاق المرسل - وثبت في العمرة المفردة بعدم الفصل و  
بالاولوية - وجه الثاني ان المرسل في خصوص بيان احرام الحج والتعدي الى العمرة  
لا يخرج عن القياس فاده سيد المذاكر - والاول اطهر .

هذا كله في بيان الممتنع الاحرام للحج - ولو جهله - فان كان قصي الماسك  
كلها صحيح حجه بلا خلاف و يشهد به دليل صحيح على بن جعفر المتقدم فان جهل  
ان يحرم يوم نحره بالحج حتى يرجع الى بلده ان كان قصي ماسكه كلها فقد تم  
حجه - و لا - وحكمه حكم الناسي - لان صدر صحيح على بن جعفر المتضمن لحكم  
التذكر في عرفات في الناسي ودله المتضمن للتوجه بعد قضاء الماسك كلها في الجاهل  
وهذا كاشف عن اتحاد حكمهما كما فهمه الاصحاب

## حقيقة الاحرام

ثم به نفع الكلام في الاحرام والكلام به في مواضع ١- في حقيقته ٢- في  
واحياته ٣- في ما يستحب فيه وفعله ٤- في تركه ٥- في احكامه .

اما الاول - فقد اختلفت كلمات القوم في حقيقة الاحرام على اقول ( الاول )  
ان الاحرام عبارة عن نفاذ التلبية المقارنة لية الحج او للعمرة في الموضع المعين بسبب  
ذلك الى لشح في التهديد و لا منحصار بل الى الاكثر - بل نقل عليه الاجماع في  
كثير من الكتب كالانحصار والحلاف والحواهر والمبة وغيرها ( الثاني ) انه عبارة عن  
البية وهو المسبوب الى لحمل والمسوط والمساك ( الثالث ) انه عبارة عن البية و  
التلبية حكى عن ابن ادرس ( الرابع ) انه مركب من البية و التلبية ولبس الثوبين بسبب  
ذلك الى المصنف في المختلف ( الخامس ) انه عبارة عن توطيب النفس على ترك



المهيات المعهودة الى ان ياتى بالمحل - وهو لدى ذهب له الشهيد ره (السدس) انه الحالة لحاصة للشخص من لرم ترك المحرمات اوبه ترك المحرمات وهناك وجوه اخر لم اظهر بقائلها .

ثم ان من يقول انه عارضة عن لسة ليس مراده به لاحرام كى يردعله ما اورده بعض الاعظم بان لاحرام فعل حسارى يقع نازة عن به و حرى لاعه ومن لمعلوم ان ليه لا تكون موضوعة لسه - بل المراد به ترك المحرمات اوبه لاعمل و يتهم معا - فاشكال عدم لمقوله فى عمر محله

و اما النصوص فهى مختلفة - و على طوائف ( الاولى ) ما يظهر منه دخل لتلبية فى الاحرام او كونه هو التلبية حاصة كصحيح (١) معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام عن لهيذا لاحرام فعل فى مسجد اشجرة همد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ترى انما يحرمون فلا يفعل حتى تسهى لى الله حيث اتمل فبحرمون كما سمى فى محاملهم نقول لست التهم لست الحج وصحيح (٢) الحلبي عنه فى حديثه وقت لاهل لمدينة الحلبة و هو مسجد لشجرة كان صلى فيه و تعرض للحج و قد حرج من المسجد و سدد ستون به لى الله حين يحادى لملل الاول حرم - فان ما يفعل فى المسجد هو لسه و عرف على الحج و ما يفعل فى السداء هو التلبية و اطلق عليها لاحرام وصحيح (٣) لى لى عن ابى الحسن عليه السلام عن رجل سئى كيف يصنع قال يصنع بوى العمرة و يحرم بالحج - فان المراد لاحرام التلبية - كما شهد به صحيح (٤) احمد فلت لآبى الحسن عى بن موسى (ع) كيف اصنع اذا رددت اتمتع فدل بالحج و بوالتمتع لحدث و صحيح (٥) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام بوحى لاحرام

١ - الوسائل الباب ٣٢ - من ابواب الاحرام - حديث ٣

٢ - الوسائل الباب ١ - من ابواب المواقيت حديث ٤

٣-٤ - الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب الاحرام حديث ٦-٧

٥ - الوسائل الباب ١٢ - من ابواب اقسام الحج - حديث ٢٠

ثلاثة شاء - التسهل والاشد والتقليد - فادفع فعل شيئا من هذه الثلاثة فقد احرم (ويمكن) ان يستظهر ذلك من المصوص الآلة في محلها المتضمنة انه يجوز كل فعل يحرم على المحرم قبل التسي المؤداه لعمل الاصحاب .

ولكن بارء ثبت حملته من الاحار صريحة او طاهرة في كون الاحرام غير التسهل كصحيح (١) معاونة من عمر عن ابي عبد الله عليه السلام صل المكتوبة ثم احرم بالحج او بالتمتع واحرج بغير تسهله حتى تصداني اول لبداء الى ول ميل من يسارك اذا استوت بك الارض راكبا كنت او ماشيا قلت ومثله صحيحاه الاحرام وحرم (٢) المفيد قال عليه السلام اذا احرم من مسجد الشجرة فلا تنس حتى تنتهي الى البداء وصحيح (٣) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله (ع) قال لا احرم من عمره من يريد العث حليت وقلت كما يقول المحرم في دير صلاتك ولا تسب من موضعك والفصل ان تمشي قليلا ثم تسب وحرم (٤) اسحاق بن عمر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له اذا احرم الرجل في دير لمكتوبة يسب حين يهض به بعد او حاله في دير الصلاة قال اي ذلك شاء صعب الى غير ذلك من الاحرام التي تكون بعد المصومون (و ايضا) الاحرام المستفيضة الدالة على لزوم لاحرام من لمقات وعدم حوار تاحير الاحرام المتفق بين الاصحاب على العمل بها - وانضم اليه خصوص مستفيضة اخرى دالة على حوار تاحير التلبية عنه المعجزة وفيه سهم - يكون له حره بل صريحة في عدم كونه تلبية من لاحرام - بل هي واحدة فيه (وكذا) لا يباح حرثه ابلية الاحرام ولا كونه هي - قول كثير منهم لو عقد الاحرام ولم يلب لم يلزمه كفاره بما فعل بل يصوص كثيرة تدل على ذلك كصحيح (٥) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقع على امه بعد ما يعقد الاحرام ولم يلب قال عليه السلام ليس عليه شيء وصحيحه (٦) لاجر بن صلي ر كعتين في مسجد الشجرة وعقد الاحرام

١-٢ - الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام - حديث ٩-٦

٣-٤ - الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الاحرام - حديث ١-٦

٥-٦ - الوسائل الباب ١٦ من ابواب الاحرام - حديث ٢-٢

ثم حرج في بعض فيه زعفران فاكل منه - وروى : لقيدوني ناسداً عن من الحجاج  
الا انه قال - فاكل قبل ان يلى منه وصحيح (١) حمل من دراج عن بعض اصحابنا عن  
احدهما ( ح ) انه قال في رجل صلى في مسجد اشجرة وعقد لآحرام : اهل البيت  
ثم من لصب و صاب او وقع على ارضه - قال : ليس بشيء حتى يلى وحر (٢)  
حمض من الحنثى عن ابي عبد الله عليه السلام في من عقد لآحرام في مسجد اشجرة ثم  
وقع على ارضه قد ان يلى قال : ليس عليه شيء اى غير ذلك من الصلوات  
الكثيرة (و كذا) عندهم ليسه احد و حاشا لآحرام اى غير ذلك من الصلوات و لصاوى  
غير بسطقة على كون لآحرام هو المسه و كونها راجعة في حقه من

والجمع بين المتناقضين بما يكون باحد وجهين اما ان يكون حرامه  
هو لآحرام بالنسبة دون بعضها - او يحمل ما دل على عدم تعدد لآحرام الا بالنسبة  
وتضمن اطلاق الاحرام عنها - على ما دلل له كتاب المحرمات ولا كفارة  
عليه وان لم يجر له مسح لآحرام ( وحيث ) ان يجمع الاول لآحرام كثر حاشا واد  
تأخير السلب لا شكلف بعد التسعين هو الثاني و على ذلك و ليسه غير دجعة في حقيقته  
لآحرام فيسقط لقول الاول و الثالث والرابع

وام ليس اثبت من عدم يرد حرام موهم به حقه في حقيقته من الاحكام الدالة على  
حوار تمسك ثوبى الاحرام وعملها وما شاكل كالصريح في عدم رجوعه

وكذا ترك لآحرام - و ان كان في بعض (٣) لآحرام حرام الرجس في رأسه  
واحرام لمرنة في وجهها - وهو موهم دخلها فيه ولكن بعد ملاحظة النصوص سيما  
ما دل على عدم بطلان الاحرام بعدم تحقق تلك التروك فقطع بعدم رجوعها فيه كلف  
و لمعجم اذا من جميع لمعجمات من انده احرامه الى ان يحل لآحرام عن كونه  
محرم (و يثبت) يظهر بعد مقابسته بالصود من لصائه او استعمال المعطر حرج

١- ٢ الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الاحرام حديث - ٦ - ١٣

٣ - الوسائل - باب ٤٨ - من ابواب ترك الاحرام حديث ١

عن كونه صائماً بخلاف المحرم فانه لا يستقص الاحرام بعضها بل الاحرام بمجرد حصوله  
يكتفى للمكلف الى ان يحل بالمحل فهو ناقصة

واما المنة فقد استدلل على كونها هي الاحرام بحجة من لصوص كصحيح (١)  
معدوية من عمار عن الصادق (ع) لا يكون الاحرام الا في دير صاود مكتوبه ونية من  
كانت مكتوبه احرمت في ديرها بعد التسليم وان كانت نية صلب ركعتين واحرمت في  
ديرهما فاذا اعتلت مصلاتك فاحمد لله ونس عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله وتقول اللهم  
اني سالك ان يجعلني من استجاب لك الي ان قال فيه احرم لك شعري وبشري ولحمي  
ودمي وعظامي ومحبي وعصبي من لساء والثاب والطيب وحبر (٢) عند الله بين سائر  
عنه <sup>إني</sup> اذا اردت الاحرام والتمس فقل اللهم بي اردت ما امرت به من التمتع بالعمرة  
الى الحج فبسر ذلك لي وبهاء مني واعني عنه وحسي حيث حسني يدرك لدى قدرت  
على احرم لك شعري وبشري من لساء والطيب والثاب وحبر (٣) اني اصلاح  
مولي بسام الصرقي قال اردت الاحرام بالتمتع فقلت لاني عند الله <sup>إني</sup> كيف قول  
قال تقول اللهم اني اريد التسع بالعمرة الى الحج عني كذا كذا بسمه بيبك وان شئت  
اضمرت الي تريد وبحوها عبرها (اقول) ان عناه ما يستعاض من هذه لصوص تحق  
الاحرام في تلك الحال واما كونه عبارة عن التمس في شيء منه ذلك بل صهر قوله  
احرم لك شعري وبشري .. الحج - انه عازه عما هو لمعاهم عرفان اطلاق لفظ الاحرام  
وهو توطيئ لبعض على ترك المسهات وانشاء الالتزام بالبروك (فالاحرام) عبارة عن  
الحالة النفسية وهي الالتزام النفسي الذي هو فعل احتساري بطر .. الالتزام بصحة  
ما حاهه النبي صلى الله عليه وآله الذي هو لاسلام - والالتزام في باب لعمود والاقامات وعلى  
ذلك ينطق الاخبار وهو المسمى الى الدهن من لفظ الاحرام (و دعوى) ان الاحرام  
هو الحالة النفسية لما صلة من هذه الالتزام (مدفوعة) بان تلك الحالة بماها ليست

١ - ٢ - ابرئيل - الباب ١٦ - من ابواب الاحرام حديث - ١ - ٢

٣ - ابرئيل - الباب ١٧ - من ابواب الاحرام - حديث - ٢ -



الترك (القول) يرد على ما افاده امور (الاول) ما عرف من ان الاحرام عبارة عن الانترام  
والساء العسائى على تركة المحرمات لانه هو التروك - و لفرق منه وبين الصوم  
لدى هو عبارة عن ترك المعطرات فى عدة الوضوح ولذا لو سئى سجد المعطرات  
بتقص صومه - بخلاف الاحرام الذى لو اتى بجميع المحرمات لانسفص (الثانى)  
ما عرف من ان الاحرام لا يعقل تحققه بلاسه - وحدث انه من العادات فيعشر منه  
لخصوص والقرنه من اول تحققة (ثالث) انه لو عمس عن جميع ما ذكرناه وسد  
كون تروك هو لاحرام لامحاله بكون النسبة ونسب التوسيع صاد احليق منه وعما من  
الافعال (الرابع) ان ما يظهر منه من ان التروك لا يباح لى لية - عبر طاهر الوجه  
اذ لو كان الترك واحدا كيف لا يكون محصا الداء معه - فى خصوص باب الصوم دل  
لدليل على عدم اعساره القرنه فلو اسم بشر لعدم تمكن منه لا يكون الصوم  
باطلا بل يصح وان لم يكن تركه الشرب عبادة وقربا - ولذا قالوا بعبادة الصوم  
وعبادة لافيه (محصل) ان الاظهر عن المقارنه للشروع فلا يكفى حصولها فى الاناء  
فلو تركها وجب تعديده .

### تعيين الاحرام فى الية

٣٠. يعتبر فى الية تعيين كون الاحرام لحج او عمرة وان لحج بمنع او قران  
او افراد وانه حجة لاسلام او الحج الدرى او الدسى فلو بوى الاحرام من عبر  
تعيين واو كنه الى ما بعد ذلك نطل (وعن) المسوط والمهدب و وسيله و لندكرة  
والتمتلى وكشف اللثام - انه لو بوى الاحرام مطلقا ولم يذكر لاحد ولا عمرة  
اعتقد اخر منه وكان له ان يصرفه الى ابها شاء - ويمكن الاستشهاد دلالا بوجوه  
(الاول) ان الاحرام من احراء لسكين - وحدث ان عود الصعة واحويه من المساوين  
القصدية المعسرة ولذلك يسا على لروم فصد الصعة فى حج التمتع - فلا يذم قصد العوان  
القصدى الماحود فى الامور به (ثانى) ان الاحرام اذا كان صاحبا لوفوعه امثلا

لاوامرته مدة - فلو لم يقصد احدهما المعنى لا يقع امثالا لشيء منها او وقوعه امثالا  
للجميع غير ممكن ولا احدهما دون غيره ترشح بالمرجح فلا محالة لا يقع امثالا لشيء  
منها (لثالث) النصوص الكثيرة الدالة على لزوم قصد المنفعة حين لاحرام الحرام لمصرته  
الى سائر الانواع بعدم نفوذ الفصل كصحيح (١) البربطي عن ابي الحسن عليه السلام  
عن متمنع كعب يصنع قل يقول يولى العمرة و يحرم بالحج و حر (٢) ان  
من تعبد قلب لا بعد الله عليه السلام ماى شيء هل قد يقول لاسم حج ولا عمرة واصبر  
فى هاتك لعمرة وان درك كست مسند والاكت حاج وصحيح (٣) احمد قست  
لاسى الحسن عى بن موسى عليه السلام كعب اصنع اذا اردت ان تمتع فقد يقول لب  
الحج وابو لفته لى عبر ذلك من النصوص لكثرة (المقصدة) باحرام الدعاء حال  
الاحرام المتضمنة لتعيينه .

و استدلل بقول الآخر - ووجه ١٠ - ما عن كشف للثم من ان يسكن فى  
لحقيقه عداة بالاحرام عند حل فى حقيقه ولا يختلف حقيقه لاحرام نوعا ولا صفا  
باختلاف عداة الاصل عنه وجوب النعيس - و فيه ( ولا ) ان الاحرام من احراء السككن  
( وادب ) - على فرض كونها عداة له - برد هذا الوجه الوجه لثبتي الذى ذكرناه  
وليس من قبل لوصفه بالنسبة الى الصلاة - فانه مشروع لنفسه فيمكن ان يعتمد  
به لنفسه من دون به عداة بخلاف الاحرام فانه لو سلم كون السككن عا تن له الاشكال  
فى به لا يعتمد به لنفسه بما بعد به فى ضمن عداة ٢٠ - ما عن المصنف ده فى التذكرة  
قال بالاحرام بالحج بخلاف غيره من حرام سائر العبادات لانه لا يحرج عنه بالفساد  
و د عقد عن غيره باخرة او نطوعا وعليه فرضه وقع عن فرضه فحار ان يعتمد مطلقا  
وادا ثبث انه يعتمد مطلق فان صرفه لى الحج صار حجا و ان صرفه الى العمرة  
صار عمرة انتهى ( و فيه ) ان عدم الحروج عنه بالفساد لم يدل على انه لا يحرج عنه

١ - ٢ - اي مسائل - ٢١٧ - من مراب الاحرام حديث ٢ - ٤ -

٣ - الوسائل - باب ٢٢ - من ابواب الاحرام حديث ٤

الان لمحل لآل في كونه لآراء العيين قبل بحققة والابتداء به (ووفوع) ما نبي به تطوعا عن فرضه للدليل من نفس لعدول من صلاة لى اخرى (لايدل) على عدم لزوم التعيين مع انه قد عرفت عدم خرائعه ٣. ماروى (١) ان السى <sup>منه</sup> حرج من المدينة لاسمى حجوا لاعمره سطر لقضاء فعله القضاء وهو بين انصه و لمروه (وفيه - اولاً) انه عامى لم يثبت بل لتصوص دل على انه <sup>يحب</sup> واصحابه قصدوا المحج (وثاب) انه على العرض كان قصودى التشريع والافهم قصدوا ما هو مشروع بخصوصياته (فمحصل) ان الاظهر عتبار التعيين نعم تكفى لتعيين الاحكامى كما لو نوى ما يحب عليه فعلا وكان الواجب عليه حج لمنع - وان الامر بدعوى لى مانعق به فقصد ما يحب عليه قصد لذلك العنوان لما حود فى المطلق فكفى (فهل) يكون به الاحرام لما سمي به من حج او عمره كما هو كما فى المروه بدعوى به نوح تعين و فرق به وبين ما لو نوى مردد مع ايكال لتعيين الى ما بعد - ام لا - وحجها تهر ما لثانى لان ذلك لا يحرجه عن عدم التعيين (ودعوى) انه اذا نوى بحج بعد ذلك فهو نوى الحج من الاول واذا كان ما يعبه العمرة فقد نوى لعمرة من اول الامر (مدفوعه) به د كان ما يشير اليه فى الية متحققا حارجا حتى ليه كما لو نوى ما يحب عنه فعلا به ذلك - واما د كان غير متحقق ونحققه انما يكون باختياره ونفسه و ن به - معنى لحج مثلا او لعمره وله ان لا يعنى شئ - فلا يكون ذلك تعييا له من الاول بل هو تعين له من حبه وهو غير كاف وبذل على ذلك - حراما ان المتقدم فانه فى صورة مردده فى التسمع او نوح سئل عن الامام عن كعبه الية و الامام <sup>عليه السلام</sup> امره من نوى المنفعة و به ان ادرك يكون مدتها والاساس و يصير حجاً - ولو كان ذلك كافيا لآشار <sup>عليه السلام</sup> اليه فالأظهر عدم كفاية ذلك مع انه لم يظهر فرق بين ما لو نوى مردد مع ايكال لتعيين الى ما بعد وبين ما لو نوى مطلقا مع ايكال لتعيين الى ما بعد .

### استداهة النية

٤ - لا يجب فى لية قصد الوجه من وجوب او نيت لما حقق فى محله و



أشربا إليه في لعنة الرابع من هذا الشرح في محنت به الصلاة (ولا يعتبر) فيها التلطف  
بلا خلاف و يشهد له مصافا إلى الأصل صحيح (١) حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام  
فمن له ابى ريدان تمنع بالعمرة إلى الحج فكيف قول فقال فإن يقول اللهم ابى ريدان  
أتمتع بالعمرة ابى الحج على كذا وكذا سه بيتك و ان شئت صمرت لئلى تريد و  
بحوه حبر ابى لصلاح المنعم - و حتمال رادة الاسرار فى التلطف من الأصمار  
جلاف لظهر (وبها) يرفع اليد عن ظهور الأمر فى حيلة من النصوص باللفظ  
لوجوب ويحمل على الاستصحاب (وبذلك) يشار لحج عن سائر العبادات فانه  
لا يستحب ان يعطى ما سوى وعزم عنه فى غير الحج من العبادات وسأتى رتبة توضيح  
ذلك - ولا يعتبر لاحظر ما بال بل يكفى الداعى المحرك

وهل يعتبر سده له - كذا فى المس قال بعدان ذكر ان الواجب فى الاحرام  
لبيه (واستدامتها حكما) ام لا (قول) فى العبادات مطلقا و منها الحج كما يعتبر  
البية حدوثا كك تعتبر بعاثا واستدامة عاية الأمر من يقصر البية بالارادة التفصيلية بقول  
انه يعتبر استدامة البية حكما - ومن يعرفه بالداعى لمحرك نحو الفعل يقول يعتبر  
سدادتها حقيقة وسره واضح (وما) فى المقام فالسسه لى الحج او العمرة يعتبر  
استدامة البية فانه من العبادات فلا بد و يقع كل حرمه عن لبيه واما فى الاحرام  
فقد مر انه عبارة عن الانترام ترك المحرمات فحبس البية لابد و نبوى ترك المحرمات  
لى آخر احرامه ويلزم بذلك ولكن بعد تحققه حيث حكم الشارع ببقائه و انه لا  
يخرج من الاحرام لادامته بل لو فعل جميع المحرمات لا ينقص احرامه فلا يعتبر  
فيها استدامة العزم على ترك محرماته - بل لو عزم على الفعل وفعل ببقى على احرامه  
فاستدامه البية بهذا المعنى غير معتبرة

## لو نسي بما ذا احرم

٥. قول المصنف ره فى لتذكورة لواحرم بنسك ثم سبه تحرييس الحج والعمرة

ادام يعين عنه حدهما قاله الشيخ في المصنوع (لانه) قبل الاحرام بحوار اسدته ي  
 لسكن شيء وقع عدم نعم لعدم بصر هذا الحوار عملا بدسبصحاب الجن  
 (ولانه) لو احرم بالحج حارله وسجحه الى العمرة على ما تقدم وقد الشيخ في خلاف  
 يجمعه عمرة - الى ان قال ما لو يعين احدهما عليه فالوجه انصرافه اليه انتهى - و  
 بحوره ما في المسهل وما في به في الكتابين انتهى لمحقق في المراجع والشهد ووعدهم.  
 ومحصل ما ذكره في وجهه لمخير في صورة عدم نعم احدهما عليه - ووجه  
 (احدهما) انه قبل الاحرام كان له لاحرام ما في السكن شيء - ويسمى هذا الحوار عملا  
 بالاسبصحاب (وجه) انه بالاحرام بكل منهما معاً نعم ذلك وتبدل الموضوع و  
 هو مانع عن حراء لاسبصحاب (نفسها) به لو احرم بالحج حار له وسجحه الى العمرة  
 (وجه) انه احص من المدعى انه لا يستبرم حوار الضرف الى الحج (ثانثها) ما عن  
 كشف لنظام - فل لعدم الرجحان وعدم حوار الاحلال بدون لسك الا اذ صدقوا  
 حصر ولا جميع بين السكن في احرام سهي (وجه) ان عدم الرجحان وعدم حوار  
 الاحلال دون لسك لا يعضى بعق لخطاب بخصوص ما يهتاره وسجحه على ما حاره  
 (رابعها) اقتضاء العلم لمخير لاحمال لمكلف به وعدم طريق الى مثله (وجه)  
 ولا انه بعد لعدم الاحتمالي بوجوب تمام احدهما - حيث انه يمكن من موافقه  
 القطعة بالامثال الاحتمالي مثلاً لو تردد المنوى بين العمرة المفردة وحج الاقرا ديتى  
 باعمال الحج ولا ثم نأى مكه في باعمالهاسته المرددة من الحج والعمرة - ولو  
 تردد بين العمرة المفردة والعمرة المتمتع بها - سهل العلم لاحتمالي في علم نصيبى  
 بوجوب اثنان عمال للعمرة بقصد ما يواه وشك بدوى في وجوب الحج بعدها ياتي  
 باعمال العمرة بنية مرددة بينهما - ولا يجب بعده الحج - وبالحمه فطريق لامثال  
 الاحتمالي موقوف فحج بحكم العقل - نعم لا يجرى ذلك عقلاً ولا تفرع به الذمة  
 (وعليه) فربما يدعى ان المسلم عندهم - انه اذالم يكن العمل مما يحترى به في مقام  
 لامثال يجوز رفع اليد عنه وانطاله ولذا - من شك في انه نوى لظهر او العصر

ان كان يتمكن من تمام مادده بقصد ما دخل فيه ولكن من جهة عدم الاحترار به في مقام الامتنان بنوا على حور رفع ليدعه واطاؤه - فان ثبت ذلك في الحقيقة - يحكم بجوار رفع اليد عنه - والا فلا (و ثابت) انه اذا لم يمكن نعم بالامتنان واحرره فسقط الخطاب ولا يحكم بالتحجير ولو قيل بالحصل موقوف على احسار احدهما بحصل به لطواف مقتضى التحلل ولا كان محرم اذا فهم ليس من التحجير على نحو الاسداء لعدم خطاب به بل هو طريق لحصله وفي وخالف

وقد ذكرنا في وجه تعيين الصرف الى ما يجب منه اذا كان لو حب احدهما بان الظاهر من حال المكلف الاثنان بما هو فرصة حصول مع لغز المتقدم على لآتين بدلت لواحب (وفيها) انه لا دليل على صحة هذا الظهور وكشفته عن قصد لمفروض .

واسئل المصنف الى ما تنص عليه ان كان يصح مع احدهما دون الآخر باصالة الصلحة (ولكن) لو سلم حرمان صالة الصلحة في فعل لا يثبت نفسه - يوقف حرمانها على احرار العوان الذي يكون موضوعا للصلحة والعمد لا يحري مع الثبوت وفي الحق في لمقام ان يقال - انه تارة يصح احدهما دون الآخر - وحرى تصحاح معا ولكن يجب عنه احدهما دون الآخر . وثالثه تصحاح مع ولا يجب قبل لآحرام شيء منهما .

اما في الصورة الاولى - فشك في ان ما نسيه لي لان مل وقع صحبه ملا - انه ان كان قصده العوان لدى يصح مع فقد صحح و انطل - فيحرى قاعدة التحوير للشك في الصلحة والفساد ويحكم بصلحة ما نسي به ونوي بعد ذلك ما يصح مع ويقسم الوجدان الى القاعدة يحزر الموضوع - وعلى هذا يجب على ان من شك في ان ما يبدعه طهر او عصرو كان قد صلى الظهر يسي على انه عصرو يتم ما يبدعه كك .

واما الصورة الثانية - فان قلنا انه مع تعيين احدهما عليه لا يصبح لآخر الحكم كما في الصورة الاولى وان قلنا بانه يصح ونعصى ترك لواحب فان كان لو حب

مما يحور العدول له كما لو كان هو العمرة لمصمبها واحتمل لانيه بحج لأفرد  
 يعدل بسته أي موحب عنه أنه ان كان مصمب قد وافق وان كان حاحا وعدول منه لي  
 عبره حثروا كان مبالا محور العدول ابيه - فلا يكون موردا لقاعدة المحاور والاصالة  
 لصحة لأيهما من أنواعه لبي مرجع اليها عند الموت في الصحة والعدا واما اذا  
 كان صحيحا على التقديرين فلا تكونان حاريتين وظهور حال المسلم قد عرفت مفيه  
 (وعنى هذا) فممكن ان يعدل به يحصل له عزم حالي بوجوب الأمان باقي لأعمال  
 بالعنوان الذي قصد مرده من عوالب فان لمصحب انصاع مع الشروع فيه يحب  
 انصاعه - وحسن ان احد صرعى العلم الاحمالي وهو خصوص الواجب عنه بالاصالة  
 كان وحسن الأول محورى فيه الاستصحاب فلا مانع من حريان انصاعه الرائد عن  
 وجوب الاتمام به وان الآخر - فتمه يقصد ما يحب عنه (ولكنه) لا يحترى به اد  
 الأعمال السابقة مشكوك عوايلها - ولو اراد الاحتياط بالحو لمقدم لا مانع منه  
 وما ذكره من حكم ما اذا كان معدل الشروع مستحبين (وهى) الصورة  
 الثالثة - فانه بعد الشروع يجب تمامه فسادا نرد من عوالب فان كان العدول من  
 احدهما الى الآخر حثرا كما فى الرجوع من حج لأفرد الى العمرة المصمب بها  
 يعدل ابيه ويجعل ما بيده عمره بمصمب بها الى الحج كما مر - والا فيحصل له انصاع  
 الاحمالي بوجوب احد العوائس واصالة الرائد عن وجوب كل منهما تعارض صالة  
 البرائة عن وجوب الآخر فتساقطان فلا بدله من الاحتياط بالسحو لمقدم حتى اذا  
 نيت عدة حوار فع ليد عن العمل الذي لا يحترى به فى مقدم الامثال فانها لا تشمل  
 لمقدم لدى لو احتاط يكون امثالا لامر بدنى - وانما هى فى الواجب كما لا يخفى  
 كما انه طهر حكم مالمو كانا واحين كما لو كان عليه حج للمصمب وبدر لانيان  
 بحج الأفراد ايضا - سواء على ما تقدم من انه لو ترك حجة الاسلام وابى بالمسئور  
 يصح بالترتيب .

## لا تكفي بية واحدة للعمرة والحج

٤- ولو أحرم للحج والعمرة - منه أقول (الاول) انه لا يقع شيء مهم و يكون باطلا ذهب اليه المصنف في المنتهى والذكر في وصحاح الحديث وعن المالك و المدارك وغيرهما (الثاني) انه يصح وانه يجب عليه العمرة أو لأثم لحج و به لا يحد من العمرة بعد الألبان بأفعالها واما يحل بعد الألبان بأفعال الحج - حسب ذلك أبي اس بن عقيل و جماعة (الثالث) ما في الشرائع وهو به لو كان في أشهر الحج بطل ولزم لتحديد و ان كان في غيرها صح عمرة مفردة (الرابع) به يصح فان كان في أشهر الحج كان محيرا بين الحج والعمرة إذا لم يمين عليه أحدهما والا كان لمتعين و ان كان في غير أشهر الحج بين للعمرة المفردة حسب ذلك إلى الخلاف والمسوط و كشف اللثام .

وجه الاول ظاهر فان الاحرام حر لكل من أسكن - فاد حرم و يرى بحر به لحج والعمرة بان يكون أحرامه الشخص لكل مهم فهو بوي لغير المشروع ولا يصح وان شئت قلت ان المأمور به اذا كان فردا يكون الاثنان مفرد واحد لهما واصح لطلان نظير ما لو كبر لصلاتين .

واستدل للصححة والتحجير بينهما اذا كان في أشهر الحج ولم يمين أحدهما أو لصرف إلى العمرة المفردة لو كان في غيرها بأيهما اد لم بدخلاف حقيقة الاحرام فكأنه بوي ان يحرم ليقع بعد ذلك التمكن وليس فيه شيء و ان عزم على ابقاعهما في هذا الاحرام وان لم يكن في أشهر الحج - هكذا حكى عن كشف اللثام - و حاصله - ان الاحرام حقيقة واحدة فاد وقع على وجه العادة صح وترتب عليه ثره - وفيه (ولا) ما عرفت من دخوله في كل من السكينة (وإذا) على فرض كون السكينة عابيين له الذي دل الدليل عليه مشروعية الاحرام لغاية الحج خاصة ولغاية لعمرة كل - و الاحرام لهما معاً بل دليل على مشروعيته الاصل عدمها (والى) هذا يرجع ما ع

المالك والدارقطني لعادات يوفيه ولم يشك عن الشارع مثل ذلك واستدل بصلحه رحمه الله كان في شهر الحج بان أحجم لعالمه يمكن في غيره لم يكن يتعرض له لالغاء محض من خطأ (وفيه) - بلعونه والخطئية لاسم في لطلان لعدم الأتيان بالأمورة على وجهه كما مر

وأما ما عن ابن عقيل وتبعه - فقد سدله خصوص كصحيح (١) يعقوب بن شعيب سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت كيف يرى لي أن هل فقال اشئت سميت و دشئت لم تسم شيئاً ففسله كيف تصعبت قل اجمعهما و قول لك بحجته وعمرة معا وصحيح (٢) للحلي عنه عليه السلام قل عثمان حرج حاد فصار لي الأوبة مراراً يسدي في الناس اجبوا حججه ولا تمتعوا فدي المدي في الناس جعلوها حجة ولا تمتعوا - لي أن قال فيما انتهى المادي إلى عسى من وكاب عبد ركانه رحمه الله خط و دفع فيما سمع البناء بركه و مضى لي عثمان و قل ما حد الذي مرب به قد رأى رايته فقال والله لقد مرب بخلاف رسول الله صلى الله عليه وآله أنه ادبر مولد رافعا صوته أنك بحجته وعمرة معا الحديث (وفيه) أن هذه البصيرة لأرض له بما هو محال الكلام من موارده حج لمنع لدى دخل للعمرة فيه لي يوم البعثة و المقصود الأحرم بعمرة المنع وقصد بشء الحج بعدها فابها عبادة واحدة

وفيها طائفتان أحرون - في أحدهما أنه للعمرة حصة كصحيح (٣) الرطبي المتقدم عن أبي الحسن عليه السلام عن رجل ممنع كيف يصح قال سوى العمرة ويحرم بالحج وحج (٤) اسماعيل الحمفي قل حرجت أنا وميسرو أناس من أصحابنا فقال لئلا ردة لئلا بالحج فحجنا عني أبي جعفر عليه السلام ففعله أصلحت الله أن يرد الحج ويحج قوم ضرورة أو كلما ضرورة فكيف يصح فقال لئلا بالعمرة فلما حرجنا قدم عبد لمالك ابن عيينة فقلت له لا يحج من رده قال لئلا بالحج وان أبا جعفر عليه السلام قال لئلا

بالعمرة فدخل معه عبد الله بن عباس فقال ان اسم من مولىك امرهم وراة و  
يلموا بالحج عنك وانهم قد دخلوا غيث ورتهم ان يسوا بالعمرة فقال **وجعل الله**  
**يرون كل ابن منهم** - يجمع على حده عنده عنى فدخلوا بالحج فان  
رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لى بالحج وحوهم عنهما وفى اخرى لامرسة الحج - منها دليل  
عن الحنفى - ومنها غير ذلك

ولما قال اشتهر في محكي الدوس ووى زاردا ، الممنوع بهل بالحج فادا  
 طاف وسعى وقصر هن ، لحج وفي صحيح البخاري عن ابي ذر <sup>الأنصاري</sup> رضي الله عنه  
 في الحج الى مكة الفقه وروى سعيد بن مسروق عنه انه سمعه وروى البخاري في  
<sup>الأنصاري</sup> قال لسلك بحجه وعمره ما وليس بعد احقر ، الممنوع بالحج لم يحرر هو الذي  
 في العمرة فهو ذاب عنها ، مضمون وسبها بعد عذر دخول الحج فيها ، وانسح قد  
 بالغ في الاقتصار على ما له من الاحلال به واول الاحبار بعد رخصة لها انتهى  
 (وفي الخواهر) قد لا ريب في ان لم يحج به الممنوع عمدا لا معصية مخصوص المراد  
 منها حصة الارادة الى ما حج مباح ولكن بغير ما مكره منها لاهلال بالحج  
 مضمرا للمنع ومنها لاهلال عمدا الممنوع - ومنها لاهلال بحجه وعمره ما انتهى  
 (والمنحصر) حصة هذه الحصة من عمده هو محذور الكلام ولا يظهر فسادا في هذا لطلان  
 كما افتى به الاساطين .

۱. وروی کا حرام و ملان

٧- قال في المذكور تصح انتهاء الاحرام وهو نحره بما احرم به فلان فان علم ما احرم به فلان اعم احرمه منه بنهي ونحوه في لستهي - وهو المحكى عن الشيخ (ومحل الكلام) ما اراد لم يعم حينئذ ان فلان يصاد حرم - والاولا خلاف ولا اشكال في الصحة .

و سنبدل للصحة فيما هو محل الكلام بحمله من لصوص - كصحيح (١) الحنبلي

او حسنه عن الصادق عليه السلام في حجة الوداع - انه (ص) قال يا على ناي شيء هب  
فقد اهلل بما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم وبحوّه صحيح (١) معاوية - الا نفيه انه قال  
قلب اهللا كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم وبحوهما مرسل (٢) الفقيه - ولكن يرد على الاستدلال  
بها مور (احده) ان التمتع اما شرع في حجة الوداع وبعد وصول النبي الى مكة  
وقبله كان لمشروع خصوص حج الافر د و القران الدين هما حقيقه و حدة و الفرق  
اس هو في سيق الهدى فلم يكن احمال في احرمه - كما ان الحسين باجمعهم  
احرموا كاحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمقصود من قوله كاهلالك في مقابل اهلل الحاديه  
(ثبها) ان عسا عليه السلام لعمه كان عالما باهلل النبي صلى الله عليه وسلم و كان قد ساق الهدى و اهل  
بقرن - كما يشهد به صحيح معاوية - المتضمن ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدى اربعاً  
وسبعين او ست و سبع مده و ن علما عليه السلام جاء باربع و ثلاثين اوست و ثلاثين (ثالثها)  
ان المذكور في صحيح لحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة مده و بعد ان جاء على  
من ايمن وقال اهلل كاهلال النبي (ص) اشركه في هدبه - وهذا مصافا الي كونه  
محدثا لما نصمه حديث معاوية - لانسكن تصحيحه الابالانرام فان ذلك من محتضاته  
فانه مع عدم ساق الهدى كيف يشرك في الهدى وكيف يصير حجه قرا .

و ربما يستدل للصحة بان ذلك نوع تعين ولا ناس به ان لم يكن احرام فلان  
متحررا من كان مقدما او مقاربا فان لما احرم واقعا معينا وهذا يسوى ذلك المعمور  
بعمور خاص فيكون ذلك تعين اجمالا - وهذا بخلاف ما اذا لم يحرم فلان - فانه  
ح من قيل ما لولا حرم و بوى ما يعينه فيما بعد الذي عرفت ان الاقوى فيه عدم  
لكفه و ما اذا كان حرامه مقدما او مقاربا له واقع محفوظ وهو ان لذلك العنوان  
احمالا - ولعل احرام اكثر لعوام على هذا النحو فانهم يحرمون كما يحرم غيرهم  
من من يعرفونه بالمعرفة (و على هذا) فان علم بعد ذلك بما احرم به فلان فلا كلام و ان  
بقى على الاشتباه فان علم انه قد ابي بما هو وظيفته العلة اجترى به و ان لم يحذر



ذلك ولا ظهر عدم الاحتراء في مقام الاستئصال

## أشترط الإحلال

٨- قال في التذكرة يسعى للمحرم ان يشترط على ربه حالة لاحرم - فاذا اشترط في استدء حر به ان يحل متى مرض او صاعث نفقته او بطلت او منه طالم وغير ذلك فانه يحل متى وجد ذلك لما عني انتهى وفي المستند لاختلاف في استحبابه في استحباب ان يشترط حتى احرامه ان يحرم من احرامه حيث سمعه به مع من الاتعام و ان تنج عمره ان لم يسر له حجه كما صرح به غير واحد بل صرح جماعة بالأجماع ايضاً بهي -

ويشهد للجوار ولأصحاب حجه من لمصوص كحصر (١) فتبين من سار عن الصادق عليه السلام المعسر عمرة مفردة بشرط على ربه ان يحله حيث حبسه و مفردة الحج بشرط على ربه ان لم يكن حجه فعمره و حصر (٢) في المصالح الكسبي عليه السلام عن ارحل بشرط فسي للحج كيف بشرط قال عليه السلام حتى يريد ان يحرم ان حبس حيث حبسه - فاما حبسه فهي عمرة و صحح في ابن سنان و معارفة المتقدمين -

واختلفوا في فائدة هذا الشرط - بعد الاتفاق على انه حل و حسن اشترط او لم بشرط كما يطلق به جملة من المصوص كصحيح (٣) زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام هو حل اذ حبسه بشرط و لم يشترط و نحوه غيره عن ابي ابي (٤) حدها) ما عني المرتضى و يحيى و يحيى بن سعيد و المصنف في حصر الحبر و المذكورة و المنتهى و لقواعد و غيرهم - وهو سقوط الودي بن عن انصار الاول دعوى الاجماع عليه (ثانيه) ما عني لمسوط و لخالق و لمهذب في المحصور و الوسيلة في لمصنود و ختاره

٢-١- الوسائل - الباب ٢٣- من ابواب الاحرام - حديث ١-٢

٢- الوسائل - الباب ٢٥- من ابواب الاحرام - حديث ١

في الشرايع والحواهر وهو تعجيل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدي محله (ثالثها) من عن لشح في الهندب - وهو سقوط الحج من قبل (رابعه) ما عن الشهيد الثاني في حمله من مصعبه وفي المعروه - وهو ان فائده ادراك الثواب (خامسه) ما في كبر العرفان و هو ان فائده بروم التحلل او بدونه التحلل رحمه

فالكلام في موضعين - الاول هل يسقط الهدي به ام لا - فقد سدل للسقوط - ووجود (لاول) لاجماع وفيه - مصافا الى عدم ثبوته كما عرفت - به على فرض ثبوته لعدم كونه دينا لا يعصى به (الثاني) به لا فائده له سواء (وفيه) ان العباده وكذا غيرها لا تعتبر في الامر به ترتب فائده دينيه عليها (ثالث) صحيح (١) درج لمخازني عن الصادق ع عن رجل سبى بالعمرة في الحج واحصر بعد ما احرم كيف يصنع - قال - فليحج او لا بشرط على ربه قبل ان يحرم ان يحله من حرامه عند عارض عارض له من مرافقه تعالى فقبب نبي قد اشترط ذلك قال شيخنا فخرج الى اهله حلالا لا احرم عليه والله تعالى اعلم من وفي بما اشترط عليه - قلت افعيه الحج من قائل قال لا وصحيح (٢) محمد بن ابي نصر سأل اما الحسن ع عن محرم انكسرت سافه من شيء يكون حلاله وفي شيء عليه - قال لا يحل هو حلال من كل شيء - قلت من النساء والنسب والطب فقال لا نعم من جميع ما يحرم على لمحرّم ثم قال وما بلغت قول نبي عبدالله ع حلي حدث حسني لقدرك الذي قدرت عني - قلت احبرني عن المحصور و محصورهما سواء فقال لا يدعوى ان السكوت في الصحيحين عن الهدي طاهر في سبوجه (وفي لخواهر) بن من الاحبر يستند لاستدلال بكل ما دل على مشروعية الشرط لم يرد به اعني افادته دلث و ابد ذلك بان الشرط طاهر في ذلك وان مصمونه مسح للاحرم و جعله كان لم يكن فلا يكون مقصدي للهدي كفي يجب .

١- الوسائل - الباب ٢٤- من ابواب الاحرام - حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٨ من ابواب الاحرام - حديث ١

و ورد صاحب الجواهر أنه على جهة (ب) عدم بيان وجوب الهدى  
لعبه من جهة لا تكال على لانه وعبره (و) الشرب ليس طهرا في التحلل خاص  
لا يحتاج معه الى هدى ولا عبره بل المراد به التحلل من جهة من جهة (و) شرعي (و) شرعي  
صحيح (١) معونه بن عمار عن الصادق عليه السلام في حديث ان الحسين بن علي عنهما السلام  
خرج معتمرا فمر من في الطريق فبيع غنله وذهب به فخرج في طائفة فادركه  
في السفيا وهو مريض بها فقال عليه السلام ما تشكي به فقال ما تشكي برؤسي  
فدعا علي عليه السلام فحرقها وحلق راسه فمعه جمع من  
الحديث جاء على أنه لا يشترط ما عدا كونه مسجدا فلا شركة بحسن الصلاة  
وصحيح (٢) رواية عنه عليه السلام خرج الحسين معتمرا وقد رآه في مكة حتى انتهى الى  
السقي فمرسم فحلق شعر راسه وحرقها مكانه ثم قال عليه السلام فخرجت الى مكة  
على علي عليه السلام ورب لكعه وحرق له راسه وكان وجهه نازعا فركب عنه فحرق  
ثم عثر بعد - فخرت به لاند من حمل سوق - فمعه جمع من  
قران ولا كان لو حب البعث لمحر - لا البحر في محله (ب) لا) على أنه سهو بهدي  
وه من شرع لمحر تحسلا فقد رآه في السهو - د حمال سهو ا ووجوب خاصة  
لم يعرفه فولا لأحد بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافه

اقول برد على ما ورد أولا ان حصول عدم بيان وجوب الهدى انكالا على لانه  
بعد جدا - اذ معه لما كان مورد للسؤال - فالسؤال مسج - بحكم المحصور من  
في الآية الكريمة فرة على ان السؤال ما هو عن وطعمه وطاهر الحوائج بيان لعدم  
ذلك - ويؤكد ذلك ما في الصحيحين شي من أي شيء عنه - وان شئت قلت  
ان مورد الصحيحين حص من مورد الآية الكريمة في الآية تدل على ان المحصور  
لا يحل ما لم يسع يهدي محله - والصحيحان يدلان على انه في مورد الشرط خاصة  
يحل بدون ذلك (وبرد على) ما افاده ثانيا - بل لظاهر من شرط مسح الاحرام و

١ - المسائل - الباب ١ - من ابواب الاضداد والصد - حديث ٣

٢ - المسائل - الباب ١ - من ابواب الاضداد والصد - حديث ٢

جميعه كان لم يكن كما امر لا التحليل بالمحلل الشرعي - فانه لا يباح الي الشرط واما الصحيحان المذكوران في كلامه فيرد على الاستدلال بهما انهما غير مذهبين في صورة الاشراط ونزكه <sup>يُتَيَسَّرُ</sup> للمنتحب لا مانع عنه ولا يكون منافي لمقامه (مع) ان ظاهر الثاني منهما كون مورده السابق للهدى ومحل الكلام من لم - ق يهدي - واما السابق بعد فالحر المحققين لا يقطعونه جميع الامه - وعينه - فان كان موردهما سواقيه و حدة بهما غير ما نحن فيه والافحصوا في الثاني .

وما ذكرناه طهر مدرك القول الثاني فانه استدلل له بالصحيحين في صحيح معاوية - وصحيح رفاعه - مدعى ان موردهما لاشراط وعرض سابق للهدى وقد سحر <sup>يُتَيَسَّرُ</sup> في ذلك المكان واحل - فدلل على انه ائده بشرط بمحليل اسحلل وعدم سطر بلوغ الهدى محله - وقدر ما فيه .

واستدل له مصافا الى ذلك ما عن جامع من سعد عن كتاب المشحة لاس محبوب عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> في رجل حرج مقننرا فاعل في بعض الطريق وهو محرم قال <sup>عليه السلام</sup> يسكر بده و يخلق راسه و يرحح الى رحله ولا يقرب النساء - فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما فاذا برأس وجهه اعمر ان كان لم بشرط عني ربه في حرامه وان كان قد اشترط فليس عليه - نعمر - (ويرد عنه) ان ابن سعيد الذي هو الراوى الوحيد له لم يعمل به فانه نسب اليه القول الاول - فهو غير صحيح (فالمتحصل) ما ذكرناه ان الاظهر هو السقوط - لصحيحي الرضا والمجاري

الموضع الثاني في بيان انه هل عليه الحج من قابل ام لا - فقد استدلل لمسقوط بصحيح (١) صرح من اعين قال سالت ابا حمزة <sup>عليه السلام</sup> عن رجل حرج مسما بالعمرة الى الحج فلم يسع مكة لايوم لسكر فقال <sup>عليه السلام</sup> يقسم على احرمة و يقطع السبطين يدخل مكة مطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويخلق راسه ويصرف الى اهله ان شاء وقال هذا لمن اشترط على ربه عند احرامه فان لم يكن اشترط فان عليه الحج من قابل

(وبما) في دليل صحيح درج المحاربي المتقدم - قلت فعليه الحج من قاس قال عليه السلام لا (ويكن برد) على الأول - ما في لخواهر من ن لا حج فائت ن كان واجدا لم يسقط فرضه في عدم القاس بمحرد الاشرط بلا خلاف - وان لم يكن وجب لم يحسرك لاشرط بلا خلاف ايضا - فالصحيح معرض عنه عند الاصحاب (اصف) اليه ان مورده لمتنع الذي لم يترك لو قوس فلو وجه للمعدي منه الى المقدم (واما كشي) - فرائه - روايت منها حر (١) رفة عن الصادق عليه السلام عن الرجل يشترط وهو يوي لمتعة ويحضر هل يجزئه ان لا يحج من قاس - قل - حج من قابل والحدح مثل ذلك اذا احصر ومه، حر (٢) حمرة بن حمرا عن عليه السلام عن ابي نفوس حلي حيث حسنى فقال عليه السلام هو حل حيث حسه قال اولم يقل ولا سقط الاشرط عند الحج من قبل ومه، حر (٣) ابي بصير عنه عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج بلحله حيث حسه عليه الحج من قبل قال عليه السلام نعم ومه، حر (٤) ابي الصباح الكشي عنه عليه السلام بعدان كيفية لاشرط فقلت له فعليه الحج من قبل قال عليه السلام نعم وول صغوان وقدروى هذا الحديث عدة من صحاب كهم يقولون - ان عليه الحج من قبل

ومقتضى الجمع بين هذه النصوص ومن صحيح المحاربي - ن لاشرط لايجب سقوط الحج الواجب - ولمحصولية المانع من تمام الحج به، لا نوجب وجوب الحج عليه من قابل - كما عني ذلك فيرى الاصحاب (و ن) من كمر العرفان يدفعه لنصوص لد نة على عدم الفرق بين لاشرط وعدمه في الحل - كمصحيح ر ر ه المتقدم هو حل اذا حسه اشرط اولم يشترط - وحران حمرا المتقدم هو حل حيث حسه قال اولم يقل - (ولمتحصل) مما ذكرناه ن فائدة الاشرط طرا نة على لثواب وكونه مسح بعه هو سقوط الهدي وانه يتحل بلا هدي - الا اذا كان سابق الهدي ثم ان الظاهر عدم كفايه لة في حصول الاشرط وهو صحيح (نعم) لايعتبر

١-٢-٣ - الوسائل اب ٨ - من نوات - لاحصار - احد - حدس ٢-٣-٤

٤ - لوماتن - الباب ٢٤ - من ابواب الاحرام - حديث ٢



لي قلبه ولا تنسم واستدسا ان ذلك على سبيل التمهيد لجماع الاحبار - انتهى - ولا بأس به - والاولى ان يكون بمنزلة النصوص كصحيح ابن سنان ، المتقدم ، وغيره .

## من واجبات الاحرام التلبية

(و) لثاني من واجبات الاحرام (التلبسات الاربع للمتمتع والمفرد وهي الاشهر والتلبسات المفردة) كما هو المشهور عن اصحاب (وفي) انتهى ذهب اليه علمنا جميع انتهى وبجوابه في مسكره (وفي) الحدائق ولا بعد لاحرام لئلا يمنع ولا المفرد الا بها وهو مدفوع عنه لاحتمال بعضه وقوى (وفي) انه سدد ووجهها اي التلبسات الاربع - بعد احرام المفرد والجمع احكاما على محققا ومحكما مستتبعا انتهى وتفتيح لقول في ضمنه

١- لمحكى عن (المصدر) من احكام من لم يمسح في حاشية التنبه للصلاة  
لقد مضى صاحب الفروع والاحوط الحمض عن التلبس بالبرقع ان فيها آحر  
وهو التلبس - و مشهور في مسنده التلبس بفتح لقول في ذلك ان يرد على  
لاربع مستحب لا واجب

٢- قد طمعت كتمانهم - بانه لا بعد لاحرام التلبس عن الانتصار و  
لعبه والجلال وعرفها لاحتمال على ذلك ومعنى ذلك عدم حصول الاحرام بدونها  
ولكن في لحوهم وعرفها ان لم يرد عدم الاثم والكفره في ارتكاب المحرمات عليه  
قلها - لانه لا يكون محرما لا بدلية (والوجه) في عقاد الاحرام قلها - وانه يحق  
بدلية - و لحوهم عما استدل به على عدم تحقق الاحرام ، لانه - قد تقدم في اول  
مبحث الاحرام عند بيان حقيقة فراجع (كما) انه قد تقدم هناك ذكر لنصوص الدلة  
على عدم حرمة المحرمات قبله ولا كفاية على ارتكابها - ومعنى اطلاق تلك النصوص  
عدم لفرق بين احرام العمرة واحرام الحج وبين عمرة تمتع والعمرة المفردة - و

في الحج بين حج تمتع والقارن ولافراد (واما ما عن (١) احمد بن محمد قال سمعت ابي يقول في رجل نكس ثيابه وسها للاحرام ثم يواقع اهله قبل ان يهل بالاحرام قال عنه دم - فعدم معلومه اسده الى الامم (ع) - و اعراض لاصحاب عنه و معارضته بما هو اسهر واصح سدا واكثر عدداً يعين طرحه .

فهل يبطل الاحرام بفعل شيء من المحرمات - اولا بطل وعنى الثاني فهل يحور ان يبطل احرامه قبله بان يرفع اليد عنه - ام لا بل يكون نافعا وحوه (نسب) الاول الى المرتضى فيه - واستدل له بما روه (٢) النضر بن سويد عن بعض اصحابه قبل كنت لى سى ابراهيم عليه السلام رجل دخل مسجد اشجرة فضى واحرم وخرج من المسجد فدل له قبل ان يلى ان بعض ذلك بمواقعة النساء اله ذلك فكتب عليه السلام نعم أو لا بأس به (واكن رد) عنه به مرسل لا يعتمد عنه (واما) الانراد عنه بان فعل المماضى لا يقضى النقص كماله فعه بعد التلبه كما عسى صاحب الجوهر ده (فردده) به لو كان الحر سدا تاما كان هو الدليل عنه وعنى الفرق بين قبل التلبه وبعدده - ورد الثاني - استصحاب بقاء الاحرام وان عدل عنه - فالمتمس هو الثالث (نعم) يحور جمع المحرمات مالم يمت - واثر نقائه ح انه لو اتفق وقوع التلبه منه لزمه الاحرام ولم يحل عنه الا ما لم يحلل -

### ما ينعقد به احرام القارن

٣- المشهور بين الاصحاب ان تعيين التلبه لانعقاد الاحرام بما هو في المتمتع والمعدوم وام القارن فهو محرماتها وس الاشعار وانقلد من شاء لى وعقد احرامه بها وان شاء اشعر او عد وعقده به - وعن طاهر العبد والحلاف والمنهى والمختلف الاجماع عنه وشهد بهصوص كثيرة كصحيح (٣) معاوية بن عمار عن لصادق عليه السلام

١- ٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الاحرام حديث ١٢-١٢

٣- الوسائل - الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج حديث ٢٠



يوجب الاحرام ثلاثة اشياء التلبية و الاشعار و التقبيل فاذا فعل شئ من هذه الثلاثة فقد حرم وصحيح (١) عمن تردد عنه عليه السلام من اشعر بدنة فقد احرم وان لم يتكلم بفيل ولا كثير وصحيح (٢) انحر لاس عنده عليه السلام والاشعار و لتقليد سره التلبية ونحوها غيرها . وفي المقام قولان آخرا .

حذف ما عن السد والحلى - وهو عدم انعقاد الاحرام بعن التلبية (واستدل) له من لا يعقد به معنى عنه ولا دليل على انعقاد غيرها و لاصل عدمه - والنصوص المتقدمة ترده حتى على مملكتها من عدم حجة خبر الواحد كما لا يخفى - وقبل مخالفة السيد غير معلومة (نسبها) ما عن الشيخ في السوط و لحمل و اسي حمرة و لراح من انه يعتبر في انعقاد الاحرام راء بعن التلبية العبر عنها - و استدل له بانه مقتضى لجمع من هذه النصوص و نصوص التلبية (وورد عليه) ان ذلك جمع ترعى لاشاعده . بل الجمع العرفي سما بملاحظة لصحيح الآخر يقتضى بسا على ما هو مشهور بين الاصحاب - و يؤيده - ان حمل للنصوص المتقدمة على العبر عن التلبية حمل على المراد النادر .

٣ - يظهر من اختلاف سبهم في ان الاشعار محتص بالبدن و التلبيل مشترك بينهما ومن سائر نواع الهدى - وفي الحدائق الظاهر ان لحكم المذكور متفق عليه بينهم لا علم به مخالفا انتهى - و عن غير واحد النصوص بذلك مرسلين له رسال لمسلمت راجع التذكيرة و لمتهى و انقواعد وعمرها من كتب الاساطين واستدل له (بضعف) لقر والعم عن الاشعار (و بان) ماورد في كيفية لاشعار ام يذكر فيه الالبان بل اكثر نصوص مشروعة لاشعار و انعقاد الاحرام به كل - (و لعل) ذلك بصيغة الاحماع - والشك في مشروعية اشعار المقر والعم مع لعدم بكفاية تقلدهما تكفى في الساء على ذلك والله تعالى هو العالم

٤- الأولى في الدن الجمع بين الأشعار والتعليل لحسن (١) من عمار عن الصادق عليه السلام بعد شعر من احبب الأمن ويقوم الرحل في اجاب الأسر ثم ينفذ فعل خلق قد صلى فيها ويحود غيره - المحمود فيها من الأمر على الاستحباب لصراحة ما تقدم في عدم وجوب الجمع .

٥- قال في المذكور ولأشعار ان شق سم العير من احباب الأمن وينطح صفيحة بالدم ليعلم به صدقه وهو محض بالابل - والعقد من جمع في رقة الهدى بعلا قد صبي فيه او جمع في رقة الهدى خطا او سيرا او ما اشبههما لعل ان صدقه انتهى - ويحود في المسبى - لا به فيه - ولطخ بالدم وليس فيه كلمة - صفيحة وقد وفقه الأصحاب في ذلك ولكن في الحديث ان الاحبار لا يساعد على ذكره في اللطخ .

وكيف كان فشهد لكون الأشعار شق سم العير من احباب الأمن حصة من الاحبار كحسن معاوية لعنهم - الدن شعر من احبب الأمن ويقوم الرحل في احبب الأسر وحسن (٢) ابي اصباح الكندي عن الصادق عليه السلام عن الحسن كيف شعر قال ( ح ) شعروني بركة وشق سامها الأمن وشعر وبنى قدومه من قبل الأمن ويحود غيرهما (واما اللطخ) فلم يدل عليه ذلك مما تقدم - وما غلله به المصنف رد على انه لا يصلح لان يكون مدركا للاستحباب مع عدم شق سم (واما لقائد) فالذي في الاحبار هو ان يعنى في رقة الهدى بعلا حقا قد صبي فيه وما افاده المصنف رد وعبره - ويجعل في رقة الهدى خطا وما شانه - فلم يرد به ربه - نعم في صحيح (٣) زرارة عن ابي جابر قال سم قديون نعم والقر وانما تركه الناس حديثا وقديون بخط وسر - ولكنه لا يدل على المطلوب لاحتمال ان يكون المراد بالناس المخالفين - ولا حوط الاقتصار على الفعل

ثم به ان كانت اليد التي ساقها القارن متعددة - وقف بها واشعر ما عن يمينه

من لحاظ الأيمن وماعى يساره من الحجاب الأسر - كما ذكره لأصحا - من  
ففى صحيح (١) حليل اذا كانت البدن كثيرة فلهذا من أسره - من -  
اليسرى وفى صحيح (٢) حرير - اذا كانت بدن كثيرة فوردت - من -  
بين بدنتي فيشعر هذه من الشق الأيمن وهذه من شق الأسر - من -

## وجوب التلصص على القارئ

ع. اذا عقد القارئ احرامه بالاشعار والقبض - من -  
كما هو المسبب الى قدماء الاصحاب الى زمان الفصحى - من -  
كما هو المشهور من زمانها الى هذا الزمان - وحق - (فان - من -  
مؤثق (٣) يؤمن من يعقوب قلب لأبى عبدالله - من -  
اصح به فقال اطلق حتى تاتى مسجد الشعرة فاقص عصبك من -  
ثم اصحها مستقل الفقة ثم دخل المسجد فصل ثم فرض بعد ذلك - من -  
وشعرها من الحجاب لأيمن من سامها ثم قل - من -  
مى ثم اطلق حتى تاتى - من -  
جهة السؤال عما يصح بالبدن غير معصومة من حيث الوجوب - من -  
(وبان) اكثر المذكورات آداب (وبان) الامر بها كان - من -  
فى كونهما مستحبة او واجبة اشكالا (وبان) صحيح معذرة لمعذرة - من -  
و لتقليد بمرارة النسبة حاكم على دليل الوجوب لو كان (و لكن - من -  
جهة السؤال وان كانت مجهولة - لان مورد الاستدلال - من -  
لمسؤل عنه (وبرد) على الثانى انه ساء على خروج الوجوب - من -  
الموضوع له والمستعمل فيه - وان العقل يحكم بلزوم لبيان اذا لم يحض - من -  
الامور به والافعال استجاب والاول لمستعمل فيه وفيه ما شئ - من -

عدة امور - ورحص في تركها جميعها الا في ترك واحد منها بحكم نوحوه خاصة والمقام من هذا النفس - فان بقية مقتضاه الحديث ورد الترخص في تركها فهي آداب ولم يرد في ترك النية فهي واجبه (و يرد) على الثالث - الاشكال في اقيده واجماله لا يوجب رفع اليد عن ظهور الامر بالمقيد في الوجه - (و يرد) على الرابع - ان السرب بما هو في خصوص عقاد الاحرام - كما يعصم عن ذلك قوله عليه السلام في صحيح (١) حرر - فانه اذا اشعرها وقلدها وجب عليه الاحرام وهو مسرلة للنية (مع) ان لازم كون التبريل حتى ملحاط الحكم النكاحي هو وجوب لاشعارها والتقليد كالتلبية لاعدم وجوبها - فاداً الاظهر وجوب التلبية .

ثم ان طاهر كلمات جمع من الاساطين استحب الاشعار او التقيد لو عقد القارن احرامه بالنية . بل استحب كل منهما لو عقد احرامه بالآخر (قل) المحقق في الشرايع بعد حكمه بان القارن بالاحرام ان شاء عقد احرامه بالنية وان شاء عقده بالاشعار و التقليد - وبانهما بدأ كان الآخر مستحاً (وعلى) التذكيره ايها فعل انعقد احرامه به وكان اداقاً مستحاً ايها (وعلى) طاهر المسائل المعروعة عن الاستحباب (ولكن) سيد المدارك لم يفت على دليل على ذلك صريحاً - قال ولعل الامر بكل من الثلاثة كاف في ذلك (اقول) يشهد باستحباب الاشعار بعد النية حرم (٢) حابر عن ابي عبد الله عليه السلام اما استحسوا اشعار البدن لان اول قطرة تفتقر من دمها يغير الله عروجل له على ذلك فان مقتضى اطلاقه استحبابه في نفسه وبعدم القول بالفصل يشترط في التقليد - ويمكن - ان يستدل به فيهما بحرم (٣) الفصل من سار قلت لا في عبد الله عليه السلام رجل احرم من الوقت ومضى ثم اشترى بدينه بعد ذلك بيوم او يومين فاشعرها وقلدها وساقها فقال عليه السلام ان كان امتاعها فل ان يدخل الحرم قلاناس (ويشهد) لاستحباب الاشعار بعد التقليد - والتقييد بعد الاشعار (٤) في ذيل حرم الفصل المتقدم ولكن اذا انتهى الى الوقت فله حرم ثم يشعرها ويقدها (وما) في صحيح معاوية المتقدم

من الامر بالتقيد بعد الاشعار (وما) في حيز السكوني من الامر بالتقيد مع الاشعار  
د من الوضوح انه لا يحب الجمع بينهما لاعتى الترتيب ولا مطلقا - فلا محالة يحمل  
لامر على الاستحباب .

## مقارنة التلبية لنية الاحرام

٧- صرح جماعة بعدم وجوب مقارنة نية لنية الاحرام ويجوز التناهي عنها  
وفي المستدعي الاظهر الاشهر انتهى وفي الحوزة مروي معروغ عنه في محله وظاهر  
المعظم من الجمع الامن ستعرف انتهى (وعن) ماء دريس وحمره وسعيد - والتفيع  
و للمعة - والدروس اعتبار المقارنة وانكر بعض الاعظم لزمهم بذلك .

وكيف كان فيشهد لمشهور - مضافا الى الاصل وطلائ دليل شريع لاحرام ماء  
عنى ما عرفت من عدم دخل التلبية في حقيقة الاحرام حمته من التصوص كمصحيح (١)  
اسحاق بن عمار عن بن الحسن عليه السلام قلت له د احرم لرحل وفي دير لمكتوبة  
ايلى حين بهض به غيره او حالسا في دير لفلاء قال ي ذلك شاء صبح ومثله  
صحيح بن سنان وصحيح (٢) منصور بن حازم عن لصادق عليه السلام اذا صليت عند  
الشجرة فلا تلب حتى تاتي البيداء حيث يقول الناس بحسف بحش وصحيح (٣)  
معاوية بن عمار او حسبه عنه عليه السلام صل المكتوبة ثم حرم بالحج او بالمعة واحرم  
بغير تلبية حتى تصعد الى اول البيداء الى اول ميل عن يسارك فاد استوت بك الارض  
راكب كنت او ماشيا قلب وصحيح (٤) الرطبي عن الرضا عليه السلام اعقد الاحرام في  
دير العريضة حتى اذا استوت بك البيداء قلب - قلت ارايت اذا كنت محروما من  
طريق العراق قال لب اذا استوى بك بحرك وبحوها صحاح كثيرة .

وامتدل للقول الآخر (وما) دل على عدم انعقاد الاحرام الا بالتلبية وعدم جوار

لمرور على السحاب لا حرام - فيه اذا انضم احد لدليس بالآخر تكون التبيحة لروم  
المقارنة (وبما) دل على - لاجراء غير البية او كونه حراماً - (ووصالة) عدم ترتب  
لا يتردون لمرة (ولكن رد) الاول ما تقدم من انعقاد الاحرام بدونها واما لا يحرم  
المحرمات بدونها ولا كثره على تركها (وورد) في ما مر في حقيقة الاحرام  
من عدم دخولها في حقيقه (ورراثالث) ما بعدم من طلاق دليل الشرع والمصوص  
لخصه - وحمل ذلك المصوص على رد دفع انصوب بالبسة والاحكام بها مثالا  
فيه كذا - مع انه لا شك له (فالتحصن) لا دل على وجوب لمعدرة - فالأظهر  
عدم وجوبها ولكن ليس لازم ذلك حرم الاحرام مطلقاً دون وقفها مع سيمر عليك.  
واوخرت عن وقفها - اما حب العود اليه لتداركها مع المكة

## وقت التلبية

٨- في وقت - فيه خلاف وهو عدم من يرد دحيه في الاحرام ول المقات  
للاحرام وهو وصح وانما في ما هو الحق من عدم دحيه فيه (فلا ظهر) من حمله من  
لمصوص لروم لمداره الله من اول الاحرام والارم ذلك عدم التأخير عن سبب الاحرام  
في حرم (١) - سماه من جعفر قال - ان لحسن - (ان) عن البسة وعلمها - (فان) في  
ان ذلك - احرموا الله لهم لله تعالى ذكره فقال ناعاذي وانا نبي للاحرامكم على الدر  
كم احرمكم لي فتولهم لك اللهم لك احابة لله عروجل على بدائه لهم وحوه  
عمره - ولكن في المقام روايات اخرى دالة على حوار للاحرام الى مواضع من افضلته  
وتفيع القول في ذلك في ضمن مواضع

الموضع الاول - المحكي عن ابي حمزة والراح ان الاصل لمن حج على طريق  
المدية تاخير البسة الى السدة (٢) مطلقاً - ووافقهما لشح و بن سعيد في خصوص

١- بوسان - باب ٣٦ - من اداب الاحرام حديث ٣-

٢- ابيدات ارض محبوسه بين مكه والمدينة على ميل من ذي الحجة نحو مكة

الركب و تعهم جمع من متاحري المأخوذ - بل لم يستعمل بعض الفقهاء  
 وحوث لتأخير لولاها فقدموا الأصحاب لى التحريم - و الخصوص لو رده فى  
 المقدم على طوئف (الأولى) متضمن لأمير بالحر لى البدء - وقد تقدمت تلك  
 لخصوص فى مسألة معارفة نفسه لله (الثانية) مدلل على عدم الفرق فى ذلك من  
 الراكب و العاشى لاحظ صحيح معناه و أحسنه لمقدم فى تلك المسألة (الثالثة) مدلل  
 على عدم وحوث التأخير وحوار الأئمان بها بعد الأحكام بلا فصل - كموافق سيق  
 لمقدم وحر (١) عند الله من ن قد سأل الله فيه فدل على حوزة متمتع بعمره  
 الى الجمع ان يظهر نفسه فى مسجد شجرة فقال **يَا بَعْثُ** نعم ما لى لى **يَا بَعْثُ** فى  
 لبدء لان لى لم يعرفوا التلبيه فاحب ن عليهم كيف التلبيه (لر بعه) مدلل على  
 لفرق بين العاشى و لراكب كصحيح (٢) عمر بن عبد الله بن مسعود عن  
 شيا فحضرنا هلالك وسمعت من المسجد وراكب كك و قد ثبت فى حديث  
 البداء (الجمعة) مدلل على عدم حوار العاشى لبدء كحذر (٣) على من حذر  
 عن حذر موسى **يَا بَعْثُ** قال سألته عن الأحكام عند شجرة من رجل من الحرم عنده ان  
 لا يبنى حتى يعلو لبدء قال **يَا بَعْثُ** لا يبنى حتى يبنى الله و عداون مل فاما عند شجرة  
 فلا يجوز التلبيه

والجمع بين طوئف الثلاث الأولى يقتضى لبسه على حوار التقديم و  
 انفصليه لتأخير من عرف فرق بين العاشى و لراكب (و ما) لطائفة البر بعه - و هى  
 صحيح عمر - قد حمله لمحدث انكاشى على الثقة و اسحبته المحدث لحر بى رده  
 (ويمكن الجمع) منه وبين ما تقدم بالآراء و الفرق سهما فى تأكيد الفصيحة لأفى  
 اصحاب (ولا بعد) ان يقال ان الصحيح احسن فى مقام حوار التحريم و التقديم بل بعد  
 مدلل على لفرق سهما لو حوار التقديم - بل العاشى يحظر بها و اراكب لا يحظر

١- الوسائل - الباب ٣٥ - من أبواب الاحرام - حديث ٢

٢-٣- الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب الاحرام - حديث ٦ - ٨

(واما) الطائفة الخامسة - اى - حر عنى - فلصعها فى نفسها وعدم عمل الاصحاب بها ومعد صحتها، تقدم لاند من طرحها (فحصل) انه يجوز تاحير التلبية الى البيداء بل الافضل ذلك من غير فرق بين الراكع والماشى - وجوز الاتيان بها من حين للاحرام ولكن لايجوز تاحيرها عن البيداء .

الموضع لثانى داحرم من طريق آخر غير المدينة - فمن المسوط والتحرير و لمتهى والمسالك الافضل، حرها الى ان يمشى قليلا - وفى المقام رواية واحدة محتصة بمن يحج من طريق العراق - وهى صحيحة (١) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام ان داحرمت من عمره ومن يريد الميث صليت وقف كما يقول المحرم فى دير صلابك واب شئت لست فى موضعك والفصل ان تمشى قليلا ثم تلى - وهى محتصة بمن يحج من طريق العراق - و لتعدى اى عبره يوقف على احرار كون ذكر يريد العنوة عمره - من باب المثال - او احرار المطا ولم يحرر شيء منهما فالمتعين هو الافتصار على مودده وقه اشكال آخر وهو ما تقدم من ن يريد الميث ليس ميقانا بل الميقات بعده من المسليخ .

الموضع لثالث لو احرم من مكة - فمن هذه الصدوق يستحب تاحير التلبية الى الرقطاء مطلقا وعن اسرائر والهاية والجامع والوسيلة و المستهى و التذكرة استحباب التلبية المحرم من مكة من موضعه ان كان ماشيا واداه يهض به عبره ان كان راكبا وعن القو عدو غيرها - الافضل التاخير لى ان يشرف على الانطح - والمصوص لو ارادة فيه محتصة من حيث لمصمون (فمها) ما تضمن اصولية تاحير التلبية الى الرقطاء - كصحيح (٢) لفصلاء حفص بن لحتري ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن ابن الجراح كلهم عن ابي عبد الله عليه السلام ان اعلمت من المسجد الحرام للحج فان شئت لبيت حلف المقدم و افضل ذلك ان تمضى حتى تاتى الرقطاء وتلى قل ان

١ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الاحرام - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب الاحرام - حديث ١



تصير إلى الأبطح (ومنها) ما تضمن الأمر بالتلبية عند الرقطاء ورفع الصوت بها عند الإشراف على الأبطح - كحس (١) معاونه أو صحيحه عن الصادق عليه السلام في حديث فإذا انتهيت إلى الرقطاء دون الردم فإذا نهيت إلى الردم واشرفت على الأبطح فأرفع صوتك بالتلبية حتى تأتي مئى (ومنها) ما تضمن في الماشى إلى عبدالمقدم والراكب يلي ذنبه غيره بهض لاحظ صحيح (٢) عمر بن عبد الله رضي الله عنه إذا كان يوم التروية لي أن قل فإن كنت ما شئت عند المقدم وكنت راكبا فإذ بهض بك بعيرك (ومنها) ما تضمن به يسمى من المسجد الحرام مظه - كحس (٣) أبي بصير عنه عليه السلام ثم تلي من المسجد الحرام كما لبس حبس الحرم و لجمع بين النصوص يقتضى الساء على وقت التلبية من حبس لأحرم إلى أن سهى إلى الرقطاء و لأفضل التحير خصوصاً للراكب - والأفضل أن يكون رفع الصوت بها إذا سهى إلى الردم ، أشرف على الأبطح .

ثم إن لرقطاء موضع دون الردم يسمى مدعى - والرمد حاجر سمع السبل عن البيت وهما حارخان عن مكة (و هي) الحواجر - قبل قد فتشا توارىح مكة فم نجد الرقطاء سم مد وضع فيها (والأطح) مسل و دى مكة و هو - جبل واسع فيه دقائق الحصى أو به منقطع الشب من وادى مئى و آخره متصل بالمقره التى تسمى بالمعلى عند أهل مكة .

## الواحد من التلبية مرة واحدة

٩٠- الواحد من التلبية مرة واحدة بالأحلاف - ويقتضيه طلاق الأوله ويستحب لأكثرها - وتكريرها ما استطاع خصوصاً في دبر كل صلاة فريضة أو نافله وعند صعود شرف و هبوط واد وعند البقعة وعند الركوب وعند الروول وعند ملاقة راكب

١ - الوسائل - الباب ٥٢ - من أبواب الأحرام - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب الأحرام - حديث ٢ - ٣



ولكسبي وجوبه ومال اليه صاحب الحديث . وذلك اطراف لصووص بكثرة الامر به . كصحيح معاوية المتقدم وكذا صحيح عمر بن يزيد المتقدم وصحيح (١) حريز وغيره عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام بهما دلالة لما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله ما به حريز . فقال له مر اصحابك بالرفع والنج فالج رفع الصوت والشع بحر البدن قال وقال حريز فامشي الروحاء حتى يحب صواها .

اسدل بظهور الامر به في الوجوب القانون به . و اورد عليه اصحاب لقول بالاستصحاب بان للصووص المذكورة مظهره في الحكم الأدنى بقربه من جهة الصووص لدى حكاية حريز دلائل بوجوبه . وذكره في سبب الامور التي لاشبهه في استحبابها (ونكن) برد على الاول . ان جهة الصووص ليس ما وراءه في الحديث بل الذي مر به هو رفع الصوت والاحهر بها راجع للصووص . وورد الثاني ما تقدم مما مر رامن به لوامر بامور ورحص في ترك بعضها دون آخر بحكم بوجوب خصوص مالم يرحص في تركه . وليس المورد من مورد وحدة اساق لعدم كون الوجوب والاستصحاب داخلين في المستعمل فيه بل المستعمل فيه واحد اراد به الاستصحاب او لوجوب وهما امران اسراعيان من الترحص في تركه وعدمه

والحق ان يقال به قد تقدم دلالة حملة من الصووص على ان من يحرم من مسجد للشجرة ادلى بعد الاحرام قبل ان يصل الساء لاحهر بها اي لا يستحب لاحهار ح وكذا من حرم من مكة يكون رفع صوته بالنسبة اذا اشرف على الانطح . فاذا انصم الى ذلك به لا يجب بالنسبة لأمره وحده بظهر ان النسبة الواجبة لا يجب الاحهر بها اذا اتى بها قبل الموصفين و بعدم القول بالفصل بحكم بعده وجوبه في عرهما . و بل ذلك بصيغة عدم اثناء الاصحاب بالوجوب حتى ان الشيخ نفسه قال في محكي الخلاف ان النسبة فريضة و رفع لصوت بها سه و لم احد احد ذكر كونها فرضا انتهى . يكفى في الحكم بعدم الوجوب .

وكيف كان ولا جهر على النساء بلا خلاف كما قيل - للنصوص المعددة - هي مصحح (١) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ليس على النساء جهر بالنسبة وفي مرسل (٢) فصانة عن حدثه عنه عليه السلام ان الله وضع عن النساء اربعة الجهر بالنسبة لحدث وبعوه خبر (٣) ابي سعيد المكنزي .

## صورة التلييات الاربع

ثم ان الاصحاب اختلفوا في صورة التلياة الواحدة وكثرتها على اقول (احدها) ما في المنتهى - والشرائع - والمستند - والغروه - وعن الدافع - وبعض نسخ المقع - والتحرير - والمتخلف - والمائل - وكشف الظلم - والمدرك - ولدهيره - ولكفاية - وعبرها - وهو « لست اللهم لك ليك لأشريك لك لست » (ثانيها) ما نسب الى الفقيه - والمقع - والهداية - والامالي - والراسم - وهو - يوصف لي ثلث العبارة « ان الحمد والمعة لك والملك لأشريك لك » (ثالثه) ما عن حميد السبيد والمبسوط - والسرائر - والكافي - والعنة - والوسيلة - وهو « لست اللهم لك لست ان الحمد ولعمة لك لست لأشريك لك لست » (رابعها) ما في المنى - قال (وصورتها لست اللهم لك لست ان الحمد والمعة والملك لك لأشريك لك لست) وحكى عن جامع ابن سعيد و لمعبر - و نقواعد (خامسها) ما عن النهاية والاصح - وهو ذكر - لك - في الصورة الاحيرة قبل الملك وبعده حمصا (سادسها) ما نقل في المستند وحمه لسيد الطباطبائي في حاشية لتصرة احوط وهو - يوصف الى العملة الاحيرة « بحجة او عمره تمامها عليك ليك » وهو المحكى عن الاقتصاد .

وما النصوص هي على طهائف - الاولى - ما يدل على القول الاول واستدل به الثاني ايضا - وهو صحيح (٤) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال

١-٢-٣ الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب الاحرام - حديث ١-٢-٣

٤- الوسائل الباب ٢ - من ابواب الاحرام حديث ٢

التسبية ان تقول ليك اللهم ليك لسك لاشريكك لك ليك ان الحمد والنعمة لك  
والملك لاشريكك لك ليك ( ليك ح ل ) د ليعارح ليك ليك داعي الى دار لسلام  
ليك ليك عدد الديوب ليك ليك اهل التلبه ليك لسك د الالحلال والاكرام ليك ليك  
تبدأ والمعد اليك ليك ليك تستعدي ويصفر لك ليك لسك مرهوما و مرعوب اليك  
ليك ليك اله لحق ليك لسك د العماء والعصل الحس الحمل ليك ليك كشاف  
لكرب العظم لسك لسك عندك واس عديكك لسك لك يا كريم ليك - تقول ذلك  
في در كل صلاه مكتوبه ورافلة الى ان قال وان تركت بعض التلبه فلا يصرك غير ن  
تمامها فصل - واعلم انه لا بد من التلبات لاربع انتي كفي في قول الكلام وهي المربعة  
وهي التوحيد وبها الى المرسلون الحديث - فترتب الاسد لان به لقول الاول ان قوله واعلم  
به لا بد من التلبات الأربع - تدن على عدم حوب ما بعد التلبه ان به - فيطبق على القول  
الاول (ودعوى) ان المراد بالتلبات الأربع ما قبل الحمد و يكون خمسة ن الحمد والنعمة  
لك والملك لاشريكك لك - حرء التصبيعه الواحد يكون للتلب لاربع من قبل العلم  
بدلك فبدل على القول الثاني (سدقة) ما بدلك خلاف الظاهر جدا - فان كون ما ذكر  
مسمى للتلبات الأربع ليس من باب لحقيقه اللعوبه ولا لشرعه و كونه من باب  
المجدر خلاف الظاهر (مع) انه على فرض الاحتمال يعني لربد بالاصل  
ابطانة الثانية ما يدل على القول الثاني لاحظ صحيح (١) عاصم بن حميد قال سمعت  
ابن عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهى الى السدة حيث المبل فربت له  
باقه فركبها فلما استعبه لبى بالاربع فقال لسك اللهم ليك ليك لاشريكك لك ليك  
ان الحمد والنعمة والملك لك لاشريكك لك ثم قال لهما يحسب بالاحاث ثم قال ان  
الاس رادوا بعد وهو حسن وحر (٢) الاعمش عن الصادق عليه السلام ورائص لحج لالحرم  
والتلبات الأربع وهي ليك اللهم ليك ليك لاشريكك لك ليك ان الحمد والنعمة



به لى مربع فقال لىك لىك لىك لا شريك لك لىك و الحمد و لعمرك  
لا شريك لك ثم قال حيث يحسب بالاحاث - و هذا الحرفى منه اختلاف مع  
من صحيح من حميد المتقدم ولعل ذلك يوحي اشكالا آخره (ولكن) هذه النصوص  
صعبة جدا - اما الاول - فلمحمد بن لقاسم الاسنادرى فيه مهم - و اما الثانى  
فلارسال - و اما الثالث فكذلك - مصفا الى ان الاولين متضمنان للتلييات الحمس  
و قد دل صحيح معدوم على عدم وجوب الرائد عن الرابع - و بذلك يظهر حال  
النصوص الاخر المتضمنه لاكثر من الرابع - فالقول الاول اظهر - ( و تصحيحه )  
يدبره افقش به بين القدماء - فى غير محبه - وان كان الاولى والاحوط اضافة الحلة  
المذكورة .

واما نقول الثالث و الرابع وانما من فقد صرح عبير واحد من لاساطين بعدم  
الثور على ما دل على شىء منها (قل) سيد المدارك و اما نقول لك انك فلم يقف له على  
مستند مع شهرته من لاصحاب و قد ذكره العلامة فى المستهى محرو عن الدليل - الى  
ان قال ومن العجب فون لشهد فى السروس الرابع التست الرابع و تمها لىك  
اللىك لىك لىك و الحمد و العمة لك و الملك لا شريك لك لىك و بحرى -  
لىك اللهم لىك لىك لا شريك لك لىك . و هذا صاف لى ذلك - ان الحمد و العمة  
لك و الملك لا شريك لك كان حسا . فان جعلها - تم الصور يقتضى قوة مستندها  
بالنظر الى مستند القولين الاخرين و الحال ان ما وصل اليها من لاجد الصريحة  
و الصعيقة حال من ذلك رأيا مع صحة مستند القولين الاخرين و استعاضت  
الرويات بذلك وهم علم بما دلوه انتهى - و يحوم فى الجواهر و عن كشف اللكم .

### حكم من لا يحسن التليية

ثم انه يسعى نفسه على امور - الاول - انه يجب الاتيان بالنسبة على الوجه  
الصحيح بمراعاة اداء الكلمات على القواعد المعروفة فلا يحرى الملحون مع التمكن

من الصحيح بالتأنيب أو التصحيح بالأخلاف كما هو ظاهر الذكر وهو واضح (ولو) لم يحسن ولو بالتلقيب بحسب التعلم (لأن) وجوب التسه يستدعى وجوب التعميم تحصيلاً للواجب (ولو) دل من الخصوص على وجوب التعلم بوللإجماع (هـ) إذا تمكن من التعلم بعد وجوب التحج عليه وكلك إذا قدر على العلم قبله مع تعلم بعدم التمكن منه بعده لما حقق في لأصول من وجوب ما يتربى على تركه فوجب الواجب في طرفة إذا لم يكن القدرة في طرفة شرطاً للوجوب

وان لم يمكن من العلم (فمن) ابن سعد ان لم تنأت له التنبية لى عنه غيره انتهى (و عن) الشهيد في ترجمتها نظر و روى ان غيره يلى عنه انتهى (و عن) كشف اللثام لاسعد عدى وجوب الامرين بالترجمة لكونها كاشفة الأحرار و اوضح .. و البداية لمثل ما عرفت انتهى (و في) الجواهر فلا يبعد القول بما استطاع منه و الاخيرى بالترجمة لى هي اولى من شاره الأحرار و يحتمل الاستنباط عملاً بحصر ذرة انتهى اقوال يقع الكلام في موردتين (الاول) في التلبية المدعومة (الثاني) في ترجمتها .

اما الاول فقد استدلل للزوم الاتقان بها بقاعده الميسور - وبرد عليه - ما تقدم مرارا من عدم حجبها - (و لاولى) ان استدلل له بحج (١) مسعدة من صدقة قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول - انك ترى من المحرم من المعجم لا يراد منه ما يراد من العالم الصحيح وكلك الأحرار - في القراءة والصلاة و الشهد و ما اشبه ذلك فهذا بدمر له المعجم و المحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الصحيح - فان مقتضى إطلاقه الاحتراء بالتلبية الملاحقة (فان قيل) مقتضى إطلاقه الاحتراء به حتى مع التمكن من تعميم الصحيحة فلا يجب التعلم (قلنا) ان من لحائر ان يكون وء لناقصة للمصلحة و كونها مثل النامة في صورة عدم امكان التعلم و لكن مقتضى حرج (٢) زرارة - ان

١ - انوسائل - باب ٩٩ من بر - بالقرائة في الصلاة حديث ٢

٢ - انوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الأحرار - حديث ٢



رجلا قدم حاجا لا يحسن ان يلى ويسئى له بوعد الله ﷻ فامر له ان يلى عنه وحب الاستئانة . (ودعوى) انه حكاية حال (مدعمة) انه حكاية فتوى الامام ﷻ في مورد الجواب عن السؤال - الا انه ضعيف السند والاعتماد عليه غير ثابت - ولكن يؤيده بل يدل على الحكم صحيح (١) زرارة عن احدهما (ع) دا حجاج الرجل يابسه وهو صغير فانه يامره ان يلى ونعرض للحج فان لم يحسن ان يلى لنواعه و قريب منه غيره - من جهة ان يظهر ذنبه ان هذا حكم من لا يحسن ان يلى ولا اختصاص له بالصبي (ويؤيده) ما في الحواهر و المستند - من قول عدل الحجج والمعرفة للسنة (ولا يظهر) بروم الاستئانة ان امكن - و الاحوط الجمع بينهما و بين الاتيان بالملحونة بل لا يسعى تركه - وبما ذكره طهر حكم الترحمة - فانه لا يحرى فيها اذكرناه في الملحونة فالمتممين هو الاستئانة .

و اما الاحرم - فقد صرح كثير الاصحاب بانه يشير اليها باصبعه مع تحريك لسانه ويشهد بذلك خبر (٢) لسكوى عن ابي عبد الله عليه السلام ان عبدا قال قل تلبية الاحرم و تشهد و قرئت لقرآني الصلاة تحريك لسانه و شارته باصبعه (و عن) كشف اللثام و حبوب الاستئانة ايضا عملا بالحرين حر السكوى - و حر زرارة المنقذ (ومنه) اولان حر السكوى حكم على حر زرارة فان فيه حكم بان تحريك لسانه و شارته باصبعه تلبه - والموضوع في حر زرارة من لا يحسن التلبية (وثبها) ان حر زرارة لا يشمل الاحرم - فان الاحرم غير قادر لا غير محسن بل هو عبارة عن الاعجمي

وفي الشرايع - قال - مع عقد قلنه بها - مراده ان يقصد بحركة اللسان كونها حركة للتلبية لا لغير المحكية بها لا معاها - والوجه في اعتباره عدم تاتي قصد امتثال الامر لم توجه اليه الا انه - لان الحركة نفسها تصلح لغير التلبية (و اعتبار)

١ - ابواب - ١٧٤ - من ابواب اقسام الحج حديث ٥

٢ - الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الاحرام - حديث ١

تطبق الحركات على حروف البنية حرفاً فحرفاً بحيث يكون صوته مسرلة كلام غير متمايزه الحروف في حق من سمع لئلا يلبس وانقضى بل تكلم بهامدة (مما) لم يدل عليه دليل وكون ذلك ثلثه لا ينقصه كما لا يخفى (كما) ان الاشكال في وجوب ما ذكرناه للاحرس لدى لم يعرف في الوجود كلاماً ولفظ في غير محله - اد دعوى عدم امكان ذلك فيه - مدعومة - تتمكنه من القصد الى ما يفعله الناطق احتمالاً - فوجوب عقد قلبه بمعنى التلبية لا وجه له .

## مبدأ اشتقاق التسمية

الشيء - صل بيت - ليس لك كما (عن) المصدر لمسير و الجوهرى وغيرهما وحذف اللام و صف الى الكاف فحذف اللام (و عن) يؤمن به غير مشى بل اسم مفرد متصل بالصمير مسرلة على وند - اذا وصل به الصمير وانكره سيو به وقل لو كان مثل على والذى نسب له مع الصمير و بقى لالف مع الظاهر - وحكى من كلامهم لى رد مع الاضافة الى يظهر فنسب اليه مع الاضافة الى الظاهر يدل على به ليس مثل على والذى انتهى (و فى) المجموع و لباب بالحق نسبة اصده لبيت بغير همزة - قال الجوهرى قال انراء ربما اخرجت بهم فصاحبهم اى ان يهملوا ما ليس بهموز انتهى .

وهو مصدر منصوب بفعل مقدر - قبل مسبو به انتصب لبيت كما انتصب سبحانه الله - وعن الصحاح نصب على المصدر كقوله حمد الله وشكروا وكان حقاً ان يقال لذلك فالمعنى ح اما الب لك الباب بعد الد - او لا بعد لب - اى اقامة بعد اقامة من لب دليمان او الب اى انام - والاسبب بهشمة الثلاثى كونه من لب

وفى معنى اللب خلاف (فقد) يحتمل كما عن بن الاثير والجوهرى والحليل وغيرهم ان يكون من لب بمعنى واحد يقال دارى تف دارك اى تواجها فمعناه مواجعتى وقصدى لك (وقد) يحتمل ان يكون من لب الشيء أى خالصة فكون بمعنى

احلاصى لك (واحصل) فى محكى القاموس د المعنى محتى لك (والذى) صرح به جماعة من القدماء والمأخرين من حل لكمة - د بمعنى الاحابة - بمعنى ليك اجابى لك - والصصوص توافق الاخير - وفى المجموع وفى الحديث سميت التلبية احابة لاد موسى عليه السلام احب ربه وقل لك وسمع ما افاده بعض الاعظم (قال) بعد نقل كلمات القوم وكلها بعيدة ونحصر فى العربية ولا طريق الى اثبات بعضها ولا يخطر منها شىء فى نال المسكلم اصلا - ولا قرب ن يكون كلمة برأسها تستعمل فى مقام الحواب للمادى مثل ساير كلمات الحواب ولا يحذف حاليه فى الظاهر والصميم

الثالث ان المصرح به فى كلمات غير واحدة بنحور فى قوله - ان الحمد الخ - ان يقرأ بكسر الهمزة وفتحها - وفى لغوة - والاولى لاول وعنى عليه جمع من المحشين بانه لا يترك وجمع مهم بقوله - اظاهر بعنه او لعله امتنع (و لاصل) فى ذلك ما عى لعلامة فى المنتهى عن بعض اهل العربية - قال من قال ن بفتحها فقد حص ومن قال بالكسر فقد عم وهو واضح لان الكسر يقضى تعميم التلبية وانشاء الحمد مطلقا وفتح يقضى تحصى التلبية لك سبب ان الحمد لك انتهى (اقول) بعد ما لا كلام فى ان المأمور به هو الكلام لصادر عن المعصوم عليه السلام بماله من المادة والصورة فلو فرضنا العلم بان السى عليه السلام تى بها موصوكة - لا بنحور لنا لتبديل وقرائنه مكسورة - وعليه - فحيث ان كفه لصدور من المعصوم غير معلومة فمقتضى لقاعدة هو الاحتياط بالجمع بين كيميين وقرائنه مكسورة وحري موصوكة.

### من واجبات الاحرام لبس الثوبين

(و) الثالث من واجبات الاحرام (لبس ثوبين) قل فى لبس ثوبين واحيانا بلا خلاف يعلم كما فى المنتهى و لدخيرة والكفانة بل هو مقطوع به فى كلام الاصحاب كما فى المدرك بل اجماعى كما عى التحرير وفى الشفايح وشرحه بسبب اجماع محقق انتهى - وفى الرناص وهما واحيانا غير خلاف احده و به صرح جماعة مؤيدين

يدعوى الاجماع عليه انتهى .

واستدل له بالاجماع - و اساسى - وهما كما ترى فان الاجماع المعلوم مدركه ليس بحجة وقعه **بغير** اعم من الوجوب سما و ان اللبس من العادات لا ان ثبت كونه من العادات .

و الحق ان يستدل له بحملة من النصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق **عليه السلام** ان انتهب الى العقيق من قبل العراق او الى لوف من هذه المواقيت وانت تريد الاحرام ان شاء الله تعالى فانتهى عليك وقم اطعرك واطل عاتك و جد من شريك ولا يصرك لى ذلك بدأت ثم استك واعتسل و لبس ثوبك . . الحديث وصحيحه (٢) **الاحمر** **عليه السلام** الوارد فى احرام لحج د كان يوم لتروية انشاء الله تعالى فاعتسل ثم لبس ثوبك الحديث وصحيح (٣) هشام بن سالم قال ارسلنا الى ابي عبدالله **عليه السلام** ونحن جماعة و نحن بالمدينة ان يريد ن بوعث فارسل اليان اعتسلوا بالمدينة فلبس احاف ان يعر الماء عليكم لى لحفة فاعتسلوا بالمدينة و لبسوا ثيابكم التى نحرمون فيها ثم تعالوا فرادى او مثنى وحمر (٤) ريد الشحام عن ابي عبدالله **عليه السلام** قال سئل عن امرأه حدثت وهى تريد الاحرام فطمث قبل **عليه السلام** فغتسل وتحتشى بكرسف و تنس ثياب الاحرام وتحرم و نحوها غيرها من النصوص الكثيرة ولا يصح بذلك ذكر لبس الثوبين فى عداد المستحبات لما مر عزيمة من انه اذا امر المولى بعدة امور ولو كان ذلك بامر واحد فصلا عن اوامر عديدة - و رخص فى المخالفة - لسة الى بعض تلك الامور بحكم يكون ذلك المعص مستحب و ما لم يرخص فيه واجبا - و عليه فوجوب لبس الثوبين مما لا يفتى التوقف فيه (فما) عن

١- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الاحرام - حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٥٢ - من ابواب الاحرام - حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الاحرام - حديث ١

٤- الوسائل - الباب ٤٨ - من ابواب الاحرام - حديث ٣

كشف الثام و اما ليس التوبين فان كان على وجوه اجماع كان هو الدليل و الا  
فلاخبار التي طهرت بها لا تصلح مسددة له مع ان لاصل العدم - ولم يسعده بعض  
الاعاطم صعب

وهل يَحْتَضِرُ وَحُوبَ لَيْسَ بِالرَّحْلِ ام يعم امره وجهان قوي صاحب الجواهر  
الاحتصاص بعد ان حكى الثاني عن بعض الافاضل (و اسدل) لما قره بعدم شمول  
للمصوم السابقة للاباث الا بقاعدة الاشر ك لى بحرح عنها هنا يظهر النص و  
امتوى (وفيه) ان المعاطب في اكثر المصوم وان كان هو الرحل ولكن هذا الخطاب  
كسائر خطابات الاحكام الموجهة الى الرحل لى به اصحاب على التعدى الى  
المرأة لا لقاعدة الاشر ك بل لعم عدم الخصوصية (دو كد) ذلك مبطهر من بعض  
الاحبار ثبوت الحكم له - كحمر ريد المتقدم - و مثله موثق (١) بوسس من يعقوب  
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض تريد لاجرم قال نعم و تستمر و تحتشى  
بالكرسف و تسمى ثوباً دون ثياب احرامها - الحديث فالأظهر ثبوت الحكم بها ايضا.

### ليس التوبين ليس شرطاً للصحة

فروع - ١ - هل يكون ليهما من شرائط صحة لأحرام - فلا يدخل في لبح  
او العمرة ما لم يلبسهما - اولاً تكون التلبس غير المسوق به محرمة لاجرم بالاحرام  
ام لا يكون كذلك بل هو من الواجبات التعبدية النفسية - نسب الاول الى ظاهر لاسكافي  
وانكره صاحب المستند - والثاني مصرح به في كلام جماعة كالنقداد و لشهد الثاني  
وسبطه والذخيرة و جماعة ممن تاجر عنهم بل نسب الى ظاهر الاصحاب - قال في  
محكى الدروس وهل اللبس من شرائط الصحة حتى لو احرم عاري او لاسا محيطا  
لم يتعقد - نظر - و طاهر الاصحاب انعقاده حيث قالوا - لو احرم و عليه قميص برعه  
ولا يشقه ولو لبسه بعد الاحرام وجب شقه و احرقه من تحته كما هو مروي انتهى و

## تنقيح القول ان في المقام مسألتين

أحدهما - - شرط الجرد - - والآخرى اشترط لئس الثوبس - - والظاهر ان الاسكافي قائل بشرط الجرد - - وكيف كان فظهر كلامه لأصحاب الذي نقله الشهيد عدم شرط الجرد ادلو كان ذلك شرطاً كان الاثر - - مح - - لئس وثلثة وظاهرهم عدم الاحتياج الى ذلك وخصوصاً ايضاً شاهد به ذلك - - لاحظ صحيح (١) معاوية بن عمار وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حرم و عليه قميصه - فقال عليه السلام يزعه ولا يشقه وان كان لئس به ما حرم شقه واحرمه من يميني رحليه - مقتضى اطلاق ذلك عدم الفرق بين له مذو لجاهل و لئس وصحيح (٢) صفوان عن جلدس محمد الاصح عن أبي عبد الله عليه السلام فئس لئس قميصاً فقال له كيف صنعت قال احرمت هكذا في قميصي وكسائي فقال سرعه من رأسك ليس سرع هذا من رحليه ايما جهل فانه غير ذلك فقال ما تقول في رجل احرم في قميصه سرعه من رأسه و بدوه حر (٣) عند لصمدس بشير (قد بفس) بالحر من محتص - - لجاهل - - بفقد اطلاق صحيح معاوية بهما - - كما في الحديث (يزعه) اولاً ان دليل لحر منضم لسؤال و جواب آخرين وهو مطلق (وثاب) ان قوله ايما جهل غلة لعدم السرع من لرحلس و انه يجوز ان يزعه من رأسه فمفهومه ان لعالم سرعه من رحليه - - ولازم ذلك صحة احرامه فهما ايضاً يدلان على انعقاد الاحرام في صورة العلم ايضاً (واضعف) من ذلك استدلاله بقده لعدم الاشتراط بعد ذلك بادل على ان الاحرام هو لئس وثلثة وبرع الثياب و لئس الثوبين غير د حلس في حقيقته (فانه) اذا كان للحرين مفهوم - - كان مفهومه ما استطهره من البطلان في صورة العلم كانا هما الدليل على البطلان وبهما اخرج عن ماذكر - - و ان لم يكن لهما مفهوم لئس كان وجه لتقييد اطلاق صحيح معاوية بهما لعدم حمل لمطلق على المقيد في المتن فئس (و م) مصحيح (٤) معاوية عن الصادق عليه السلام ان لست ثوبا في احرامك لا يصلح لك لئس قلب واعد عملك وان لست قميصاً شقه واحرمه من تحت قدميك

(والظاهر) انه غير مانع منه وهو ليس بعد الاحرام وصريحه الفرق بين لبس الثوبين  
وليس القميص ولم يعمل به احد فبطرح (فتحصل) ان الاظهر عدم اشتراط التجرد .  
وما لمسألة الشدة وهى شرط لبس الثوبين فيه - فالأظهر عدمه انما - و  
ذلك لان صحيح معاونه وان لم يكن مربوط بذات فانه فى التجرد - الا انه يمكن  
الاستدلال بعدم اعماره فيه بوجهين ( الاول ) ان لحرس الآخرين وان كان مورد هما  
الجهل الا انه من جهة ان معروضيهما عدم لبس الثوبين وقد حكم بالتجرد بالصحة و  
برع لئلا من رأسه - وعنه - بما مفهومة به لو فعل ذلك عند برع لئلا من رجليه  
يدلان على لصحة مع عدم - هما عالما - فذكر ( لئلا ) انه مقتضى اطلاق صحيح معاوية (١)  
عن ابي عبد الله (ع) يوجب الاحرام ثلاثة اشياء اللبس أو اشعار بالنقد ودفع شيئا من هذه  
لثلاثة فقد احرم - فان مقتضى اطلاقه عدم عمارضى آخره - به ليس لئلا - فالأظهر عدم  
اعتباره انصافه ( ثم به ) وقد قل انه لو احرم فى نفسه عما عاين بعد لا لشرطة لبس الثوبين  
او التجرد عن ثيابه - بل لان الاحرام عارضة عن العزم على ترك المنعوت بلبسها  
ليس للمحيط - فثبت ما قبله فلا يعقد الاحرام ( ولكن ) يرد عليه ما تقدم من ان  
الاحرام عارضة عن الالتزام ولبس الثوبين على تحريمها على نفسه - وهذا الاثر من  
الاباى وحوده مع فعل المحرم فلا يكون باطلا

## كيفية لبس الثوبين

٢- لا شك فى ان المراد بالثوبين الرداء والازار - وشهد به صحيح (٢)  
ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وقه - لما روى (ابن رسول الله عليه السلام) الشجرة امر  
لباس يتف الاطو حلق العانة والعسل والتجرد فى الزرع - ورداء - او ازار وعمامة  
يصنعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء - وفى صحيح (٣) محمد وعمره وليس المحرم

١- ابوسائل - الباب ١٢ - من ابواب فساد الحج - حديث ٢٠

٢- ابوسائل - الباب ٢ - من ابواب اقسام الحج - حديث ١٥

٣- ابوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٧

القضاء د لم يكن له رداء وفي صحيح (١) ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك رداء ويجوزها غيرها .

ثم ان اظهر في كيفية لبسهما الانوار والاراء والارتداء بالرداء والاراء على ما هو المعروف بين اصحابنا مسترما بين السرة والركبة والرداء ما يستر المكس وقد بقي الاشكال سيد الرصاص عن ذلك ولكن صرح صاحب الحواهر بان الاراء فيهما الرجوع الى العرف ولعل هل العرف يرون اعتبارا مستورا يرد من ما بين المكس بالرداء وعلى هذا فيمضى بالاراء ما من السرة والركبة - والرداء ما يستر المكس ويريد (وعن) الشيخ والحلي والقواعد لمساك وبعض آخر التحصير في الرداء بين الارتداء والتوشيع وهو تعطية احد المكس (وعن) الارهرى التوشيع ان يدخل طرفه تحت ابطه الايمن ويلقيه على عاتقه الايسر كالتوشيع بالسف (وعن) لوسيله التوشيع من غير ذكر للارتداء .

وستدل الاولون بالاطلاق - وعن كشف اللثام ولا تبس شيء من الهيتبين للاصل من غير معرض عن يعور التوشيع - لعكس ايضا اي ادخال طرفه تحت الابط الايسر والقائه على الايمن انتهى (وقد) ن لظاهر من لس الرداء الارتداء به - كما يظهر لمن راجع بظائره فهل يرى انه لو امر بلس العمامة - و المطقة - فهل يتوقف احد في ان المراد التعميم والتشاق فكث في المقام (واما) الثاني فلم يذكر له دليل وضعه طاهر - فالأظهر هو الارتداء به

وهل يجوز عقد الرداء - ام لا - كما عن المصنف و شهيد في الدروس - وجهن (طهرهما) المص - فان المساق من الامر بالارتداء المستفاد من لس الرداء هو لبسه بطريقة المعارف وهو الالتقاء دون العقد والتشدقائه غير الارتداء - وربما يستدل له بموثق (٢) سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم بعقد ازاره في عنقه قال عليه السلام لا وحمر (٣) على بن جعفر عن ابيه عليه السلام المحرم لا يصلح له ان يعقد ازاره على رقبته

١ - ابوشاش - اب ٥٤ - من بواب ترك الاحرام - حديث ١

٢ ٣ - لوسائل - اب ٥٣ - من بواب ترك الاحرام - حديث ٥١



ولكن يشبه عني عقده ولا يعقده - بناءً على ان المراد بالارار الرداء بقربة السؤال  
 لانه هو الذي يعقده العنق - لكنه خلاف الظاهر وسحىء الكلام فيه في حر القداح  
 و اما الارار فقد صرح جماعة بجوار عقده مطلقاً ( فمن ) المنتهى يجوز  
 المحرم ان يعقده اراره عليه لانه يحتاج اليه لسر العورة ( و عن ) بعض عدم حور  
 عقده في لعن وحور عقده في الوسط وقد يقدر بعدم جواره مطلقاً ( دليل ) الاول  
 الاصل وحور (١) القداح عن جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان لا يرى ما ساعد الثوب اذا قصر  
 ثم يصلي فيه وان كان محرماً (ودليل) الثاني موثق بسعد وحري عن المتقدمين (ودعوى)  
 انه من المحتمل كون السؤال في الموثق عن وحور لعن لما ساعد السترا الذي هو قرب  
 لي مقدم المسددة فيكون البهي في لجواب سمي الوجوب - وحري عن صعب السد  
 (مدفوعة) من الظاهر من سؤال السؤال عن صل لجوار فالجواب يكون فيها ايه  
 (ودليل) الثالث مكتبه (٢) محمد بن عداقه بن جعفر الى صاحب الامر زو حد فداء  
 المروية في الاحتجاج به كتب له سأل عن المحرم بحور ان شد لشر من حله على عقده  
 ( عقده ح ل ) لي آخر ما ذكر في السؤال فاجاب عليه السلام حائر ان يتور الانسان كيف  
 شاء دائم يحدث في الشر حدث بمقراض ولا اشارة بتحريمه عن حد لشر وعوره عررا  
 ولم يعقده ولم شد بعضه بعضا واذا عطي سرته . الى ان قال و الافضل لكن  
 حدثه على السبل المألوفة المعروفة لسان جميع

اقول السكينة صعبه دلم يذكر في الاحتجاج سدا - وكذا حر علي - و  
 موثق سعيد محض بالبعد في العنق ويهي عنه وبه يقدر اطلاق حر القداح فالقول  
 الذي اطهر

ثم ان مقتضى اطلاق حر القداح جوار عقده الرداء - ولكن في شموله له تلا و  
 طريق الاحياط معروم

ثم ان الظاهر من لصوص اعصار تعدد الثوب فلا يكفي ثوب طويل ينزر بعضه

ويرتدى بالدقي -عما- عن الشهد في الدروس من الاكتفاء به. ضعف

٣- لو احرم في القميص جاهلا او اسيا برعه وبصح احرامه كما تقدم ولو  
لسه بعد الاحرام - فلهنهور ان اللارم شقه واحرامه من تحت - والشاهد به النصوص  
المتقدم بعضها - لاحظ - صحيح (١) معاونة عن الصادق عليه السلام اذا لبست قميصا وانت  
محرم فشقه واحرامه من تحت قدمك وصحيح (٢) بن ابي عمير عن ابن عمر وغير  
واحد عن الصادق عليه السلام في رجل احرم وعليه قميصه فقال برعه ولا يشقه وان كان لسه  
بعده احرام شقه واحرامه ماضي رحله - وحرى (٣) عبد الصمد - وخالد بن محمد  
المتقدمين

ثم ان مقتضى حر حاله من جهة لتعيل فيه برع الثوب من الرأس بكونه جاهلا  
ن العالم اذا احرم في قميصه لاسرعه من رأسه - لكنه ضعيف السد فنامس ومقتضى اطلاق  
النصوص ان حكمه حكم لجاهل

### استدانة لبس الثوبين

٤- في المستند لظاهر كما صرح به جماعة منهم المدارك والذخير وغيرهما  
عدم وجوب استدانة لبس لصدوق الامثال وعدم دليل على وجوب الاستمرار ويدل  
عليه ايضا مثل رواية (٤) ريد الشحام عن امرأة حاصت وهي تريد للاحرام فطعمت  
فقال تعنس ونحشني بكوسف ونس ثاب الاحرام وتحرم فاد كان اللبس خلعتها و  
لست ثيابها الاخر حتى تظهر بهي (وفي) الرناص و لظاهر به لا يجب استدانة  
اللبس كما صرح به جماعة لصدوق الامثال وعدم دليل على وجوب الاستمرار انتهى  
(و في) الحواهر نعم لا يجب استدانة لبس مداوم محرما كما قطع به في المدارك  
للاصل بعد صدق الامثال بانطباعه ووجوب كلمات غيرهم .

١-٢-٣- الوسائل - لباب ٢٥ من ابواب تروك الاحرام - حديث ١-٢-٣-٤

٤- الوسائل الباب ٤٨- من ابواب الاحرام حديث ٣

قول انه لا تعد ان يقال انه من الامر لبس ثوبين بعد لمجرد عي ثيابه و حرمة لبسها مادام  
محرمًا يسبق الى اللبس و حوب لبسها مادام محرمًا على نحو ما يلبس ثيابه عبر  
المعاني لرفعها في حال النوم و ما شاكل - و اما مجرد لبسها و رفعها فالظاهر  
عدم كونه مطلوبًا و مأمورًا به بالخصوص - نعم يحوز بدلها - و غسلها اذا احتاج  
الى غسل - للاصل - و لخصوص - فقي صحيح ( ١ ) معاوية بن عمار قال  
ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بان يعبر المحرم ثيابه ولكن اذا دخل مكة لبس ثوبي احرامه اللذين  
حرم فيهما و كره ان يبيعهما و في صحيح ( ٢ ) الحسن بن علي في حديث لا بأس ان يحول  
المحرم ثيابه و يحولها غيرهما ( و ما ) حرر يد مضافا الى به محتص بالحل  
بالبين - انه هو في مورد الضرورة و للحفظ على نظاره - من يمكن ان يقال ان  
قوله حيثها في لبس - حتى تظهر - دلل على ان الاستدانة بغيرها ( فالمحصل )  
به لا اشكل في جواز غسل ثوبي الاحرام اذا احتاج اليه - كما لا كلام في جواز تحويلهما  
وتبدلتهما ثوبين آخرين - ولكن اذا دخل مكة لبس ثوبي احرامه اللذين حرم فيهما  
و يحوز حلعهما في حال النوم و لاغتسال - و اما حوز حلعهما و ستر لعورة بشيء  
آخر و يتم ماسكه كث - فعه توقف و اشكال و كان ظاهر الاساطين المفروعة عنه - و  
طريق الاحتياط معلوم .

٥ - المشهور بين الاصحاب انه يحوز الزيادة على الثوبين في ابتداء الاحرام  
و في لائشاء للانقضاء عن الرد و الحر - بل عن المذهب و شرحه - دعوى فقي  
الحلاف في ذلك - و يشهد به مصحح ( ٣ ) الحسيني قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن  
المحرم يتردى بالثوبين قال نعم - و الثلاثة ان شاء تنقضي به الرد و الحر - و  
بحوه عبره

بل الظاهر جواز ذلك احتيازا كما صرح به عبر واحد ك مصحح ( ٤ ) معاوية

١-٢ - الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الاحرام - حديث ٣٩١

٢-٣ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب الاحرام - حديث ٢٩٦

عن الصادق عليه السلام قال: ما نفع المحرم يقارن بين ثابته وغيره التي حرم فيها قال عليه السلام لا بأس بذلك اذا كانت طاهرة .

## هل يعتبر ان يكون الثوب مما يصح فيه الصلاة

٤٠٠ صرح غير واحد في كتبهم كالمنسوط والمصباح ومختصره والاقتصاد والكنز في العبة والمراسم والنافع و نواعد والمهي والتحرير واللغة والروضة والمسالك وفي المتن وغيرها انه بشرط في ثوبى الاحرام كونهما (مما يصح فيه الصلاة) وعن الكفاية في المعروف من مذهب الاصحاب وعن المدح انه لا خلاف فيه وعن شرحه انه انما عت فيه كلمة الاصحاب : وقد استدلوا على ذلك - بوجوه (اول) الاحكام (وقبه) اولا انه غير ثابت اذا المحكى عن كثير من الاصحاب عدم التعرض لذلك ما بالكلية كالشيخ في الجمل والحسن ونحوه بن سعيد اول جميع افراد كالسد في الحمل و ابن حمزة و المعيد - وثانياً انه لعدم كونه بعدا لا يعتمد عليه (ثاني) ما دل على رجحان دوام لهما والتكس بهما والطواف بهما وبحود ذلك مما يدل على فائدهما للصلاة حتى لا يفتك المكلف عنها فصلا عن الطواف وصلاته (ووجه) ان ذلك لو كان على وجه الروم كان الاستدلال متبنا وحسن انه على وجه لروم فغايه ما يدل عنه رجحان كونهما مما يصح لصلاة فيه لألرومه (الثالث) صحيح (١) حرير - او حسة - عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل ثوب يصلى فيه فلا بأس به (واورد) عنه بعدم صراحته في الحرمة لان اباس اعم منها ومن الكراهة (وقبه) ان الدس كان بمعنى العذاب او الشدة - طاهر في الحرمة - مع - ان الحرمة كالوجوب تكفي في الحكم بها انوار بر حار المولى وعدم الترحيص في العمل (ولكن) الذي يرد على الحر - ان دلالة على ما ذكر انما تكون بمفهوم الوصف وهو غير حجة كما حقق في محله (الرابع) الناسي في رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم في الثوب الذي يصلى فيه كما يصح عن ذلك خبر معاوية (٢) عن الصادق عليه السلام

كان ثوبا رسول الله ﷺ اللذين احرم فيهما نميخ عري و اطار و فيهما كمن  
(وقبه) ان الفعل اعم من الوحوب ولدالم يتوهم احدلروم كون الثوب نميا - فادأ لا دليل  
على هذه الكلية - نعم - في بعض ما لا يجوز الصلاة فيه - لا يجوز الاحرام - و  
هو موارد .

## اعتبار طهارة ثوبي الاحرام

احدها - الثوب المجس - وشهد للروم طهارة ثوبي الاحرام حسن (١) معاوية  
او صحيحه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن المحرم نضب ثوبه الحدة - قال لا  
لا يلبسه حتى يعمله و حرامه تام وصحيحه (٢) الآخر عنه عليه السلام عن المحرم يقار بين ثوبيه  
التي احرم فيها وس غيرها - قال لا نعم اذا كانت طهره (وعن) كشف النمام ولسحو  
هذين الحبرين نضب من حمرة عني عدم جواز الاحرام في ثوب المجس وفي المتوسط  
ولا يسمى الا في ثياب طاهرة نظيفة - وفي لسانه ولا يحرم الا في ثياب طاهرة نظيفة -  
وسعه عن لسانه و غيرها (و لكن) طهر الحبرين عدم جواز لس المجس حال  
الاحرام مطلق وقد حملهما سيد المدرك على بدء اللبس لان المسبوح وحوث الازالة  
عن الثوب دون البدن - الا ان يقال بوجوب ارتدائها عن البدن ايضا للاحرام و ان لم  
اقف على مصرح به - (وقبه) ادلت خلاف طاهرهما - بولم يكن خلاف نص الاول  
سهما (وقبه) لجهز - ان الحبر طاهر في اعتبار الطهارة فيهما حال الاحرام ابتداء أو  
ستدامة ولكن يقتصر على الاول لاعصاده بالفتوى دون غيره - لافى على حكم لاصل  
(وقبه) لا يرجع الى لاصل مع اطلاق الدليل - ولم يثبت من اصحاب اقتصرهم  
على حال الابتداء فلا ظهر اعتبار الطهارة فيهما

## الاحرام في الثوب المعصوب والجلد والحريز

ثانيها - ثوب المعصوب - وما شاكل من الثياب التي يحرم لبسها مطلقا (لصهر)

عدم حوار الأحرام فيها - واعلم ان لا يكون ثوبا الاحرام كثر - وابوجه فيه - ما ذكرناه في الاصول من انه في موارد اجتماع الامر والنهي ان كان المأمور به والمهي عنه عو بين مطلقين على شيء واحد ووجود فارد وكان التركيب اتحاديا فلا مباح عن لقول بامتناع اجتماع الامر والنهي - وح ينع لعارض بين اطلاق دليلي الامر والنهي ولا بد من تقديم أحدهما - فهو قدم اطلاق دليل النهي بحرح المحمض عن حيز الامر وقعود يكون متمحصا في حرمة فلا يقع امثالا للامر وهذا بخلاف ما اذا كان لكل منهما وجود متخاد عن الآخر وكان التركيب بينهما - مصما - فانه لا بد من انباء على الحوار بقاء على ما هو الصحيح من ان المحكم لا يبرى عن متعلقه الى معارضة (وعلى هذا) هي لمقام اذا كان الثوبين مضمومين فما ان الارتداء والانزاع بالثوبين وحيانا معلوم بديت بعدان تصرفا في الثوبين - فيطبق على الارتداء والانزاع عو لنعصه متلافتا للمأمور به والنهي عنه وجود - وحدث ان لاطلاق في طرف الامر بدلي - وفي طرف النهي شمولي يقدم اطلاق دليل النهي فلا يقع لماتى به مصداقا لما مر به من لس الثوبين ولا يطق الطبيعة المأمور بها عنه - ونعصيل لقول في ذلك موكوداني محله

ثالثها - المحل من العينة او مما لا يؤكل لحمه - فقد منع عن لسه في الاحرام جمع - ومنهم من منع عن كل حله حتى المأكول (واستدل له) بصحيح حرير المتقدم تقريبا ان الثوب لا يصدق على المحل - (وفيه) انه لا سلم عدم صدق ثوب على بعض المحلود لا سلم عدم صدقه على جميعها - مع ان دلالة الصحيح على ذلك متوافقه على القول بمعقوم الثقب ولم يقن به احد فالاولى على فرض تسليم عدم صدق الثوب عليه - ان يستدل بما امر ليس الثوبين في الاحرام -

رابعها - الحرير المحص - المحرم على الرجال لسه - والظاهر انه لا خلاف في اعتبار ان لا يكون ثوب الاحرام حريرا - كما في الجواهر ويشهد له - مصافا الى ما

ذكره في المعصوم حر (١) ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن لحمية سداها  
ابريسم ولحمته من عرل قل عليه السلام لانس بان يحرم فيها - اما نكره المحالض منه و  
بحوه حر (٢) ابي الحسن الهندي اذن لمعلوم سيما بعرية هي الدس اولا و حرمة  
لبس الحرير في نفسه اذ له لحرمة من الكراهة فهما  
وبما ذكرناه يظهر عدم حور الاحرام الزحال في لمدب

## احرام النساء في الحرير

وهل يحور الاحرام في الحرير المحض لساء - كما عن المعبد في كتاب احكام  
لساء وان ادريس في، لمر ترو لمصف في لقواعد واكثر المناشرين بل هو المشهور  
ببهم - واحده في لجواهر و مال الاله السيد في المدرك والقص الحراساني - م  
لايجوز كدع الصدوق والشع لمعبد في لمقنه والبيد في الحمل و لشهد في لدروس  
وسه في محكي الفع لى اشهر الرواشن - و حناره في الحدائق و لمتند - و جهن  
و مشأ الحلاف حنلاف النصوص - و بها على طوائف (لاولى) ما يدل على  
الهور ببحوالعموم - وهو صحيح حرير المتفد - الدال على انه يحور لاحرام في  
كل ثوب يحور الصلاة فيه - ساء على حوار الصلاة لساء في الحرير المحض كما  
هو لمشهور ( لثابه ) ، يدل على لهور في خصوص الاحرام كصحيح (٣)  
يعقوب بن شبيب قنت لانس عدالله عليه السلام المرثة لبس القميص ترره عليها و تلبس  
الحرير والحرو الد باح فقال نعم لانس به و تلبس الحلهالين والمك - ( قبل المسك  
جلود دابة بحرية - وعن لهانه - المسكة بالتحريك - السوار من الدس وهى قرون  
الاوغال) وحر (٤) النصري سوند عن بي الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرمة اى شىء  
تلبس من الثياب - قل عليه السلام تلبس الثياب كلها الا المصبوغة بالرغفران والورس ولا

١-٢ ابوسان - اب س - ٢٩٦ من بواب الاحرام - حديث ١ ٣

٣-٤ - اب س - ٣٣ - من بواب الاحرام - حديث ١ - ٢

نفس الفقهاء (ثلاثة) ما يدل على المصحح (١) عيص بن القاسم قال  
 أبو عبد الله عليه السلام المرثية المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والفقاريين وحر (٢)  
 أسى عيسى - عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله ما يحل للمرثية أن تلبس وهي محرمة فقال  
 الثياب كلها ما خلا الفقاريين والرفع والحرير - قلت اتلبس المعرق قال نعم - قلت فإن  
 سداه ابن رسم وهو حرير قال عليه السلام ما لم يكن حريرا حالصا فلا بأس وموثق (٣) إسماعيل  
 ابن الفضيل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرثية هل يصلح لها أن تلبس ثوبا حريرا  
 وهي محرمة قال عليه السلام لا ولهذا أنس في غير أحرامها وموثق (٤) ابن بكير عن بعض  
 أصحابه عنه عليه السلام النساء تنس الحرير والديباخ إلا في الأحرام وموثق (٥) سماعة أنه  
 سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرمة تنس الحرير فقال لا يصلح أن تلبس حريرا محصا  
 لا حيط فيه - وبحواها غيرها (الراية) ما تضمن لفظ الكراهة كصحح (٦) الحلبي  
 عن الصادق عليه السلام لا بأس أن تحرم المرثية في الذهب والحرير وليس بكره إلا الحرير  
 المحصن وحر (٧) أبي بصير المرادى أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن الفرثية المرثية في  
 الأحرام قال عليه السلام لا بأس بما بكره الحرير المهم وصحح (٨) أبي الحسن الأحمسي  
 عن أبي عبد الله عليه السلام عن الإمامة السابعة فيها علم حرير تحرم فيها المرأة قال عليه السلام  
 نعم إنما كره ذلك إذا كان سداه ولحمته جميعا حريرا - الحديث وبحواها غيرها  
 وللأصحاب في مقام الجمع بين النصوص طرق .

أول ما عن الدخيرة في الجواهر - وهو حمل نصوص المص على الكراهة  
 جمعا بينها وبين نصوص الجواز - والشاهد به مصافا إلى كونه جمعا عرفيا - الطائفة  
 الأخيرة المتضمنة لفظ الكراهة الظاهرة في الكراهة لمصطلحة (وفيه) أن الكراهة  
 في الأخبار ليست ظاهرة في الكراهة المصطلحة - بل إطلاقها وإرادته الحرمه فيها

١-٢-٣- الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الأحرام - حديث ٩-٣-١٠

٤ - الوسائل - باب ١٤ - من أبواب نساء المصنف حديث ٣

٥- ٦- ٧- ٨- الوسائل - باب ٣٣ - من أبواب الأحرام حديث ٦- ٤- ٥- ١١



في النصوص شائعة بل كثر من اطلاقها على المصطلحة و ما الحمل لاحسن الجمع  
 فيرده ن الجمع لعرفي - عذرة عن كون احد الحرير بغير العرف فربة على الاحر  
 بحيث لو جمعتهما في كلام واحد لا يرى العرف بها فتساها اصلا - والمقام ليس  
 كك فانما اذا جمعنا قوله يُحَرِّمُ نعم في جواب - وليس الحرير - كما في صحيح  
 يعقوب مع قوله يُحَرِّمُ في صحيح لبعض تلس ماشاكت عبر الحرير - لامحالة بكونان  
 منها فنين ولا يرى العرف احدهما فربة على الاحر ومن العرب ن صاحب الجواهر  
 نفسه ذكر ذلك صانط الجمع العرفي ومع ذلك انتم في المقام بالعمل على  
 الكراهة جمعا .

الثاني ما في الحديث وهو به تحمل بخصوص المسع على الحرير المحص  
 وبخصوص الجوار على الممروح (وفيه) انه جمع ترعى لاشهده له حتى بالنسبة الى  
 صحيح يعقوب دلالة سوى لجواب نعم عن السؤال عن ليس الحرير الظاهر  
 في الحاصل (وحرر) ابي عسة الذي جعله في المدارك والحدث شاهد لهذا الجمع  
 لم يظهر لي وجه شهادته فانه بعد ان نهى عن ليس الحرير في حال لاهرم وسؤال  
 لراوى ان سده برسوم وهو حرير - قال يُحَرِّمُ لم يكن حريرا خالصا لايامن  
 (وقديقن) ان نظر هذا الى ن روايات الحوار مطلقة من هذه لجهة اي شامله للحاصل  
 والممزوج وروايات المسع محتصة بالحاصل بيقيد اطلاق الاولى بالثانية (ويرده) ان  
 قوله مالم يكن حريرا خالصا بما هو في جواب السؤال عن لاس الحر الذي يكون سده  
 من حرير - و الا لحرير طاهر في الحاصل وعلى اي حال لسان الادلة لمابعة  
 والمجوزة واحد .

الثالث ما في الحديث ايضا - وهو روايات المسع اكثر ترجيح بالاكثرية (وفيه)  
 ان الكثرة لم تحصل في احاد الترجيح من المرجحات .

والحق ان يقال ان الطائفة الاولى الدالة على جواز الاحرام في كل ثوب يصح  
 فيه الصلاة مطلقة بيقيد اطلاقها بخصوص المسع عن احرام النساء في الحرير (واما)

في المسد من أن الخطب فيه لى الرجل حنفاً أو احتمالاً ( فرد عليه ) أن الظاهر كون قوله تصلى . وبحره . بضعه المحبوس ولا محاطب في الحر ( وما ) بخصوص الطائفة الثانية فعمدتها صحيح يعقوب وهو ليس في الأحرام بل مطلق . وما في الجواهر من أنه لأزب في ظهوره في حال لأحرام - كما يرى - فإن وصوح حوار ليس الحلحالي والمسك والعص ترده عليها إنما هو بمثل هذه بخصوص وكيف كان فهو مطلق بقيد إطلاقه بخصوص للمع ويختص بغير حال الصلاة ( وأما ) حر لصر فهو مطلق من حيث الشمول لثوب الحرير وغيره فقيد إطلاقه بخصوص المسح - و هناك بعض روايات أخرى ضعفة المسد وقصرة الدلالة - فالمنحصر أن الأظهر هو المنع .

ثم نروا باب المنع لأخص شئ في الأحرام . بل تدل على عدم حوار ليس الحرير في حال لأحرام مطلقاً فهي في حال الأحرار كالرجل . في حرمة لبسها الحرير

## الأحرام في الثياب

٧- لا إشكال في أنه لا يجوز لأحرام في القضاء والمراد بل لبسها في حال الأحرام احتساراً وبشهادة مصافاً إلى مدلل على لزوم التحريم عن أبيه وليس الأثر والردء بالتقريب المتقدم منه من لصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ولا تنس سراويل إلا أن لا تكون لك أزار - وصحيح (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام إذا صطر المحرم إلى القضاء ولم يجد ثوب غيره فلبسه مقبواً ولا يدهن يديه في يدي لقضاء وصحيح (٣) عمر بن يزيد عنه عليه السلام وإن لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه أو قباء بعد أن يمسكه وحر (٤) الحنابلة عنه ينع من صطر لى ثوب وهو محرم وليس معه الأقباء فلبسه وليجعل أعلاه أسفله ويلبسه وصحيح (٥) محمد بن مسلم

١- الموسائل - باب ٥ - من أبواب برونك الأحرام - حديث ١

٢- ٣- ٤- ٥- موسائل باب ٤٧ - من أبواب برونك لأحرام - حديث ١- ٢- ٣- ٤- ٥-

عن الدهر عليه السلام في حديث ولبس المحرم ثقاء دالم يكن له رداء وثقل طهره لسطه وصحيح (١) الربطى عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام من صطر لى ثوب و هو محرم وليس له الاقاء ولبسه و ليجعل اعلان اسفه ولبسه - ومثله خبر (٢) عيسى بن ابي حمزة - ونحوها غيرها .

كما لا خلاف في حوار ان يفس القاء اذا لم يكن معه ثوب الاحرام في الحمله و عن لمدارك ان هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب - وشهد به اسصوص المتقدمة انما الكلام في موضعين .

الاول بعد ما اشك في ان الشرط لحوار لبس القاء حد لامين - فقد ثوب الاحرام - او لاصطرار الى اللبس لردوشه فان الصوص منصبة لكل و حد مهم مستقلا لا محتما - وقع الكلام في ان الشرط الاول هو قد الثوبين معا - كما عن نهاية الشيخ ومسوطه و سرائر الحللى وادفع و شرع بل قد اسه لمشهور بين القدماء او فقد لرداء خاصة كما عن لدروس - كفى فقد حدعما - ولو كان هو لارار كما عن الشهيدين في اللمعة و لمالك و حقه ( طهره - ع ) بصحى عمر بن يرب ومحمد - وبهم يفيد ما طاهره الاضلاق والمعلوم

ثم ان مقتضى صحيح عمر طرخ القاء و نقبص على لى و مقتضى صحيح محمد لبسه - والاطهر هو التخير بينهما .

كما ان من صحيح عمر يظهر عدم الاحتصاص بالقاء و حريانه في القميص ايضا و هل الحكم على وجه الرخصة و الوجوب صهر الامر في بعض لصوص المتقدمة الوجوب ( الا ) ان يقال انه لو روده مورد توهم الحظر لاستعد منه اريد من الرخصة والحوار ( ولكنه ) يتم في لبس القاء في مورد الاصرار لافى مورد فقد لرداء ( و لو ) فقد الارار لبس لسرويل - للاحلاف - ويشهد به صحيح معاوية لستقدم و غيره من الاخبار .

الموضع الثاني في كيفية لس القاء ( فمن ) ان دريس ان المراد بقلب القاء جعل دله فوق اكافه - ثلاثيه لس المحيط (وعن) الشح وجمع من الاصحاب ان امر د به جعل طاهره باطله (واحرأ) لمصنف في امتهى و المحشف بكل من الامر من و نعه جمع (وفي) مستند بحب كلا الامر من

و استدلال الاول بصحيح الرنطى - و استانس له بان المقصود بذلك انه لايشه لس لمحط اذا جعل دله عني اكافه - فاما دافقه و جعل باطله طاهره فهو يشبه المحيط .

و استدلال الثاني بصحيح محمد - و استانس له بانه لو كان المراد جعل لاعنى منه اسهل لما كان مورد لنهى عن دخال اليد في القاء لعدم امكانه و استدلال الثالث به مقتضى الجمع بين الطائفتين .

و استدلال الرابع - بان كلا من الطائفتين مطلقة بالنسبة الى الاخرى فيقد خلاق كل منهما بالآخرى فيكون السح لرومهما معا - و هو حسن ( و انشئت) قلت اب ما يامر بالكس لا نظر له الى القلب ولا يسه - كما ان ما يامر بالقلب كك بالنسبة الى الكس مقتضى القعدة - العمل بكل منهما ( و ما ) هي الحقائق من ان المصوص مشتمله على بان كيفية القلب و تبها على هاتين لصورتين و الانسان معبر بهما وما ذكروه صورة ثالثة لا مستدلها فهي الى خلاف الاحتياط اقرب منها اليه - بر د عليه ( اولاً ) ان كلا من الطائفتين متضمنة لصورة معية فالحكم بالتحجير حكم يعبر ما تضمنه كل منهما ( و ثانياً ) ان الجمع بينهما لس صورة اخرى بل جمع من لصورتين - فالأظهر هو الجمع وهو محتمل عدة الشرايع ر جمعها . ثم به لاندوا يعلم انه لو لس القاء كك ليس لسه ح فداء كما صرح به جماعة للأصل - الا اذا ادخل يده في كفه .

## الاحرام في الثياب السود

٨ - عن حملة من كتب الفقهاء كالتهاية و المسوط و الحلاف و الوسيلة  
 عدم حور الاحرام في الثياب السود - ولكن المشهور من الاصحاب الكراهة .  
 و استدلال الاول بموثق ( ١ ) الحديث من المختار عن ابي عبد الله عليه السلام . قال  
 قست له يحرم الرجل بالثوب الاسود . قال عليه السلام لا يحرم في الثوب الاسود و  
 لا يكفى به الميت .

و حملة الاخرون على الكراهة - لوجود ( الاول ) ما في المستند وهو ان الجملة  
 لمحبرة فاصره عن اعادة اللزوم ( وفيه ) ما حقق في محله من ان الجملة المخبرية  
 اظهرت في الدلالة على اللزوم من الامر و النهي ( لثاني ) ما في الرياض قال  
 لا يشعر النهي عن التكفير به فانه فيه له قطعا و حمدا به و بن الصحاح المجوز  
 للتكفير في كل ما يحور الصلاة فيه سواء على حوار لصلاة فيه قطعا انتهى  
 ( وفيه اولا ) ان الموثق احصى مطلق من مادل على حوار التكفير في كل ما تجوز  
 الصلاة فيه فالجمع يقتضي لبس على عدم حوار التكفير به ( و ثانيا ) ان حمل احد  
 ليهين على الكراهة للدليل لا يستلزم حمل الآخر الذي لا دليل على حوار فعله عليها  
 كما مر مرارا . ( الثالث ) ما في الحواهر - وهو ان الموثق لا يصلح لتقييد مادل على  
 حوار الاحرام في كل ما يحور الصلاة فيه بصيغة الاحماع بقسميه على حوار الصلاة  
 في الثياب السود المؤيد بتظاهر النصوص بالنهي عن لبس السواد المحمول على الكراهة  
 ( وفيه ) ان الموثق خاص و ذلك الدليل عام و العام ملغ في القوة ما ملغ يقدم الخاص عليه  
 مادل على كراهة لبس السواد مطلقا . لا يصلح لحمل مادل على النهي عن الاحرام فيه على الكراهة  
 ( الرابع ) اعراض المشهور عن الموثق فذلك يسقط عن الحججة ( وفيه ) ان الاعراض  
 الموهن هو عدم عمل القوم بالخبر رأس و اما عدم العمل بظاهرة و حملة على غير

ما هو ظاهر فيه فلا يسلط الحر عن الححية - و معارده اخرى - لموهن الاعراض  
عن السد - لالدلالة و في لمقام الاصحاب لم يعرضوا عن الحر رأساً، و بهم افتوا  
بالكرهية و مدرتهم لموثق و اما حملوه عليها و لمعه بعض ما تقدم (والمستحصل) ان  
مقتضى لموثق المصح عن الاحرام بالسود - و سائر معارضة لقوم مشككه - و اشكل  
سها معارضة الدليل المعسر فلولم يعت بعدم الجواز لاسواق في الاحتياط لبرومي .

## آداب الاحرام

(١) ما لموضع الثالث (الصندوق) امور - احدها (توقيف شعر الرأس)  
كما في المتن و اشرايع و عن النافع و غيره - بل و اللحية - كما عن المصاح و  
لسرائر و في لمتن (للمتصفح) كما عن القواعد و الهمة و لمسوط و التحريرو  
غيره ابل للاحرام الحج مطلق كما عن جمع من المحققين (من اول ذي القعدة) و  
توقيفهما شهر المن راد العمرة - لحملة من لمصوص كصحيح (١) عبدالله بن مسكان  
عن الصادق عليه السلام لا يأخذ من شعرك و اب تربد لحج في ذي القعدة و لافي الشهر الذي  
تريد فيه الحروح الى العمرة - و مثله - صحيح (٢) ابن سنان و موثق (٣) محمد بن  
مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام حذمت شعرك اذا اردت على الحج شوال كله الى غرة  
ذي القعدة و مصحح (٤) عبدالله بن سنان عنه عليه السلام اعسف شعرك لحج اد  
رايت هلال ذي القعدة و للعمرة شهرا و صحيح (٥) معاوية ابن عمار عن  
الصادق عليه السلام فمن اراد الحج و فرشعه دا بطر الى هلال ذي القعدة و من راد  
العمرة و فرشعه شهرا و صحيح (٦) ابن ابي العلاء عنه عليه السلام عن لرحل يريد  
الحج انأخذ من رأسه في شوال كله ما لم ير الهلال قل عليه السلام لا بأس ما لم ير الهلال

١-٢-٣-٤-٥ الوسائل - باب ٢- من ابواب الاحرام - حديث ٢٠١-٢٠٥

٦- الوسائل - الباب ٢- من ابواب الاحرام - حديث ١

وحبر (١) ابي الصاح الكناي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد الحج اناحد شعره في اشهر الحج فقال لا ولا من لحنته لكن باحد من شاربه و من اطافره و ليطل انشاء - و يحوها غيرها - و توصيحه ما هو معاد هذه النصوص في ضمن فروع .

١- طلاق الاحار يشمل مقتضى الحج - فالتحصيص بالمنع لوجهه (والاستناد) الى حبر جميل لاني المثلث للدم على المنع المحال رأسه (عمر تام) اد لا يدل على عدم لحرمة و تكرهه في غير المنع - كي يقيد به اطلاق النصوص - وثبوت حكم آخر في خصوص المنع لا يكون قرينه على تخصيص هذا الحكم به

٢- هل المأموره هو الذي في توفير الشعر وكثرته - و عدم الاحد منه - او عدم حلقه خاصة - وجوه والاطهر الثاني لان حمله من النصوص وان تضمن الامر بالتوفير الا ان في بعض آخر ذكر عدم الاحد منه وهو المراد بالتوفير في النصوص والمأوى قطعا وحبر جميل وان حصص بالحلق لكنه كما عرفت لا يصلح مقيد لاطلاق هذه النصوص .

٣- مقتضى اطلاق حمله من النصوص للشعر - وصراحة جملة حرى منها ثبوت الحكم في الحية بها كالرأس - ولانتماد الى حبر جميل المحتص بحلق الرأس قد مر ما فيه كما ان اختصاص صحيح ابي العلاء بالرأس لا يصلح للتقييد لعدم حمل المطلق على المقيد في المتوافقين .

٤- ان حبر ابي الصاح وان كان عاما لاشهر الحج لا انه يقيد اطلاقه بما تقدم من النصوص المصرحة بالجوار وعدم التماس بالاحد والحق في شوال مطوقا او معهودا .

٥- تدهر النصوص المتقدمة هو وجوب التوفير - كما عن لشعبي في المقعة ولاشعبي واليهه ولكن المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة الاستحباب

واجب عن ظهور الاحبار باجوبة (الاول) ما عس المختلف - بان المستحب  
ايضا مأمور به كالتواحب - وان اصله الرائة - و حبر (١) سماعه عن الصادق عليه السلام  
عن العجامة وخلق القما في اشهر الحج فقال عليه السلام لا بأس به والسواك والورة يقتضيان  
الاستحباب (و لكن يرد) عليه ان المستحب وان كان مأمورا به الا ان حمل الامر على  
الاستحباب يتوقف على الدليل لكونه خلاف الظاهر - واصله الرائة لا تصح بذلك  
اذ لا مورد لها مع الدليل - و حبر سماعه - في غير شعر الرأس واللحية مع انه مطلق  
من حيث اشهر الحج (الثاني) ما عس لفجيرة - وهو ان يتوقف في دلاله الامر في حد ما  
على الوجوب فيثبت حكم الاستحباب بانضمام الاصل (و عه) ما حقق في محله من  
ظهور الامر في الوجوب والالزم تأسيسه فنه حديد اذا كثرت الواجبات تثبت بالامر  
(الثالث) انه يشهد لعدم الوجوب طائفة حوى من الاحبار كحبر (٢) على بن حنبل  
الذي عبر عنه في الجواهر بالصحيح - عن كتابه عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام  
سألت عن الرجل اداهم بالحج باحد من شعر رءوسه ولحيته وشربه ما لم يعزم قال عليه السلام  
لا بأس و صحيح (٣) هشام بن الحكم واسماعيل بن حابر جميعا عن الصادق عليه السلام  
انه يجري الحاح ان يوفر شعره شهرا (و اورد) على دلالته على عدم الوجوب بعض  
الاعاظم بان الاجراء اعم من الحوار و نسب الى بعض آخر من الاعاظم ان الاجراء  
كما ترى مجمل لانه لم يدر انه مجر عن الواحب او المستحب (و لكن) من بهما لم  
يتوجها الى كيفية الاستدلال - قال في الجواهر اذ هو اقل من التوفير من اول ذي  
القعدة - فيدل على عدم الوجوب من اوله قطعا - و حبر (٤) محمد بن حاتم الحرار  
قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول اما انا فاحذ من شعري حين اريد الخروج الى مكة  
للاحرام (و اورد عليه) بانه لابد من توجيهه حتى على القول المشهور لاشتماله على  
شيء لا يمكن الالتزام بظاهره و هو مواطة الامام عليه السلام على ترك المستحب مع انه

١-٢-٢- لو سائل - الباب ٢ - من ابواب الاحرام - حديث ٣-٤-٥

٢- لو سائل - الباب ٢ من ابواب الاحرام - حديث ٣



لیس کث قطعاً (و فہ) انہ لیس فہ ماہو طہر فی مواطنہ علی ذلک ولعہ یقل  
النساء علی ذلک فی سفرہ نقیل خاصۃ - و سرہ ح علام الحوار و لامحسور فی  
ذلک فلانصاف ن صحیح علی و ہذا البحر دالان علی عدم ادو حوب - و اما  
صحیح هشام و ان کان دلا علیہ لا انہ اعم من الحج و لعمرة فمکن ان یصدق لعمرة  
بالخصوص المتقدمة .

وربما یقل ن الجمع بن لطائف مکن بن یفقد بصوص الحوار الی ول ذی لقعدة  
وبصوص السبع من اول ذی لقعدة الی نام الحج (و فہ) ان قوله فی حبر عنی لم یحرم  
یسی عن ذلک - و کذا قوله فی حبر لحرار حین ازید الحروح الی مکنہ

فالحق ان الجمع سہما یقتضی الساء علی الاستحباب - و ہذا مصدق الی  
کونہما عرفا بعضہ بقاء الاصحاب علی الاستحباب اذ مع عموم الاسماء لا یحتمل  
ان یکون ذلک واحد قد دعی علیہم - و ما حبر (۱) علی بن جعفر عن احمہ رضی اللہ عنہ  
من اراد الحج فلا یأخذ من شعرہ اذا مصب عشرہ من شوال فبحسب علی مرتبہ من  
لذت (فیتم) ما فہدہ صاحب الحواہر رہ بان لجمع بن اسصوص یقتضی الساء  
علی تفاوت مراتب لذت کم فہمہ المشہور - فالمرتبہ الاولى - ما اذا مصب  
عشرہ من شوال والمرتبہ ثانیہ من اول ذی لقعدة - والمرتبہ ثالثہ - ان یقی شہر .  
- ۴ - سب الی المفید فہدہ - و حوب الدم بالحل فی ذی لقعدة (و استدللہ)

بحبر (۲) حمیل بن درح قال سالت ابا عبد اللہ رضی اللہ عنہ عن مننع خلو رأسہ بمکنہ  
قال رضی اللہ عنہ ان کان حاشلا فیس علیہ شیء و ن تعد ذلک فی اول شہور الحج  
ثلاثین یوما فیس علیہ شیء و ن تعد ذلک بعد اثلاثین الی یوفہ فی الحج وان  
عینہ دما یہرقہ و اورد علیہ (تارہ) یضعف السد لان فی سدہ علی بن الحکم الذی  
صرح الشیخ رہ فی لتہذیب ناہ یضعف حد لا یعول علی ما یوردہ (واحرى) بن

۱ - لوسائل - باب ۲ - من ایواب الاحرام حدیث ۸

۲ - لوسائل - الباب ۵ - من ایواب الاحرام - حدیث ۱

لسؤال انه وقع عن خلق رأسه بمكة والجواب مقيد بذلك السؤال يعود الصمير  
 الواقع فيه الى لمثول عنه فلا يمكن لاستدلال به على لزوم الدم بذلك على وجه  
 العموم (وثالثة) انه ان يمتص لزوم الدم بالخلق بعد الثلاثين التي يورق فيها الشعر  
 للحج وهو خلاف المدعى - ذكر ذلك كنه سيد المدرك ويتوجه (على الاول) ان  
 الخبر مروي عن العفة عن جميل وطريقه اليه في المشيخة صحيح - (وعلى الثاني)  
 السؤال وان كان عن موضوع خاص الا ان حواه في عام متضمن لتفوق المسألة  
 ولا مانع عن ذلك (وعلى الثالث) انه لو سلم دلالة على وجوب الدم في ذى الحجة  
 مجرد كون ذلك خلاف المدعى لأوجب رفع الدعوى.

والذي يهم من الخبر في نفسه مع قطع لطر عن لعاوى ولاقوال ان من تعدد  
 لخلق - في اول الشهور ثلاثين يوما اي بمضى ثلاثين من الثلاثين من وجودها و  
 مصها لان المفهوم حاك عن بعض الوجود كما قيل - لادم عنه - فلو حق من اول  
 ذى القعدة لادم عنه - وان تعد بعد مضي الثلاثين التي يورق فيها الشعر - وهي شهر  
 ذى القعدة منها - في بعد دخول ذى الحجة - بحسب عه الدم - واذا انضم الى ذلك  
 رجوع الصمير الى مورد لسؤال بكون مفاد النص - ان لمتنع اذا خلق رأسه في  
 ذى الحجة بمكة بحسب عليه الدم - وحيث لا فائيل بوجوبه كذا فيحمل على الدب - فيتم  
 بذلك ما ذكره بعضهم - من تأكيد استحباب توفير الشعر من اول ذى الحجة - وعليك  
 بالنأمل في ما ذكره وذكره لقوم مما هو احسن عن طاهر العبر - والله تعالى مقبل  
 العثرات .

### تنظيف الجسد

(و) ثابها تنظف الجسد وقتن الاطعام و احد الشارب و خذا  
 العادة و الانظفين بالمورة ) او الحلق او التفت بلا خلاف فيه في الجملة - و

النصوص المتظاهرة شاهده به - لاحظ صحيح (١) من عدمه عن الصادق عليه السلام اذا انتهت الى بعض المواقيت الى وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تطيبك وحق عاتك وقم اطعارك وقص شارحك ولا بصرك الى ذلك وقت وصحبه (٢) ، لآخر عنه عليه السلام اذا انتهت الى العقب من قبل العراق او بيناه وقت من هذه المواقيت و است تريد لالحرم انشاء الله تطيبك و قلم اطعارك واطل عاتك وحدس شارحك ولا بصرك الى ذلك وقت وصحبه (٣) حرره عنه عليه السلام عن الهذيل لالحرم فقام تقيم الاطهر واحد لشارب وحلق العانة وبحوض غيرها

ثم ن في هذه النصوص ذكر في العناية لحق والاطلاء - وفي لفظ - لتف - وبم يذكر في العدة الدم ولا في لفظ الحلق والاطلاء - وفي نصوص آداب الحمام وان ذكر في لفظ الاطلاء وانحس لا بها عزم روضة دالة - فالحمود على ظاهر النصوص يقتضي الاختصار على ما ذكره في ونكر اظاهر به كما بهه المشهور المقصود هو ازالة الشعر باني نحو كان .

ثم انه ليس في النصوص تطييف الجسد من الاوساخ ولكن لمصنفه ذكره في المقام وفي محكي القواعد وكذا المحقق في شريع ولس له دليل بالخصوص نعم يمكن استدعائه من هذه النصوص من باب تنقيح لفظ وتؤيده ما دل على رجحان ذلك في نفسه .

ثم ان مقتضى اطلاق النصوص هو مطلوبه لاطلاء لالحرم ولو كان اطلاقه من ذلك سياق قلنا ولما اذا كان اطلاقه لالحرم فاحرامه من ذلك من الاحرام بسببه بل او قل او كثر الى خمسة عشر يوما حترانه كما فتى به الاساطين للنصوص في حر (٤) في نصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اناس من تطلى من الاحرام بحمسة عشر يوما وصحبه (٥) معاوية عنه عليه السلام عن الرجل يطلى من ان ياتي ابوقت

١-٢-٣- نواتل - باب ٦ - من نواتل الاحرام - حديث ٣-٤-٥

٤-٥- نواتل - باب ٦ - من نواتل الاحرام - حديث ٥-٦

سنة ليال قال عليه السلام لآناس وسأله عن الرجل يطلى قبل أن تأتي مكة تسع أو ثمان ليال قال عليه السلام لآناس وما حبر (١) على من أبي حمزة قال أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام وما حاصر فقال - إذا اطلب للأحرام الأول كيف اصنع في الطلبة الأحررة وكم يسهما - قال عليه السلام إذا كان يسهما جمعان خمسة عشر يوماً فاطل فهو غير مدح فيه - من موزده الاطلاع للأحرام الأول فكون الثاني بعد انتهائه و في انشائه

### من مستحبات الأحرام العمل

(و) الثالث مما يستحب في الأحرام - (العمل امامه بلا خلاف فيه و في التذكرة و المستند و عن التحرير دعوى الإجماع عليه و النصوص الواردة في المقام متواترة - و السنن مختلفة - في بعضها (٢) الأمر به - كالصحيح الثلاث لابن عمار و صحيحه - هشام - و ابن وهب و في بعضها (٣) عده من الواجب - كموقوف ساعة و مرسل يونس - و في بعضها (٤) الأمر بإعادة العمل لمن نس قميصا بعده كصحيحه ابن عمار و الضر و حري محمد و علي بن أبي حمزة و في بعضها مصابيح آخر يأتي بعضها في هذه المساحة ( و مقتضى ) مظاهر تلك الأحكام جميعا الوجوب كما أفنى به القديمان (و ما) عن سيد المدارك من أن مقتضى أصالة الرأفة و ذكره في عداد المسبوبات هو الاستحباب و عدم الوجوب ( و رد عنه ) أصالة الرأفة لا مجرى لها مع ظاهر الدليل - و ذكره في عداد المدبوبات لا يصح لذلك كما تقدم مرارا ( فالحق ) أن يقال إنه يحمل على الاستحباب لا يصدق لأصحاب الأئمة منهم عليه مع كون هذه النصوص يترتب منهم و منظر - و ظهور الأمر في الوجوب من المسلمين عندهم - و لا معارض لها - فإن افتاتهم بالنسب مع ذلك كله سعا في مثل هذه المسألة العام الملوي بوجوب القطع بعدم الوجوب فيحمل النصوص المتقدمة على

١ - الوسائل أبواب ٧ - من أبواب الأحرام - حديث ٤

٢ - ٣ - ٤ - راجع الوسائل أبواب ٨ - ١ - ١١ - من أبواب الأحرام

الاستصحاب وتتمام الكلام في ضمن فروع

١- ان ظاهر حجة من النصوص ان محل العن الميقات لاحظ صحيح (١)  
معدوية للمتقدم في المسألة السابقة او انتهت الي بعض لمواقب انى وقت رسوم  
الله ﷻ الى ان قال واعتل - ونحوه غيره (ولا) خلاف في حوار تقديمه مع خوف  
اعوار الماء - وبشهادة صحيح (٢) هشام قال ارسل الى ابي عبد الله عليه السلام و نحن  
جماعة و نحن بالمدينة انا برندان نودعك فارسل اليك ان اغسلوا بالمدينة و نحن  
خاف ان يعر الماء عليكم بنى الحليفة فاعسلوا بالمدينة والسو ثيابكم التي تحرمون  
فيها الحديث .

وعلى محور تقديمه مطلقا - كما عني جمع من المحققين - ام لا - و جهان - طاهر  
النصوص الموقفة و لتعلل في صحيح هشام هو الثاني - ويدل على الاول صحيح (٣)  
معاوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام و نحن بالمدينة عن لهو للاحرام فقال  
اطن بالمدينة و تجهر بكل ما تريد - و غنم - و ان شئت ستمتعت بقميصك حتى  
تتلى مسجدة الشجرة و رواية الشيخ ابيه حالي عن ذكر الغسل لانصر بعد روايته اياه  
بنفسه بطريق آخر مع ذكر الغسل و كك ، لصدوق سماه ا على ما اسس في محله  
من انه عند دوران الامر بين الريدة و نقصان - بسى على الاولى و صحيح (٤) احمدى  
عنه عليه السلام عن الرجل يغتسل بالمدينة للاحرام انحره عن غسل دى الحليفة قال عليه السلام  
بعم - و مثله خبر (٥) ابي بصير ولو يوقش في الاخيرين بان المسئول عنه احراء لغسل  
لوقع في المدينة على فرض مشروعيتها - عن غسل الميقات - فلا تطلق لهما كى بدلان  
على مشروعيتها لغسل حتى مع عدم اعوار الماء - هي الاول كعبية (و نه) يرفع اليد  
عن ظهور النصوص الموقفة في التعيين و اما لتعلل في صحيح هشام - فهو يصلح

١ - لوسائل الباب عن ابواب الاحرام - حديث ٢

٢ - ٤ - ٥ - الوسائل - باب ٨ - من يرب لآخر - حديث ٣٠٥

٣ - لوسائل الباب ٧ - من يرب لآخر - حديث ١

ان يكون تغللا لتعنى الفرد الاول المستعد من طاهر الامر . والنعبة اما يكون لحوف اعور الماء (و م) مذكرة بعض الاحلة من ان ما قبله في التقيح من الاحماع على عدم المشروعية في صورة عدم حوف اعوار الماء . بوجوب تقيد اطلاق النصوص الشاملة بصورة عدم لحوف ( فيرد عليه ) ان في التقيح لم يدع الاحماع على عدم حواف التقديم اختيارا بل قال انه لا يظهر قائل به مع ان الاحماع لم يقول - سيما في مثل هذه المسألة المعلوم مدركهم فيها لا يكون حجة فلا يصح لسند - فلا يظهر حواف التقديم اختيارا .

ولو اعتسل قبل المعتن وهل يستحب الاعادة و وجد الماء في سميت ام لافيه قولان (واستدل) للاول بدليل صحيح هشام المنقدم لاعليكم ان تغسلوا ان وجدتم ماء اذ انتمتم ذا الحليفة (ورد) بان معنى اللبس غير الاستحباب (واحاط) عنه في المسند - بانه د لم يكن به بس كذا راجحا لكونه عادة (ولكن) ذلك كله على فرض تقدير لباس - ولا وجه له بل الظاهر من الخبر معنى اصل اللبس كمانته له في المسند - وعده فهو بدل عنى نقول ان معنى هو اطهر .

## حوار د استحباب اعادة الغسل

٢٠ - ولو اعتسل واحرم فلا كلام - وان احرم الاحرام (فتارة) يؤخره الى ان يمضى اليوم ان وقع العسل بعد او انليل اوقع فيه (واخرى) يؤخره الى ان يمضى يوم وليلة (وثالثة) ينام بعد العسل قبل الاحرام (ورابعة) يحدث يحدث آخر عبر اليوم (وحامسة) ياكل ما لا يحور اكله ويلبس ما لا يحور لسه وينتظف

اما الصورة الاولى فلا خلاف في الاخراء وعدم استحباب الاعادة - و تشهد به نصوص كثيرة كصحيح (١) عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام قال غسل يومك ليومك و غسل ليلتك ليلتك وحر (٢) سماعة بن مهران عنه عليه السلام من اعتسل قبل طلوع المعمر وقد استحم قبل ذلك ثم احرم من يومه احرامه غسله وان اعتسل في اول الليل ثم احرم في

آخر الليل اجزأه غمسه وتجوها غيرهما .

وما في الصورة ثمانية فقد صرح عبر واحد من عمل اليوم يكفى الى آخر ليل وبالعكس - وفي المستند - وفتى به جماعة ولا بأس به انتهى - وفي الجواهر افتى به جماعة من متحررى المساحرين بها للمحكى عن المقنع وفي عنه لناس في الرياض انتهى - وشهد به صحيح (١) حين عرس بنى عبدالله عليه السلام غسل يومك بحريك لبنتك وغسل بثلثك بحريك لومك وحمل اللام على معى لى بعيد عاقبة وحرس جماعة المتقدم - ادخله على العمل بعد طلوع المحر - ارادة طلوع المحر من قوله قبل طلوع المحر - خلاف الظاهر - ولأنها قد بينهما وبين للصوم المتقدمة كصحيح عمر بن يزيد لعدم لتأفى .

وما للصورة لثلاثة فالمشهور من لأصحاب سجائب الاعداء - وشهد به صحيح (٢) انصر من سويد عن ابى الحسن عليه السلام عن الرحن يعمل بالاحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه السلام عليه عدة لعسل وشه حر (٣) على من ابى حمرة واورد عنى ذلك ما يراين (لاول) ما عن الحللى قال ان الاحرام عن لائمه لاطهار جاءت فى ن من اعتسل به را كفاه ذلك العرس وكذا من اعسل ليلا (وفى) ان النظر فى نك الاحرام الى الرمن بهه وفي المحررين الى ، حدث (ثانى) صحيح (٤) عيسى بن القاسم قال سألت باعده الله عليه السلام عن امرجن يعنل للاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه السلام ليس عنه غسل (واحيب) عنه بل حمل على بهى لثاكد جمعا كما عن المدارك وثمه غيره (ولكن) الانصاف ان ذلك جمع ثمرعى بن يرى لعرف لتهافت بين قوله فى صحيح النضر - عليه اعدة لغس - وقوله فى صحيح العيص - ليس عليه غسل وعليه - فيقدم صحيح النضر للشهرة - فالظاهر استحباب الاعداء .

١- الوسائل الباب ٩- من ابواب الاحرام - حديث ١

٢- ٣- ٤- ابواب ١٠ - باب ١٠ - من ابواب الاحرام - حديث ١- ٢- ٣

واما الصورة الرابعة - فمن الدروس لا قرب ان الحدث كك ويستحب عدة الغسل معه - وعنه في محكمي المسالك بان عمر النوم اقوى - وجه القوة الاتفاق على نقص الحدث غيره مطلقا و الخلاف فيه على بعض الوجوه - وعنه كشف اللثام وجه القوة - انها تملوث البدن دونه - اولان الظاهر ان النوم اما صار حدثا لان معه مظنة الاحداث فحاشا لها الى - (ولكن) الحق ان هذه الوجوه كلها عندية لاتصح مدرك للحكم الشرعى - واما استعادة عدم الخصوصية من المص الوازدي النوم غير طاهرة - وعنى هذا - فالاصح - ما عن المدارك من عدم الاستحباب لعدم الدليل واما ماورد في عمل الرداء ودخول مكة والطواف - الدال على استحباب الاعادة مع تغلغل الحدث فغير مربوط بالمقام .

واما الصورة الخامسة - فظاهر كلام لاصحاب استحباب اعادة الغسل فيها كما افاده صاحب العدايق - وبشهادته صحيح (١) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اغتسلت للاحرام فلا تقنع ولا تطيب ولا تاكل طعاما فيه طيب فتعيد الغسل و صحيح (٢) معاوية بن عمار ع عليه السلام اذا لم يستنوا لا يسئ لك لسه او اكلت طعاما لا يسئ لك اكله فاعد الغسل - ووجهها غيرهما

ثم ان الظاهر من الامر بالاعادة فناء التكليف السابق وحيث ان لغسل بنفسه مستحب فكك الاعادة - وعلى فرض القول بالوجوب لاند من الساء على وجوبه في الدمام ولا يحمى وجهه .

ثم ان المصوص محتصة بكل ما لا يجوز اكله وليس ما لا يجوز لسه - والتطيب والتعدي الى ما يترك لاحرام يتوقف على احرار المساط - او الدليل الخاص وكلاهما معقودان فلاظهر عدم التعدي .

## لو احرم بغير غسل

٣- لو احرم بغير غسل اتى به واعاد الاحرام - اما حقيقة او صورة - بلاخلاف



ظاهر يعتد به ويشهد به - صحيح (١) الحسين بن سعيد عن ابيه الحسن قال كنت  
 لدى العبد الصالح ابي الحسن عليه السلام رجل احرم بعير صلالة او بعير عسل جا هلا او عالما  
 ما عليه في ذلك وكيف يسقى له ان يصنع - فكتب عليه السلام بعينه (والامر) فيه محمول  
 على الاستحباب لو جهل (الاول) ما تقدم من ان الامر باعادة الشيء لا يريد على الامر  
 بذلك الشيء بل لظاهر كونه ارشادا الى بقاء ذلك الشيء الى ذلك اشار صاحب الجواهر  
 قل لا يجد له وجهها ضرورة عدم تعقل وجوب الاعادة مع كونه المتروك مدويا انتهى  
 (الثاني) السؤال حيث يكون مع لفظ يسمى الظاهر في الاستحباب - فيكون المستل  
 عنه التوطيع الاستحبابية فيكون الجواب كث للروم التصديق بهما - وان ابيت  
 عن ظهور يسمى في الاستحباب فلا اقل من الاحمال وعدم ظهوره في الوجوب - و  
 بذلك يظهر تمامية ما افاده سيد المدارك وانه لا يرد عليه ما أورده صاحب الحدائق راجعها.  
 ثم انه احتلفت كلماتهم بالنسبة الى الاحرام الثاني على اقول (حدها) ما عن  
 لمصنفه في المختلف وفي الرياض وهو ان الاحرام الثاني مشروع و يبطل الاول  
 ولعله الظاهر من التذكرة (ثانيها) ما عن المسالك والمدارك من ان لمستحب صورة  
 لاحرام بلس الثوبين والثلبية بلابية اشائه - و حناره سد العروة اكثر محشبه  
 (ثالثها) ما في لجواهر احباره في آخر المسألة وعن كشف اللثام وهو مشروع عيته ثانيا  
 مع الساء على صحة الاحرام الاول فيكون قد احرم احرامين حقيقيين (رابعها) ما عن  
 ابن ادريس وهو عدم مشروعية لاعادة الاضما لو كان الواقع او الصورة الاحرام.  
 قول ما الاحر فهو خارج عن عرض لمسألة فان محل لكلام مشروعية الاعادة  
 بعد وقوع الاحرام حقيقة - وحلاف ظاهر لرواية (و لذي) دعى الحللى الى الالتزام  
 بذلك توهم عدم معقولية الاعادة مع وقوع الاحرام فانه مع بقاءه و وقوعه اى  
 اعادة تكون عليه (واورد) عليه المصنف انه بان الاعادة تكون عليه من جهة النص و  
 استبعاد عادة العرض لاجل الفعل في غير محله فان الصلاة المكتوبة لو دخل فيها بعير

إذا كان واقعة فانه يستحب به عاداتها فليكن المقام كك (واجاب) عن ذلك الشهيد الثاني بالفرق بين الصلاة والأحرار - فان الصلاة قلة للأبطال فعمل لمصافي ولو سبب الإبطال وليس كك الأحرار فانه بعد انعقاده لا يحرج عنه إلا بالاسم وما يقوم مقامه (ويورد) على الشهيد قدس لمصنف لا يريد الاستدلال لاستحباب إعادة قدس الصلاة كي يورد عليه بما فيه من هو استدلاله في مقدم الأثبات بالرواية ومذكره انه هو من باب ابتداء الاحتمال جواب عن اشكال عدم معقوله ذلك ثبوتاً وعينه من المحصل ان يكون رفع اليد عن الأحرار الأول والنساء على ذاتين بالثاني فثمة مقام لاتمام .

وما يقول لثاني مرد عليه انه خلاف ظاهر النص فان ذاتين بصورة الأحرار ليس إعادة للأحرار - فيرد الأمر من لقول لأول ولثالث وقد يدل به لا بعد اظهر به الأول من إعادة عار عن الذاتين للمعاني به ثبوتاً لعدم وقوعه مثلاً للأمر مع نساء الأصحاب على أن الأحرار غير قاس لتكرار وان كد - اصف اليه ان الأمر الثاني هو حصول لامتنال بهما مع - مع ان صدر النص المعبر بإعادة حصوله بالثاني - هذا عيه ممكن ان يقال في توجيه الأول (و لكن) - ان الأحرار الأول في العرص وقع صحيح ومع عرص صحته وعدم وقوع لمطل عنه حكم بالإعادة ولو كان المراد هو بطلان الأول بالنسبة لكان الأمر النسبة عليه وكون النساء على الذاتين بالأحرار الثاني مطلقاً للأول مع به لا دليل عليه ليس كك قطعاً ولو سبب عليه ثم انصرف لاشكال في صحة إحراره فلا محالة يكون الإعادة من قبل إعادة صلاة الفرائض جماعة و الإعادة لو لم تكن طاهرة في لثاني - من جهة انها عار عن الوجود الثاني - لا تكون طاهرة فيما قيد والنص ليس طاهر في حصول الامتنال بالثاني - و نساء الأصحاب على عدم تكرار الأحرار ولأن كد - غير ثابت - فداً مقصي طاهر نص هو ما أعاده صاحب الجواهر به - فابتداء الأحرار من باب لامتنال بعد الامتنال واستدائه من قبيل لامتنال في ضمن فريدين ولا مانع من ذلك مع مساعدة الدليل فداً ما احتاره في الجواهر اظهر - (ويمكن) ان يقال انه يعيد ابتداء الأحرار لتدارك المصلحة العائدة و لكنه بقاء فرد

و حد لأفراد - و عيبه - فلا وجه لوجه تردد لكفارة - و لا تعدد العقاب لو فعل  
المحرم بعض محرمات الاحرام كما لا يخفى

ثم ان النص مختص بالجاهل والعلم - والناسي المذكور في كتمانهم عبر  
مذكور فيه فالحاقه بهما يوقف على لقول بكونه من مصاديق العالم - او يستحق بهما  
بالعموم كما افاده صاحب الجواهر رد ولا سعدان .

ثم انه بآعلى ما احترازناه لو اتى بما يوجب لكفارة بعده و قبل الاعددة وجبت عليه  
لكفارة لغرض صحة احرامه الاول - بل على نقول بطلانه يصح لو اتى به قبل  
تحقق المطلق .

## يستحب الاحرام عقيب الصلاة

( و الرابع من مدونات الاحرام الاحرام عقيب الطهور او فريضة او ست  
ركعات او ركعتين ) فهذه مسائل ( الاولى ) في استحباب الاحرام عقيب الصلاة  
( الثانية ) في مشروعية التطوع للاحرام ( الثالثة ) في الجمع بين لفريضة و  
تطوع الاحرام .

من الاولى فالمشهور بين الاصحاب شهره بطيعة استحباب ذلك . و هي  
الاسكافي وجوه - وفي حواشي جمع من المحققين على العروة - لاحوط عدم تركه و  
ظاهر بعضها الاحتياط لوجوبه - و مدرك الحكم بصوص كثيرة كصحيح ( ١ ) معاوية  
ابن عمار عن الصادق عليه السلام عن المكتوبة ثم احرم بالحج او بالمنعة وصحيحه ( ٢ ) لآخر  
عنه عليه السلام اذا اردت الاحرام في غير وقت صلاة الفريضة فصل ركعتين ثم احرم في غيرها  
وصحيحه ( ٣ ) الثالث عنه عليه السلام لا يكون الاحرام الا في دير صلاة مكتوبة او نافلة  
فان كانت مكتوبة احرمت في ديرها بعد التسليم - وان كانت نافلة صليت ركعتين و

١-٢- لو سائل ١٨٥ من ابواب الاحرام حديث ٦-٥

٣- لو سائل ١٨٦ من ابواب الاحرام حديث ١

أحرمت في دبرهما فإذا اعتب في صلاتك فاحمد الله واثن عليه وصل على النبي ﷺ  
الحديث وحر (١) أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام تصلي للأحرام ستر كعت تحرم  
في دبرها وحر (٢) إدريس بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي  
بعض المواقيت بعد العصر كيف يصنع قال يصلي بغيره ليقيم لي المغرب قلت فان أبي حماله  
ان يقيم عليه قال ليس له ان يحلف السة قلت له ابتلوع بعد العصر - قال لا بأس  
به ولكني أكرهه للشبهة وبأجبر ذلك أحب الي - قلت كم أصلي اذا تطوعت قال يصلي  
ربيع ركعات وسجود غيرها وظاهر هذه النصوص الوجوب .

وقد قيل في وجه حمليها على الاستحباب وجوه (الأول) انها محتسنة -  
فصلها أربعة بعد المكتوبة و آخرها ركعتان وثلاث - الأربعة  
ورابعها شئ ذكره في المستند ونعمه سيد العروة (و فيه) أنه مع إمكان الجمع بين  
النصوص بالتحريم من هذه الجهة وأما الواجب هو وقوعه بعد الصلاة - لأصلح ذلك  
لرفع البدع عن ظاهر النصوص (الثاني) ما في المستند أيضا - قال مع به صرح في آخر  
رواية (٣) عمر بن يزيد وأعلم بأنه واسع لك ان تحرم في دبر فريضة أو نافلة أو ليل أو نهار  
تهى (و فيه) أنه صرح بالوسعة في الخصوصيات لأي أصل الصلاة (الثالث) ما في  
لعروة - وهو اشتغال النصوص على خصوصيات غير واجبة وقد تقدم الجواب عن  
ذلك وما ان لحرر دأشتمل على أمور مستحبة - وكان ظاهرا في وجوب امر واحد  
يؤحد بظاهرة فيه (الرابع) ما عن كشف اللثام وهو ان وجوب ذلك يستلزم وجوب  
نافذة لأحرام اذا لم ينق في وقت فريضة (و فيه) أنه لا محذور في الأثرم بذلك اذا لم  
يتمكن من انتظار الفريضة المفلة (الخامس) ما عن أيضا وهو الأصل - وهو لا يقاوم  
الدليل (فالظاهر) ان يقال ان هذا الحكم يعم به المأوى والنصوص ظاهرة في وجوبه من  
دون قرينة صارفة عنه موحودة - ومع ذلك افنى الأصحاب بعدم الوجوب وهذا واجب

القطع به كما مر فى غسل الاحرام - فالأظهر هو الاستصحاب

واما لمسألة الثانية فلا كلام فى استحباب صلاة الاحرام فى الحجة والنصوص  
المتقدمة باطقة به. ونكس المتيقن منهما ما لو كان فى عروقت العريضة (ومقتضى) صحيحى  
معدوية - بها ركعتان - ومقتضى حر ادرس انها اربع ركعات - ومقتضى حر  
ابى بصير انها ست ركعات (فالمحصل) من النصوص هو التحير بين الست و  
الأربع والأثنين .

واما المسألة الثالثة فقد حلفت كما نهم فيها على اقول (احدها) انه بجمع بين  
العريضة والناية ويؤجر العريضة . ن كان فى وقت العريضة . حكى ذلك عن الشيخ المعبد  
فى المقام - والشيخ فى لمسوط النهاية و لمصنف ربه فى القواعد والذكر والمسمى  
وشهيد لكى فى المسالك من عن كشف اللثام انه المشهور بين الاصحاب (ثانيها) انه  
بجمع بينهما مع تقدم العريضة على النافذة - احتارده فى محكى كشف اللثم (ثالثها)  
انه لا يجمع بينهما بل ن كان فى وقت العريضة - نى بالعريضة خاصة والاقبال تطوع - و  
هو ظاهر الشرايع فى مبحث مقدم الاحرام - مسحة - والارشاد - والمدارك

ظاهر حار لى هو الآخر لاحط اصحاب بن عمار - وحر دريس - المتقدمة .  
واستدل للجمع بينهما فى المسد والجور باطلاق ادلة مشروعىة نافذة  
الاحرام (وفيه) ان اكثر النصوص معصية بين الايمان بالعريضة وعدمه - وبها يقيد  
اطلاقها لو كان (ثم) على فرض الجمع وحواره - قد يستدل لتقديم العريضة - بما دل  
على عدم جوار التطوع فى وقت العريضة كما عن العمل والعقود والمهمل والوسيلة  
والغبة وفيه (اولا) انه يجوز التطوع فى وقت العريضة كما تقدم فى الجزء الرابع  
من هذا الشرح (و ثانيا) انه جعل هذه الصلاة فى الصحيح الاثنى من الصلوات  
التي تصلى فى كل وقت (وقد يستدل) له بما تضمن انه يحرم فى دير صلاته فان المنادر  
مه التعقيب بلا فاصلة (وفيه) انه يعارضه ما تضمن من الصحاح المتقدمة انه يحرم فى  
دير المكتوبة وهى اكثر واصح سدا فاما ان تقدم لذلك - او يحمل الدر على

المعنى الأعم .

و استدلل صاحب الجواهر لما ذهب إليه بصحيح ( ١ ) معاوية بن عمار قال سمعت ابن عبد الله رضي الله عنه يقول خمس صلوات لا تترك على حال إذا طعنت دلبيت و إذا أردت أن تحرم و حر ( ٢ ) ابن مبرور عن أبي عبد الله رضي الله عنه خمس صلوات تصليها في كل وقت منها صلاة لأحرام ( وأورد عليه ) أنه لو تمت دلالة الروايتين على مشروعية صلاة لأحرام في وقت الفريضة فعانها مشروعية الأحرام في غيرها لا لجمعها و بس الفريضة و الأحرام بعد الفريضة ( و فيه ) أن هذا الإيراد لو تم فإنه هو في حر ابن مبرور - و لأنهم في الصحيح و من حصة لحالات الإتيان بصلاة الفريضة - لهم إلا أن يقال أنه بما يدل على لزوم كون الأحرام بعد الصلاة و أما أنها هي الفريضة - أو الدفء فلا يظفر له إلى ذلك ( و عليه ) فالقول الآخر و هو عدم لجمع دهر - فلو كان في وقت الفريضة يأتي بها و يحرم في غيرها - و الأقبلي للنافذة محيراً بين الست و الأربع والأثني عشر و يحرم في غيرها.

## الأحرام بعد صلاة الظهر أو العشاء

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن في غير حج المصالح الأولى أن يكون الأحرام بعد صلاة مأثور - وظاهر الحدائق - اتفاق لأصحاب عليه - واستدل له بمصوص كثيرة كصحيح ( ٣ ) لعاصم بن عمار و لحسن بن الصدوق رضي الله عنه لا يصرك بليل أحرمت أو بهر لا أن فصل ذلك عند روال الشمس وصحيح ( ٤ ) معاوية بن عمار قال أبو عبد الله رضي الله عنه وليكن فرغ من ذلك (أي الغسل) إن شاء الله تعالى عند روال الشمس وإن لم يكن عند روال الشمس فلا يصرك ذلك عن أبي أحمد سيكون ذلك عند روال الشمس و صحيح ( ٥ ) لعلي بن أبي عبد الله رضي الله عنه سأله أئيباً أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله أم بهاراً

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣

فقال بهارا فقلت نى ساعه قال يُحِلُّ صلاة الظهر فصالحته متى ترى ان يحرم قد يُحِلُّ  
سواء عليكم ايم احرم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة الظهر - لان الماء كان قليلا كان  
فى رؤوس الجبل فيحمر الناس الى مثل دنت من البعد ولا يكاد يقدرون على الماء  
واما حدثت هذه لمياه حديثا - ونحوه مرسل (١) المعيد - واورد عليها (بن) طاهرها  
استصحاب كونه عند روال الشمس ولو قبل صلاة الظهر - او بعد صلاة العصر (وبان)  
الصحيح لاحبر صريح فى معنى افضليه كونه عند الروال او بعد صلاة الظهر وبكى  
يدفع (الاول) انه عند روال الشمس لا يصدق على ما بعد صلاة العصر - وما قبل  
الظهر فاد انصم الى هذه النصوص صدر صحيح معاوية (وليكن فراعث من دنت  
عند روال الشمس) وما دل على انه لو كان فى وقت الحريضة يحرم فى غيرها - فلا  
بقى بدوى شمول لنصوصه محال كما لا يخفى - ويدفع (الثانى) ان الظاهر كون  
السؤال الثبتي اما هو عن اللزوم والعيل انه يكون لذلك - ولاقل من احتمال  
ذلك فلا يصلح لصرف ظهور عره فلا يظهر ما هو المشهور من ولويه ذلك .

وما فى حجب المنع - فانه خلاف (فمن) لمقدد واعد وسهما جمع ان  
لا فصل فيه ان يصلى لظهر يسمى (وعن) له واهب و نوسيه وفى استدكره و لمسى  
ول شريع وعى غيرها - لا الفصل ان يحرم بعد صلاة الظهر فى لمسجد الحرام  
(وعن) الهدى بقر المنع والمقنة والمصاح ومحضره و لسنر و بجامع وعبره  
ان الفصل ان يحرم بعد صلاة الظهر (وعن) اشيع فى الهدى لفصيل بين الامم  
ليصلى الظهر يسمى وبين عره فيصلى فى الم - محال يحرم

واما النصوص فهى على طوائف (مها) ما يدل على لقول لاول كصحيح (٢)  
عمر بن يزيد عن بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اذا كان يوم المروية فاهل بالحج لى ن وواصل  
لظهر ن ق. رت يسمى وصحيح (٣) معاوية عن بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اذا انتهى الى مبنى

١ - الوسائل - كتاب ١٥ من ابواب الاحرام حديث ٧ -

٢ - الوسائل - ابواب ٢ - من ابواب احرام الحج و يعرف بمرقه - حديث ٣ -

٣ - الوسائل - كتاب ٤ - من ابواب احرام الحج و يعرف بمرقه حديث ٥ -

فقل - إلى أن قل ثم تصلى بها الظهر والحصر والمعرب والعشاء الأحرى والمجرو  
 الإمام يصلى بها الظهر لا يسهه إلا ذلك و موسع لك أن تصلى بعبرها فلم تقدر و  
 موثق (١) أبى بصير عنه عليه السلام ثم تلى من المسجد الحرام - إلى أن قال وأن قدرت  
 أن يكون رواحك إلى متى روال الشمس والامنى ما تيسر لك من يوم التروية (ومنها)  
 ما يدل على أنه يصلى المكتوبة في المسجد - لاحظ صحيح (٢) معاوية - إذا كان يوم  
 التروية أشاء الله تعالى وغسل ثم الس ثوبيك وأدخل المسجد حافيا إلى أن قل ثم أقعد حتى  
 تزول الشمس فصل المكتوبة ثم قل في ذر صلاتك كما قست حين حرمت من الشجرة الحديث  
 والمراد من المكتوبة أن كان هو الظهر وهو دليل القول الثاني. وأن كان هو الظهر خاصة .  
 فهو دليل لقول الثالث (ومنها) ما يدل على لفصل - لاحظ صحيح (٣) معاوية بن عمار  
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال على الإمام أن يصلى الظهر يوم التروية بمسجد الحيف  
 ويصلى لظهر يوم لعرفى المسجد الحرام وصحيح (٤) محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام  
 لا يسهى للإمام أن يصلى الظهر يوم التروية إلا مسمى ونسب به إلى صنوع الشمس وبحوهما  
 غيرهما - والجمع - بين المصنوعين يقتضى الساء على أنه أن قدر على أن يصلى أول الوقت  
 مسمى يصلى الظهر هناك والأسمى مكة - فإن - انطاعه لاولى تفيد إطلاق ثانية (ومنها)  
 الإمام عليه السلام فليس عليا بيان وطعمه - وأن أراد به سر الحاج فبيانى حكمه .

(و) الخامس (رفع الصوت بالقلمة إذا علت راحلته الممداء أن حج على طريق  
 العديمة) وقد تقدم تفصيل القول في ذلك في مسحت الثلثة مفصلا.

(و) من المندوبات (الدعاء واللعن بالموع) بل لموى مطلقا كما مر في  
 مسحت الية .

(و) قد مر أيضا في ذلك لمسحت من المندوبات (الاشتراط) أي اشتراط

١- الوسائل - الباب ٢- من أبواب حرم الحج ولو عرف بعرفة - حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١- من أبواب حرم الحج ولو عرف بعرفة - حديث ١

٣- ٤- الوسائل - الباب ٤- من أبواب أحرام الحج ولو عرف بعرفة - حديث ٣- ١



التحلل ان مرض او صاعت بفقته او منه طألم او عبر ذلك - كما بنا هناك فائدة  
هذا الاشتراط (و) منها (تكرار التلبية) وقد مروجه .

## بيان موضع قطع التلبية

ان الكلام في المقام في موضع قطع التلبية - فالمشهور بين الاصحاب انه ينحب  
التلبية ( الى ان يشاهد بيوت مكة للمعتصم ) اي لممرته (والى عدا' وال يوم عرفة  
للمفرد والاقارن) بل لنحاح متمتع ايضا (اذا دخل الحرم للمعتصم) عمرة مفردة  
فالكلام في مواضع .

الموضع الاول - الممنوع عمره النسخ يقطع التلبية عند مشاهدة بيوت  
مكة كما هو المشهور وقيل انه اجماعى . والشاهد به هو مصحح (١) معوية  
ابن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام او دخلت مكة واسب ممنوع فطرب الى بيوت مكة  
فاقطع لتلبية - وحد سوت مكة التي كانت قبل اليوم عقبه المديس فان الناس قد  
احدثوا بمكة ما لم يكن فاقطع التلبية عليك بالكسر والتحميد والبهليل والثناء على الله  
عروجر ما استطعت ومصحح (٢) الحلبي عنه عليه السلام الممنوع اذا نظر الى بيوت مكة قطع  
التلبية ومصحح (٣) الربطى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ان من لم يقطع التلبية حتى يقطع  
التلبية قال عليه السلام اذا نظر الى عرائش مكة عفة ذي طوى قالت بيوت مكة قد عليه السلام نعم  
وبعورها غيرها (واما) مؤلف (٣) رزاة عنه عليه السلام سألته بن يملك الممنوع لتلبية -  
فقال عليه السلام اذا دخل لبيوت سوت مكة لا يبيت الا يطع وحر (٥) ريد لشحام عنه عليه السلام عن  
تسمية المنعة متى تقطع - قال عليه السلام حين يدخل الحرم - فلنعم عمل الاصحاب بهما والاعراض  
عنهما (بطرحان) .

ثم ان عفة المديس ان كانت متحدة مع عفة ذي طوى فلا تعارض بين صحيح

الشرطي ومصحح معاوية و لا يكون الاختلاف من ناحية اختلاف الجهات فلا تعرض  
ايضا - وعن الروضة والمالك دفعه لمدين من جهة على مكث وعقبة ذي طوى من  
جهة اسفلها (ثم ان) لموضوع هو نبوت مكة - وما في مصحح معاوية  
ايضا هو تحديد لبوت مكة في ذلك الزمان لا لموضوع الحكم - فلا حاجة الى  
تحديد ذلك .

لموضع الثاني - الحاج ذي نوح من الحج يعطىها عند الروال من يوم  
عرفة بشهد بذلك نصوص كثيرة - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن النضر بن  
الحاج يقطع لتلبية يوم عرفة روال الشمس و مصحح (٢) معاوية بن عمار  
عن الصادق عليه السلام اذا رأت لشمس يوم عرفة فاقطع التلبية عند روال لشمس و  
نحوهما غيرهما .

الموضع الثالث المشهور من اصحاب ان المعمر عمره معرده يقطعها عند  
دخول الحرم اذا جاء من خارج الحرم وعند مشاهدته الكعبة ان كان قد خرج من مكة  
لا حرامها (وما) المصوص فهي مختلفة (فحمله) منه يدل على ان وقت القطع ينظر  
الى الكعبة كصحيح (٣) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله في حديث ومن خرج من مكة يريد  
اعمره ثم دخل معتمر لم يقطع التلبية حتى ينظر الى الكعبة و مصحح (٤) معاوية  
عنه عليه السلام من عتمر من التعميم فلا يقطع التلبية حتى ينظر الى المسجد - وهذا ان  
كان يرى محضاً من الخارج من مكة (التلبية) ما هو مطلق و يدل على ان وقت القطع  
دخول الحرم كصحيح (٥) عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام من دخل مكة معرودا لعمره  
فليقطع لتلبية حين تصح الا ان احاطها في الحرم - وخبر (٦) معاوية بن عمار عنه عليه السلام  
وان كنت معتمرا فاقطع التلبية ودخل الحرم ونحوهما غيرهما - ولجمع بين الطائفتين  
من جهة احصية الاولى يقتضى الباء على ما هو المشهور (الطائفة الثالثة) ما نصص

١-٢- الواسائل - ل- ٤٤ من ابواب الاحرام - حديث ١-٥

٣-٤-٥- الواسائل - ل- ٤٥ من ابواب الاحرام - حديث ٨-٤-٢-١

انه يقطع للنسيه اذ نظر الى بيوت مكة كمثوق (١) بومن بن يعقوب قال سالت  
ابن عبد الله عليه السلام عن الرجل يعمر عمرة معردة من اين يقطع النسيه عليه السلام اذ رأت  
بيوت مكة دى طوى فاقطع النسيه وحمر (٢) لعنصر بن بدر عن ابي عبد الله عليه السلام قلت  
دخلت بعمره فابن اقطع النسيه قال عليه السلام حبل لعنه عقبه المديسين فقلت بن عقبه  
المديسين قال بحبل لقصارين وصحيح (٣) الرطبي عن لرضا عليه السلام عن الرجل يعمر  
عمرة المحرم من اين يقطع النسيه قال كان ابو الحسن عليه السلام من قوله يقطع النسيه د نظر  
الى بيوت مكة ويحوها غيرها .

لاشك في ان الطائفة الاولى المحتصة بالمحارج من مكة للاعتبار حص من  
هذه البصوص فصحصها بالحدائق من خارج الحرم - واء الطائفة الاخرى صفت  
معرضتان - فالاولى مهمات تد على اقطع عند دخول الحرم و ثمة تدل على نقطع  
عند النظر الى بيوت مكة

وقيل في الجمع بينهما وجوه (احدها) ما عن لصدوق والرفع وكشف لثام و  
هو الحمل على التحجير (ثانيها) ما عن طاهر الاستبر و اسهدب وهو حمل الاولى  
مهما عني من لم يحىء من المدينة والعراق - والثانية على من جاء منهما (ثالثها) الجمع  
بينهما بحمل الثانية على ماكد لسمع (ولكن) هذه كلها ليست من قبل الجمع العرفي  
وانسى بسهل الخطب انه لم يظهر قائل بمضمون طائفة الاخيرة فالعتمد هي  
لاوليتان - وقدم بيان ما يستعاد منهما .

ثم ان القطة في الموارد المذكورة على اوجوب وفاق - في الاول لظاهر  
لاكثر دل على لحلاف الاحماع عليه - وفي الثاني لو لد الصدوق و لشيخ و لوسلة  
والمعانيح و شرحه و استحبه في المدارك بل هو محتمل لاكثر كما قبل - وفي  
الثالث لظاهر الاكثر وصريح بعضهم كل ذلك لظهور الاوامر الحالية عن المعرض  
كذا في المستند .

(و) لتاسع (الاحرام في فطر محض) فيما قطع به الاصحاب على اظهر

المصرح به في بعض العناوين كما في الرصاص - وقد روى ابن السني رحمه الله أنه في الأحرار في صحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام كان ثوبار رسول الله صلى الله عليه وآله الدين حرم فهاهما من عبرى واطفار - وقد ورد الأمر بلبس القطن مطلقا - وفي بعض النصوص به لباس رسول الله صلى الله عليه وآله وفي آخره لباسا ولم يكن بلبس الشعر والصوف الأمن عنة (قل) وفصله النص لظاهر الأحبار بالأمر بلبسه وكونه حبر الثياب واطيها واطهرها - ولا بأس بمساعدته من اللواتي الاحساس - للنصوص في حبر (٢) حاله ابن أبي العلاء الحفاف قال رأيت انا حمزة عليه السلام وعليه برد احضر وهو محرم وصحيح (٣) عبد الرحمن بن الحجاج انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن المحرم بلبس الخمر قال عليه السلام لا بأس وصحيح (٤) لحظي عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس ان تحرم المرأة في الذهب والحر والتوقيع (٥) لشريف كتب اليه عليه السلام الحميري هل يجوز لرجل ان يعرم في كساء خرم لا وكتب عليه السلام انه في الحجاب لا بأس بذلك وقد فعله قوم صالحون وبحوها عبرها نعم بكرة في لسود وقد تقدم وعرفت ان الاحوط الرومان لا يحرم فيه . (واحرار المرأة كما احرام الرجل الا في تحريم العنق) - لعادة الاشتراك وسيأتي للكلام في لبسها المحيط في ترك الاحرام كما انه قد مر - انه لا يستحب لها رفع الصوت ، ثلثية - وحكم احرامها في الحرير - وساني - حكم التطويل ساترا - وكشف الوجه - وستر الرأس .

(ولا يسمعها الحنض منه) اي من الاحرام بلا خلاف كما في الجواهر - ويشهد به صحيح (٦) معاوية بن عمار - قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض تحرم و هي حائض قال عليه السلام نعم تغتسل وتحتشي وتصنع كما يصنع المحرمة ولا تنصبي و

١ - الوسائل - الباب ٢٢ من ابواب الاحرام حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢٨ - من ابواب الاحرام - حديث ١

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ٣٢ من ابواب الاحرام - حديث ١ - ٢ - ٣

٦ - الوسائل - باب ٤٨ - من ابواب الاحرام - حديث - ٢ -

صحيح (١) موصول حارم قلت لابي عبدالله عليه السلام المرنه الحائض تحرم وهى لاتصلى قل لا يصح  
 نعم اذا بلغت الوقت فحرم وصحيح (٢) العيص بن القاسم قال سئل يا عبدالله عليه السلام  
 اتحرم المرنه وهى طامث قال لا يصح نعم تغسل وسبى - وبحوها غيرها (وصريح)  
 الاول والثانى عدم سقوط العسل عنها - فما عن بعض من سقوطه ضعيف - وقد مر به  
 مستحب نفسه للحصول الطهارة (نعم) بسقط الصلاة عنها لصحيح معاوية - ولعموم  
 الادله - وقد تقدم فى مسح المواقف حكم احرامها من مسجد الشجرة فراجع .

## تروك الاحرام

(الباب الرابع فى تروك الاحرام) اى ما يجب تركه وما يكون تركه افضل - و  
 بمادة اخرى يحرم فعله وما يكره (والواجب منها ربه عشر تركا) عند المصنف هنا  
 وعن لافع (وهى) التذكرة والشراب عشرون ثبت (وعن) الدرر عشرون تركا  
 (وعن) القواعد ثمانية عشر تركا - فالقول ربة - ولكن وجه سيظهر لك ان شاء الله  
 تعالى فى آخر هذا المسح

## الصيد حرام على المحرم

صيد البر واماكه واكله والاشارة اليه والاغلاق عليه وذبحه  
 بلا خلاف احده فى شىء من ذلك بسايل الاحماع يسميه عليه كما فى الجواهر  
 وفى المنهى دعوى اجماع المسلمين عليه - وفى المشد اجماع المسلمين فى  
 الاولين واجماعا لمحقق والمحقق فى النواقى - وتفصيل القول فى ذلك فى  
 ضمن مسائل .

١- انه لا اشكال فى حرمة تلك الوجوب تركها - ويشهد بها الكتاب والسنة .

اما الكتب فأيات منه - لاولى - قوله (١) تعالى «وبأيهما الدين امو اليه منكم الله بشيء من الصيد تناله ايديكم وربما حكم ليعلم الله من محله بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم» ذل الآية لشريعة على ان الله تعالى يحسن المؤمنين بالصيد - فانه على ما قبل كان قد كثر الصيد عندهم - لحدسية وهم محرمون بحيث يدخل في امتعتهم حتى كانوا يسكنون من قصه - قبل ان المراد بماله يديهم الصغار - و رماهم الكبار عن لصادق عليه السلام و ابن عباس - فمن اعتدى بعد لاحترام ابي حنبل ليهي منه عذاب اليم (ومقتضى) طلاق الآية بقربة حذف المعلق حرمة كل ما يتعلق بالصيد من القتل و الاشارة و عرقها - والاية محصة بحال الاحرام او هي و الحرمة الثانية قوله تعالى (٢) «و حرم عليكم صيد البر ما دتم حراما» وهو ايضا بواسطة حذف متعلق التحريم بعيد العموم - الثانية - قوله (٣) تعالى «وبأيهما ليدس آمو لا تفلحوا الصيد و اشم حرم» هذه الالة الشريعة محصة بالقتل .

و اما لسه فهي كثيرة - لاحظ صحيح (٤) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام لا تستحل شئ من الصيد و انت حرام - ولا و انت حلال في لحرم - و لا تدل عليه محلا ولا محرما فصطاده ولا يشر اليه فيسحل من احلك فان فيه فداء لمن تعمد و حر (٥) عمر بن يزيد عنه عليه السلام و احب في احرامك صيد البر كنه و لا تاكل من مصادره غيرك و لا تشر اليه فيصيده و صحيح (٦) معاوية بن عمار عنه عليه السلام لا تاكل من الصيد و انت حرام و كان صيده محل و صحيحه (٧) الاحمر عنه لا تاكل من الصيد و انت حرام و ان كان اصنامه محل و لس عليك فداء ما اينه بجهالة لا لصيد فان عليك فيه لعداء و صحيح (٨) الرطبي عن الرضا عليه السلام عن المحرم يصيب الصيد بجهالة - قال عليه السلام

١- المائدة - الآية ٩٥ - ٢- المائدة - الآية ٩٧ - ٣- المائدة - الآية ٩٦

٤- لم سائل - الباب ١ - من ابواب بروك الاحرام - الحديث ١-٥

٥- الوسائل - كتاب ٢- من ابواب بروك الاحرام - الحديث ٣

٦- الوسائل - كتاب ٣١- من ابواب كفارة الصيد وتوابعها - الحديث ٢١

عنه كعدة قلب فان اصابه حظاً قال وى شيء الخطاء عندك قل ترمى هذه الحلة فتصيب بحلة اخرى فقال عليه السلام نعم - هذا الخطاء وعنه لكفارة قلب فان احدث طائرا متعمدا فدبحه وهو محرم قال عليه الكفارة قلت جعلت فداك انت قلب ، ان الخطاء والجهالة والعمد اسوا من سوء ماى شيء بفعل المعمد - الحاهر - والخطىء قال انه اثم ولعب بدنه وصحيح (١) منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ، المحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل فعليه امداء وموتق (٢) اس عمره عليه السلام لا تاكل شئ من لصيد وان محرم وان صدره حلال وصحيح (٣) الحسنى عنه ايضا انه مثل من لصيد بصدد في الحل ثم يحاه به الى الحرم وهو حى فقتل عليه السلام اذ ادخله الحرم وهو حى فقد حرم لحمه وامساكه و قل لا تشرد في الحرم ، لا تدبو حاقداً يدبح في الحل ثم ادخل الحرم وحر (٤) شهاب عليه السلام في حديثه ، علم ان ما رحمت به لحرمة حيا فقد حرم عليك دمه و امساكه وحر (٥) اسهم بن عمرو سليمان بن خالد قلنا لا يى عبد الله عليه السلام رجل علق به على طائر فقل ان كان اعلق الباب بعد ما احرم فعليه شاة الحديث وبحوها غيرها من النصوص الكثيرة - ودلالها على حرمة صيد البر - اكلا واصطيادا - ودلالة - واشارة - وامساكا - واعلافا - وصحة

ثم ان المساق لى الدهن من النصوص والقضايا بل انصرح به فيها - ان لاشارة او لدلالة المسئلة للصيد حرام فلا يحرم دلاله من يرى الصيد ولا يريده - ولا يقدر عليه - ولا يبيده لدلالته و الاشارة لاجل علمه به (٦) طاهر قوله فى صحيح منصور - المحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل فعليه امداء - وقوله عليه السلام فى خبر عمر

١- ابوسائل - باب ١ من نواب برو - الاحرم لحديث ٣ -

٢- ابوسائل - باب ٢ - من نواب برو - الاحرم لحديث ٢ -

٣- ابوسائل باب ٥ من نواب برو - الاحرم لحديث ١ -

٤- ابوسائل - باب ١٢ - من نواب كدراب الصيد وتو بعد لحديث ٤ -

٥- ابوسائل - باب ١٦ - من نواب كدراب الصيد وتو بعد - لحديث ٢ -

ان يريد ولا ينشر اليه فيصيده - ونحوهما غيرهما - ان المحرم هو الاشارة والدلالة المستبين للصيد مطلقا .

ثم ان المراد بالتعقيب ليس هو التسيب التوليدي لتوسط فعل الصائد المختار بين الدلالة والاشارة - والصيد - بل المراد مطلق المدخلة في اصطاده او اتلافه ولو على جهة الشرطية .

ثم ان التعقيب كما يخص كذا يعمم فيما في النصوص من العلة الغائية - و هي تربت الصيد - بوجوب الالتزام بحرمة كل فعل له دخل اعدادى في الاصطيد و عبارة اخرى لاشكال في انه اذا قال المولى لعهده لاندخل الدار ريذا فيطلع على اسرار البيت - يفهم العرف منه عدم حوار كل ما يرتب عليه ذلك وليس ذلك من باب تنقيح المساط كما هو واضح - وفي المقام قد انه ترتب على الهوى عن الدلالة والاشارة الاصطيد - يفهم العرف منه كبرى كلية وهي حرمة كل ما تفرع عليه الاصطيد كالاغلاق وماشا كل (وعلى هذا) ففسرية الحكم لانتجح لى دعوى لاحصاع على حرمة مطلق الاعانة على الصيد بكل فعل تحققه ولو بالاغلاق كما في الحوار (كى يورد) عليه بعدم ثبوت الاتفاق اولا وعدم كونه تعدينا ثانيا (ويترتب) على ذلك انه لا حاجة الى البحث في بيان المسة بين الدلالة والاشارة وانه هل تصدق الدلالة على الكتابة ام لا - فان المحرم مطلق الاعانة على الصيد صدق عليه الدلالة او لاشارة ام لم يصدق . ثم ان المحرم هو الدلالة - او الاشارة - كان المعنى محرما او محلا - لاطلاق بعض النصوص - وللتصريح في بعض آخر بذلك لاحظ صحيح معاوية المتقدم .

## لا يختص الحكم بمحلل الاكل

٢ - اختلفت كلماتهم في ان المراد بالصيد في المقام هل هو حصوص الصيد المحلل - او يعم محرم الاكل - بعد اتفاقها على ان المراد به المنع اصالة - وان الاسى المتوحش بخارج والوحشى المستأنس داخل - للص (فهي)



لمستند لصيد المحرم يشمل كل حيوان ممنوع بالاصالة سواء كان مما يؤكل  
اولا وفاقا للشرايع و النكسة بل حملة من كتب الفاصل وجمع من المتاحرين  
وعن الراوى انه ملخصا معرنا عن دعوى الاجماع انتهى (وعن) الدافع والدروس  
ان المراد به الحيوان المحلل بل عن المذبح نسبة ذلك الى اكثر الاصحاب وقد استثنى  
كل من الطائفتين عن المحرم اصفا - فالاولون - استثنوا منه العقرب والافعى  
ولفارة بل كل ما حيف منه و داخلوا في بعض الاقسام والآخرين استثنوا الاسد و  
الثعبان والارب والضب والقند والبربوع والحقوا هذه محلل لاكل والكلام في  
موردين - الاول - في اصل الحكم - الثاني - في الاستثناء

اما لمورد الاول فشهد لان المراد مانع المحرم - وحده - ١ - شمول  
الصيد للمبهي عنه كتابا وسه له لغة وعرفا وبشمله اطلاقه - ٢ - عموم صحيح (١)  
ابن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام اذا احرمت فائق قبل ادوات كلها الا لافعى و  
العقرب والقدرة الحديث - ٣ - ما في صحيح معاوية و غيره من المبهي عن قبل مانع  
يرده من الحيوانات المحرمة المذكورة فيها - ٤ - مدلل على حرمة قتل الوحش و  
الطير مطلقا والمبهي عن قتل غير الابن والنقر والعسم و لدجاج في الحرم وحرمة كل ما دخل  
الحرم حيا الاية كنه في باب مسائل الحرم - فانه بصيغة الاجماع وصحيح حبيب الانبي  
الدال على تحاد حكم الحرم و الاحرام في تحريم الصيد تدل على المطلوب  
واستدل للاحتصاص محلل الاكل بوحوه ( احدها ) الاجماع - وهو غير ثابت  
كيف وقد عرفت دعوى الاجماع عن بعض على التعميم - وعلى فرض ثبوته لعدم  
كونه تعديلا لا يعتمد عليه.

ثانيه - مع صدق الصيد على المحرم ( وفيه ) مضافا الى صدقه عليه عرفا  
ولغة انه قد استعمل في الاحبار في صيد المحرم - و كفاك ما نسب الى سيد

اللعاء امير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> صيد المملوك ثعالب و اراس . و اذا ركت  
فصيدى الاطل

ثانها . قوله تعالى - حرم (١) عليكم صيد البر ما دمتم حرما - وتقريب الامتثال  
به - ان المراد بـ الصيد الحيوان المصطد - و يذهبى ان التحريم اذا تعق بالعين  
الحارجية دون الفعل كن طاهر ففى اراده اظهر امراده - مثلا - قوله تعالى  
حرم عليكم مهاكم طاهر فى حرمة نكاحهم - ففى المقدم يكون طاهر فى ارادة  
حرمة الاكل - و حيث ان المحرم يحرم على كل احد فى حال حرمة وغير  
احرامه - والحرمة فى الابه الكرامة قيدت بحال الاحرام - فبعلم ان الحكم فى  
الاية مختص بالمحل له لئلا يصلح تقييد حرمة بحال الاحرام ( و به اولا )  
به يمكن ان يكون المراد بالصيد فى الابه الشريعة الاصطيد بل هو الطاهر مهادون  
المصيد ( وثالثا ) ما تقدم من ان حذف المتعق يفيد الموم وان المقدر هو جمع لانار  
لامع قيم القرية على راد ان رخص من ( وثالثا ) ن علة ذلك اختصاص الاية  
الكرامة بالمحل ولا مفهوم لها كى نقضه اطلاق سائر الأدلة .

رابعها ، بصرف الأدلة عن المحرم اكله - وعن كشف النام تقريه بدعوى  
تبادر المحلل - وابده باصالة الحن والرائه ( و به ) انه لا مشأ شئ مهمما - و  
اصانة لحل والرائه لامحرى لهامع اطلاق الدليل

خامسها - انه لا يحب الكفارة فى قتل غير لما كول غير اثماسة - وهى - الاسد  
والارب - و الثعلب - واليربوع - والقند - والضب - والدب - والرسور - التى دلت  
النصوص (٢) لخاصة - كخبر ابي سعد - وصحاح الربيعى والحلى ومعاوية ومسمع  
- على ثبوت الكفارة فى قتلها ( و اورد عليه ) بمع اللارم من عدم لزوم الكفارة و  
عدم التحريم لعدم يهوض دليل على كون الكفارة من لوازم الحرمة كى يكون دليل

عدم وجوب التكفارة دليلا لعدم الحرمة كما يشهد له سقوط الكفارة في الصيد متعمدا (واجب) عن ذلك أنه يمكن الاستعداد للتلازم - من قوله سبحانه (١) «ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من نعم» و من قوله **يُتْلَى** في صحيح الحلبي - فان فيه قضاء لمن تعمد - وقوله **يُتْلَى** صحيح ابن خازم - واما القضاء على المحرم - و قوله **يُتْلَى** لا يدل على الصيد فان دل عليه القضاء - فان لمستأذنها ثبوت القضاء في كل ما يتعلق به الهى - وهذا التلازم لا يتم الا على تقدير تخصيص الصيد بالمحلل منه و ان عبره فلا تلازم فيه بل صرح الشيخ في المصنوع بانه لا خلاف بين العلماء في عدم وجوب الحراء في قتل الحبة والعقرب والعدو والعراب والحداة والكلب والذئب و به لا يجب لحراء عدوا في الحوارج من الطير كالناذى والصقر والشاهين والعقاب وبحود ذلك والسباع من الهائم - فلو كان صيد هذه الانواع حراما كان الواجب ثبوت القضاء للتلازم المستفاد من الآية و لخصوص - و لتأني بطلان لما عرفت من الاحكام فتبين ان المراد خصوص ما كَوَّلَ للحرم - وان شئت قلت - ان معاد الآية والروايات ثبوت القضاء في كل ما سبق به الهى فلا بد من احداث تخصيص ما تخصص الصيد بالمحلل - و القضاء بعض ما يحرم صيده فلا يعلم عدم حرمة الصيد (قول) ان عادة ما ثبت بذلك اختصاص حرمة الصيد بما فيه العدة - و هذا لا يبعد فيما بهى فيه عن قتل النواصيح والسباع وبحواها - من الاحبار بالمطوق والمفهوم وبعبارة اخرى ان لسان عوامين - احدهما الصيد - والاخر قتل الذئب - و التلازم لو ثبت فاما هو في الاول دون الثاني و المثلث للتعميم حقيقة هو الثاني (فالمستحصل) انه لا يجوز للمحرم قتل الحيوان كان ما كَوَّلَ اللحم او غير ما كَوَّلَ للحرم - واما لمورد الثاني - فقد استثنى عن ذلك ما ورد منها كلما حيف منه فانه يجوز قتله اذا رآه اجماعا كما قبل - لصحيح (٢) ان عمار المتقدم اذا احرمت فائق قتل

١ - سورة النحل - الآية ٩٧

٢ - لوسائل - باب ٨١ - من يوتره - الاحرام - الحديث ٢

الدواب كلها إلا الأفعى والعقرب والعارة التي ن قتل والحية ن ارادتك فاقتلها فان لم تردك فلا تردف و الكلب العقور والسبع اذا ارادك فاقتلها فان لم يردك فلا تردفهما والأسود المدر فاقتله على كل حال و ارم لعراب رميا الحديث و صحيح (١) حبيب بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام قال قال لى يعقل المحرم الأسود المدر الى ن قالو قال اقتل كل واحد منهم بريدك وصحيح (٢) حريز عنه عليه السلام كلما نحاف المحرم على نفسه من الساع والحصب وعمرهما فقتله .. و ان لم يردك فلا تردف - وحر (٣) عبد الرحمن المرمرى عن الصادق عن ابيه عن علي عليهم السلام قال يقتل المحرم كلما حشبه على نفسه وصحيح (٤) آخر لمعاوية بن عمار عن محرم قبل رسول الله ن كان حطاً فيس عنه شيء فلب لائل متمدد هل عليه بظعم شيئا من طعام فلب انه ارادني - قال عليه السلام كن شيء ارادك فاقتله .

و منها الأفعى والعقرب والعارة .. استشهد المحقق وجماعته ويشهده صحيح ابن عمار المتقدم وحر (٥) محمد بن الفضل عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرم و ما يقتل من لدواب قتال نفس الأسود والأفعى والعارة والعقرب و كل حية و ن ارادك السبع فاقتله .. و ان لم يردك فلا تقتله . و الكلب العقور ن ارادك فاقتله الحديث و صحيح (٦) الحلبي عن الصادق عليه السلام يقتل في الحرم - و الاحرام - لأفعى و لاسود الغدر و كل حية سوء و العقرب و العنبر و هي القويسقة و برحم العرب و الحداة رجما الحديث وحوها غيرها و ما (٧) في حسن ابن أبي العلاء من قوله عليه السلام اقتل كل واحد منهم بريدك وحوه غيره - لأصلح بعد الاطلاق هذه النصوص ادلها مفهوم له و منطوقه لاسافي الاطلاق كي يفيد .

و منها الحية - واصل جوارقته في الحمله محل ووق و النصوص باطقة به اما الخلاف في انه هل يجوز مطلقا كما هو الأشهر بل عن العيبة والمسوط لاجماع عليه او يختص بصورة الخوف كما عن لراثر وفي المسند - وحين يشهد الاول اطلاق بعض المتقدم كصحيح الحلبي وحر ابن لفصيل - و لثاني صحيح ابن عمار

وحيث انه احصى ويحصى الاطلاق به

ومنها لرسور والسر والاسود وبحور قل هؤلاء - ايضا - لحبر ( ١ ) عيث  
ابن براهيم عن ابيه عن الصادق عليه السلام بقول المحرم الرسور و السر و الاسود العذر  
والدئب وما حذ ان يعدو عليه وقال الكلب العقور هو لدئب ويحواه حر ( ٢ ) وهب  
بن وهب .

و منها الكلب العقور - والظاهر اختصاص الحوار بما اذا اراده - لحبر ابن  
عصين المتقدم .

و مه - المل و لنق و القملة و لرعوث والدر و يشهد به النصوص  
لدالة على حوار قتلها في الحرم - راجع الباب ٨٢ - من ابواب تروك  
لاحرم - فانها بصممه مادل على ان ما يحور قتل في الحرم يحور للمحرم  
قنه تشهد بالحوار و في خصوص النق و لرعوث بحث سباني في مسحت  
هوام الجسد .

## تحريم ذبيحة المحرم على المحل والمحرم

٣- اذ اصاد لمحرم صيدا وقتله بحرم عليه و على من مثله في كونه محرما  
احصا وصا - بالكلام في اسه هل يحرم على كل حد و كان محلا لا .. فيه  
قوال ( الاول ) ما عر اكثر كتب الشيخ و لمهت و الجامع و الوسيلة و الحواهر  
و الشرايع و الباع و القواعد و الارشاد وغيرها - وهو انه ميتة و حرام عليه ( وفي )  
لحو هر بل هو المشهور شهرة عظيمة بل لم يحك الخلاف من عاداته بقله وان ضعف  
انتهى ( وفي ) المنتهى و لذبيحة المحرم كان حراما لانحل اكله للمحرم ولا للمحل  
بصير ميتة يحرم اكله على جميع الناس ذهب اليه علمائنا اجمع انتهى و مثله ما في  
التذكرة ( الثاني ) انه يحل اكله له ان ذبحه في الحل بسبيل ذلك الى المقنع والفقير

و لاسكافي والمعيد و اسيد و الكلبي ( الثالث ) الفصل من مقتول لمحرم و  
مدبوحه فالحكم بذبحه للمحل في الاول و لحرمه له في الثاني - حكى ذلك عن  
الشيخين وعن سيدنا دارك وبعض من باخرعه لمس اليه - وفي المسند و هو الاقرب  
والكلام في موردتي - الاول في مقتضى الصوص الحايه - انتهى في سائر لوجوه  
المذكورة دليلا او تاييدا .

اما الاول فالصوص الحايه الوارده في المقام طائفتان الاولى ما يدل على القول  
المشهور كحضر (١) و هب عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ذابح المحرم لصيد لم  
ياكله الحلال و لحرام و هو كالمسنة و ذابح الصيد في الحرم فهو مئة حلال ذبحه  
او حرم و حضر (٢) الحسن بن موسى الحشاب عن سحاق عن جعفر عليه السلام كان  
يقول ذابح المحرم الصيد في غير الحرم فهو مئة لا ياكله محل ولا محرم و اذ ذبح  
المحل الصيد في حرم الحرم فهو مئة لا ياكله محل ولا محرم (و ورد) عليهما بهما  
فاصران من حيث السد - اما الاول فلاشراك و هب عن لصيف والقه - و اما الثاني  
فلان من جملة رجاله الحشاب و هو غير ممدوح مدح بعدنه - وفيه (اولا) ان الحشاب  
ممدوح بمدح يعتد به قال الحديثي مومن و حوه اصحابا مشهور كثير العلم والحديث  
ومنه عن القسم الاول من لحلاصه و ذكره ابي داود في قسم الاول و اشار الى  
ما في رجال الشيخ والنجاشي - وعن لدحره و ابلعه و المشتركين انه ممدوح -  
واستشهد الوحيد لوثاقته بامور - فحدث الرجل اما صحيح او حسن كلصحيح نعم  
من لا يعتمد الاعلى التوثيق الصريح كصاحب المدارك و ثاني لشهيد لا يعتمد على  
روايته (وثانيا) انه مع عمل من تقدم من الاساطس والفقهاء بهما بمنجر ضعف سدهما  
لو كان به - فلا اشكال فيهما من حيث السد

الثانية ما يدل على عدم الناس باكل المحل ما صاده المحرم كصحيح (٣)

١ - ٢ - الواسئل - الباب ١٠ من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٤ - ٥

٣ - الواسئل - الباب ٣ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٦

حريز قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم أصاب صيدا أبداً كل منه للمحل فقال عليه السلام ليس على المحل شيء ، بما أهدأ على المحرم وصحيح (١) معاوية بن عمار عنه عليه السلام عن رجل أصاب صيدا وهو محرم أبداً كل منه الحلال فهل عليه السلام لأبداً ما أهدأ على المحرم وصحيح (٢) منصور بن حازم قد لاقى عبد الله عليه السلام رجل أصاب صيداً وهو محرم آكل منه وأما حلال قال ما كتب فاعلما - قلب له فرجل أصاب ما لأحراما فقال عليه السلام ليس هذا مثل هذا ، حيث أنك الله أن ذلك عليه وحسن (٣) لحسن أو صحيحه - المحرم إذا قتل الصيد فعنه حراته ويصدق بالصيد على مكس و حسن (٤) معاوية بن عمار عنه عليه السلام إذا أصاب المحرم الصيد في الحرم وهو محرم منه يسقى له أن يدفعه ولا يأكله حتى إذا أصاب في الحرم والحلال ذكاه وعنه العدة ، وللقوم في الجمع بين أهل الثنتين طريق

أحدها - ما عن أصحاب القول الثالث - وهو أن الأحبار ، المحجورة بالكل مطلق من حيث كونها لذكاة بالذبح بعد الصيد - وكونها بغيره كما لو رماه ولم يتركه حياً ، والأحبار الباعية - وهم الحران المنفردان - محضة بالذبح - فقد أطلق المحجورة بها - فيخصص المبيع بما إذا ذبحه المحرم (أقول) أن هذا لو لم يذبح في حمة من حمار الجوار المنصصة لقوله عليه السلام المحرم إذا قتل الصيد أداى فرق بين الذبح و قتل كى لحسن المنصص لقوله عليه السلام المحرم إذا قتل الصيد أداى فرق بين الذبح و قتل كى يحسن الأول على ما يورد ذبحه بعد الصيد - وأقبل على ما لو قتل بالصيد وهل هذا أجمع ثم عني لأشاهد له

ثاني - ما عن بعض أصحاب ذلك القول - وهو أن الأحبار لمحجورة مطلقة من حيث إدراكه لصدونه رمى بأن يباح إلى الذبح ويذبحه المحرم - وعدم إدراكه لا وليس به رمق - والأحبار الباعية محضة ، ثلثي فقد أطلق المحجورة بها (وفيه)

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-

الحسن الحلبي يابى عن ذلك كما لا يخفى على من لاحظته (و لعريب) ان الممسوك الى الشيخ في التهدب حمل خصوص حسن الحلبي وحسن معاوية عني ما اذا ادرك الصيد به رمق بحيث يحتاج الى التسرع مع التصريح بقوله المحرم ان قتل الصيد في حسن لحسين (وكذا) قوله <sup>في</sup> في حسن معاوية - فانه يسعى له ان يدعه - يابى عن ذلك اللهم الا ان يقال ان في بعض السج بدل - يدعه - يعذبه

الثالث من وجوه الجمع - ان الروايات المحورة كلها منقصة - لكلمة اصاب الاحسن الحلبي - والاصابة بعضها ظاهرة في الاحد والاستيلاء - فمعادها ح ان مجرد استيلاء المحرم على الصيد لا يوجب حرمة على الحلال ولودكاه محض من للمحرم ان يدكه ويأكله - وما في ذلك حسن معاوية فانه يسعى له ان يدعه قد عرفت انه مروي بطريق آخر (واما) حسن الحلبي - المحرم اذا قتل الصيد فمعه حرثه ويتصدق بالصيد عني مسكين - فكونه من الاحار المحورة اما هو بلحاظ دينه الامر بالتصدق به على المسكين اذ لو كان حرثا لما كان وحده ذلك كما هو واضح - ولكن - يمكن ان يقال ان كلمة الماء الداحية على الصيد للسنة والمراد من مدحولها المعنى امصدرى فمعاد لخرجه انه يتصدق على المسكين بسبب ارتكابه الصيد و يحمل ان يقدر كلمة مثل فمعاده انه يتصدق عني لمسكين بمثل الصيد - وعلى التقديرين ليس المحرم بالصوم المجوزة للاكل (و فيه) ان حمل الاصابة على خصوص الاحد والاستيلاء خلاف الظاهر سيما مع فرض السؤال عن اكله من دون تعبد بالتدكية فتأمل - مع ان حمل الماء على السنة - او تقتدر كلمة مثل في الحسن خلاف الظاهر جدا - لا يصح اليه بغير دليل .

الرابع حمل الاحار المانعة على الكراهة للصوم لمصرحه بالجوار (وفيه) انها من جهة التعبير فيها بانها منه تاتي عن الحمل عني الكراهة (وعلى هذا) فان تمت دعوى اعراض الاصحاب عن الصوم المجوزة فهي ساقطة عن الحجية - والافقح التعارض والترجيح مع لاحار المانعة - لان اول المرشحين الشهرة وهي معها - فالظاهر



هو المصع مطلقا .

## الوجوه المؤيدة للمصع

واما المورد الثماني - فقد ذكرنا تبين لاحصاء الدفعة و لقول بالمصع وجوه .  
 الاول الاحبار لامره بدفعه كصحيح (١) ابن ابي عمير عن حلال السري عن  
 الصادق (ع) في رجل دبح حمامه من حمام الحرم - قال يؤكل عليه اعداء قتت فياكنه  
 قال يؤكل لاقت فيطرحة قال اذا طرحة فعليه وءاء آخر قتت فما تصنع به قال يؤكل بدفعه  
 وحسن (٢) معاوية بن عمار عنه يؤكل اذا اصاب المحرم الصيد في الحرم وهو محرم  
 فانه يسمى به ان بدفعه ولا ياكله احد و اذا اصاب في ليل من الحلال ياكله وعنه القداء و  
 حمر (٣) محمد بن ابي الحكم - قال قلت لعلامنا هبة السعدي اشد حد لنا طير او دجها  
 وطيحها او دخلت على من عند الله - قال يؤكل دفهين واد عن كل طير منهن (اقول)  
 ما حمر ابن ابي عمير - فهو بدلالة و لاشعار بالحوار اولى فلان قوله اذا طرحة فعليه  
 وءاء آخر - معناه اذا طرحة و اطعمه لغيره نكس عليه وءاء آخر - فهو مشعر بحوار  
 لا لعلام مع لان ارام وءاء آخر - وادنا حسن مدفوعة فقد مر انه من تصحيح الحوار  
 و عرفت حاله - واما حمر محمد وبنسفه ما يدعى على كون العلامة محرما من هو على الطير في  
 طير الحرم .

الثماني انه لا يحسن المدح لاحد ذكر الله تعالى عليه - و المحرم لا يمكن من ذلك  
 اذ مع حرمه عليه كيف تذكره وفيه (اولا) ليقص سدكة المعصوب (وشيا) بالحل  
 بان ذكر الله اي ذكر سمه تعالى حسن المدح لا بما في مع كون الفعل حرمه متكيفا

١- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٢

٢- ابواب مسائل - الباب ٣ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٢

٣ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب كفارات التمتع و هو فيها الحديث ٣

الثالث - اخبار معارض الميتة والصيد للمحرم المصطر كصحيح (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام عن المحرم بصطر فيحد الميتة والصيد ابهما باكل قل عليه السلام باكل من الصيد اليس هو بالحاران باكل قلت بلى - قال عليه السلام اما عليه الغداء فلما كل ولعده وموثق (٢) يوسس بن يعقوب عنه عليه السلام عن المصطر الى الميتة وهو يحد الصيد قال عليه السلام ياكل الصيد فب ان الله عروحل قد حله الميتة اذا اضطر اليها ولم يحل له الصيد قال عليه السلام تاكل من مالك احب لك او مية قلت من مالي قال هو مالك لان عليك فدائه قلت فان لم تكن عدى مال قل تعصيه اذا رجعت بي مالك وبحوهما - احاديث (٣) رزاره واس بكر - وعبيد بن جعفر - وبي ايوب - ومصور بن حارم - وحمر (٤) اسحاق عن جعفر عن ابيه عنهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول اذا اضطر المحرم الى الصيد الى الميتة فساكل لميتة لئلا يحل الله له موثقه خبر (٥) عبد الوهاب الحارثي والمرسل (٦) (اقول) اما لاحبار الاحرة المقدمة للميتة فساكن به لابد من طرحها واما الطائفة المقدمة للصيد - فمن جهة تصحبها بتقديم الصيد - والتعجيل في بعضها لذلك ما به له وليس ميتة تكون في الدلالة على الحوار اولي - وعلى اي تقدير لاتصح تايدا للمع والعدة في وجه المع مذكرا به وكفى به ذليلا .

ثم انه لو اضطر الى اكل الميتة او الصيد - فقد مر ان طائفة من المصوص تدل على تقديم الصيد - وطائفة تدل على تقديم الميتة (وقد جمع) الصدوق به بينهما بالنسبة على التحجير مع رجحان الصيد اسادا الى حمر يوسس المصريح بكون الصيد احب (ويرويه) ان صحيح الحلبي آت عن هذا الحمل والعاصل الراقي به قدم الاولى لموافقتهما للاستصحاب اي استصحاب حلية الصيد وحرمة الميتة ومخالفتها لما عليه اكثر العامة (ويرويه) ان حلة الصدق قبل الاضطرار عبر ثمانية كي تستصحب - مع - ان الاستصحاب ليس من المرجحات ادلا مورد له مع الدليل ومخالفة العامة من المرجحات الا انه بعد فقد حملة من المرجحات لا مطلقا .

فالحق ان يقال ان بصوص تقديم المية لأند من طرحها اما لعدم لعمل بها  
لامن شاد - او لمعارضتها مع ما هو اشهر منها - والشهرة اول المرححات  
ثم لو اكل الصيد لأند من الاقتصار على ما يذبحه لرمق كما هو مقتضى الاضطراب لمجور  
له والبصوص لأطلاق لها من هذه الجهة لتدل على حوز الاكل بمجرد الاضطراب  
مقابل موضوع لجور الاضطراب وفي المنتهى ولا يعممه خلافا .

ولو كن يجب عليه القداء - وبشهادة البصوص المستفدة ولو لم يتمكن من  
العداء يقضيه اذا رجع من ماله كما صرح به في موقن بوس - ولو لم يتمكن منه  
اذا رجع ابضا بدنى بدله لآنى في بحث الكمارات

ولو لم يكن له بدل او عجز عنه ابضا - فعن الحسوط والمهدد والشراب  
والنافع والقواعد وفي المستند وغيرها - ما كل ميتة - واسد له ما احتبص احبار  
تقديم الصيد بما اذا تمكن من العداء للأمر به فيبقى احذر بتقديم الميتة في هذا المورد  
خالية عن المعارض فيجب العمل به اليه (وهو) ان حار تقديم الميتة بعد طرحها  
للأعرص ولا ربحية المعارض لأمعنى للرجوع له - وبصوص تقديم لصيد ابضا  
غير شاملة للمقام كما اعيد فالتعني هو الرجوع الى لقو عد وهي نقضى التحجير كما  
هو واضح .

### هل يترتب سائر احكام الميتة على صيد المحرم

٣. هل يترتب على صيد المحرم الذي لا يجوز اكله حتى للمحل - سائر احكام  
لمية فلا تجوز الصلاة في حله وبحرم بيعه وبوجوب نجاسة ملاقيه وما شاكل - كما  
عن المصنف في التحرير ان لا يترتب عليه غير حرمة الاكل كما قوله صاحب الجواهر  
وه وجهان .

قد استدلل بالاول به قول الصدفى لحبرين مستقدمين لداليل على حرمة اكله  
ممرله لمية ومقتضى عموم التريل جريان جميع احكام الميتة عليه .

وأورد عليه بوجوه (الأول) أن الظاهر من التبريل هو تبريله مبراتها في وصح  
 مافيه وأظهر آثارها وهو في المقام بس الاحرمه الاكل (وفيه) أن مقصود الإطلاق  
 كون التبريل ملحوظ لجميع الآثار (الثاني) أن في صدر الحرس حكم بحرمة اكله  
 وهذا صالح لأن يكون قرينة على إرادته لحرمة مافيه منه من التبريل فيحتص  
 التبريل بحرمة الاكل (وفيه) (أولاً) أنه لو سلم إطلاق الدليل في نفسه لأبطل ما في  
 الصدر قرينة عليه لعدم أنه في بينهما من بينهما ح كمن الملائمة من يكون من قبل  
 الصغرى والكبرى فلا وجه لتعمد إطلاقه (وثانياً) أنه يلزم عن ذكر الالتزام بكون  
 مافيه الدين تأكيداً وهو خلاف الظاهر (الثالث) أن موثق يوسف - وفه - تأكل من  
 مائل أحب اليك أو من عينة - ظاهر في عدم كونه منه - ولا حله برفع اليد عن  
 ظهور الحرس ويحملان على إرادته كالمسألة في حرمة الاكل (وفيه) أنه لا إشكال في  
 دلالة الموثق على أنه ليس منه حقيقة وهذا ذكر من أنه لا منه للمسألة لا شمل الصيد - ولكن  
 هل يجمع بينه وبين الحرس بحمل الحرس على إرادته خصوصاً حرمة - أو جميع  
 آثارها والموثق لا يشهد بشيء منهما ومقصود الإطلاق هو الذي (الرابع) أنه لم يرد  
 دليل تعدي على اعتبار كون الدبح محللاً حتى يقال بعدم تحقق هذا الشرط كما  
 ورد ذلك في اعتد كونه مسماً - وعبره من الشرائط الأخرى (ولا) أن نفس الحرس  
 هو الدين التعمد لذلك (وثانياً) أنه لا منافاة من صيرورته مذكي بدسح لمحررم ولا يجوز  
 الصلاة في حله مثلاً للدليل الخاص - وكما حوون مذكي لا يجوز الصلاة في حله  
 كما أن كان غير ما كحل اللحم - (الخامس) أنه قد ورد رواه خاصة في جوار استعمال  
 جلود لصيد التي جعل فيها ماء وهو حر (١) على من مهرباً قال - لت الرجل <sup>بالحل</sup>  
 عن المحرم يشرب الماء من قرنه أو سقاء اتحد من جلود لصيد هل يجوز ذلك أم لا  
 فقال يشرب من جلودها (وفيه) (أولاً) أنه لم يظهر كون الميثول عنه صيد لمحررم - و  
 نعل وجه السؤال أنه كما يكون قبل الصيد دلالة على الإشارة إليه وأما أنه حر ما

يمكن ان يكون استعمال جلده حراما للمحرم - و عليه فالحر احبى عن المقام بالكلية (وثانيا) انه لعله من باب عدم تجسس الماء القليل (ولم تحصل) انما عاده لمصفره من حرأ احكام الميتة عليه مطلقا هو الاظهر نعم لظفر قوته لتدكية وثبوت العالبة له .

## حكم ذبح المحل للصيد

هذا كله فيما اذا ذبح المحرم للصيد واما اذا ذبحه لمحل - فله صورتان الاولى ما لو ذبحه في الحرم - لثمة - ما لو ذبحه في الحن . اما لو ذبحه في الحرم - ففي الحواهر - قد صرح عمر و حديثه ابطوا انه كالميتة انتهى و في الحديث استحدثت الروايات مصافا الى اتفاق الاصحاب بتحريم ذبحه المحل في الحرم وانه في حكم الميتة لا يحل لمحل ولا المحرم انتهى (ويشهد) بذلك ما تقدم من التحريم في ذبح المحرم المصرحين بحرمه ذبحه المحل في الحرم - وانه ميتة - ومقتضى اطلاقهما ترتب جميع احكام الميتة عليه وبؤيدهما حمية من لصوص كصحيح (١) منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في حمام ذبح في الحن قال لا ياكله محرم - و اذا دخل مكة كله المحل بمكة و اذا دخل الحرم جازم ذبح في الحرم فلا ياكله لانه ذبح بعد ما دخل مأمرا و صحيح (٢) الحلبي مثل ابو عبد الله عليه السلام عن صيد رمى في الحن ثم دخل الحرم وهو حي فقال عليه السلام اذا دخله المحرم وهو حي فقد حرم لحمه و امساكه و قال لا تشتره في الحرم الا مدبوحا قد ذبح في الحن ثم دخل الحرم فلا ياكل به و صحيح (٣) شهاب بن عبد ربعة عنه عليه السلام اما علم ان ما دخلت به الحرم حيا فقد حرم عليك ذبحه و امساكه و يحوها غيرها .

و ما الصورة الثانية - فلا اشكال في انه يحوز للمحل اكله - في الحن والحرم -

١-٢ . ابوساكن - اب ٥ . من ابواب ترك الاحرام الحديث ١-٢

٣ . الوسائل - اب ١٢ . من ابواب كفارة الصيد وتوانها الحديث ٤

و يشهد به مصافا الى الاصل حمته من الصوص (مها) صحيح منصور و لحلى المتقدمان (ومها) صحيح (١) ابن ابي يعفور قلب لابي عبد الله عليه السلام لصيد يصد في الحرم و يذبح في الحرم يدخل الحرم و يؤكل كل قل (ع) نعم لانس به (ومها) صحيح (٢) لحبيبي عنه (ع) لا شترين في الحرم الا مذبحا قد دبح في الحل ثم حيا به الى الحرم مذبحا فلا يس به للحلال (ومها) عمد ذلك من الصوص . و مقصي اطلاقه عدم الفرق بين كون الصيد بدلالة المحرم و اشارته او اعنسه بدفع سلاح و نحوه . و عدمها - كما انفي بعدم الفرق صاحب الحواهره

ثم ان مقصي اطلاقه من هذه الصوص حمته للمحرم نصا . لكنه يجب تقييد اطلاقها بمدل من الاحبار عني حرمة صيده كصحيح (٣) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام لان كل شئ من الصيد و انت محرم و نصاده حلال - و نحوه غيره .

## حرمة فرخ الصيد و بيضه

٢- كما يحرم الصيد يحرم فرخه و نصه . و في المستند بالاخلاف يعلم كما في الدخيرة بل عن الذكوره و في شرح المفاتيح الاحماع عليه انتهى و في الحواهر في شرح كلام الماتن . و كما يحرم بيضه و فرخه . قل اكلوا تلافيا ما شره و دلالة واعانة بالاخلاف بل الاحماع نفسه عليه بل في المسهي انه قول كل من يحفظ عنه العلم انتهى ولم يدكروا لذلك دليلا سوى الاحبار لمستنبضه الاتية الدالة على ثبوت الكفره فيهما . كصحيح (٤) حفص بن المحترى عن الصادق عليه السلام في لحمام درهم و في المرح نصف درهم و في البيضة ربع درهم و نحوه غيره . و تمامية هذا الوجه تتوقف على تلامر ثبوت الكفره مع الحرمة - اي كل مائث فيه الكفره كان حراما . و الظاهر

١- لوسائل الباب ٥- من ابواب برك الاحرام الحديث ٢-٧

٣- لوسائل باب ٢- من ابواب برك الاحرام - الحديث ٢

٤- ابوسائل - الباب ١٠- من ابواب كفارات الصيد و نحوه - الحديث ٤

ان ذلك متسالم عليه بهم - ولعمري - بصميه لاجتماعات المحكمة في المقام يكفي في الحكم (و في) الحواهر نعم - لا يحرم لئس الذي احده المحرم او كسره على المحل في الحل للاصل وعدم اختراط حنه سحود كنه او شيء ففدها خلافا للمحكي عن المبوط انتهى

٥. الحراد عند من صيد لبر محرم فله و بصميه المحرم في الحل والمحرم و المحل في الحرم - ذهب اليه عماد انتهى ما في انتهى - وفي التذكرة عند علمائنا انتهى - و في المستند اتفاقا محققا و محكيا له انتهى - و الشاهد بهصوص كثيرة كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام عن محرم قبل حرادا كثيرا - قال كف من طعام و ان كان اكثر فعليه شاة و صححه (٢) الأحرع عن أبي جعفر عليه السلام مرعى صلوات الله عليه على قوم كلون حرادا فقل سبحان الله و انتم محرمون فقلوا الباهو من صيد البحر - فقل لهم ارمسوه في الماء اذا و صححه (٣) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام لئس للمحرم ان ياكل حراد و لائسته و يحوها غيرها (نعم) ما يقتل في حال الاضطرار من غير نعمة لا يشارهم في الطريق لا كفاره فيه و لا بأس به و النصوص تدل عليه كصحيح (٤) معاوية بن عمار عن الصادق قلت له لجراد يكون في طهر الطريق والقوم محرمون فكيف يصحون قل عليه السلام يسكبونه ، استطعوا - قست فان قتلوا منه شيئا - فما عيهم - قال عليه السلام لشيء عليهم و يحوه غيره من الاحبار الكثيرة .

## لا يحرم صيد البحر على المحرم

٦. لا يحرم على المحرم صيد البحر بلا خلاف - و في الحواهر بل لاجتماع بصميه عليه - و في المستند - و ما للبحري فلا يحرم به بالاجماعين انتهى و في المنه

١-٣ - الوسائل - باب ٣٧ من أبواب كفارات الصدقات و بعد الحديث ٣-١

٢- الوسائل - الباب ٧ من أبواب الأحرام - الحديث ١

٤- الوسائل - الباب ٣٨ من أبواب كفارات الصيد و بعد - الحديث ٢

دعوى جماع المسلمين كافة على تحليل مصيد لبحر صيدوا أكلا وبيعا وشرء مما يحل أكلاه ولا خلاف فيه بينهم - ويشهده الآية الشريفة (١) أحل لكم صيد البحر وطعمه ما منعناكم ولمسيرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والصصوص لكثيرة كصحيح (٢) معاوية عن الصادق عليه السلام في حديث قبل و السمك لأبأس يأكله طريه و مانحه و يترود فان الله تعالى أحل ... الح قال فلتتحير الدين يا كلون وقال فصل ما بينهما كل طير يكون في الأحام يبص في البر ويخرج في البر فهو من صيد البر وما يكون من لطير يكون في البحر ويخرج في البحر فهو من صيد البحر وصحيح (٣) حرير عن أحمره عن أبي عبد الله عليه السلام لأبأس ما يصيد المحرم السمك و يأكل مانحه و طريه و يترود قال الله تعالى حل . الى ان قال وفصل ما بينهما كل طير يكون في الاجام يبص في البر و يخرج في البر فهو من صيد البر وما كان من صيد البر يكون في البر ويبص في البحر فهو من صيد البحر - ويحويهما غيرهما .

ثم ان المراد بالبحر ما يحل له بلا خلاف كما عن النبيان قل لان العرب يسمي لبحر بحر ومنه قوله تعالى طهر الفساد في البر والبحر والاعلى في البحر هو الذي يكون مائه مالحا لكن د اطلق دح فيه الأهر بلا خلاف .

ثم ان تمير صيد البر عن البحر انما هو بالتعيش وما يعيش في البر فهو بري وان كان اصده من البحر وما يعيش في البحر فهو بحري - لصدق الاسم - ولصحيح محمد المتقدم في البحار - مر على عليه السلام على قوم يكلون حرادا فقل سبحان الله واسم معرمون فقالوا انما هو من صيد البحر فقال لهم ارمسوه في الماء اذ اذن قوله ارمسوه في الماء انكار عليهم فيما ادعوه من كونه من البحر ومعناه انه لو كان بحرنا كان يعيش في البحر

و ان كان يعيش في البر والبحر معا فالفصل الممر هو انه ان كان يبص في الماء ويخرج منه فهو بحري - و ان كان يبص و يخرج في البر فهو بري - باتفاق



العلماء - وشهد به الصحيحون المتقدمون - صحيح معونه وصحيح حريره - و بذلك ظهر انه لاتنافي بين الصائطين - وان مورد لاولي هو ما يعيش في احدهما ومورد الثانية ما يعيش فيهما معا .

ثم ن في المسند في حكم النص والافراح ، والنوالد وفي الخواهر ثم ان يظهر الحاق حكم الولد بحكم النص والفرح بل لعله اولى انتهى واستدلوا لذلك ( ناره ) بما عن القاموس من ان الفرح يشمل التوالد . ولا يكون محصا بما يتكون في النص ( و اخرى ) بما في الجوهر - من الاولويه ( و يرد ) على الاول عدم حجية قول لعمري سيما مع مخالفته لما هو المساق الى الدهن كما في المقدم دلت عليه الى اندهن من الفرح ما يكون في النص - و اليه يرجع ما في الجمع الفرح ولذا الطائر ( مع ) انه يعارض قوله قول عمره ( و يرد ) على الثاني مع الاولويه بعدم العلم بالصواب . ولا يظهر عدم للاحق .

بقي في المقدم شكل اورده بعض وهو ان طائر النصوص و نقوى ان الصيد البحري هو ما ينص ويفرح في الماء نفسه ولو نص و فرح في الاحام و حولي الماء فهو صيد بري ( ويدا ) قل لمصنفه في المنتهى و اما طير الماء كالبط و نحوه فانه من صيد البر لانه ينص و يفرح فيه و هو قول عامة هل الغنم انتهى ( وعلله ) فحيث ان هذه الصائطة وارده في الطيور و اسرارها في غيرها اما هو لتقبح الصائطة ان يوحد طير ينص ويفرح في الماء بين كل طير من طيور الماء ينص ويفرح في نوحه - فبرم لغونه هذه الصائطة والحيوان عن ذلك ( واولا ) به لم يظهر مدرك قوله كل طير الماء ينص ويفرح في نوحه الماء ولا دري من اين علم بذلك وثبأ ان الصائطة اما هي للطيور وغيرها فلا اشكال

### لو شك في صيدانه بري او بحري

٧٠. لا كلام في به اذا كان نوع من الحيوان صيد - بحري و بري كالسحفاة

كان لكل صنف حكم نفسه (كما) لأشكال صيد لو شك في حيوان أنه بري أو بحري و  
انطبق عليه أحد الصائطين المتقدمين

أما الكلام فيما لو شك في ذلك ولم يرتفع الشك بشيء من الصائطين (فهو)  
الحوار المنحة هو الحرمة وقد سدل لذلك بوجوه (الأول) أن مقصدي إطلاق لاية  
الكريمة لا تقتضيان الصيد وانتم حرم و حملة من الصوص . كصحيح الحلبي المتقدم  
لاستحلال شيئاً من الصيد وانت حرام - وغيره - حرمة كل صيد حرج عن ذلك صيد  
لبحر - من أحرر كون الصيد بحرياً - بحل - و الا مقصدي لإطلاق حرمة . و في  
الحوار فائدة العموم دخول الفرد المبتدئ (وما) في الآية الكريمة - حرم عليكم صيد  
البر - وما شبهها من الصوص في ذلك (لأنصح) مقيد للإطلاق كي يكون موضوع  
لحرمة صيد الرحاصة المشكوك صدقه على المورد فلا يجوز التمسك بالأطلاق لعدم  
التام في وعدم حمل لمطبق على لمقيد في المتوافق (اقول) هذا الوجه يتم فيما إذا  
كانت الشبهة مبهومية بن شك في مفهوم صيد الحرمان هل يكون موسعاً شاملاً لحيوان  
قد يبص ويهرج في الماء . و قد يبص ويهرج في خارج الماء - أم مصبياً لا يشمل  
ذلك - سواءً على ما حققناه في الأصول من حوار التمسك بعدم في لشبهة المبهومية  
للحاصل (ولأنتم) إذ كان الشك من ناحية الأمور الخارجية - كما لو شك في أنه يبص و  
يهرج في الماء - وفي خارجه - لعدم جوار التمسك بالعام في الشبهة المصداقية

الثاني - أن الصبديّة مقتضية لحرمة . والحرية مأمرة به . فهو أحرر المقصدي وشك  
في المانع يسي على تحقق المقصدي وهو الحرمة - وفيه (أولاً) مع الكري لعدم تمامية  
قاعدة المقصدي والمانع أدنى ذلك مما عليه بناء العقلاء - ولم يدل دليل يعتد عليه  
(وثانياً) مع الصعري - إذ المراد بالمقصدي (أن كان) هو المقصدي في مقام الأثبات و  
هو إطلاق الدليل والمانع هو الحاصل والمقيد - فليس ذلك من مصاديق تلك القاعدة  
بل هو ح من قبل التمسك بعدم في الشبهة المصداقية وقد مر الأشكال فيه (وإن كان)  
المراد هو المقصدي والمانع في مقام الثبوت (وأولاً) أن باب التشريعات ليس من قبيل

العلل والمعلولات بل المقتضيت كلهما من قبل العلق لمعدة واما العلة الثامنة فهي ارادة لمولى وحمله (وثنيا) لعدم العلم بمسايطر الاحكام لاعلم ان الصيدية مقتضية قلعه لا قنصاء في صيد البحر صلا فتدر

الثالث ما عى للمحقق النائى رد وهو ان تعليق الحكم الترحصى على امر وجودى يكون دالا بالدلالة لا لثمة على ان الموضوع هو احرار ذلك الامر و به مالم يحور يرتب عليه صد ذلك الحكم - مثلا لو قال لمولى يحور لك ان تدخل بيتى فى هذا اليوم اصدقئى - فمهم العرف من ذلك ان من علم كونه صديق للمولى يحور ادخله - والافلا يحور - وفى المقام بما ان الحوار علق على الامر الوجودى و هو كونه بحريا فمع لثك فى ذلك لا بد من المساء عنى عدم الحوار (ولا يرد) عليه ان عدم الحوار ايضا علق على امر وجودى وهو كونه بریا - كما عى بعض الاغاطم - فان هذه الكرى تدعى فى خصوص الحكم الترحصى مع انه قد تدم ما ومه ان موضوع الحرية ليس خصوص ما كان بریا بل كل مالم يكن بحريا لا يحور صيده (فالحق) فى الجواب مع الكرى ادلا فرب بين تعليق الحكم الترحصى على امر وجودى - او الحكم الا لزمى عليه - فى ان لموضوع سطر اعرف و قع ذلك الموضوع لا احراره واما يلتزم فى بعض مو ارد الشك شوب صد ذلك الحكم فيما نم يكن موردا للاصل الدفى للتكليف من باب قاعده وجوب دفع الضرر المحتمل - ولعمه من هذا الباب لاحكام العرفية و على اى حال الدلالة الالزامية المشار اليها عبر نامة لا يساعد عليها قاعدة باب المحاورة .

الرابع التمسك باستصحاب العدم الارلى متقريب ان مقتضى اطلاق الادلة كما مر حرمة كل صيد - حرج عى ذلك صيد البحر فالناقى تحته لس كل حيوان معون معوان عدم كونه بحريا - فضلا عى تعونه بكونه بریا بل الناقى كل حيوان غير معون معوان البحرية - اى كل عوان لم يكن ذلك معوان الخاص - فالموضوع مركب من الصيد - و عدم الاتصاف بالبحرية - لا الاتصاف بعدم الحرية (و عيه)

فحيث به قبل وجود الحيوان لم يكن لصيد ولا اتصافه بالحرية من حدودا - و بعد وجوده يشك في انعدام الانتصاف بالانصاف - فيصحب ذلك العدم - و بانضمام هذا الأصل الى ما هو محرر بالوحدان و هو نفسه - يحزر الموضوع وهو الصيد عبر لمتصف بكونه بحرنا - فنرتب عليه حكا - وهو الحرمة - ونمام لكلام مو كول الى محنة ( فان قل ) به نعرض هذا لأصل - انه عدم وجود المجموع الذي هو الموضوع ( فلنا ) ان المجموع بما هو مجموع لا يكون موضوعا بل الموضوع هو دوت الاحراء الوأمة - و هي محرر دت الوحدان والأصل ( فالمتحصل ) مما ذكرناه تمامة هذا الوجه فكل حيوان شك في انه برى او بحرى و لم يمكن تشخيصه شيء من الصائطين يسى على ن صده حرمة - و لآخرى مع ذلك لأصالة البرائة كما لا يخفى .

## حرمة الجماع على المحرم

( و بها - ) النساء وطها - ونمىلا ولما - ونظر ان شهوة - وعقداته - و بغيره - وشهادة علمه ) بلاحلاف في كثير منها - بل في جميعها - فهما مسائل .  
الاولى لا يجوز على المحرم وطء النساء قلا اودر - بلاحلاف - وفي الجواهر من الاجماع بقسميه عليه - وقد استعاض قل الاحماع عليه - ويشهده - مضافا الى ذلك - لآية الكرمة (١) فلا ريب ولا سوق ولا حدل في الحجب و لو وان لم يكن صريحا في الجماع ولذ قيل في معناه المحش من الكلام الا ان المراد به في الآية الشريفة هو المراد منه في آية الصوم - اجل لكم ليلة الصيام الرقت الى مساكنكم - وذلك للبصوص المفسرة اياها كصحيح (٢) معاوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حرمت فحيث بتقوى الله وذكر الله وقله لكلام الأبحر فان من تمام الحجب والعمره ان يحفظ امرء لسانه الامن

١- سورة لقمة - الآية ١٩٣

٢- لوسائل - كتاب ٣٢ - من ابواب تزوا الاحرام - الحديث ١٠

خير كما قال الله تعالى - فمن فرس بهن الحرج فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج - ولرث  
الجماع وفسوق لكنك والسبب والجدال قول الرحن لا والله ولى والله وصحيح (١)  
على من جعفر عن حبه إني الرث جماع النساء وفسوق الكلب الحديث و  
حر (٢) زيد الشحام عن الصادق إني أما الرث فالجماع المحرم - وبحوه غيرها  
(والآية) الشريعة من جهة الهى عن الرث لدى هو الجماع تدل على حرمة ذلك -  
ومقتضى طلاقها عدم الفرق بين الرحن والمرثه في هذا الحكم (و لصوص)  
المتواتره الواردة لسة محسنة - و قد ذكره صاحب الوسائل ره تحب ابواب  
باب حوار الجماع والطيب وجميع التروك قبل عدم الاحرام لاعد ذلك - باب تحريم  
الرث و الفسوق و الجدال على المحرم - باب انه يحرم على المحرم و لمحرمه  
الجماع و يتمكن منه النج - باب ان المحرم اذا جامع ناسا او حاملا لم يجب  
عليه شيء - باب فساد حج الرجن والمرثه تنعقد لجماع مع العلم بالتحريم - الى  
غير ذلك من الابواب - وتلك النصوص ما بين ما هو صريح في حرمة - وما هو يدل  
عليها بالمفهوم - وما يدل عليها من جهة دلالة على لزوم الكثرة - وفساد الحج - او  
بحوه من قبل - وما شابه - اذكر رواية منها فيما لاحظت حر (٣) على من ابى  
حمرة قال سالت ما لحسن إني عن محرم وقع على امله - قال إني قد نى عظيمًا قلت افنى  
فقال استكرها اولم استكرها قلت افنى فيها جميعا - قال إني ان كان سكرها فعليه  
بدت وان لم يكن استكرها فعليه بدته وعليها بدته وبترقان من المكان الذى كان فيه  
ما كان حتى ينتهي الى مكة وعليهما الحج من قابل لا بدعه - قلت فادا انتهى الى مكة  
وهى امرأته كما كانت فهل إني نعم هى امرأته كما هى فاد انتهى الى المكان الذى  
كان مبهما ما كان افتراق حتى يحلا فادا حلا فقد انقضى عهدهما فان ابى كان يقول ذلك  
وبحوه غيره .

١-٢ - وسائل باب ٣٢ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٣- ٨

٣ ابواب ٤ - الباب ٤ - من ابواب كفارات الاستماع في الاحرام - الحديث ٢

ومضى كثير لنصوص عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة فكما يحرم النساء على الرجال يحرم الرجال على النساء - ولعمري إن المسألة انفصلت المرافقة (قول) من المحرمات على الرجال والنساء - النساء والرجال - جمعا ولمسا شهوة لى . ولولا خلاف في شيء منها قل بهى

ثم به سمي التمسع على أمور - ١ - أنه لا فرق في الحكم بين وطئها قبلًا ودبرًا لأطلاق الآية - وإن الروث هو الجماع - أو جماع النساء - والنصوص إذا لم يقد الحكم فيها بأنها قبلًا .

- ٢ - هل الحكم مختص بروث امرأته - أم يضم روث أختها - وحياتها - قد استدل الأول بوجهين (الأول) أن محاممة الأخت بنفسها حرام في حال الأحرار وغيره - وما هو محرم لا يمكن أن يحكم عنه بالحرمة ثب والائتم جماع المثليين - وفيه (الأول) - بحرمة ما لم ياكذب الحكم بحرمة ثبات ويسمى بالاكذب ولا محذور فيه (وثانيًا) أن الحكم في النساء ليس خصوص الحرمة الكفائية بل كانت الكفارة وغيرها ولا محذور في شمول أدلتها لها أيضا ويحكم شؤنها أي ثبوت تلك الأحكام (ثاني) صدر قوله تعالى - لا روث - في الحج - أن المعنى ما هو ثابت قبل الحج وهو روث امرأته وأما روث مع الأخت فهو معنى قبل الحج أيضا (وقوله) أن الظهور المذكور مخرج فإن المعنى ليس بما تكويب - بل هو تضييع ولا مانع من التشريع ثبات من جهة إطلاق عموم آخر عليه (مع) أن النصوص عامة لا يجري فيها ذلك (والبحرمة) في مقابل طلاق الآية والنصوص ليس شيء يستدعيه في النساء على عدم الشمول .

- ٣ - هل الحكم مختص ببيان النساء والجماع أم يضم اللواط - والمصاحفة - ووطء البهائم - الظاهر هو الفرق بين الأول والأخير كما لعله كذلك في الكفارة لشمول الآية الشريفة وبعض النصوص له - فإن الروث هو بالجماع الشامل له - وفي صحيح على بن جعفر من تفسيره بجماع النساء لعدم كونه في مقام التحديد

لا يصلح مقيد فتأمل و توسع الكلام في ذلك في محبت الكدورات د بحث في  
لمقام متمحص في لحرمة وحرمة هذه الامور من الضروريات فلا تردد في اصد  
البحث في ذلك .

٢- لافرق في الحكم بين لروحه لدائمة و لمقطعة لاطلاق الادة

### حرمة التقييل على المحرم

المسئلة الثانية يحرم على المحرم نفس امرأته بلاحلاف عنه في لحرمة بل  
عن المفاتيح وشرحها لاحماع عنه (ويشهد به) ما روه (١) لكنسي عن الحسن  
بن حماد سئل ان عبد الله <sup>عليه السلام</sup> عن المحرم نفس منه - وان راح لايأس هذه قينة  
رحمة بما نكره عنه الشهود - والكرامه مصافا بي سعادته في لحرمة في  
الاحبار كثيرا بردها في المقام لحرمة بقرنه المقدسة يعني الدس (ثم ان) لمسه  
من المحرم ان لدى يكون حر ما هو لعله لى تكون محل لشهوة لاما بس محرم  
ولاد عيب لى الجماع - فيقتضى اطلاقه حرمة تقييل امرأته مطلقا كان عر مودة م  
لم يكن لايها محل الشهوة - بحلاف الام ومن شاهدها كالأحب وحسن (٢) مسمع بي  
سيار قال لى ابو عبدالله <sup>عليه السلام</sup> ما يسهل ان حال المحرم صعبه ومن قبل امرأته عني  
غير شهوة وهو محرم فعليه دم شهده ومن قبل امرأته عني شهوة فامسى وعنه حر ورو  
يستعز الله ومن مس امرأته وهو محرم عني شهوة فعليه دم شهده ومن نظر لى امرأته  
نظر شهوة فامسى فعليه حرور ومن مس امرأته ولادها من عر شهوة فلا شىء عليه  
(ودلالة) هذا لحر عني لحرمة كالتصوص الابية متوقعة على القصد ثوب الكفرة  
للحرمة (ثم ان) لحر مصرح بعدم الفرق بين كون التقييل بشهوة او بعر شهوة و  
حبر (٣) لعلاء بن فضيل عن لصادق <sup>عليه السلام</sup> عن رجل وامرأة تمتع حبس فقصرت

١ - ٣ لوسائل الباب ١٨ - من بوب كفا - لاسناع في الاحرم - بحث ٥-٦

٢ - ذكره في بوب ثل - الباب ١٨ من بوب كفا ب الاستماع في الاحرم - احديث ٣

ودله في باب ١٧ منها

امرأته ولم يقصر فضها - قال عليه السلام يهرق دماؤا ان كانا لم يقصرا جميعا فعلى كل واحد منهما ان يهرق دما وصحيح (١) الحلى عنه عليه السلام في حديث - فب من قبل - فان هذا اشد يحر بدنة - وحر (٢) على من اوى حمرة عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل قبل امرأته وهو محرم قال عليه السلام عليه بدنة و ان لم يبرل وليس له ان ياكل منها ويحوا غيرها .

فروع ١٠- هل الحكم مختص بالتقبيل عن شهوة - كما عن الدخيرة وفي لرياض ونقله عن جماعة - وفي الحدائق - ام نعم ما ان كان التقبيل لانا لشهوة كما هو صريح بعض وظاهر حمل العلم و لعمل والسرائر و الكافي و غيرها و جهن - قد استدل لثاني باطلاق بعض ما تقدم - وصريح آخر (و استدل) الاول - بالاصل - وبالعلم في حر الحسين بن حماد . اما نكره فنة لشهوة - وان المساق من طلاق تقبيل لامرأة كونه عبي وجه الاستمتاع والانتداد (واجب) عن النصريح في حر جمع بقوله من غير شهوة - بانه محمول على اراده عدم الاماء بقربة المقابلة لا كونه تقبيل رحمه ويحواه محالم بكى استماعا والتداد بالامرأه (ولكن) لاصل مقطوع بما عرفت - و لتصل في حر بن حماد قد عرف حاله - و كون ما ذكر هو المساق من اطلاق تقبيل المهرثة معصوم - و حمل من غير شهوة على اراده عدم الاماء وان كان لا يبع بقربه المقابلة لكنه لا يصلح مقيد الاطلاق لادلة - فلاظهر هو التعميم .

٢- البصوص محتصة بقبل مرأته سواء الحكم الى تقبيل الاحسة و لعلام

ما هو بالاولوية - اولعموم القلة في حر ابن حماد .

٣- لا اشكال في تقبيل الام والاحت و الستو من صاهن - قال المصنفه

في المسهي - لا يحرم للمحرم ان يقبل امه لانه ليس محلا لشهوة ولادعيا الى الجماع

فكان ساهروى الشيخ عن حسين بن حماد ثم ساق الحر - ثم قال دانت هذا لتعليل

لدى علل الامام عليه السلام يسحب في غير الام كالست والاحت و لعمه و المعاله و سب



الاخ وغيرهن من المحرمات انتهى .

٤- هل يحرم تقبيل المرأة للرجل . انصا ام لا . - وجهان (استدل) العاقل السرافي للاول بالاجماع المركب . - وتصريح بحكم العروة في رواه لعلاء انصا (و لكن) لاول غير ثابت وعنى فرض ثوبه كونه تعديا عبر طاهر . ويرد على الثاني ان الظاهر من المحرمات حكم مطاوعة المرأة وتسليمها لتقبيل الرجل لها . - لا تقبيل للرجل . - ولا قل من الاحتمال . - وربما استدل له سفيح المطاط . - وقاعدة الاشتراك . - وهما كمدبرى فدا لادليل على حرمة و لكن الاحتياط لا يترك و سيما في لمس ماله بضع مقام

### يحرم على المحرم لمس المرأة

الثالثه يحرم على رجل لمس امرأته بلاحلاف في الحمل . و يشهد بهصوص كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حمل امرأته و هو محرم فامسى و مدى قال ان كان حملها او معها شيء من الشهوة فامسى او لم يمس مدى و لم يمس فغسله دم شاد . - و من حملها او معها لغير شهوة فامسى او مدى فليس عليه شيء وما (٢) رواه الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله قال لا بأس قلت فبرئها من المحمل و صمها اليه قال لا بأس قال فانه اراد ان يبرئها من المحمل فله صمها اليه و ركنه الشهوة و ل يمس عليه شيء الا ان يكون طلب ديث . - و حسن صحيح في سائر المتقدم و نحوها غيرها ( و بهذه ) النصوص بقيد اطلاق غيرها مما تضمن ثوب الكهارة على التمس مطبق . كما فيها نقدا اطلاق صحيح (٣) الحلبي في المحرم قلب امرأته و هي محرمه قال عليه السلام نعم . - و كذا يحمل ما اطلق في من القوى المحركة عن حمل العلم والعمل والسرور والكافي .

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - ج ١٧ - من ابواب كدورات الاستباح في الاحرام

و يحتمله الكتاب ( ثم ان ) دلالة هذه النصوص على الحرمة اما هي بواسطة دلالتها على ثبوت الكفارة ساء أعلى اقصاصه ذلك كما هو لظاهر - قل في المستند للاجماع طاهر أعلى استنزام وحوب الكفارة لعدم الجوار في هذا المقام انتهى

ويشهد لحرمة مصداق ذلك حر (١) لأعرح عن الصادق (ع) عن الرجل يرث الميراث من المحرم فيصمها ليهو محرم - قال الخليل لانس الان يعتمد ذلك - وثبوت الناس في صورته التعمد - المستفاد من الاستثناء ملازم للحرمة كما مر فتدبر - ولا شك في الحكم - كما لا ريب في الاحتصاص بما اذا كان عن شهوة .

ثم ان الروايات محتصة بالرجل - وثبوت الحرمة للمرأة اذا تمت الرجل شهوة مما دعى عليه الفاضل المرافق الاجماع المركب - وهو بصيغة فعدة الاشتراك - و تنقيح لمسايط - ان لم نوحب الاماء بالثبوت لأرب في صيرورتها مشأاً للاحتياط للروى بل الظاهر المستفاد من بظائر المقام في الجماع والملاعبة وما شا كل ثبوت الحكم في المرأة ايضاً - وكذا في التقبيل .

ثم انه هل يختص الحكم ، لروحهم يشمل لاحسة - وجهان - قد يقل - ان ادلة الباب محتصة ، الروحة والبعدي عنها توقف على الغاء الخصوصية او تنقيح المساط (ولكن) يمكن ان يستدل للشمول لاحسة بالنصوص الواردة في الدعاء عند النهي للأحرار المشتملة على تحريم الاستمتاع بالنساء على المحرم - كقول لا حرم لك شرى وبشرى من النساء - فانه يدل على تحريم الاستمتاع بهن مطلق - وعينه فيحرم النظر عن شهوة بالاجسه من جهة الاحرام ايضاً - وبذلك يظهر حكم تفصلها .

### نظر المحرم الى زوجته

الربعة - في نظر المحرم الى زوجته قولان (الاول) انه يحرم اذا كان عن شهوة وهو المشهور من الاصحاب (الثاني) ما استظهر من حلو كعب الشح والاكتر عن

نحريره - وهو عدم حرمة مطلقا - نعم - ان نظر فامسى يحرم من ناحية لامسه - وعن الصدوق بصريح ناه لاشيء عليه واحتاره سد الرصاص - لولا الاحتجاج - والفصل الرقى في المستند.

وما انصوص فهي على طوائف (الاولى) - ما يدل على ان النظر بشهوة حرام وهي لنصوص الدلة على تحريم الاستماع بالنساء مطلقا - التي تقدمت الاشارة اليها الواردة في الدعاء للاحرام - تمتك بها صاحب لحواهره في المقام (الثانية) ما يدل على ان لظرو لو كان بشهوة لا يكون حراما كموثق (١) اسحاق عن الصادق (ع) في محرم نظر ابى مرأه شهوة فامسى - قال **يطلق** امرأه فامسى - وصحيح (٢) لعل عن ابى عبدالله **يطلق** في محرم ينظر الى امرته وهي محرمة **قل** **يطلق** لادس (لثالثه) ما يدل على حرمة لنظر شهوة فامسى - كصحيح (٣) معاوية بن عمار - عن الصادق **يطلق** عن محرم نظر ابى امرأته فامسى او مدى وهو محرم **قل** **يطلق** لاشيء عليه ولكن ليعتزل ويستعمره الى ان **قل** - وقال في المحرم ينظر الى امرته او يبرلها بشهوة حتى يبرل **قال** **يطلق** عليه بدنة ومورد الاستدلال دين العبر . اما صدره فغير محل عن الاشكال فانه ان كان المراد به لنظر شهوة فعارض مع دينه فانه في الصدر بصريح ناه لاشيء عليه وفي الدليل بقول من عليه بدنه - وان اراد به النظر بغير شهوة فهو ليس بحرام فلا معنى لقوله ويستعمره - ثم قوله ليعتزل - مع ان السؤال اما هو عن الاماء او الامماء على اطلاقه لم يعمل به - وحر مسمع المتقدم من نظر الى امرته ينظر شهوة فامسى فعليه حرور وبحوهم غيرهما (الرابعة) ما يدل على حرمة النظر شهوة وان لم نعم - كموثق (٤) ابى بصير عن ابى عبدالله **يطلق** **قال** قلت له رجل محرم ينظر الى ساق امرأة او الى فرجها فامسى **قال** **يطلق** ان كان

١ - لو سئل - باب ١٧ من ابواب كفارات الاستماع في الاحرام - حديث - ٧

٢ - الواسئل - باب ١٣ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٢

٣ - لو سئل - باب ١٦ - من ابواب كفارات الاستماع في الاحرام - حديث ٢

موسر أفعبه يديه وان كان وسطاً فعليه مرة وان كان فقراً فعليه ساء - ثم قل اما من لم يحمل عيه هذا لأنه امسى اما حسنه عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل به - وبه صريح في ان الحرمة لعبر الاسماء وان المحرم هو النظر وان لم ين

اقول ( اما ) الطائفة الثالثة فهي محتصة بصورة الاسماء فمن انكره لاحله لا لنظر ( و ما ) الرتبة . فهي وان كانت صريحة في ان انكره لاحل النظر لالاسماء لانه قد يقال باختصاصه بالاحسنة لفتنسا - ولشكر امرته - ولكن يمكن دفع ذلك بانه يمكن ان تجرى فيه في لروحه من جهة عدم التحلية لاحل الاحرام فلا مقيد للصدور بكبر امرته - وهو لا يرد الاطلاق لانه معارضها صحيح (١) معاوية في محرم نظر إلى عر هله فسرل قل يتل عليه دم لأنه نظر إلى عر ما يحل له والدم يكن ابرل فسق لله ولا يعد و لمس عليه شيء - و اجمع بينهما بمضى الساء على ان الموحب انكره لنظر المؤدى إلى الاسماء لامطعاً كما هو وصح (واما) طائفة الشبهة - فمعاً رصها مع هاتين لط نفس واعرض لاصحاب عه بطرح ما امدأ وبعد ملاحظة المعارضة - و يحمل على حال اسهو كما حمله عه اشبح فقه و ( و اما ) ما في لخواهر من ان في الشيء عيه لا يدل على في لحرمة ( فغير تام ) اد لكرة لوقعه في حيز اسمي تد على العموم ( و اما ) طائفة لاولى فهي لامعارض لها وتدل على حرمة الاستماع للنساء - ومن الاستماع بهن لنظر شهوة ولو لم يص اولم يبد - والاحهر حرمة النظر شهوة مطلقاً (ويؤيده) ما ذكره صاحب لجوهر ره دليله - وهو فحوى ما دل من لصوص على حرمة لمس و الحمل اذا كان بشهوة لا بدوها وقد تقدمت - وجه كون ذلك مؤيداً للدلالة - به لحمل خصوصية في المس والحمل لا يكون في النظر هذا كنه في النظر شهوة

واما لنظر بدوها فهو حاشر بالاحلاف وشهد له طلاق ما دل على لنظر إلى

لمرأة حتى النظر الى فرجها - والاصل وحس (١) على من يعطين عن ابى لحسن  
<sup>المرء</sup> عن رجل قال لامرأته او لحاربه بعد مدحوق لم يطف ولم يسح بين الصفا و  
 المروه اطر حتى ثوبت ونظر الى فرجها قال <sup>المرء</sup> لاشئ عليه اذا لم يكن غير لنظر.  
 ثم هذه لنصوص وان احتضن بعضها بالروحه الا ان حملها معها مطلقه شامله  
 للاحسية - وبعضها في خصوص الاحسية - فلا وجه لاختصاص الحكم بالروحه (وما)  
 عن المسائت لافرو في ذلك بين الروحه والاحسية بالنسبة الى النظرة الاولى بحجورناها  
 والنظر الى المحطوبه والاول للحكم مخصوص بالروحه انتهى (عرتهم) ويرد عليه  
 ما ورده سبطه في محكي لمدارك قال بعد نقل ذلك من حده وكان وجه الاختصاص  
 عموم تحريم لنظر الى الاحسية على هذا التقدير وعدم اختصاصه بحل الشهوة  
 وهو حيد - الا ان ذلك لا ينافي اختصاص التحريم لاحرامى بما اذا كان بالشهوة انتهى  
 (ومحتمل) ان في المقام عواين احدهم نظر في حال الاحرام - الثاني لنظر الى  
 الاحسية - وحرمة لذى مطاقه - والاول مفيدة بما اذا كان عن شهوة - واد اطلق  
 على مورد كذا الحرمة (فما) افاده صاحب الحدائق - <sup>مرء</sup> منى قبل بالتحريم لنظر  
 الى لاحسية مطلق في اول نظره او غير هامن محل كان ومحرمة - والمفصل بالنسبة الى المحرم  
 من ما اذا كان نظره شهوة فيحرم اولاً شهوة فيحل لامعى له لأن المدعى عموم التحريم  
 للمحرم وغيره فكيف يتم ما دعاه من اختصاص التحريم لاحرامى بما اذا كان شهوة انتهى  
 (في غير محله) كما عرفت .

و هل يحرم النظر الى العلام مشهوه ام لا وجهان - لادلة محتصة بالنظر الى  
 النساء - و الاولى عبر ثبوت المدحط عن معلوم كى بدعى الاولويه - و لاحتياط  
 سبيل المجاة .

ثم انه هل يحرم نظر لمرئة الى الرجل اذا كان عن شهوة ام لا - وجهان - وبحرى في  
 لمقام مذكرناه في التقييل والمس - وعليه ولاحياء لا يترك .

## عقد المحرم لنفسه ولغيره

الحامس لايجوز للمحرم ان يعقد لنفسه ولغيره - بالاحلاف - وفي الجواهر من الاجماع بقسميه علمه بل المحكى منه مستفص ن لم يكن متواتر انتهى وفي التذكرة محرم على المحرم ان يتزوج او يزوج فكونه وكلا لغيره او لغيره سواء كان رجلا او امرأة ذهب اليه علماء اجمع انتهى ويشهد به خصوص كثيره كصحيح (١) ابن سنان عن الصادق عليه السلام ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج و ن يتزوج او يزوج محلا فترويه بطل وحسن (٢) معاوية بن عمار - المحرم لا يتزوج ولا يزوج فان فعل فحاله باطل وموثق (٣) سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام لا يسمى لرجل الحلال ن يزوج محرما وهو يعلم انه لا يحل له - قلت فان فعل فدخل بها المحرم - فقال ان كانا اء امين فان على كل واحد منهما بدنه وعلى المهرثة ان كانت محرمة بدنه و لم تكن محرمة فلا شيء عليها الا ان تكون هي قد علمت ان الذي تزوجها محرم فان كانت علمت ثم تزوجت فعليها بدنه و حر (٤) بن بصير عنه عليه السلام المحرم نطق ولا يزوج و حر (٥) عاصم بن حميد للمحرم ان يطلق و لا يتزوج ويحرمها غيرها و تمام الكلام في هذه المسألة بالبحث في جهات .

الاولى - كما محرم التزوج وصفا كك بحرم تكليف ويشهد بهما صحيح ابن سنان وحسن معاوية - وحر سماعة وغيرها .

الثانية كما يحرم التزوج لنفسه كك بحرم تكليف او وصفا ان يزوج غيره - للخصوص المتقدمة وترويج الغير - قد يكون بصيرورته و كيلا له في العقد - وقد يكون بكونه و كيلا في جراء الصيغة خاصة - وقد يكون بكونه على من يتزوج له - ثم انه - قد يحرم الصيغة الاولى بنفسه وقد يترك غيره في ان يحرم الصيغة - و ترويج الغير يشمل جميع

١-٢-٣ ابواب ١٤ من ابواب روى الاحرام - لحدث ١٩-١٠

٤-٥ ابواب ١٧ من ابواب روى الاحرام - لحدث ١-١

ذلك (ودعوى) ان ذلك لا يصدق على مجرى الصيغة خاصة - نظير ما ذكره فيما اذا كان الصبي محرمًا لصيغته لسع قالوا - به لا يستند لسع و لثراء اليه - ولذلك سوا على عدم ثبوت حبار المجلس لمحرمي الصيغة لعدم صدق البيع عليه - و ليسع اما يكون بيع الولي و لموكن لا محرمي الصيغة فكذلك في المقام (مدفوعة) بالفرق بين السابق فان الموضوع لحبار المجلس هو السع - وهو لا يصدق على مجرمي الصيغة - وانما موضوع البطلان في عقد الصبي - امر الصبي في البيع والشراء - و اما في المقام فالموضوع هو الترويج لغيري ايجاد عتقه الروحنة - وهذا اما يكون بفعل مجرمي الصيغة فالموضوع في المقام شمله (فان قل) به لو وكن الزوى المحرم - المحل لعقد على المولى عليه - لا يكون فعل الوكيل مشمولاً لهذه المصوص - و لتوكن ليس ترويجاً محرماً بالاجماع و ليس - وبطله بما قال في لقواعد لأقرب جوارتو وكيل الحد المحرم محلاً - ي في ترويج المولى عليه - فما (اولاً) ان الوكيل نائب لموكن ولا بدانة فيما ليس له معه (وثاب) ان الترويج المسمى به في المصوص يشمل التوكيل ولذا قطع الاصحاب بحرمة توكس المحرم على الترويج لنفسه و بطلان لعقد ويرد على المصنف رايداً على ذلك انه لا وجه لتخصيص الحد ما ذكر

ولو عقد الفصولي للمحرم في حال كونه محلاً - واجاره في حال الاحرام يكون باطلاً من غير فرق بين اقول بالفس والكشف - د على القولين اما يستند عقد النكاح والترويج اليه في حال الاحارة - والمرض انه محرم في تلك الحالة فيشمله المصوص .

ولو عقد الفصولي في حال كونه محرماً - او عقد الفصولي له في تلك الحالة واحار من له العقد في حال كونه محلاً - فالظاهر عدم حواره لان عقد الفصولي ترويج - من غير فرق بين اقول بالكشف والنقل فان ذلك في حصول الروحنة - لا في صدق الترويج والنكاح (فما) في الجواهر من تخصيص السع اولاً - بالقول بالكشف وتبعه بعض الاعاظم - غير تام

## الترويح في حال الاحرام بوجوب الحرمة الابدية

الثالثة - الترويح في حال الاحرام بوجوب الحرمة الابدية للاختلاف فيه في  
الحكمة - اما الخلاف في انه بوجوب الحرمة مطلقا علم الروح المحرم بالحرمة  
اولا ، لتحقيق الاصلاح ام لا - او انه لا بوجوب الحرمة الا مع العلم وان لم يدخل بها - او  
مع الدخول وان لم يعلم بالحرمة

ومشأ لاختلاف اختلاف للصوفى - فانها على طوائف (لاوى) ما يدل على  
انه بوجوب الحرمة لادنه متشقا كحجر (١) اديم بن الحر الحراعى عن ابي عبد الله عليه السلام  
ان المحرم اذا تروح و هو محرم فرق بينهما ولا تتعاودان ابدا وموتق (٢) ابن بكير  
عن ابراهيم بن الحسن عليه السلام ان لمحرم اذا تروح و هو محرم فرق بينهما ثم لا يتعاودان  
ابدا وبحوفا غيرهما (الثانية) ما يدل على ان العقد فاسد ولا بوجوب الحرمة الابدية  
مطلقا كما (٣) رواه صفوان بن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن فليس  
عن ابي جعفر عليه السلام قال صلى امر المؤمنين عليه السلام في رجل ملك تصنع امرأة وهو محرم  
قبل ان يحل ففصى عليه السلام ان يحل سسلها ولم يجعل نكاحه شيئا حتى يحل فاذا احل  
حطها شاء فان شاء هبها روحه وان شاء لم تروح (الثالثة) ما دل على انه بوجوب  
الحرمة مع العلم كحجر (٤) زرارة وداود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام - وحجر  
اديم بن باع الهروي عنه عليه السلام قال والمحرم اذا تروح وهو يعلم انه حرام عليه لم تحل  
له ابدا .

وبلاصحاب في مقدم الجمع بين النصوص - لك - احدها - ان الطاهر من  
الطائفة الاولى يقره قوله عليه السلام فرق بينهما هو الحرمة مع الدخول ضرورة ان المراد  
بالتعريق ليس هو التعريق الاعتبارى بمعنى ارتفاع الزوجية لانه حاصل بنفسه

١ - ٢ - ٣ - له مسائل - الباب ١٥ - من ابواب تروح الاحرام - تحدث ٢ - ١ - ٣

٤ - له مسائل - باب ٣١ من ابواب ما يحرم بالمصاهرة ومحوها - حدث ١



العقد فلا يصح من الحاكم أو العدول من المؤمنين به بل المراد هو التعريق  
المعارجي وهو لا يحقق لأبعد اجتماع في العرائش لدى لاسمك عالما عن الدحول  
(و عليه) فهذه الطائفة احص من لصدقة اثنية فتقبلها بصورة علم الدحول  
(و لسة) بينها وبين لصدقة لثثة وان كانت عموما من وجه . لا بها بدل على حرمة  
الدحول بها علم بانحرمة م لا .. ومفهوم لصدقة اثنية - انها مع الجهل لانحرم  
بدا - دحل بها ام لا - لا ان المفهوم لاصالح لمعارضه المطلق ضرورة ان دلالة  
الشرط على المفهوم بما هي من جهة ظهور لتسقط عليه في كونه عنه محصورة و  
ظهوره في ذلك ليس مثابه لعرض مع ظهور المطلق . فقدم عنه - فيكون النتيجة  
هي لحرمة مع الدحول ولو كان حادلا و منه (اولا) ان لظهر من التعريق سيما  
بقربة ولا يتعدان بد هو التعريق لا عبرة و ليس هو مرا تكليفا بالتعريق - بل  
هي ارشادي اني بطلان النكاح - ولد يفهم من ذلك في المقام و في بظايره بطلان  
العقد (و ثب) ان مطلق لطاقفة لثثة انه هو دحاله العلم في لحرمة فالجمع  
بيده وبين هذه لطاقفة على ما قد هو اعتبار الامر في انحرمة في الدحول و علم  
(و ثانيا) ان ما قد - من ان المفهوم لاصح لمعارضه المطلق غير تمام - فان  
المفهوم بما يستفاد من خصوصية في المطلق وهي ان اشير ليه من دلالة لشرط على  
الاحصاء .. وهذه الدلالة دلالة مطلقية وطرف لعرض هو ذلك ولا وحده لتقديم الطائفة  
الاولى على مفهوم الطائفة الثالثة .

ثبها - ان لصدقة اثنية احص من اثنية فتقدم بصورة الجهل - فتصير  
الثانية حص من الاولى فتقبل اطلاقها - فالسيحة هي لحرمة مع العلم لاندونه (و فيه)  
انه يتوقف على نقول بانقلاب السهول لاندونه .

ثالثها - ان لطاقفة الثالثة مطلقها نقيد اثنية - و مفهومها نقيد لاولى  
فالنسبة هي لحرمة لو علم به حرام عليه (و فيه) انه يتوقف على كون دا شرطية  
او لقول بمفهوم الوصف والاول غير ظاهر و الثاني فاسد (مع) انه يلزم حل الطائفة

الاولى على الفرد النادر اذ اقام المحرم الذى فى مقام اتيان العادة على الكاح مع علمه بالحرمة و لفساد مآدر

و الحق انه يقع التعارض بين الطائفة الاولى و الثانية - اما الثالثة ولاحصيتها من الثانية تقدم عليها و مطوقها لا يباى الطائفة الاولى فهي يعمل بها على كل تقدير فالمسألة الى صورة الجهل يقع التعارض بين الطائفتين الاولىين و لا يمكن الجمع الدلائلى بينهما فلان ادوا ان يرجع فيهما الى المرححات السنية - و طائفة الاولى ارجح لاحل الشهرة - فمقدم فالتجتهى الحرمة الادبية مطلقا (ولكن) الظاهر كون كلمة ( ادا ) فى طائفة الثالثة شرطه لعدم ملائمتها مع الجملة بمعناها الاخر (وعنه) فمفهومها تفيد الاولى و تختص بصورة العلم ( و دعوى ) لزوم الحمل على الفرد النادر على فرض صحتها - يلزم منها التعارض بين الطائفتين والترجيح مع ثلثة للشهرة وموافقة الكتاب ( فالمتحصل ) ان لاظهر هو الحرمة مع العلم مطلقا وعدمها مع الجهل كك

## الحاق المحرمة بالمحرم

الرابعة فى الحاق المحرمة بالمحرم فى حرمة العقد الصادر منه و بطلانه - و كونه موحدا للمحرمة الادبية - اقول - ثالثها التفصيل بين الاحير والاولين بعدم الالحاق فى الاحير خاصة

فالكلام فى موردين - ١ - فى حرمة العقد و بطلانه - قال فى المنهى ولايجوز للمحرم ان يتزوج ولا يزوج و لا يكون ولباى الكاح و لا وكيلا فيه سواء كان رجلا او امرأة ذهب اليه علمائنا اجمع انتهى و يحوى فى الذكر - قال فى الجواهر و فى القواعد و كشفها ولو كانت المرثه محرمة و الرجل محلا - فالحكم كما تقدم من حرمة نكاحها و تلذذها بزوجها تفصيلا أو لمسا او نظرا أو تمكينا له من و طيها و كراهة حطتها و جوار رجعتها و شرائها و مفارقتها بل فى الاحير الاتفاق على ذلك انتهى

(وهذه) الاجماعات المنقولة - بصيغة ما قبل من عدم كون هذا الحكم من حوص الرجل - و عدم اختصاص احكام لتقدمة من الاستمتاع به - لعلها كافية في ارادة الجنس من قوله لا يمس للمحرم ان يتروح ولا يروح و ان يتروح او يروح مخالفاً وترويجه باطل - وما شابهه .

و اما المورد الثاني فقد صرح عبر واحد بعدم الالحاق - و انه اذا عقد على المحرمة و هو محل لم تحرم عليه - وذهب جمع الى الالحاق وظهر المصنف به في المنتهى . هو الاختصاص وعدم الالحاق به عند عنوان بطلان العقد وحرمة بصرح بالمرأة ايضاً كما تقدم ولكن في مسألة المحرمة الائمة - يقول لو عقد المحرم حال حرامه على امرؤه فان كان عائداً الى الح و لا يتعرض لحكم الميراث .

وكيف كان فمقتضى العمومات والاصل عدم الحرمة - وقد استدلت للحرمة بوجوده (الاول) - لاجماع - وهو كما ترى (الثاني) قاعدة الاشتراك (وفيها) ان القاعدة تامة في الاحكام الثابتة للاشياء بما هي من غير نظر الى صف خاص - كوجوب السورة في الصلاة - فانه في امثل ذلك اذا حوطب الرجل به او كان الكلام المبني للحكم بحوله طهور في ارجاله او قلنا باختصاص لخص بالخاصين محض اختصاص وكان الحاصرون هو الرجل تتم القاعدة (واما) الاحكام المترتبة على صف خاص مع احتمال لدخل في الحكم والقاعدة عبر تامة فان كان هذا الحكم من احكام الاحرام بما هوو كان لسن الدليل بحو استبعاد منه ذلك كان هذا الوجه متبهاً - ولكن بما انه يحتمل كونه من مختصات الرجال وكونه من احكام المحرم بما هو محرم - فلا يكون مورداً لقاعدة الاشتراك (لثالث) ان المراد بقوله المحرم اذا تروح وهو محرم - هو الجنس لظهور الالف واللام في ذلك فيشمل المحرمة ايضاً (وفيها) انه لا ريب في ظهور لالف واللام في الجنس ولكن ليس لازم ذلك شمول المدحول لغير من يصلح ان يشمل له - بل لازمه كونه طاهراً في ارادة فعلية جميع ما يصح ان يطبق عليه المدحول - وعلى ذلك فان كان المراد بالمحرم الشخص المتصف بالاحرام كان شاملاً للرجال والنساء - وان كان المراد معناه الطاهر وهو الرجل المتصف بالاحرام فلا يشمل

المرثية - والكلام ان لم يكن طاهراً في الدين فلاقل من الاحمال فيكون مردداً بين الأقل ولاكثر فلا بد من الاختصار على الأقل العتيق وهو الرجل - فاداً لأدليل على الالتحاق (ولكن) - ان كثيراً من الاحكام لشيركة بين لصفيين مست بصيغة المدكر وهذا شايع - وافى جمع بالالتحاق - فالاحتياط لا بأس - انه يمكن الالتحاق اظهر

## اختلاف الزوجين في العقد

مروع الاول - لو اختلف الزوجان في العقد - ففيه صورتان - (الاولى) ما اذا اختلفا في وقوع العقد حال الاحرام او الاحلال (الثانية) ان يتوافقا على وقوعه حال الاحرام - ولكن اختلفا في العلم والجهل .

اما لصورة لاولى - فقد يقال انه يقدم قول مدعى صحته - واستدل له بوجوه .

١- ان مقتضى اطلاق الأدلة صحته كل عقد حرج عنه العقد الواقع حال الاحرام

فما استصحاب عدم مقدرة العقد لحال الاحرام ثبت صحته من غير حاجة الى ثبات كونه في حال الاحلال - ذكره صاحب الحواهر (وفيه) ان العقد حال وقوعه كان مقرباً لحال الاحرام اولم يكن فلاحاله سابقه لعدم المقدرة كى يستصحب

٢- انه يستصحب عدم لاحرام الى حال وقوع العقد - فالعقد محذور بالوجدان

وعدم كونه العاقد محرماً في حاله محذور بالاصل فتم الموضوع ( ولا يعارض ) ذلك

استصحاب عدم العقد الى حال الاحرام - فانه لا يثبت به وقوع العقد في حال الاحرام

لكونه مشناً (كما) لا يعارضه استصحاب عدم وقوع العقد في حال الاحلال اى غير حال

الاحرام الذى هو موضوع الفسخ - اذا اصل الاول حاكم على ذلك فان الشك في

وقوع المجموع ، المقيد مسبب عن الشك في القيد فالاصل الحارى في القيد حاكم

عليه وان شئت قلت - ان الاثر لا يترتب على المركب ما هو مركب بل على دوات

الاجزاء التوأمه المحذرة بالوحدان والاصل ( ولا يفرق ) فيه ذكرناه بين العلم بتاريخ

الاحرام والجهل به سواء أعلى ما هو المختار من حرمان الاستصحاب في كل من معلوم

التدريج ومجهوله (ولكن) نردعه انه منه عما اذا كان لشك في تقديم العقد على الاحرام ووقوعه حاله وامالو علم بعدم التقديم و شك في الحبر - فمجرى استصحاب بقاء الاحرام حال بعده وبه يحرم موضوع السطال

٣- اصاله صحة لحاربة في جميع المقود والابتعاات الحاكمة بصحة كل عقد واقع شك في صحته وفساده - لى عيبها ساء العقلاء واجماع العلماء (ولكن) حيث يكون عمدة مدر كها ساء العقلاء واجماع - وثوب ديث فيما اذا احتمل لتصادف الواقعى من دون ان يكون للمعاقدان صيرين اليه محل تأمل - فلو اعترفا بالجهل بعدد العقد في حال لاحرام لامورد لصاله لصحة (ن) يمكن ان نقل به لانجرى في تعرض حتى مع تسيم ثوبها بالادلة للفظه - بـ أ على انها من الامارات لا الاصول الثبوتية وبه في تعرض لأملاك لطرفقة (وعنى هـ) فما اورده سيد لمذكر ره على هـ اوجه الذى ذكره لكر كى قدمونائى لشهدس و سمعاعرها - به اما يتم اذا كان المدعى بوقوع لفعل في حال لاحرام غدا بمسرد ذلك اما مع اعتر فهمما بالجهل فلاوجه لتحمل على الصحة بنهى في غـ له لسه (ولا يرد عليه) ما فى الجواهر بان اصل لصحة في العقد وبحوه لا يعتبر فيه انعلم لاطلاق دلله نعم اصل عدم وقوع المعصية من المسمم بعمر به لعدم وهو غير اصل لصحة لى هى بمعنى ترتب لاثـ كما هو واضح انتهى (وعليه) قد تم بعسم جهلها بالفساد يكون مقتضى اصل له لصحة المقدمة على جميع الاصول هو الساء على لصحة و تقديم قول مدعيها - وان علم بذلك فان كان يحصل تقديم لعدم على الاحرام يحكم بالصحة للاستصحاب لتقدم وان لم يحتمل ذلك فمقتضى الاصل اى اصله بقاء لاحرام حال بعده - و اصاله عدم تحقق الروجيه هو الساء على لفساد وتقديم قول مدعيه -

واما الصورة الثابة - فاثـ اختلافهما يظهر فى الحرمة لانيه وعدمها - و فى هـ الصورة لانجرى اصاله الصحة ولاغيرها مما تقدم من الاصول - اذ الفساد محرر (وان) سيد على ن المحرمة غير ملحقه بالمحرم فى هذا لحكم كما هو ساء

بحسب الدليل لابد من تقديم قول الروح ادعى الجهل او العلم - لئلا يدل على ان قول الشخص فيما لا يعلم لا من فيه حجة ومعتبر - كما يستعد ذلك مما ذكره الفقهاء تبعاً للنص في باب الحبس في مسألة احوار المرتبة لخص او اظهر من حجية قولها فيه - من باب حجة احوار الشخص عما في نفسه - دلالته - يكون الاحبار يعلمونه ووجهه احواراً عما في نفسه فيقدم ذلك - ولا يعارضه ظهور حال لمسم في العلم بما يتلى به من الاحكام - فان هذا لظهور سافط قطعاً ان العلم بالفساد لا يقدم على العقد (وان) يبسا على الحاق المحرمة بالمحرم وان كان الخلاف في علم احدهما المعين وجهله مع الاعتراف بجهل الآخر والحكم ما تقدم من تقديم قوله - ولا فيقدم قول مدعى العلم - فان ادعاء جهل الآخر لا اثر له مع علم صاحبه على العرص .

ثم به مع حرمان اصالة الصحة والحكم بها فثبت ان ذلك حكم ظاهري لا واقعي فيخص بصورة الجهل - فالمدعى للفساد العالم به ليس له ترسب آثار الصحة فيما يختص به (هو) كان هي المرثه ليس لها المطالبة بالمهر ولا شيء من حقوق الزوجية ولا بالمهر قبل الدخول اما بعده فتطالب باقل الامر من المسمى ومهر المثل ولها ان تحصل بعضها منه ولو بالمهر واستدعاء العراق (ولو) كان هو الرجل ليس له الاستمتاع بها ولكن يجب عليه ان يعق عليها ويعطيها مهرها - وما شاكل من الآثار التي عليه لاله .

فهل له ترويح احتها الطاهر لا - فان من آثار صحة العقد الواقع حرمة ترويح احتها فهي تثبت عليه (فما) في محكي المسالك من به يحور له الترويح باحتها وحامسة ويحور ذلك من اوارم الفساد انتهى (عبر صحيح) لحكم الشارع بصحة العقد طاهراً فيترتب عليها جميع آثارها الا ما هو له فيه لا يرتب وقفاً وهو واضح وظاهراً للاقرار (كم) ان ما عن سد المدارك - من انه منى حكم بصحة العقد شرعاً يرتب عليه اوارمه فيجوز لها المطالبة بحقوق الزوجية طاهر او ان ادعت الفساد انتهى (لا يتم) لكونه منافياً لاقرارها الذي هو ماض عليها بالنسبة الى حقها وعبر ماض في حق

المير - كما افاده صاحب الجواهر ره .

لثاني د كان لمكر للصحة لرحل فان كان دخل بها تسحق تمام المهر  
بلا كلام وموثق صراحة يشهده - و ن لم يدخل بها فيه خلاف - فعن طاهر الشيخ  
قده انصاح انعقد ووجوب نصف المهر وعن غير واحد ان العقد يكون ناقصا  
طبقها استحققت نصف المهر و لاقسامه - وقد حمل صاحب الجواهر ره كلام الشيخ  
على ذلك (وعن) كشف الثم انه يطلقها باستدعائها تسحق نصف المهر وان لم يطلقها  
او يطلقها لاستدعائها فتسحق تمام المهر

واستدل الاول بالنسبة الى استحقاقها نصف المهر وان لم يطلق -- بوجهين  
(احدهما) ان الرجل اعترف بما يبيع من لوطه فيكون كالطلاق قبل السحول  
(ثانيهما) ان انعقد بما يوجب تملك نصف المهر وملك النصف الاخر هو اللوط  
و لموت - ولكن رد (عنى الاول) انه فسد بطل (وعلى الثاني) ما حقق في محله  
من ان العقد ممكن لتمام المهر . وان يطلق قبل السحول يراجع النصف . وما  
ذكرناه يظهر وجه القول الثاني .

و استدل لقول الثالث بان العقد ممكن لتمام المهر - و يطلق برغم الروح  
لعوقلا بوجوب الرجوع لنصف - لا اذا كان باستدعائها فيه ح يحكم بالرجوع الرام اليها  
فيكون خلافا شرعا صحيحا بغيرها (وهه) انه اذا لم تسدع الروحة الطلاق و  
صانعها - يكون الطلاق سطر بجر لعوا ولكن في رعم الميراث صحيح فلم بها و  
ن شئت قلت انه ان صانعها يحصل العلم الاحتمالي بانها اما لا تسحق تمام المهر ان كان  
العقد بطلا - او نصفه - ان كان صحيحا لوقوع الطلاق فالنصف من المهر يعلم تفصيلا  
بانها لا تسحق - وقد مر ان الاثر انما يترتب على اصابة الصحة مع عام العلم التفصيلي  
بالخلاف لعدم كونه معبره لواقع (واما) مسأله انصاح العقد المسبوب الى الشيخ  
فلم يظهر لي وجهه

لثالث - انه دائر وروح في حال الاحرام مع العلم بالحكم لكن كان عاقلا عن

كونه محرما او باسائه فلا اشكال في بطلان العقد لاطلاق ادله الطلاق (واما) حديث رفع القسم عن التسعة منهم ناسي و العادل فلا يصلح لاثبات نصحة فانه لو للحكم لاشت وبطلان ليس حكما وصعبا كي يرتفع به بل هو اسراعى من عدم مطابقه لما يى به لما هو موضوع الاثر .

فهل يوجب الحرمة الابدية - كما هو مقضى اطلاق دليل المحرمية او لحدود عيه خصوص لجهل انه لا يحل له و ما ان علم بالحكم فهو داخل تحت عموم الدليل ام لا يكون محرما كف صرح به غير واحد وجهن (قولهما اشئى) فان لم يقيد لاطلاق دليل المحرمية لا يبدل على الاحتصاص بالعلم بالحكم لكنى للمجهول شرعا بل يبدل على انه مختص بما دا علم بالحكم الحرثى للمجهول له - لاحظ قوله - و هو يعلم انه لا يحل له - و معلوم ان العلم به متوقف على لعدم الكسرى - و العلم بالصبرى - فمع نفعه او السان لاعلم بالحكم الحرثى فهو داخل تحت المقيد (لهم) الا ان يقدر العقل والسبب لا يوجبان عدم العلم رأسا لحضور المعلوم ووجوده في حراسة نفس فقام فان العلم ينظر العرف لا يتجمع مع لسان و لغة .

الرابع لترويج في حال الاحرام ولكن كان ناطلا من ناحية اخرى كترويج احب لزوجته والحامسة و في بعده و ماش كل - هي المروء الطاهر به يوجب التحريم لصدق الترويج فيشبهه الاحار - وقد ذكر بعض المحققين في وجه الشمول ان المراد بالترويج في حال الاحرام هو لعقد الجامع لشرائط صحة نفسه اى الواحد لجميع ما يشر فيه من حيث انه عقد كالمصوبه والعربية وتقدم لا يوجب على القول وامثال ذلك - والمعروض تحممه واجدا لما يشر فيه فيكون مشمولا للاحار (اقول) لا اشكال في ان المراد بالترويج في خصوص الباب ليس هو لترويج الصحيح من جميع الجهات سيما ما تنضم انه مع العلم انه لا يحل له - بحرم عليه اذا فان الترويج فيه فاسد حتى في علم العاقد (وعليه) فيدور الامر بين ان يكون المراد هو الترويج لصحيح من جميع الجهات - فلا تشمل النصوص للمقدم .. و لترويج



الصحيح من ناحية ما يعسر في العقد نفسه وشمله - او ما يطلق عليه لترويح ولو كان باطلا من جهة فقد شرط من شروط صحة نفسه (و لدى) يظهر لي ان المراد بعد ما لم يكن هو الترويح الصحيح من جميع الجهات شرعا - برأيه ما هو ترويح عند العرف و العقلاء فان المحطيات الشرعية مره على ما هو المتداول بين اهل العرف في معارفهم وعليه فكل قيد من قود العقد و الترويح العقلاني ان فقد لا يكون مشمولا للاحرام والا فيكون مشموله - من غير فرق بين قيد العقد نفسه وغيرها - فهي الامثلة لمدكورة يتم ما افاده السيد في العروة .

الحامس من كان محرما وشك في انه احل من احرامه م لا ياحوره الترويح فان تروح مع ذلك بطل الاستصحاب اي استصحاب نفسه لحرمة فهو يوجب الحرمة م لا وجهان (قديقال) بالاول كما في لعروة دعوى انه مقصي استصحاب نفسه لاحرام (والكن) يرد عليه - ان الماحود في موضوع التحريم لا يدي لعنه بانه لا يحل له المتوقف على العلم بالكبرى والعلم بالصغرى - كما مر - وقد حقق في محله ان الاستصحاب لا يقوم مقام لعن الماحود في الموضوع وعليه فلا بعد لاستصحاب (واما) طلاق مدل على حوار ترويح كل امرأة فلا يمكن لمدكته في المقام لانه بعد ما حرج عنه المرأة المروحة في حال الاحرام يكون لمدكته تمسكا به نعم في الشبهة المصدقة (وعليه) فالمتعين هو الرجوع الى استصحاب عدم وقوع ما يوجب حرمة لادنية - و بصدرة اخرى بقائه على ما هي عنه من جوار ترويحها دنا .

## شهادة المحرم على العقد

الحامس المشهور بين الاصحاب حرمة الشهادة على العقد - على المحرم - و في الجواهر م لا خلاف حده و نه في المدرك بسنه الى قطع الاصحاب من عن محتمل العنة الاحماع عليه بل عن لحلاف دعواه صريحا انتهى - و في الحدائق ظاهرهم الاتفاق عليه انتهى - و حسن لعن و النمن و المقنع و المقنعة و الكافي و

الاقتصاد والمصاح و مختصره والمراسم - حباله عن ذلك و لعل بدتهم على عدم  
الحرمة لكن الاساطين و الفحول اعرف بقناوى القوم و هم يدعون لاتفاق و معنى  
الخلاص - و صرح بعض متأخري المتأخرين بعدم الحرمة .

وكيف كان فمدرك الحكم - روايات ثلاث - احدها - ماروه (١) الشيخ باساده  
عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ابى شجرة عن عمه ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام  
فى المحرم يشهد على نكاح محلي قال عليه السلام لا يشهد الحديث - ثابته . ماروه (٢)  
باساده عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن على عن بعض اصحابه عنه عليه السلام  
المحرم لا ينكح ولا يشهد فان نكح فكاحه باطل و روه الكيى عن عدة من  
اصحابنا عن احمد بن محمد مثله و راد ولا يحط - ثابته مرسنة (٣) ابن شجرة عن  
ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام فى المحرم يشهد على نكاح محلي قد لا يشهد - ثم قال  
يجوز للمحرم ان يشير بصد على محل - وقال الشيخ والصدوق هذا نكار و تنبيه  
على انه لا يجوز .

و اورد على الاستدلال بها موجه - ١ - ضعف السند - وذلك لان جميعها مراسلات  
مع - ن الظاهر ان الثالثة عن الاولى رويت مرتين مره مع الزيادة و اخرى بدونها  
اضف الى ذلك ان الثانية برويه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن على - و  
المحقق الاردبيلي ذكر رواية احمد بن الحسن بن على و يحكم بسقوط الواسطة  
فهى مرسله من ناحيتين (اقول) بعد الاعراض عن ان راوى احدها عثمان بن عيسى  
وقبل انه من اصحاب الاحماع و راوى الاخرى الحسن بن على الفصل وهو ايضا  
من قبل انه من اصحاب الاحماع - وسقوط الواسطة بين احمد و الحسين غير ثابت  
وعلى فرضه لا ينصر فان احمد كان يصرح من قم من كان يروى عن الصنفاء فلا يحتمل فى حقه  
الرواية عن ضعيف بل قبل فى حقه انه ما كان يروى عن ابن محبوب من اجل ان

١-٢ - لوسائل ال - ١٤ - من ابواب تروى الاحرام - الحديث - ٥-٧

٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب تروى الاحرام - الحديث - ٨

اصحابا يهيمون بن محبوب في روايته عن ثمالى - فلا يحمل في مثل هذا الشخص الروية عن الضعف بل الظاهر هو اطمينانه بوثاقه جميع ابوسائط (ن) لاصحاب عملوا بها واصحاب تصمته فهو كان ضعف فيها خبر لا يعمل .

٢- ما في المستند وهو انها مصممة لجمعه الحرية وهي لا يدل على اللزوم

(وقبه) - حقق في محله من ان الحمله الحرية اظهر في اللزوم من الامر وانتهى

٣- ان في كلمه - بشهد - احتمالات - اول - ان يكون ثلثا مجردا

بصيغة المعلوم - فمقاد لنصوص ح حرمة حضور محسن العقد وتحمل الشهادة

الثاني - ان يكون بصيغة المعلوم - مع كونه من باب الافعال - فمد لنصوص على

عدم جواز داء الشهادة - الثالث - ان يكون تصديقه المحبوب فمقدارها عدم حوار طلب

الشهادة من المحرم على العسر - وعلى هذا فهي محمله (فان من) ان مقضى العلم

الاجمالى بحرمه عدم ما ذكر بمضى لزوم لاحباط فيجب تركه جميع (فما) ان مثل

هذا انعلم لاحمالى تكليف مردد بن شخصين لا يكون محررا وكل من طرفين يرجع

في وصيئته الى اصابه الرثة كما حقق في محله (وقبه) ان الاحتمال الثالث

خلاف الظاهر - مع انه على فرضه تعلق النهى بصبر ورته شاهد ومقتضى طلاقه

ح حرمة شهاد بغير ياه وحرمة تصديقه للشهادة - وان شئت فقل انه يدل على مبعوضة

صبر ورته شاهد فاما هو السب لذئك وهو احبيرة - او هو مع طلب العسر ايضا يكون

عسر ما بل انطاهر هو خصوص ما هو لحره الاحرام السب وهو احتبارة و رادته

فعلى هذا ايضا تبدل على حرمة الحضور ونحمل الشهادة واما لاحتمال الاولان

وانطاهر هو الاول منهما - فانه لو كان المراد به اداء الشهادة كان يتعدى بالياء - فالمعتبر

هو الاول (فالمحصل) تمامه دلالة المصوص على حرمة الشهادة وسددها ايضا الاشكال

فيه فلا وجه لسوقه في الحكم .

ثم ان مقتضى اطلاقها حرمة الشهادة وتحمل - كان الحضور لتحمل اولم

يكن (فما) عن لمدارك وفي المستند من الاختصاص بالاول اما هو من جهة انها

يسكن مدركة المصوص لهذا الحكم اما تضعف لسد كما عن الاول او لقصور الدلالة كما في الثاني وان المدرك عند هذا هو لاحصاء فلا بد من الاقتصار على المتيقن وهو حصوص الحضور لاجل تحمل الشهادة (ولكن) حيث عرفت ان المصوص ثامة مسد أو دلالة فلا مانع من الاخذ باطلاقها .

ثم مقتضى المصوص عدم الفرق بين كون العقد للمجلس و للمحر من او للمعترفين كما عليه الاصحاب .

ثم المشهور على ما قبل حرمة أداء الشهادة هي لجوهر وكذا تحريم عليه اقامة ي اقامتها على العقد كما عن المسوط و لسائر من في الرياض لى المشهور من في الحديث ظاهر هم الاتفاق عليه انتهى والمصنف ردها خلافا لتدكرة و انتهى و انقواعد لم يتعرض لها - وفي الاولين حكم بحرمة اقامه الشهادة وفي محكي لقو عد استشكل في الحكم وكيف كان فلا دليل على الحكم المذكور - وما ذكره مدركا له غليل - فانهم ذكروا له وجهين .

الاول دحوله في الشهادة المهي عنها في الاحبار المتقدمة - و ان المهي عنه هي الشهادة اعم من محمها اوائها - بل على ما في نسخة الوسائل - من انشاء كلمة على في مرسل اس بي شجره بعد كلمة بشهد - يكون هو طاهرا في أداء الشهادة لان الشهادة على شيء طاهرة في ادائها ( و فيه ) ان الشهادة من الشهود بمعنى الحضور طاهرة في حضور مجلس الكاح لا دائها وثوب كلمة على غير محقق ( و قاعدة ) لاء على الرايد لودار الامر بين الرادة والنعيسة و ان كانت ثامة - الا ان استناد الاصحاب الى حصوص لرواية المتضمنة لكلمة على غير مسلم - فاداً المصوص لا تشمل أداء الشهادة ( مع ) انه على فرض ثوبتها تكون الحصر قابلا للحمل على كل مهما فالمسلم هو حرمة الشهادة دون ادائها .

الثاني انه قد مر ان قوله عَلَى في دس المرسل الاخير يحوز للمحر من ان يشير بصدد على محرم - استعظام الكاري وتنبه على انه لا يجوز - المرده تشبيه الشهادة

بالإشارة وأنه كما لا يجوز كل ما هو دحل في لصيد ولو سحر الأعداد كك لا يجوز كل ما هو دحل في الكاح و منه أداء الشهادة أدكم ب محرم دحل منه كك د ثها و فيه (أولاً) أن سداد الاعتدال به بالخصوص غير ثابت قطعه في نفسه غير ثابت الجبر (و ثانياً) أن أداء الشهادة لا دحل له في ثوب لكاح أصلاً و حضور الشاهد مجلس العقد و ن كان مسجداً و من تلك الجهة لا بأس بشبهه بالإشارة إلى لصيد و أما د ثها فلا دحل له في لكاح بوجه بل إنما هو من و س ثط منه في مقام لراع و الدعوى - فلا بأس على حرمة أصلاً و لأحد معقول قدم ما فيه مراراً فلا يظهر عدم حرمة (وما ذكره) هو لوجه في لأشكال من دون حاجة إلى و حوه إلى اشر إليها المصنفه في محكي القواعد (مها) ثم لك نادرة حرمة كمن شهادة أدائه على و حو بها عند الاحتياح إليها (و مها) به نره رتب معاصد عظيمة على عدم الشهادة (ومها) أن أداء الشهادة من قبل لاحتلالاً لاش و لاحتراضاً دائماً يترتب عليه ضرر لا يحسن تحريمه (ومها) أولو به حوار أداء الشهادة من حوار الرجوع إلى المصنفه في عدة الرجعة لأنه أبعاد للكاح دون أداء الشهادة (مع) أن لما فقهه في أكثر هذه الوجوه محلاً و سداً أدل دل الدليل على حرمة أداء الشهادة (بوجه) ذلك تخصيص دلة حرمة كسماها (ولوسي) على حرمة لادس بما يلزم به مع عدم برتب مصدرة عظيمة على تركه و لا يحكم حوار أدائه بأعداد الرجم (و كون) الجبر لصادق لا يحسن تحريمه - غير أنم بعد عدم علمنا بمساطات لأحكام (و حوار) الرجوع إلى المصنفه في عدة الرجعية بما هو من جهة أنها روحه حقيقة و ليس الرجوع بعداً لكاح و إلا لما حار

ثم انه لا فرق في حوار أدائها بين تحملها وهو محرم أو محرم - نعم إذا تحملها محرماً مع بوجهه بحرمة الشهادة لا يكون بوجه حجه لنفسه - ولكن إذا كان تحملها على وجه الحد كمالاً لواقع العقد عنده من دون أن يتمكن من عدم الحضور - فلا مانع من قبول شهادته كما انه لو تحملها على وجه الحرام ولكن ثابت بعد ذلك بقل

شهادته (و ما ع) المسوط من به لو تحملها محرماً لأبست الكاح بادانها ولو كان محلاً - اما لفسقه - او لأن هذه الشهادة شهادة مرعوب عنها شرعاً فلا تعتبر و ان وقعت جهلاً او سهواً او تعاقاً (يرد عليه) ان دليله الأول قد مر فيه - و ما ادعاه ثانياً محمّد دعوى لا دليل عليها بل طاهر الأدلة خلافها - كما صرح به صاحب الجواهر ره

## حكم الخطبة

السادسة (قال) المصنف ره في المذكور يكره الخطبة للمحرم وخطبة المحرمة ويكره للمحرم ان يحطّب للمحبس انتهى (و في) الجواهر و تكره للمحرم الخطبة كما في انقواعد ومحكى المسوط والوسيلة انتهى (وعن) طاهر ابي عبي المحرمة و مال اليها بعض الاعظام من المعاصرين وقد استدل للمحرمة بوجوه

الأول - السوى (١) لا يكره المحرم ولا يكره ولا يشهد ولا يحطّب (وفيه) به وان كانت دلالة نامة - ولا يصح لى ما قبل من ان الحمله لحرية لا تدل على اللزوم او انه يحتمل ان يكون بصيغة المجهول اى لا يظن لغير للخطبة - لأن الحمله لحرية اصح في اللزوم من الامر والهي - و كونه بصيغة المجهول خلاف السياق وان بقية العمل بصيغة المعلوم الا انه ضعيف السند و اسناد الاصحاح اليه دلالة الى سائر فقراته غير ثابت لولم يكن ثابت الخلاف (مع) انه لو سلم استنادهم اليه - فهو دلالة الى تلك الفقرات دون هذه لفقرة التي لم يثبت المشهور على طبعها - ولا مانع من حرصه لحرية دلالة الى بعضه وعدم جوره دلالة الى الآخر بعد انحلاله لى اخبار عديدة .

الثانى ما رواه (٢) الكليني عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد

١ - سنن يهقي ج ٥ ص ٦٥ ولس فيه ولا يشهد

٢ - لوسائل - باب ١٦ من ابواب بركة الاحرام - حديث ٧

ابن عيسى عن الحسن بن علي عن بعض اصحابنا . عن ابي عبد الله عليه السلام المحرم لا يكره ولا يكره ولا يشهد ولا يحطب دن كبح فكاحه باطل وهذا المحروان لم يكن بمرتبة اسوى في الصعب فان الحسن قبل من اصحاب الاعمال والراوى عنه احمد بن محمد بن عيسى انى كان يجرح من هم من كان يروى عن الصعبة ولا يثبت في حقه ان يروى عن الصعبة ولو مع لواسطة (وروايه) في لتهديت بدون حمله (ولا يحطب) لاتصر بعدكون لكبيى اصسط من الشيخ . وثبت قاعده لساء على الرايد لودار الامر في المحرم من الزيادة و لفصان . ولكن عراض لاصحابه وعدم اثهم بحرمه الحطية يوجب وهنه وضعفه فلا يعتمد عليه .

الثالث ما في المرسل الاخير . يجوز للمحرم ان يشر بصديق على محل . فانه كما عرفت يدل على حرمه كمن ما له دخل في الكاح . و الحطية دحيله في الكاح كدحل الاشارة في الصيد ولا تحور (وهه) ما تقدم من عدم ثبوت اسناد لاصحاب ابي ذلك لمرسل سيما ديله تضعفه لاحد له فادل دليل على الحرمه .

و استدلل للكراهه بنصوص المقدمة بدعوى بها لضعفها لا تصلح مدركة لمحرمه لكنها تصلح مدركا للكراهه ولو بواسطة قاعده السامع في دله الاحكام غير الالزمة وما في لذكره قل لانه سمى الى الحرام فكان مكروها كالتصرف (ولكن) يرد على الاول ان قاعده السامع لذته بحد من راع . محتصة بالمستحبات والامور بها في المكروهات . ويرد على الثاني . انه لا يجرح عن العباس ان اريد اثبت الكراهه قاسا بكراهه التصرف لداعى الى الزنا . وتعرض بلعب ان كان لمراد اثباتها بما ذكر من لعل (فتحصل) به لادلل على لحرمة ولا لكراهه . فالأظهر بحسب الادلة حورها من غير كراهه ولكن الاحتياط بركها لاسمى تركه .

### حرمة الاستمنا

(و) منها (الاستمنا) باليد او الملاعة او غيرهما . بلاحلاف احده فيه كما

في الجواهر - وبإحلاف على الظاهر لمصرح به في بعض لعائن كما في الرصاص  
وبلا س كما في محكي المدارك - بل بإحلاف و التصوص المربوطه بالمقام  
طوائف ( الأولى ) ما طاهره لحرمة من سجة لأحرام كصحيح ( ١ ) عبد الرحمان بن  
الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يعثر به وهو محرم حتى يمسى من  
غير جماع و يقف ذنبت في شهر رمضان ماذا عليهما قول عليهما جميع الكفارة  
مثل ما على الذي يجماع و موثق ( ٢ ) إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قلت  
ما تقول في محرم عثر بذكره فامسى - قال عليه السلام ارى عليه مثل ما على من اتى به  
و هو محرم بده و لم يجز من قبل . هذين لحران وان احصوا بالعت بالاهل و  
باليد الآن الظاهر تمامية ما افاده في الجواهر - قال بل لظاهر عدم الفرق بين اسبابه  
من الملاعبة و التحلل و الحصة وعبر ذلك كما صرح به غير واحد حتى السيد  
في التحلل انتهى ( ثمة ) - طاهره عدم الحرمة من هذه الجهة كصحيح ( ٣ )  
ليربطى عن سماعة عن الصادق عليه السلام في المحرم تعثر به المرأة الجميلة بحقة  
فيمنى قال عليه السلام ليس عليه شيء . و ما رواه ( ٤ ) ليربطى عن بعض اصحابه عليه السلام  
في محرمه استمع عن رجل يجمع به فامسى قال عليه السلام ليس عليه شيء . و نحوهما  
غيرهما ( الثالث ) - يدعى الفرق بين صدور فعل جرحى منه فيحرم وعدمه فلا يحرم  
كحبر ( ٥ ) دعائم لاسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال للمحرم يحدث نفسه  
بالشهوة من لسانه فيمنى قال عليه السلام لا شيء عليه - قال فان عثر بذكره فاعط فامسى قال  
هذا عليه مثل ما على من وطئه .

وقد قال ان الجمع بين التصوص بقصى لاء على متضمنه الطائفة الأخيرة

١ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الحديث ١

٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الحديث ١-٢

٥ - مستدرج - باب من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الحديث ١



فإنها حصص مهمما - بل الطائفة الأولى نفسها مختصة بما إذا صدر من المحرم فعل خارجي كالعت بدكره أو بزوجته - و الطائفة الثانية مختصة بما إذا لم يصدر منه فعل خارجي بل كان مجرد لاستماع ( ولكن ) بردد عليه من حبر دعائم الإسلام ضعيف لارساله وعدم ثبوت وثاقه مؤلف ذلك الكتاب - و الطائفة الأولى وإن احتسب بالعت بالدكر والأهل الآن لأصحاب فهموا منها المثالية لكل ما يستدعي به خروج المسمى ولذا التزموا به في التحسين وحديث العس بالشهوة من النساء وعلى ذلك فهذا لجمع لا يكون عرفا .

والحق أن يقال أن الجمع يقتضي الساء على أنه لو قصد بما أوجب خروج المسمى من الفعل الجرحي أو للمسمى كان حراما - ولو لم يقصد وسفه المسمى لا يكون ذلك وشاهد هذا الجمع أن استماع بنت الجميلة - ومحمد بن الرجل أهله بنفسه ليس من أسباب خروج المسمى عادة فسرول المسمى كان اتفاقا و عدم قصد بخلاف لعت بالأهل أو لذكر فسه من الأسباب العادية وعليه - فالنصوص الأولى مختصة بما إذا قصد خروج المسمى - والثانية مختصة بما إذا لم يقصد وسفه المسمى ( ولكن ) بما أن خروج المسمى بعد الاستماع لا يكون دعييا ومن غير معنى توجه الإنسان به - فإلّا لاستماع أن لم يكن قاصدا الخروج ففي آخره لا محالة قاصدا له فمن هذه الجهة لا فرق بين المبرورين - ( و دعوى ) فهم المثالية من ما ذكر في الطائفة الأولى لأنهم في ذلك قد يتعدى عن المثاليين إلى كل فعل خارجي موجب لذلك - والأصح هو الجمع الأول - ويؤيده خبر دعائم الإسلام ( ثم إنه ) يعسر في حرمة إرادتها على أن يقصد بفعل خارجي خروج المسمى - خروج منه - والأي لمقدمات من دون أن يترتب عليها ذلك لا يكون مشمولة لهذا الحكم - هذا كله من ساحبه الإحرام وإما الأسماء المحرم في نفسه فهو عام شامل لجميع الأسباب اعم من كونه بالفعل الجرحي وغيره وفي الحق استمراء المحرمه باستمراء المحرم وجهان تقدم في بظائره ولعل الأصح اللاحق .

## حرمة الطيب

(و) منها (الطيب) بلاحلافه في الحمله - وفي الجواهر اجماعا في لجملة  
 بين لمسلمين فصلا عن المؤمنين انتهى وفي المستند اجماعا محققا ومحكبا انتهى وفي  
 المنتهى لطيب حرم على المحرم وهو قول علماء الاسلام انتهى وفي التذكرة بحرم  
 على المحرم الرحن والمرثه لطبا كلا وشما واطلاا بأجماع علماء الامصار انتهى  
 ولكن اختلفوا في لطيب المحرم عنهما على اقول (حدها) ما عن المبيد  
 و الصديق في المفع والسد والحلى والحلى وظاهر الاسك في والعماني والشيخ  
 في المسوط والمحقق والمصنف في اكثر كنهه منها المس وحمله من متاخرى المتأخرين  
 بل اكثرهم - وهو لتعمم بالنسبه الى كل طيب عدا ما سيأتي سنثائه (ثانيه) ما عن  
 الحلاف و لنهاية - والموسنة - وهو انه بما يحرم المسك والعبر والرعران والورس  
 والعود والكاثور - بل عن الحلاف دعوى الاجماع عليه (ثالثه) ما عن الحمل و  
 العقود والمهلب و الاصاح والاسارة - وهو حصره في حمسه باسقاط الورس - وعن  
 النقية في حلاف عن حرمتها (رابعها) ما عن الصديق في المفع ايضا والتهدب  
 والجامع و لدحيه والكفبه وهو الاقتصار على اربعة المسك والرعران والعبر و  
 الورس - وعن الارشاد وجمع من متأخرى المتأخرين التردد في التعميم او التحصيل .  
 ثم ان في المقام براعين آخرين (احدهما) في موضوع الطيب على القول بالتعميم  
 (ثانيهما) في متعلق الحكم وان المحرم هو الشم و الاكل - وهما مع الاطلاء  
 او كل فعل متعلق به - بل براع ثالث وهو في مو رد الاستثناء .  
 فالكلام في موارد - الاول في لحكم وانه مطلق و محتص ببعض الانواع .  
 الثاني في الموضوع - الثالث في المتعلق - الرابع في ما استثنى .  
 اما الاول - فقد عرفت ان فيه اقوالا - ومنشأ الاختلاف اختلاف المصوص  
 فانها على طويف - الاولى - ما يدل على التعميم كصحيح (١) معاوية بن عمار عن بي

عنه عليه السلام لا تمس شئ من الطيب ولا من الدخن في إحرامك و تو الطيب في طعامك و مسك على أبعث من الرائحة الطيبة ولا تمسك عليه من الرائحة المشنة فانه لا يسعى للمحرم ان يلبد بريح طيبة ومرسل (١) حرير عنه عليه السلام لا يمس المحرم شيئاً من طيب ولا لربحان ولا بلبلد به ولا بريح طيبة فمن استأى بذلك فليصدق بقدر ما صبح قدر مسحته ومثله صحيحه (٢) الا انه ليس فيه ولا بريح طيبة - وبذل قدر مسحته - بقدر شبعه يعني من الطعام وصحيح (٣) الحطى ومحمد بن مسلم - جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام للمحرم يمسك على ابع من الريح لطيفة ولا يمسك على ابع من الريح الحبيثة ومثله صحيح لحيى (٤) الا ان فيه بدل لريح الحبيثة - الريح المشنة ومثله صحيح (٥) هشام وموثق (٦) اسما ما طى عن ابي عبد الله عليه السلام عن المحرم ياكل الارح قل نعم قلت به رائحة طيبة قال لا ترح طعام ليس هو من الطيب منه بدل لعليل على انه لو كان طيباً بحكم الاختلاف عنه ومثله في وجه الدلالة صحيح (٧) بن سنان عن الصادق عليه السلام عن رجاء فقال ان المحرم ليمسه و يداوى به يده و يداوى بطنه و يداوى به رأسه - و صحيح (٨) عبد الله بن سنان عنه عليه السلام لا تمس رجاء و بنت محرم ولا شيئاً من رجاءه ولا تطعم طعامه به رجاءه ولا تحوها غيرها

و ورد على الاستدلال بها بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى ان دلالة هذه الاحاد على التحريم غير واضحة و لاصل يقتضى حملها على الكراهة ويناسب ذلك قوله لا يسمى انتهى (وجه) ان انكار دلالتها عليه لعمه من جهة انكاره ظهور لعمى في المحرم وقد حقق بطلانه - واما كلمة لا يسمى فهي لو لم تكن في

١-٢- مسائل - باب ١٨ - من يداوى بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى

٣-٤- مسائل - باب ٢٤ - من يداوى بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى

٥-٦- مسائل - باب ٢٦ - من يداوى بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى

٧-٨- مسائل - باب ٢٣ - من يداوى بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى

٩-١٠- مسائل - باب ١٨ - من يداوى بوجوه - احدى - ما عن ابي حنيفة (قل) ولا يحى

الاحبار طاهرة في الحرمة لانكون طاهرة في حلالها فلا تصلح قرينة لرفع اليد عن ظهور الاحبار في الحرمة ووجوب الترك (ثانيها) ما في المسند - قال ان جملة من النصوص لتخصها الحملة الحبرية اولها يحتملها ليس دله على التحريم - وكذا طائفة اخرى متضمنة للفظ لا تسعى - وما تضمنه لعلل المذكور يمكن ان يكون لئلي الكراهة ( وفيه اولا ) اعرافه بانه ينبغي طائفة طيبة منها دله على لمطلوب وهي كافية ( وثانيا ) ان الحملة الحبرية اصرح في الثروم من الامر و الهى ( ثالثها ) ان صحيح حرر المتقدم مشتمل على الريحان و حيث انه مكروه و الهى المتعلق به و بالطيب محمول على الكراهة وفيه ( اولا ) ن - لفظ - لا - الذي صدر به الريحان نهى لارائدة - وحمله على الكراهة لا يستلزم حمل النهى عن الطيب عليها ( وثانيا ) ما شرنا اليه مرار من انه لو نهى عن اشيء ثم رخص في فعل بعضها و لم يرحص في فعل الاخر يحكم بحرمة مالم يرحص في فعله خاصة - وبالنصوص سداً و دلالة تامة .

الطائفة الثانية ما يدل على الانحصار بأربعة كصحيح ( ١ ) معوية - عن الصادق عليه السلام المتضمن صدره لما تقدم منه في الطائفة الاولى - لان في دله - و اتفق الطيب في رادك فمن ابتلى شيء من ذلك فليعد غسله وليتصدق بصدقه قدر ما صعب واما يحرم عليك من الطيب أربعة اشياء المسك والعسر والورس والرعرعان غير انه يكره للمحرم الأدهان الطبية إلا المصطر إلى الرائحة اوشبهه يتداوى به و صحيحه ( ٢ ) الآخر عنه عليه السلام اما يحرم عليك من الطيب أربعة اشياء المسك والعسر والرعرعان والورس غير انه يكره للمحرم الأدهان الطبية الريح - وحبر ( ٣ ) عبد العار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الطيب المسك والعسر والورس والمرسل ( ٤ ) الصدوق قال الصادق عليه السلام يكره من الطيب أربعة اشياء للمحرم المسك والعسر والرعرعان والورس وكان يكره من الأدهان الطبية الريح

الثالثة ما تضمن أربعة - إلا أنه بدل الورس في النصوص السابقة العود  
كصحيح (١) بن أبي يعقوب - عن أبي عبد الله عليه السلام قال الطيب - المساك و لعسر  
والزعفران والعود .

الرابعة ما تضمن سبع الميت المحرم من الكافور - فإنها تدل على منع الحي  
منه ، بالأولوية - هذه تمام النصوص (فقد استدل القائلون بالتعميم بالطائفة الأولى  
(و ثنائون) بالقول الأخير بالطائفة الثانية وبها قيدو إطلاق الأولى (واستدل) اصحاب  
لقول اثبات - بأنه مقتضى الجمع بين الطائفتين الثانية والثالثة لمقتدتين لإطلاق  
الأولى (وأما) اصحاب لقول الثاني - فقد قالوا ان الجمع بين الطوائف الأخيرة  
ثم تقييد الأولى بها يقتضى ذلك .

### ما يقتضيه الجمع بين النصوص

ثم إنه في الجمع بين هذه النصوص مسائل - الأولى - ما فاده صاحب لجواهر  
ره (و حاصله) ان احذر الحصر بالأربعة من جهة أنه لم يعمل بها إلا ما روي عن  
الشيخ الذي قال به في التهذيب قد رجح عنه في المسوط والخلاف ان الجمع بينها  
وبين طائفتين الأخيرتين يقتضى صرفها عن ظاهرها ، بالنسبة إلى العود والكافور  
فيكون محار ، بالنسبة إلى ذلك - حملها على ما هو اعلو تحريماً او المنع من الكهانة  
أولى من تخصيص العمومات بها وحملها على الحصر الاصافي - وذلك لأن تخصيص  
ون كان رجح من المحار حيث ما تعارضا - ولكن اذا لم المحار على كل تقدير  
لا ريب في ان اختيار فرد منه بجامع العموم أولى من الذي يلزم معه لتخصيص  
(وايد) ذلك بكثرة نصوص التعميم وعمل المشهور بها واشتمال بعضها على التعليل .  
بأنه لا يسعى للمحرم التلذذ بذلك - الماصب لمعنى الاحرام - وما ورد في دعائه من  
احرام الالف وغيره فيكون الظن بها اقوى - اقول يرد على ما افاده قده امور :

١٠. ان الدليل الظاهر في الحصر يدل بالمطوق على شيء واحد لمعهوم على الآخر - وادى كان معهومه مطلقا وورد عليه فدينقد اطلاق مفهومه وحيث ان التصرف في المعهوم من دون ان يتصرف في لمطوق غير ممكن يقال انه يحتمل الحصر في ذلك الشيء على الحصر الاضافي بمعنى انه يتصرف في ماورد عليه الحصر والافاداه الحصر باقية على ما هي عليه من المعنى الموضوع له والمسموع فيه من دون ان يلزم مجرد اتصاله بالجملة التصرف اما يكون في مدحول الاداء لانهس داه الحصر - و معوم ان التصرف فيه باضافة قيد ليس من المحار شيء ٢- ان الحصر مقدم على العام مطلقا من جهة حكومة القرينة على دى لقرينة ولاوجه لملاحظة السفس العام وخاصة ٣. المؤيدات المذكورة شيء منها لا ينافى مع تخصيص العام - اذ القرآن يحصص عموميه بحصر الواحد فصلا عن النصوص المتواتره او الكثره - والتعليل المشار اليه عام بنفسه قابل للتجديد وكذا الدعاء .

الثانى - ان يحتمل نصوص العميم على لحرمة فقط دون ثبوت الكفارة و يحمل غيرها من الطوائف على ثبوت الكفارة ايضا (و فيه) انه جمع ترعى لاشاعده. الثالث ماعى لاستتصار فانه بعد ما ذكر حر اس امي يعفور من الطائفة الثالثة وحبر عبدالغفار من الطائفة الثانية - وتولهما بان ذكر هذه الاشياء اما وقع تعطيما لها، وتعصما - ولم تكن القصد بيان تحليلهما او تحريمهما - قال ان هذين الحبرين ليس فيهما اكثر من الاخبار بان الطلب اربعة اشياء وليس فيهما ذكر ما يجب اجتنابه على المحرم وانه اما تولهما لذكر الامسحاب لهما فى ابواب ما يجب على المحرم اجتنابه و الاصلاحا الى تاويلهما و نعه فيما ذكره احمر الفاصل المراقى ره اقول يرد عليه (اولا) ان الامام عليه السلام ليس شانه بان الموضوع الحرجى يلائق الى الحكم بل هو اما بين موضوع الحرمة (و ثانيا) ان نصوص حرمة لطلب تثبت الحكم على فرض وجود الطلب - و لا تعرض لها الموضوع فدائى الشارع الموضوع لامحالة يكون حاكما عليها ومقدما (واما) مادكره سيد لمدارك تايبدا لذلك بريدة و

خلق الكعبة لأداس به في آخر حرر عبد العار (فرد) عليه أن ذلك ليس في الرواية و  
انما هو من كلام الشيخ

و لحق أن يقال أن ما دل على مع الميت من الكفور - لا يصح الاستدلال به  
في المقام لعدم ثبوت الأولوية فاما لطائفة كذبة الثالثة فهما وان كانتا متعارضتين في بادي  
النظر من جهة و ردد كل منهما في مقام تحديد موضوع التحريم - إلا أن الجمع  
بينهما انما يكون بتقديم مفهوم كل منهما بمطوق الأخرى والنتيجة كون الموضوع  
هو الخمسة لا الأربعة - و نسهما مع الطائفة الأولى به الخاص والمقدم مع العام  
والمطلق - فيقد إطلاقها بهما - فيكون النتيجة اختصاص الحرمة بالخمسة .

### تذنيهاات

ثم انه يسعى السبب على أمور تصح بها جهات البحث في المقام ١- أن عبر  
الخمسة المقدمة من أنواع الطيب استعمالها يكون مكروها لقوله في صدر صحيح معاوية  
لمتقدم المشعل على حصر المحرم في الأربعة - لا يسعى للمحرم أن يبلد بريح طيبة  
الح ويحويه غيره

٢- لا فرق في حرمة العيب على المحرم بين أحداثه بعد لأحرم - و استدائمه  
فكما يحرم عليه بعد لأحرام التطيب كك يحرم عليه إبقائه حين أشبه الأحرام أو  
تطيب قبله - بلا خلاف يعرف كما في لمستند - ويشهد به - حر (١) حماد بن عثمان  
قيل لا بعد لله ﷺ أني جعلت نوبى إحرامى مع اثواب فتحمرت فخذ من ريحها  
قال ﷺ فأنشرها في لريح حتى يذهب ريحها - وصحيح (٢) الحلبي عنه ﷺ لا تدهن  
حتى تريد أن تحرم يدهن فدهنك ولا عسر من أحسن رائحة تفي في رأسك بعد ما تحرم  
لحديث ونحوهما غيرهما .

١- ابوساكن باب ١٨ من كتاب ترويض لأحرام - الحديث ٢

٢- ابوساكن باب ٢٩ من كتاب ترويض لأحرام - الحديث ١

٣- لا فرق في حرمة الطيب بعد الاحرام بين الحدوث والبقاء فادى تطيب بعد الاحرام وتطليح ثوبه به في حال النوم مثلاً وحب عليه ازالته كما صرح به غير واحد منهم المصنف ره وشهد به خبر (١) اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن المحرم يمس الطيب وهو نائم لا يعلم قال عليه السلام يعمله وليس عليه شيء وعن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب والمحرم لا يعلم ما عليه قال عليه السلام يمسسه ويحذر ويحواه غيره

وهل يجوز ان يريله سده ومما شرته كما عن النهديب والتحريم - ام من الحلال يعمله او يعمله بآنه كتب عن الدروس وجهان (استدل) للثاني بحرمة مس الطيب بنفسه وان ازاله بيده لزم منه لمس المحرم فلا يجوز (واورد عليه) بان لمس و ن كان حراماً الا انه اذا توقف الواجب او ترك الحرام والتخلص منه علمه صار حائزاً - الا ترى ان الخروج عن الدار المعصية مع انه تصرف في مال العبر و حرام بنفسه ولكن حيث يتوقف عليه لتخلص عن البقاء في الدار يكون حائزاً فكث في المقام (ولكن) يرد به ان ثم ما هو في صورة الاحتصار واما مع التمكن من اتيان الوجب والتخلص من الحرام بطريق آخر مباح لا يبصر الحرام حائزاً - وعنده اخرى الحرام الذي يكون مقدمة لواجب اذا حارفاً ما هو في صورة التوقف واما مع امكان اتيان الواجب سحوا لا يرتكب الحرام فلا اشكال في عدم الجواز .

فالحق يستدل للحوار بالنصوص الخاصة (مها) خبر اسحاق المنقدم (ومنها) مرسل (٢) ان ابي عمير عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في محرم اصابه طيب فقال عليه السلام لا بأس ان يمسحه بيده او يعمله - ويحواه مرسله (٣) الاخر عن الصادق عليه السلام و يحواه غيرهما وورد عليه (تدرة) تضعف السند (واخرى) بان حمل من النصوص الصحيحة دلت على حرمة المس والاصحاب عملوا بها ولا يمكن رفع اليد عنها بهذه النصوص (ويروى) الاول من مراسلات ابن ابي عمير بحكم الروايات الصحيحة فانه لا يرسل الاعنى ثقة و يقية



رجل المسد ثقبات ويرد الثاني ان هذه الصوص احص منها يقيد طلائها بها .  
فالاطهر هو الجور

٤- اذ توقف ارادة الطيب على استعمال الماء - وكان عنده ماء يكفى لها - او  
لوصوء وقد حصر وقت الصلاة - فهل يجب صرفه في الارالة ويقيم للصلاة كما  
عن لشهيد قده وقواه - سيد المدارك - ام يجب صرفه في الوصوء - ام يفصل بين  
الوقت وخارجه في الاول بصرفه في الوصوء وفي الثاني في الارالة كما احاره  
صاحب لحد ثوره - ام تحجير سهما - وجوه - قد استدلل الاول (بان) من مرجحات  
باب لتراحم ان يكون لاحد الواجبين بدل دون الاخر - فانه يقدم عند لترحم  
ما ليس له بدل فان به يمتثل كلا الشكليات - اما مقدمه فواضح واما الاخر فلان بدل  
(وفيه) ان هذا وان كان مشهورا بين الاصحاب الا انه لم يدل عليه دليل شرعى ولا عقلى  
وما ذكر في وجه ذلك يرده انه يمكن ان يكون لماله الدل خصوصية لاحلها لا يرضى  
لشارع تركها والاسفال لى بدله ويكون ذلك سمرنة من لاهمة يقدم على غيره  
(و استدلل) انى بان لطيب عند لضرورة لا يجب رفعه ومنها لتقدم - (وفيه) به اذا وجب  
صرف ماعده من الماء في الوصوء ثم ذلك ومع عدم وجوبه لانتم كما لا يخفى  
فائدت الوجوب به دور واضح ( و استدلل ) للثالث - به في الوقت محاط  
بالوصوء وهو ممكن منه واليتم مع فرض لتمكن من الوصوء عبر مشروع  
فيسقط وجوب الارالة لضروره - واما في خارج الوقت فهو غير محاط بالوصوء  
فلا مرجح لوجوب الارالة فهو المسم - اقول بردعى ما قيد ( ولا ) به لو وجب  
صرف الماء في الوصوء كان مذكرا باما ولكن الكلام في ذلك فانه وان كان في  
الوقت الا انه يحتمل ان يكون مأمورا بصرف ماعده من الماء في الارالة فهو وقد  
للماء فيجب عليه ليتم - وبعبارة اخرى كما يصلح دليل وجوب الوصوء لان  
يوجب سقوط دليل وجوب الارالة كدليل وجوب الارالة يصلح لان يوجب سقوط وجوب  
الوصوء وانتقل لمرص الى التسم والكلام انما هو في تقديم احدهما وما مذكوره (ثاني)

فيورد عليه ان المعروف بين الاصحاب ان من يعلم انه لا يتمكن من الماء بعد دخول الوقت ليتوضأ به لا يجوز له ارافة ما عنده من الماء و يجب ان يتوضأ به نفسه او يحفظ ويتوضأ به بعد الوقت - فاداً لادليل على تقديم احدهما على الآخر - ولا يظهر هو التخيير .

٥- لاختصاص لهذا الحكم بالرجال ونعم النساء كما مرو عن المصنف ده والفاصل السراقي دعوى الاحماع عليه ويشهد به مصافا الى ما تقدم - نصريح بعض المصنوع بذلك - كصحيح (١) الصريسي وسويد الانبي عن ابي الحسن عليه السلام في حديث ان ميراثه لمحرمة لانتمس عليها - بل الظاهر ان اهل العرف لا يشكون في ان المرء بالمحرم في النصوص هو الجامع بين الرجل والمرأة اما ذكر للسعية - كما لا يسمى التوقف في حرمان فاعده الاشتراك في مثل هذه الاحكام التي لا وجه لوجه اختصاصها بالرجال

## بيان ما يحرم من الطيب على المحرم

واما المورد الثاني - فهو في بيان الموضوع وان الطيب المحرم على المحرم على القول بالتعميم و لمكرود على ما احتراه - ما هو وما هو مفهومه مع وصفه (في) السكرة الطيب ما تطيب رائحته ويحد للشم كالمسك والعسر والكافور والزعفران وماء الورد والادمان الطبية كدهن السفسج والورس و لمصر ان يكون لغرض منه التطيب او يظهر فيه هذا الغرض انتهى ومثله ما في المسهي الى قوله والمعشر (وعن) الشهيد انه كل جسم ذي ريح طيبة بالنسبة الى معظم الامراحة او الى مزاج المستعمل غير امر الرائحة وقريب منه عن المسالك - واستحب سيد المدارك وغيره من الاساطين المستفاد من هذه الكلمات ان الريح الطيبة ليست من الطيب ويشهد به خبر (٢) حرير عن الصادق عليه السلام لانتمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان ولا يتلدو به ولا بريح طيبة - د المقالة آه التعداد (بل) الطيب اسم لما تطيب رائحته (كما) ان كل

ماله رائحة طيبة ليس هو الطيب - وبشهادة بذلك مؤنق (١) لساناطى عنه عليه السلام عن  
لمحرم يأكل الانرح قل نعم - قلت له رائحة طيبة قال عليه السلام لانرح طعام ليس هو  
من الطيب وبحوه غيره (٢) هو ما يكون العرص من الطيب وبما به اخرى انه  
كل ماله رائحة طيبة هي المقصودة والعرض منه (واما) ما عن مصباح الشيخ من استثناء  
العاكهة منه فلا بد في ذلك فانه قابل للحمل على الاستثناء المنقطع وبذلك يظهر حال  
سير ما استثنى في كلمات الفقهاء مما لا يطق عنه التعريف المذكور

ثم به لادس بين الثبات الطيب واحكامه اما الاول - فمن المصنف تقسيمه  
لى اقسام ثلاثة ١٠ - ما لا يستلطف ولا يتجدد كالشع وبقصوم وحر مى والعوكة  
كلها من الانرح والتعاح والسفرجل واشاهها ٢٠ - ما يسه لادميون للطيب ولا يتجدد  
طيب كاربعمان الفارسى والمرر بحوش والرخس ٣٠ - ما يقصد منه ويتجدد منه الطيب  
كالياسمين والورد والبلوفر .

و، اما احكام هذه الاقسام فالمشهور في القسم الاول عدم حرمة وعدم تعلق الكفارة  
به بل الظاهر انه المتعلق عليه بينهم - وبشهادة حمة من القصوص - كمؤثق عمار  
لمتقدم - لانرح طعام ليس هو من الطيب وهو بعموم لتعيل يدل على عدم الحرمة  
وعدم ثبوت الكفارة في بقية اقسام هذا القسم - وصحيح (٢) معاونه بن عمر عن الصادق  
عليه السلام لادس ان شمس الادحر والقبصوم والحر مى والشع واشاهه يستمحرم وبحوهما  
غيرهما - وبها يرفع الندع ظهر مثل مرسل (٣) بن ابي عمير عن بعض اصحابه  
عن ابي عبد الله عليه السلام عن التعاح و الانرح و السق و مطاب ربحه فقال يمسك على  
شمه وباكنه - في الوجوب - ويحمل على الاستحب .

واما القسم الثاني - فمن الشيخ ره عدم حرمة وعدم تعلق الكفارة به وعن  
لمصنف ره في التحرير حرمة (اقول) ان صدق عليه الريحان فسياتي حكمه بعد بيان

٣-١ - مؤنق بن - باب ٢٤ - من يوم تروك الاخر ٢ - حديث ٢ - ٣

٢ - مؤنق بن - باب ٢٥ - من يوم تروك للاحرام الحديث ١

احكام هذه الاقسام - وان لم يصدق فالاطهر عدم حرمة - لعدم الدليل ولمعهوم العلة في موثق عمار - و لصحيح معاوية المتقدم - لايأس ان نشم الاذخر و القيضوم و الحرامى والشيخ واشاعه واسمحرم (اللهم) الا ان يقال ان المراد ناشاعه ما يشبهه من بيت الرازي - بل عن المدارك ان المراد به مطلق سات الصحراء - او ما هو احصى من ذلك - فالعمدة الاصل ومعهوم العلة نعم الاطهر كراهته - لحسن معاوية لمقدم لايسعى للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة .

واما القسم الثالث فمن المصنف ره في التذكرة والمنتهى حرمة وتعلق الكفارة به - و عن الشيخ ره عدم الحرمة وعدم الكفارة و اما هو مكروه (و استدلل) للاول بان القديس امانتجب فيما يتحد منه فكدا في اصله (افول) يرد عليه ان ذلك قياس مع الفارق الا ترى ان لحرر المتحد من العيب حرام مع ان اصله ليس بحرام - فالحق به ان صدق عليه الربحان فبغير عيب حكمه والا فهو حائر للاصل ومعهوم علة المتقدمة في موثق عمار - ومثلها في صحيح (١) ان سنان عن الصادق عليه السلام عن الحناء قال عليه السلام ان المحرم ليمسه و يداوى به بغيره وما هو بطيب و ما به باس فان مقتضى ذلك جواز كل ما ليس بطيب ايضا - ومنه ذلك (نعم) بكره ما افاده الشيخ ره - لحسن معاوية المتقدم .

## حكم الريحان والادهان الطيبة

نقى الكلام في امرين - الاول في حكم لريحان - الثانى - في لادهان الطيبة (اما الاول) فمن حساعة مهم المميد والمصنف ره في التذكرة والمنتهى و لتحرير و المحتجب وغيره - حرمة - و هي الشرايع و عن الاسكافى و النهاية و لوسيلة و النافع و القواعد - الكراهة (و استدلل) للاول - بصحيح (٢) حرير عن الصادق عليه السلام

١ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الاحرام - الحديث ٢

لا يمس المحرم شيئا من الطيب ولا الرياح ولا يتلذذ به وصحيح (١) ابن سدر عنه  
 عليه السلام لا يمس ريحا واب محرم ومرسل (٢) الرقي عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن المحرم بشم الرياح قال عليه السلام لا (واورد) اصحاب القول لشي على الاستدلال  
 بهذه النصوص بانه لا يمس حملها على الكراهة لصحيح (٣) معاوية بن عمار قل  
 بوعبد الله عليه السلام لا يمس ان تشم الادحر والفصوم والحرامى والشبع واشباهه واب محرم -  
 يدل على الحوار مطلقا لوجهين - احدهما - انه وان ورد في مور مخصوصة الا انه  
 فانه بصيغة الاجماع المركب بشت الحوار في غيرها - الثانى - لفظ واشباهه (ولكن)  
 يرد على الاول ان الاجماع المركب غير ثابت و على فرضه ليس تعديا - و على  
 لشي - ان المرد باشباهه كما يحتمل ان يكون ما يسمى ريحا كث - يحتمل ان  
 يكون احص من ذلك وهو ما يشبهه، من ست الترابى و مطلق نبات الصحراء كما  
 عن المدارك فهو مجمل - هي الرابطة على المتيق لا بد من الرجوع الى طلاق النصوص  
 الاولة فالظاهر هو الحرمة الا ما استثنى .

ثم ان المراد بالريحا - نبات الصحراء الذى يستنسه الادمى كما عن المدارك  
 او خصوص ما يستنسه الادمى من نبات الصحراء مما له ربح طيبة كما عن بعض - وعن  
 بن الاثير هو كل نبات طيب الريح من انواع المشموم - و عن كتابى الطبرى عند  
 الفقهاء لريحا نساقة رائحة طيبة كما للوردة - والورد ملورقه رائحة طيبة كالبسمي  
 وعن القاموس الرياح نبات طيب الرائحة او كل نبات كث او اطرافه او ورقه واصبه  
 ذوات رائحة - وعن الغية الرياح اسم جامع للرياحين الطيبة الريح قال و لريحا  
 طراف كل بقلة طيبة لريح اذا حرج عليه و ثل الور - فلا بد في الحكم من الاقتصار  
 على المتيق - وهو كل نبات نساقة رائحة طيبة كما للوردة ويكون من نبات الصحراء  
 الذى يستنسه الادمى - ومع فقد احد هذه القيود صدق الرياح مشكوك فيه ويرجع الى  
 اصالة البرائة .

و أما الأدهان الطبية - فمن جهة لشم أو الأكل و ما شابه حكمها حكم سائر أنواع الطب وقد تقدم الرأى في حرمة مطلقا أو خصوص أنواع منه (و ما) من جهة الأدهان فهي لمسهى اجمع عسائنا على انه يحرم لأدهان في حال الأحرار بالأدهان لطيبه كدهن الزورد والبان والرسق وهو قول عامة أهل العلم و بحسبه لعدة اجماعا والنصوص فيها مختلفة (مها) ما تضمن النهى عن الأدهان مطاعا كصحيح (١) معاوية ابن عمار المتقدم عن الصادق عليه السلام لأنفس شيئا من الطيب ولا من الدهن في أحرامك و نحوه صحيحه (٢) لأحرار - وصحيح (٣) لحلى عنه عليه السلام لأنفسه حين تريد أن تحرم إلى أن قال فإذا حرمت بعد حرم عليك لدهن حتى تحل (ومها) ما يدل على الحوارك كحجر (٤) محمد بن مسلم قال أبو عبد الله عليه السلام لأدس من يدس الرجل قبل أن يقتل للأحرار و بعده وصحيح (٥) هشام قال له بن أبي يعفور ما تقول في دهنه بعد لعن للأحرار فقل قبل وبعد ومع لسر به من قال ثم دعا بقدرورة بأن سألحه ليس فيها شيء فامر به فأدها منها (ومنها) ما يدل على المسح بالدهن الطيب كمرسل (٦) الصدوق - قال الصادق عليه السلام يكره من الطيب أربعة أشياء للمحرم المسك والعسر و الرعر و الورس وكان يكره من الأدهان الطبية الريح - وحيث أن الصدوق يسب الأحرار إلى المصوم حر ما أمر به حجة كما مر - والكراهة في الأحرار تستعمل في الحرمة كثيرا ومنها المقام بقربة الصدر وصحيح (٧) معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام بعد تحريم الأنواع الأربعة من الطيب - غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطبية - ونحوهما غير هما - والجمع بين النصوص يقتضى تقيد طلاق الأولين بالأحرار فنحن نص لحرمة بالأدهان الطبية لريح

## بيان متعلق الحكم

و أما المورد الثالث - فلا خلاف في حرمة شم الطيب وأكله وإطلاقه في البدن و

١-٢-٣- أبو سائل - الباب ٢٩ - من أبواب ترك الأحرار - لحدث - ١-٢-٣

٤-٥- أبو سائل - الباب - ٣٠ - من أبواب ترك الأحرار - لحدث - ٢-٣

٦-٧- أبو سائل - الباب ١٨ - من أبواب ترك الأحرار لحدث ١٩-٨

اثوب - وفي التذكرة يحرم على المحرم الرجل و لمرأة الطيب - اكلا وشما واطلائا  
 باجماع علماء الامصار انتهى يشهد - بالاول - صحاح ابن عمار المتقدمة - و الثاني -  
 صحيح زرارة المتقدم - وحرر (١) حبان بن سدير عن به عن الباقر عليه السلام في حديث ولا  
 يطعم شيئا من الطيب ويحوهما غيرهما - و الثالث - حرر (٢) الحسن بن ريد عن الصادق عليه السلام  
 قال قلت له الاشياء فيه الطيب فاعس به يدى و ادمحرم - ول اذا اردتم لاحرام فانظروا  
 مزادكم فاعملوا ما لا تحتاجون له وقال تصدق بشيء كفارة للشئ الذي عسلت  
 به يدك و يحوه حرره الآخر - و الرابع - ما تقدم من المصوص الدالة على وجوب  
 عمل اثوب اذا صبه الطيب في مسألة عدم الفرق في حرمة التطيب بين الاحداث بعد  
 الاحرام واستدامته كما انه عرفت في تلك المسئلة ان المس ايضا حرام فراجع ويشهد  
 به اكثرصوص الباب .

وهل يحرم الاستعمالات الاخر - كما قيل بل يظهر من المسند دعوى بعض  
 الاجماع عليه - وهذا قال فيه فان ثبت فيها اجماع الح - ام لا - وجهان (متدل)  
 للاول بقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار المتقدم واما يحرم عليك من الطيب اربعة  
 المسك والعسر والزعفران والورس - بدعوى حذف المتعلق بعد العموم فيدل على  
 حرمة كل فعل متعلق بالطيب حتى لامسك عليه واقتائه في راده - و يؤيده قوله عليه السلام  
 في صدره واتق الطيب في رادك (والايراد عليه) بان الاستعمال هو الاثر بظاهره والكلام  
 طاهر في ارادته - والاستعمال لا يصدق على اقتائه وبيعه وشرائه (في غير محبه) لانه  
 لاوجه للتقييد بالآثر لظاهر بعد ظهور حذف المتعلق في ارادة العموم - ولكن الذي  
 يحتج في انال ان صدر الصحيح متضمن لبيان حرمة افعال - و طاهر الدليل ولاقل من  
 محتمله وروده في مقام بيان موضوع الحريم ولا طلاق له من جهة المتعلق وعليه فلا  
 اطلاق - فان ثبت اجماع - او استلزم الاستشمام لم يحرم - والا فلاصل حواره -

١ - الوسائل - اجاب ١٨ من ابواب نكاح - الاحرام - الحديث ٢

٢ - الوسائل - اباب ٢٧ - من ابواب نكاح الاحرام - الحديث ٢ -

## عدم حرمة حقوق الكعبة وزعفرانها على المحرم

وأما للمورد الرابع فقد استثنى من حرمة الطيب - موارد (لاول) حقوق الكعبة (وهو على ما عن بهائه الحريري ومهاج ابن جرله المتطب وجملة اخرى من كتب النعة والعفة - صرب من الطيب معروف مركب من الزعفران وغيره) - لاختلاف في استثنائه وادعى المصنفه الاحماع عليه - والصصوص شاهده به كصحيح (١) عبدالله ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام عن حقوق الكعبة يصيب ثوب المحرم قال عليه السلام لا بأس ولا يفسده فانه طهور وصحيح (٢) حماد بن عثمان عنه عليه السلام عن حقوق الكعبة وحقوق القبر يكون في ثوب الاحرام عليه السلام لا بأس بهما هما طهورا وبهما غيرهما.

ثم ان هذه الصصوص غاية ما تدل عليه انه لا يجب غسل الثوب منه وان الثوب المتطبخ به لا بأس بامساكه و لتصرف فيه و بالملازمة بين ذلك والشم تدن على جوار شمه (و م) سائر التصرفات كالاكل منه وتبييط البدن به ما شاكل فلا تدل على حوارها - فهي تلك التصرفات لا بد من الرجوع الى اطلاقات الأدلة - ومقتضاها انه ان كان لخلق بغير العرف طيبا خاصا في مقابل الزعفران ولا يصدق عليه انه زعفران وغيره خارج جميع الاستعمالات لما تقدم من انحصار التحريم بالانواع الخمسة وليس الخلق منها و ان صدق عليه الزعفران وغيره لم تحرم وهو واضح

وهو يتعدى عن حقوق الكعبة الى غيره مما ينطبق به الكعبة كما عن الشيخ والمصنف - ام لا كما عن الشهد الثاني و جهان اطهرهما الثاني اذ الصصوص مختصة به - فالتعدى يحتاج الى دليل وهو مفقود - او العلم بالمساو وليس (والاستدلال) له بمادل على حوارشم الرائحة الطيبة بين الصفا والعروة - بتقريب - ان ربح الكعبة اولى بجوارشم كما في الحدائق (لا يحرر) عن لقياس (كما ان) الصصوص مختصة بخلق الكعبة وهو اما يكون بعد استعمال الخلق بالكعبة او اما قبله. فلا دليل على



خروجه عن تحت ادلة المنع - والعلم بعدم الخصوصية كما ترى .  
ثم انه قد مر صحيح حماد - ولا حطت دلالة على استثناء حلق القبر ايضا - و  
هو المعروف بين الاصحاب . وهل المراد به قبور الاعاظم التي صارت مرارا - او  
مطلق قبور الكعبة و ما حولها - او مطلق القبور - وحوه - حبرها او سطها (وعن)  
التهذيب والنهاية والمرائر والتحريز والتذكرة الحاق رعفران لكعبة بحلوقها - و  
يشهده صحيح (١) يعقوب بن شعيب قلت لابي عبد الله عليه السلام المحرم يصيب ثيابه الرعفران  
من الكعبة قال لا يضره ولا يسله - ويحوده غيره

لثاني طيب المطارين بين الصفا والمروة - واطاهر به لاحلاف في استثنائه  
ويدل عليه صحيح (٢) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا بأس  
باريح الطيبة فيما بين الصفا والمروة من ريح المطارين ولا يمسك على اية  
و مقتضى طلاقه حور الشم وعدم وحوث الامساك على الالف كان لمرور لسمي  
اولغيره - بل كان في المرور او الجلوس - كما ان مقتضى اطلاقه حوار تعدد الشم  
ولا اختصاص له بالشم القهري - فلو تعدد الشم من قاروره العطار حار

## التطيب في حال الاضطرار

اثلث اذا اضطر المحرم الى اكل الطيب او الى مسه و لتداوى به جار  
بلاخلاف - و لكلام تارة فيما تقتضيه القواعد واخرى في مقتضى المصوص الخاصة.  
اما الاول فمقتضى حديث (١) رفع النسعة التي فيها ما اضطرر الىه و مدول  
على انه ما من شيء حرمه الله لاوقد احله في حال الاضطرار هو حوار خصوص العمل  
المتعلق بالتطيب الذي اضطر اليه وعدم حوار ما عداه و فيما يحور ايضا لا بد وان

١ - الوسائل لباب ٢١ - من ابواب تروك الاحرام - لحدث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢٠ - من ابواب تروك الاحرام الحديث ١

٣ - الوسائل - باب ٢٥ - من ابواب جهاد النفس ونياسه -

يصل الى حد الاضطرار و لا لالحاء وبدون ذلك وان توقف عليه تداوى الحرح الذى يتحمل عادة - لايجوز - ولكن الذى افسى به الاصحاب اوسع من ذلك قطعاً فاعلم ان مدرّكهم النصوص

و اما النصوص - بعضها منخص لجوار استعمال الطبيب لو وصف الطبيب المدايح مائة طبيب - كصحيح (١) اسماعيل بن حابر وكانت عرصت له ريح في وجهه من عنة اصابته وهو محرم قال فقلت لابي عبد الله عليه السلام ان الطبيب ليدلحني وصف لي سموطاً فيه مسك فقال عليه السلام استعط به ويحوه غيره - و مقتضى ذلك حوار استعمال الطبيب - و لم يضطر بل كان هناك طريق آخر للمدايحة ولكن كان علاجاً للمرض بحسب وصف الطب. وبعضها منخص بصورة الاضطرار كحبر (٢) اسماعيل بن حابر به قال انا عبد الله عليه السلام عن المحرم اد اضطر الى سموط فيه مسك من ريح تعرض له في وجهه وعنه تصد فقال عليه السلام استعط به و بعضها يدل على جوار السموط بما فيه مسك مطلق كحبره (٣) الآخر عنه عليه السلام عن السموط للمحرم و فيه طبيب فقال عليه السلام لانس ( وقد يقال ) ان الطائفة الاولى احص من الثلاثة - و الثانية حص من الاولى .. فقد طلاق كل منهما بمقيدته فيحص الحكم - بصورة الاضطرار (ولكن) يرد عليه ان المفهوم لشيء منها - فلاوجه للحمل لعدم حمل المطلق على المقيد في المتوافقين (الا) انه في المقام شيئاً وهو ان هذه النصوص الثلاثة السائل والمسئول عنه ومورد السؤال فيها واحد ومن المستبعد جدا ان يسئل اسماعيل عن الاماء الصديق عليه السلام سؤالاً واحداً فيكييات متفاوتة - سيما بالنسبة الى الاولين حيث ان خصوصيات المسئول عنه فيها واحد - و عليه سؤال واحد وكذا جواب واحد نقل بحولين او بوجهة فمقتضى لقاعده هو الاقتصار على المورد النيق منها - وهو صورة الاضطرار - فتدبر.

ثم انه قد قال ان بظردك ورد في الدهن - والادهن به - فان بعض النصوص

تضمن حوار لادهن به لمعالجة القرحة و ماشا كل كصحيح (١) هشام بن سالم عن  
 بي عبدالله عليه السلام دا حرج بالمحرم الحراح او الدمى فلبسطه و يداوه بسم اوريد  
 وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام عن محرم تشفت يداه قال  
 فقال عليه السلام يدهما تربت او بسم او باهالة (ولكن) الظاهر اجسه هذه الرويات عن  
 المقامون لمحرم هو لادهن بالادهان لطبة لالادهان بكل دهن - ولذا في خبر (٣)  
 لاحمسي قال سأل ابا عبد الله عليه السلام معبد بن سار عن المحرم تكون به القرحة او الشرية  
 او اوسن فقد اجعل عليه نسيج واشاهه مما ليس فيه الروح الطيبة (ومن الغريب)  
 استدلال جمع بهذه النصوص على حوار التداوى بالطيب (فلمنحص) انه في الادهان  
 لم يرد دليل خاص - وامامى الطيب و ان ورد الا انه للاجمل الماشى عن نقل الخبر  
 بكيفيتين - يتعين لاقتصار على المتبقي وهو صورة الاضطرار .

ثم لابد من تقصير على العمل الذى اضطر به - فلا يجوز سائر الافعال لعدم  
 لمحصص لعموم الادلة وهذا اتى الاصحاب بانه اذا اضطر الى التداوى بالطيب بالاك  
 او الادهان بحب عليه ان يقص على انه للنصوص لامة به وقد تقدمت حجة بها  
 وهى وان كانت مطلقة غير محنصة بحال الاضطرار ولكن المقصود من الاستدلال ان وجوب  
 ذلك ثبت بالدليل فماله بدل دليل اقوى على عدم وجوبه يكون لمشع هو دليل المشع  
 فلا مورد للايراد على المستدلين بتلك النصوص بها غير مرتبطة بالمقام الذى هو  
 حال الضرورة (وعلى) هذا هو مورد حوار السقوط بما فيه مسك - وهو ادخاله في  
 لاف - لابد وان يرعى ان لا يمس يده به مع الامكان .

## اجتياز المحرم في موضع يباع فيه الطيب

بقى لكلام في فروع في المقام ١٠ - لاشكال في حوار الاجبار في موضع يباع  
 فيه الطيب وكذا المحوس عند من يبيعه بل ويبيعه وشرائه كما مر - بشرط ان يمسك

على ان يباع فان شتم الطيب مادل الدليل على حرمة

اما اصل حوار الاجتياز والجلوس فمضاف الى عدم الخلاف فيه والاصل لعدم الدليل على الحرمة - يشهد له صحيح (١) ابن يربع رايت اما الحسن عليه السلام كشف بين يديه طيب ليطر اليه وهو محرم فمسك بيده على بعه ثوبه من رائحته (واما) وحوث امساك اليد بالانف - يشهد به الصحيح وما تقدم من النصوص - كقوله عليه السلام في صحيح (٢) ابن عمار و امسك على انك من الرائحة الطيبة - وعبره (وعن) طاهر لم يسطر ولا استبصارا والسرائر والجامع - عدم وحوثه (واستدلوا) به بصحيح هشام بن الحكم (٣) عن الصادق عليه السلام لا بأس بالريح الطيبة فيما بين الصفا والمروة من ربح العطارين ولا يمسك عنى بعه - يدعى انه لما لا يحب الامساك عنى لانف من جهة ان وصول الريح الطيبة الى المشام في حال الاحتسار عبر شتم الطيب - والصحيح بذل على حوار - وبانه لا دليل على وحوث لامساك بعد فرض عدم صدق شتم على صفة الرائحة في حال الاجتياز - والاصل عدم لو حوث (ولكن) برد على الوجه الاول ان الصحيح محتصر بمورد خاص والتعدي عنه يحتاج الى دليل واحرار المساط - وهما مفقودان والاصل بقطع بما ذكر من النصوص - ولعل تعمد لاحتسار من مكان فيه الطيب من قبيل الاكل والمباشرة المؤدية الى الشتم - الذين لا كلام في شمول موضع النهي لهما - فالأظهر وحوث الامساك .

٢- قال في المنتهى بحرم عليه لمس ثوب مسه طيب محرم كالزعفران ولورس واشباههما - ذهب اليه فقهاء الامصار انتهى - وحوثه ما في التذكرة - وما اوافاه به اعم من لمس ثوب صبح بالطيب او عمس فيه او غيرهما مما يصدق عليه لمس الثوب الذي مسه لطيب ويشهده خبر الحسن (٤) بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام عن الثوب يصيبه

١ - ٢ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب تروك الاحرام الحديث ١ - ٥

٣ - الوسائل - ابواب ٢٠ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ١

٤ - الوسائل الباب ٤٣ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ١

الرعرعان ثم يغسل فلا يذهب ايحرم فيه فقال عليه السلام لا بأس به اذا ذهب ريحه - فان معهوده انه ان لم يذهب ريحه وان ذهب عنه اولم يذهب لايجوز الاحرام فيه - فمقاده اعم من ما افاده وحبر (١) اسماعيل بن الفضل سأل اب عبد الله عليه السلام عن المحرم يلبس الثوب قد اصابه الطيب فقال اذا ذهب ريح الطيب فليسه - ومقاده كسابقه اللهم الا ان يقال ان عدم ذهاب الريح اماره بقاء العي (ويؤيده) حر سعيد (٢) بن يسار عن ابي الحسن عليه السلام عن الثوب المصنوع بالرعرعان عليه واحرم فيه قال عليه السلام لا بأس به (لا به) بظاهر من بعض المصنوع انه لو كسب الثوب رائحة الطيب ولو لم يمسسه لا يحرم فيه لاحظ صحيح (٣) حماد بن عثمان قلت لابي عبد الله عليه السلام اني جعلت ثوبي حرامى مع ثواب قد حمرت فاحدس ريحها - قال عليه السلام فاشرها في الريح حتى يذهب ريحها (ولكن) يمكن ان يقال مصاف الى ما تقدم من اختصاص لحرمة بالانواع الخمسة فلا يحرم المغمورة وغيرها وانما يكره لرائحة الطيبة - ان لسؤال ليس عن لكرهة او الحرمة بل احداهما مبروع عنها عند لائل وسئل عن حكم كسب لرائحة - فحواه عليه السلام بان يحاد ريح المحمر معها - فلا يستفاد منه عدم حوار لسه (ولم يحصل) ان الثوب الذى فيه الطيب يحرم لسه - وما فيه رائحته ورائحة طيبة اخرى يكره لسه .

٣- قرئى لتذكرة فكل ماصبع برعرعان او ورس او عس منه ورد او بحر يعود ليس للمحرم لسه - ولا الجلوس عليه ولا النوم عليه لانه استعمال به فاشه لسه ومتى لسه وستمعه فعليه العداء تنهى - ومحل الكلام في هذا الموضع هو الجلوس على مامه لطيب والنوم عليه (واستدل) للحرمة بانه استعمال لطيب فيحرم - وبحر حماد المتقدم (ولكن) يرد على الاول ما تقدم من عدم الدليل على حرمة استعمال الطيب بل مدلل عليه حرمة افعال خاصة ليس النوم والجلوس منها (مع) هما يستلزمان

١- ٢- الوسائل - باب ٤٣ - من ابواب تروك الاخر - حديث ٥٠٦

٣- ابواب - باب ١٨ - من ابواب تروك الاخر - حديث ٢٠٠

الشم المحرم فلو امسك على انفه سحوا ليشم الطيب لا ارى باسا بالجلوس و اليوم عيه  
 الا اذا كان يده مما ساع الطيب المستلزم ذلك للمس لمحرم - ولو كان سحوا ليشم  
 الطيب ولم يكن البدن مما ساع الطيب جاز و اما ما دل من النصوص (١) على انه يكره  
 للمحرم ان ينام على الفراش الاصفر و لعرقه الصبراء كان المراد بالصبرة صبرة  
 الطيب ام غيرها - فلا يستفاد منها الحرمة لاعمية الكراهة في الاحذر عنها .

وهل يلحق بمن ابدن في الحرمة مس الثوب كما عن المنهى اولا يلحق  
 به كما عن امدارك وجهان (اظهرهما الثاني) فانه لا دليل على حرمة مس الثوب (وما)  
 عن لستى من ن المحرم كما منع من استعمال الطيب في يده منع من استعماله في  
 ثوبه (غير تام) فان الممنوع هو لمس الثوب الذي منه الطيب فان لم منه ذلك بان  
 من الطيب ثوبه فتلطح ثوبه به وكان لامسا له حرم عيه امتداده اليه و وجب  
 برعه - والا فلا

٤- لو انقطعت رائحة الطيب - فارة بعدم بقاء طيب و لو بان يرش عليه  
 لماء فتعود رائحته و اخرى تعلم بعدم البقاء - وثالثة يشك في ذلك - حكم الاولين  
 و صح - فانه لا يجوز في الاول و يجوز في الثاني لعدم الفرق في الطيب بين  
 كونه مع الرطوبة او بدونها - و اما الثالث فمقتضى استصحاب بقاءه بترتب احكام  
 الطيب عليه .

٥- المشهور بين الاصحاب انه لا يجوز للمحرم ان يمسك على انفه من الرائحة  
 الكريهة - وعن العبد دعوى في الخلاف فيه - ويشهده صحيح (٢) اس سأل عن الصادق  
 عليه السلام - المحرم اذا مر على حفرة فلا يمسك على انفه - و صحيح (٣) محمد بن مسلم و  
 الحسين جميعا عنه عليه السلام المحرم يمسك على انفه من الريح الطيبة ولا يمسك على انفه

١- الوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب بركة الاخرم -

٢- ابوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب بركة الاخرم - لحدیث ٣-

٣- الوسائل اب ٢٤ - من ابواب بركة الاخرم - الحديث ١

من الريح الحبيثة - ونحوهما غيرهما - والنهي طاهر في الحرمة (ودعوى) احتمال  
ارادة نهي الوحوب منه في مقابل الريح الطيبة - لا الحرمة لاشهادها فلا صارف عن  
ظهور النهي .

٤٠- قال في المدكرة - لو اكل طعاما فيه زعفران او طيب آخر او استعمال  
محلوطا بالطيب في غير الاكل - استهلك الطيب فيه فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون  
فالاقرب انه لا قربة فيه انتهى ( وعن ) المدكرة ان الاعتناء بقتضي باطة حكم الجور  
بستهلاك الاربعة لا مطلقا بوصفها النهي عن اللذات بل رجة لطيفة مشعره والاحوط  
الاحتياط عن الجمع مطلقا انتهى ( اقول ) ان النهي عنه هو اكل الطيب بما دام  
لم يستهلك ويكون ما قبله بحر وان استهلك ريحه (ودعوى) ان الريح لطيفة مقوم  
لعنوان لطيب فدونه لا يصدق لطيب (مدفعه) ان لطيب كما عرفت مر في النصوص  
بالانواع لحمية المعية - اي الزعفران - و المسك - و السر - و الورس - و العود  
والمير - و صدق احدها لعناوين وان يمكن له ريح - بل لعله في الزعفران يكون لوناهم  
من لريح - (ويؤيد) ذلك صحيح (١) مصدور حارم عن لصاوق <sup>الخلا</sup> اذا كنت متمتعا  
فلا تقر شيئا فيه صغره حتى تطوف باللب (واما) صحيح (٢) عمر بن الخطاب عن المعمر  
يكون له لجرح وداوى بدواءه زعفران <sup>الخلا</sup> ان كان الزعفران اعطى لدواء  
ولا وان كانت الادوية العذبة والاباس - فهو في مورد لداوى و لضرورة لا ربط  
له بالمقام

## الاكتحال بما فيه الطيب

٧٠- المشهور بين الاصحاب عدم حوار الاكتحال بما فيه طيب (وفي) التذكرة  
اجمع علماء على انه لا يجوز لمحرّم ان يكتحل بكتحل فيه طيب سواء كان رجلا  
او امرأة انتهى (وعن) لاسكافي و لشح في الجمل والقاصي في المهذب و شرح جمل العلم

١- الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب ترك الاحرام الحديث ١٢

٢- الوسائل - باب ٤٩ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٣

والعمل - القول بالكرامة (واستدل) للثاني بالأصل بعد عدم حروجه عن استعمال الطيب عرفاً  
 لاحتصاصه بطواهر وصحيح (١) درارة عن الصادق عليه السلام نكتحل المنة بالكل كراهة إلا  
 الكل الأسود لريبة (ولكن) يرد على الأول مصافاً إلى عدم اختصاص الأدلة بالمشهور بالظاهر  
 وفي الجواهر الإجماع بقسميه على حرمة من الطيب ولو بالباطل (ان) النصوص  
 الآتية كافية في الحكم في الحرمة (كما) أنه تلك النصوص يفيد إطلاق حرمة ردة  
 (وبشهادة) المشهور مصافاً إلى إطلاق ما دل على حرمة من الطيب - حمله من النصوص  
 كصحيح (٢) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام المخرج لا يكتحل إلا من وجع - وقال  
 لانس أن نكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحة فيه للريبة فلا  
 صحيحه (٣) لأمره عليه السلام وحر (٤) هارون بن حمزة عنه عليه السلام لا يكتحل المحرم  
 عيبه يكتحل فيه زعفران - و يكتحل يكتحل فارسي و مرسل (٥) ابن عنه عليه السلام  
 إذا شكى المحرم عيبه يكتحل يكتحل ليس فيه مستحلاً طيب وصحيح (٦) محمد  
 ابن مسلم عن النافع عليه السلام يكتحل المحرمة عيبه أن شاء نصر ليس فيه زعفران ولا زعفران  
 وحر (٧) أبي بصير عن الصادق عليه السلام لانس للمحرم أن يكتحل يكتحل ليس فيه مسك  
 ولا كافور إذا شكى عيبه - ويحويها غيرها من النصوص الكثيرة - ثم ان تمام الحديث  
 في هذه المسألة في جهات .

الأولى أن في الاكتحال بالمواد أفوالاً الكراهة مطلقاً والحرمة - كك -  
 وانفصيل بين كونه للريبة - وغيرها - و سيأتي الكلام فيه في مكروهات لا حرم  
 عند تعرض المصنف له .

(الثانية) أن في بعض نصوص الباب كمرسل ابن أبي بصير عن ابن سنان وغيرهما  
 نهى عن الاكتحال بما فيه طيب للدواي - فقد يتوهم عدم حواره حتى مع الضرورة  
 وانحصار الدواء به - ولكن يشهد لجواره في حال الضرورة حملة من النصوص  
 كحسن (٨) الكاهلي عن الصادق عليه السلام قال سأله رجل صبر وإن حاصر فقال نكتحل



إذا حرم قتل لا - قال ولم نكتحل قتل أبي صرير النصر وإذا أنا اكتحلنا بمعنى  
وان لم اكتحل صريرى قال فاكحل - وفي حصر (١) الحلى عنه عليه السلام إذا اضطرت  
عليه فلتكتحل - ونحوهما عرهما - وبها يفيد إطلاق تلك النصوص وتحمل على  
صورة امكان التدوى بغيره (مع) ان العمومات الدالة على اباحة كل محرم في حال  
الاضطرار - كما تكون حكمه على اطلاقات ادله ماير المحرمات كك تكون حكمة  
على اطلاق هذه النصوص - ادلائكون دلالة هذه النصوص على عدم لحوار في  
حال الاضطرار الا لا إطلاق - فلا حمله بحمل النصوص على الاندفاع بغير ديث وبما  
ذكرناه طهر ضعف من الشهية والمبوط من حرمة وان اضطر اليه

اثباته انه قد يقدر ان مقتضى إطلاق نصوص الداء حرمة الاكتحال بكل ما  
فيه طيب سواء كان طيبه من احد الانواع الاربعة - والحمصة - المحرمة - مغيرها  
بعدم اذا كان من احد تلك الانواع بحرم من جهة الاستعمال ايضا (وفيه) ان بعض  
نصوص حصر الطيب في الاربعة - غير مقيد باستعمال الطيب بل عام ويدل على انحصار  
الطيب فيها مطلقا وحيث انه اما يكون بلحاظ حكم الطيب فدل ذلك لا إطلاق على  
ان هذا الحكم كحكم سائر استعمال الطيب مختص بها -

لاربعة هل يختص الحكم بالحرمة بما اذا كان للطيب رائحة كما في الجوهر  
وعن الدجيرة - م لا - وجهان (استدل) للاول بمع صدق لطلب على ما ليس فيه  
الريح (وبكنه) ممدوع سيما بعد تفسير الطيب بالانواع الخاصة - ولهي عن تلك  
الانواع في خصوص المقام - وقد تقدم بظهر ذلك في كل طعام فيه طيب

### حرمة لبس المخيط على الرجال

(و) (مسئله) لبس (المخيط للرجال) بخلاف احدهم كما عن المسهبي والحريري  
التنقيح وعبره بل الاجماع يقيمه عنه والمحكى منه مستفيض والنصوص تدل

عليه - انما الكلام في انه هل يحرم لس المحيط مطلقا - حتى وان قلت لحياطة  
 ام تكون الحرمة محتصة - بالثوب المردر - او المدرع - والقميص - والقباء - والسر او بل  
 مقتضى مصوص الباب هو الذي لاحظ صحيح (١) معاوية بن عمه ر عن الصادق عليه السلام  
 لابس واستريد الاحرام ثم مات برده ولا تدرعه وصحيحه (٢) لاجرعه (ع) لا تلبس ثوبه  
 اذ راوردت محرم الا ان سكبه ولا تلبس ثوبه ولا تدرعه ولا سر او بل الا ان لا يكون لك رار ولا حجب  
 الا ان لا يكون لك تعبين و نحوهما غيرهما - وقد تقدمت المصوص الدالة على ان  
 المحرم اذ لس قميصا فان لسه بعد ما احرم ثقبه واجرجه مما يلي رجليه - وان لسه  
 قبله يرعه ولا يشقه - وسياتي في مسحت الكفارات ما نصص وحوث لكثرة في لس  
 القميص متعمدا - وايضا قد مر ما نصص من المصوص النهي عن لس القباء وانه  
 لو اخطأ اليه لسه مقلوبا

الا ان فتاوى الاصحاب متطابقة على حرمة لس المحيط (في) المسهي بحرم  
 على المحرم لس المحيط من الثياب ان كان رجلا ولا يعلم فيه خلافا انتهى (و في)  
 التذكرة بحرم على المحرم لس الثياب المحطه عند علماء الامصار انتهى (و في)  
 المستند بالاحكام يعلم كمافي موضع من المسهي بل مطلقا كما في المعايير وشرحه  
 وعن النسيه ولحزير والسفح بل باجماع العلماء كافة كمافي موضع آخر من المسهي  
 وعن التذكرة وظاهر الدروس بل بالاحكام المحقق عند التحقيق انتهى (مع) اعتراف  
 عبر واحد منهم بعدم العثور على رواية داله عليه «و في» الحوار نعم ما سمعته من  
 معاقده الاحكامات كاف في حمل العنوان لس المحيط و ان لم احده في شيء مما  
 وصل الي من المصوص الموجودة في الكتب الاربعه وغيره كما اعترف به عبر واحد حتى  
 الشهيد في الدروس انتهى

وعلى هذا فمثل هذا الاحكام كاشف عن رأى المعصوم قطعاً - او عن وجود  
 رواية معسرة طاهره فيه لم تصل اليها - و الا فلا يحتمل في حق هؤلاء الاعاطم و

المعروف ان يقتوا بشيء من غير دليل «وما» في الرياض - حيث قال ولاسم الاستدلال على ماظهر من كلام الاصحاب بالمع ماله ارز لجوار كونه للصم كما يستعاد من الصحيح (١) في الطليسان المرزور. واما كره ذلك محافه ان يبرره المحافل فاما لعقبه فلا بد ان يلبسه انتهى «لايوجب» ان يحتمل في حق الاصحاب استدلالهم بذلك كي يسقط كاشفة تعاقهم عن رأي المعصوم. او عن دليل معسر - وعلى ذلك فترويد صص لحد ثق ره في لحكم في غير محله «وعدم» تعرض المعبد ره له واقتصره على ذكر اشياء معينة لا يصر بما ادعيها لانا لا نقول بحجية الاحماع من باب قاعدة اللطف حتى يعسر مخالفة فقيه واحد «واضعف» من ذلك استدلال بعض لاعظم لحو ر لسه بصحيح (٢) رزاره عن احدهما (ع) عن مايكره للمحرم ان يلبسه فقال **إِنَّمَا** كُنْ ثَوْبَ الْأَنْوَابِ يَتَدَرَّعُهُ - وما (٣) نصص عدم حور بس الطليسان المرزور - حتى يبرع ارز ره معللا بانه يحاف ن يبرره المحافل عليه «ون» اصحيح مطلق يقيد اطلاقه بما ذكر - بل وجود مثل ذلك يؤكد ما ذكرناه ون الافتاء بما يعالف الدليل لمعتبر كاشف عن دليل اقوى - وبه يظهر حال الثاني «وبالحملة» لايستعي لعقبه ان يتوقف في الحكم على اطلاقه ثم انه لابد من السببه على امورهايم جهات البحث .

١- قد عرفنا ان النصوص تدل على حرمة لبس عدة شياء - وهي قميص - ولفاء  
ولسر ويل - ولثوب المدرع - والثوب المرزور - ومقصي طلاق لنصوص انه  
لا فرق في ذلك بين كونها محبطة او غير محبطة - والذراع المسوج وحة للبدن -  
والمصق بمصه بعض - والثناك - والران - وماشاكل لايحور لسه في الاحرام  
كما افتى به غير واحد (ودعوى) ان النصوص لمتضمنة لعدم حوار لبس هذه الاشياء  
محمولة ولو بقربة الاجماع على انها اما ذكرت امثلة لعنوان المحيط والمابع هو  
الحياطة خاصة - فلا وجه للحكم بحرمة عبر المحيط منها (مدفعة) بان حمل معنى  
النصوص على ارادة المثال خلاف ظاهرها - لا يضر اليه لامع القرية - والاجماع

لا يصلح فريضة على ذلك اذ لا مانع من ان يكون كل منهما مانعا مستقلا - فلا وجه لرفع اليد عن اطلاق الاحبار - وهذا هو الوجه في المصحح لاما فائدة المصنف به في التذكرة وهو الحاق الفقهاء - فان الحاقهم ليس تعديا .

ولكن يسعى ان يستثنى من ذلك الطلсан - فانه قد دل النص الصحيح على حوار لئس في صحيح (١) يعقوب بن شعيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم ينس لطيلسان المرزور فقال عليه السلام و في كتاب علي عليه السلام لان لئس طيلسان حتى ينزع ازاراه فحدثني ابي انه ، بما كره دلتمخضة ان يزره الجاهل عليه و يحسوه غيره و مقتضى اطلاق النصوص حوار لئس اختيارا كما صرح به المصنف في جملة من كتبه و شهيد في الدروس على ما في الحديث - وعن القواعد اعتبار الضرورة في لئس ولم يظهر وجه للتقييد .

٢- هل الموضوع للحرمة مسمى الحياطة و ان قلت كما اشتهر بين المتأخرين فلو كانت الحياطة القلبية في الارار او الرداء حرم لئس بل عن الشهيد رحمته الله الى طاهر كلام الاصحاب ان يكون الموضوع هو اللئس المحيط كالقميص و القاء و ماشاكل كما، فواء جمع منهم صاحب الحواهر و الفاضل العراقي - و جهان (من اطلاق) معقد الاجماع (ومن ان) اطلاق الرداء و الارار يشمل المحيطين و عبرهما - و انساق الموضوع للحياطة ماشابه - ما في النصوص من لقميص و القاء و ماشاكل و ظهور نصوص لطيلسان في الجوار و ان كان فيه اررار محظ - و انصرف المحيط الى غير ذلك (ولكن) الاول لم يكن أقوى لاررب في كونه احوط فان طلاق الرداء و الارار يقيد بما دل على مانعة لحياطة - و نصوص الطلسان محمولة على المورد الخاص كاصله - و الانساق و الانصراف مموغان و على فرضه فهو بدوي لا يعتنى به - فالمتعين الانخذ باطلاق معقد الاجماع .

٣- ان مورد الاجماع هو لئس المحيط - و هو يصدق على التوشح و

التدثر به - فهما بصاعير جائزتين ( وما ) في لحواهر من الاستدلال للجور  
 (تارة) بعدم صدق لبس على التوشع والتدثر ( و اخرى ) من قوله عليه السلام ولا ثوبا  
 تدركه - يدل على ان المحرم هو الادراع به لا التوشع و نحوه ( قابل للمساوغة ) اد  
 اللبس كما يصدق على التدرع بالثوب كذا يصدق على التدثر و لتوشع به غايه الامر  
 بعض مصاديق لبس في ثوب و القمص اشيع من غيره . و قوله عليه السلام  
 ولا ثوب تدركه لا مفهوم له يدل به على حوار غيره كى نقيد اطلاق ما دل على لمع عن  
 لبس المحيط به ( وعن ) الشهيد في الدروس ان قلده يعبر في حرمة المحيط  
 كونه محيط بالبدن كما هو ظاهر اس الجبد لا يحرم التوشع به و نحوه - والافحرم (اقول)  
 لا اشكال في انه لا يصدق لبس (لأمع احاطه الملبوس بجزء من اجزاء بدن اللابس  
 و شتماله عليه فلو جعل المحيط في حبه لا يصدق عليه لبس فقط - وهذا لا يستلزم  
 عدم حرمة التوشع والتدثر فانهما مسئلمان للاحاطة المشار لهما ( وعن ) المدرك  
 الاستدلال على عدم حرمة لتوشع به . بالأصل وبقوله عليه السلام في حراب عمار لا لبس  
 ثوبانه رزار و انت محرم لان تكفه ( و نردعه ) ان الأصل - مقطوع بما عرفت -  
 و لحر محمول على صورة لضروره للبصوص المنفذة في شرائط ثوبى الاحرام  
 الدلة على به اما يجوز لبس القباء مكوسا مع عدم وجود الرداء - او الاضطراب  
 اليه من برد وعبره - فالأظهر هو حرمة التوشع بالمحيط في حال الاحتار

### لبس المنطقة وشدة الهميان

٣ - قال في الحواهر - صرح الفاضل والصنوق وابن حجره ونحوه بن سعيد  
 والشهيد وغيرهم بجواز لبس المنطقة وشدة الهميان وان كانا محيطين تنهى  
 و الأصل في ذلك البصوص الحاصه كصحيح (١) يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام  
 عن المحرم بصير الدراهم في ثوبه قال عليه السلام نعم ولبس المنطقة و الهميان و حر (٢)  
 يعقوب بن سالم قلت لابي عبدالله (ع) يكون معنى الدراهم فيها تماثيل و اما محرم وجعلها

في هميان واشده في وسطى حال لا يمس او ليس هي بفتك وعليها اعتمادك بعد الله  
عروج وحر (١) نوس بن يعقوب قلت لابي عبد الله عليه السلام المحرم بشدا الهميان في  
وسطه فقال نعم - وما حيره بعد بفتته وصحيح (٢) ابي بصير عنه عليه السلام في المحرم بشدا  
على بطنه العمامة قال لا ثم قال وكان ابي بشدا على بطنه المنطقة التي فيها بفتته يستوثق  
منها فابها من تمام حجه - ونحوها غيرها (ودلالة) هذه النصوص على جوار شدا الهميان  
والمنطقة للمحيطين انما تكون بالاطلاق - وولكن قد يقال انه حيث يكون مورد السؤال  
والجواب هو خصوص شدا هما في الوسط فلا اطلاق لها كي يدل على حوار شدا المحيطين  
مهما وعلى فرض الاطلاق بعيد بمادل على حرمة لس المحيط (وم) في الجواهر  
من مع اندراج في لس المحيط (يرد عليه) صدق السس عيه قطه والشاهد به صدق  
اللس على لس العاتم و لعامة وما شا كل (ولكن) انكار اطلاق النصوص مكابرة  
بل يمكن ان يقال من جهة عيه المحيط بهما تكون النصوص كالنصريحه في حوار المحيط  
مهما (مع) انه على فرض الاطلاق وندار صها مع اطلاق مادل على حرمة لس المحيط  
بما ان المعارض بالمعوم من وجه فيسمى الرجوع الى المرححات والترحيج مع  
نصوص النقام - فالأظهر حوار لس المحيط مهما

واما لعامة وصحيح ابي بصير ظاهر في حرمة شدا على الطل - الا ان  
صحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام المحرم شدا على بطنه العمامة و ان شاء  
يعصها على موضع الارار ولا يرفعها الى صدره - يدل على الجوار (وقد يقال) كما  
في الحدائق انه يمكن الجمع بينهما بحمل الطل في صحيح ابي بصير - على  
الصدر (ولكنه) كما ترى جمع سرعى لاشاهد له وامكان استعمال الطل في الصدر  
مجازا لا يكتفى في الجمع (وربما يقال) ان الجمع بينهما يقتضى الساء على الكراهة  
(ولكن) صابط الجمع العرفي لا يصدق عليه - فادلو جمعا قوله عليه السلام لافي صحيح

٢١ - نوسائل ليات ٤٧ - من بنو نوسرود الاحرام الحديث ٤ - ٢

٣ - نوسائل ليات ٧٢ - من ابواب بروك الاحرام الحديث - ١

ابى بصير فى جواب قول المائل يشد على بطنه العمامة - مع قوله فى صحيح الحلبي يشد على بطنه العمامة يرى هل العرف النهايت سهما و لا يرون الشئ قريبه على الاول (واضعف) سهما حمل صحيح ابى بصير على ما لو كانت العمامة من الحرير (فالمنعيب) هو الرجوع الى المرحوب وعل الرحيع مع صحيح الحلبي لكون الحوار مشهورا الا ان الاحوط مع ذلك احتياطه (و اما) شدا على الصدر فلا يجوز للصحيح - و يراد الفصل الرقى عليه بان الجملة لحرمة لا تدل على الوجوب قد مر ما فيه مرارا (و ما) عقدا لاراءه و لرداءه - فقد تقدم حكمه فى شرائط ثوبى لالحرم .

### حوار لبس المخيط للنساء

٥- فى حوار لس المحيط للنساء قولان - لمشهورين الاصحاب شهرة عظيمة هو الجوار بل فى الذكره يحور للمرأة لس المحيط اجماعا انتهى - وفى المنهى بعد قوله يحرم على المحرم لس المحيط - واحتموا على ان المراد بهذا لذكور دون النساء انتهى (وعن) الشيخ فى النهاية عدم الجوار ولكنه على ما قيل ليس كلامه فيها نصا فى الحرمة - وعلى اى تقدير قد اتى هو بما وافق لمشهور فى سركشه (والاول) ظهر ذ يشهد له مضافا الى اختصاص دليل المسح بالرجل حتى ماتصم لفظ المحرم فان حمله على ارادة الحسن الشامل للرجل و المرأة يحتاج الى قرينة - وفى المقام مفقودة - بل على خلاف موجوده - وقاعده لاشراك لا محرى لها فيما يحرم فيه - و الاصل يقتضى الجوار - حمله من لصوص الحاصة - كصحيح (١) يعقوب بن شعيب قلت لأمى عند الله عليها السلام المرأة تلبس القميص نرد عليها وتلبس الحرير والحرو لدياح فقال عليها السلام نعم لا بأس به وتلبس الحطاحلين و لملك وحر (٢) لصريبن سويد عن ابى الحسن عليه السلام عن لمحرمه اى شئ تلبس من الثياب قال عليه السلام تلبس الثياب كلها الا المصوعة بالزعفران و لورم و لا تلبس لقناريين - و نحوهما غيرهما من الاحبار الكثيرة

ولا توقف في الجواز

## حرمة لبس القفازين على النساء

ثم ان هذه النصوص متضمنة لبيان حكمين آخرين - احدهما - حوا لبس الحرير للنساء وقد مر الكلام فيه مفصلا في محث شرائع ثوبى الاحرام ثانيهما حكم لبس القفازين عليهن (والمشهور) بين الاصحاب حرمتهم وطاهر الذكوة والمنتهى عدم الخلاف فيها. وعن صريح الخلاف والعبة لاحما ع عليها

واستدل لها بحمل من لنصوص المتقدمة في حر (١) الصبر ولا تلبس القفازين وفي صحيح (٢) المص - المروثة المحرمة تلبس ما شئت من الثياب غير الحرير و القفازين - وفي حر (٣) ابى عبة - الثياب كلها ماحلا القفازين و يحوها غيرها .

و اورد عسى لاسدلال بها بوجه (الاول) ان حر (٤) يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره للمروثة المحرمة الرفق و القفازين صريح في كراهة فيه يرفع اليد عن ظهور تلك النصوص في الحرمة وتحمل عليها (وفي) ان الكراهة في الاحبار غير ظاهرة في الكراهة المصطنعة - فضلا عن الصراحة - لو لم تكن ظاهرة في الحرمة فعليه الاحمال فقريه النصوص المتقدمة تحمل هذه على الحرمة (الثاني) ما في المسند وهو ان القفاز محمل - فانه مفسر في لسائر ومجمع الحرير او لصحاح والمنتهى و التذكرة ما عني بعمل اليدين يحشى بالفض يلبسها المروثة لمرد - وفي القاموس وعن جماعة من اهل اللغة - انه صرب من الحلى لليدين و الرجلين و عليه فيسمى الدائدة في المسع لراحة كل من المعين بالاصل الا ان يثمر في حرمة الجمع بينهما (وفي) اولاد الاكثر مفسره بالاول مع - ان (٥) في حر يعقوب بن شعيب صرح بجواز ان تلبس الحلال - و المسك - و هو سوار من دبل او عاج



فيعلم من ذلك ان القمار لمموع عبر ذلك واثاب. ان عايته الاجمال فادانت حرمة  
و المحرم مردد بين المعيين يحب الاجتناب عهما معاقصاء العلم الاجمالى - اذا علم  
الاجمالى مجر للتكليف اعم من العلم الواحدى و التمنى فما افاده من ن لازمه  
حرمة لجميع بينهما ماى لقو عد العلم الاجمالى ( الثالث ) ن القدر بالمعنى الاول  
من قبيل الثيب لعائر لئسها لها - وبالمعنى الثانى من فئس العللى العائر لها اذا لم تكن  
لئسة ( و فبه ) انه على التقديرين يكون دليل المنع احص من اولة الحوار فبقيد اطلاقها به  
فالظاهر هو المنع .

### جوار لئس العلالة والسر اويل للمساء

٤ - لا اشكال و لاحلاف فى حور ان تئس ، لئسة الحائض لعلالة و هى  
بكر لئس ثوب رقبى بئسها الحائض تحت الشاب و فى التذكرو الشرايع و غيرها  
دعوى الاجماع عليه حتى من لقائل بحرمة لئس المحيط علها و لعله من جهة ان الشبح  
فى الهبة بعد ان مسح من ان تئس المحيط قال بحور الحائض ان تئس تحت ثيابها  
علالة تنفى ثيابها من المحضات ( و يشهد ) به مصافا الى ما تقدم - و الى الاصل  
صحيح (١) عدله بن ساد عن ابى عدالله عليه السلام قال تئس المحرمة الحائض تحت  
ثيابها خلالة .

و ايضا لاحلاف فى جوار ان تئس السر اويل - بل عليه الاجماع . و ان الشبح  
صرح ابى بذلك و شهدله صحيح (٢) الحللى انه سال ابا عدالله عليه السلام عن المئسة  
د حرمت ائلبس السر اويل - قال عليه السلام نعم اما تريد بذلك الصتر ( و ما الرحن )  
فقد مر انه لا يجوز له لئس السر اويل - الا اذا لم يحذر ارا - و قد تقدم فى بيان شرائط  
ثوبى الاحرام ذلك اما الكلام فى المقام فى امرين .

١ - لئسائل - باب ٥٢ من ابواب برك الاحرام - لحديث ١

٢ - لئسائل - باب ٥٠ - من ابواب برك الاحرام - لحديث ٢

الاول - ان المحكى عن العبة و الاصباح انه عند قوم من اصحابنا لا يلبس حتى يفتق - ويجعل كالمرير واهو حوط - ولكن يرد عليه - مصافا الى مصادقه لاطلاق العتاي و النصوص فانه لم يقيد الجوار في شيء منها بذلك - انه على هذا الوجه للاختصاص بصورة الضرورة وعدم وجود الارار - ولان القول بشوب العبة ولا ظهر عدم اعتبار ذلك .

الثاني انه سيأتي ان شاء الله تعالى ان في لس الرجل القميص والسراويل وما شاكل اختدرا العبة وهل تحب العبة مع حوار لس السراويل كما مال اليه صاحب لجوهر رده ام لا - المشهور بين الاصحاب هو الثاني - و المصنف رده في التذكرة بسبه الى عثماننا (واستدل) للاول - بصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن المحرم يحتاج الى صروب من الثياب بلها قال عليه السلام عنه لكن صنف مهافدا وحر (٢) اس العيص سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم لس القميص متعمدا قال عليه السلام عليه دم - ومن اضطر الى لس ثوب يحرم عليه مع الاحبار حارله لبسه وعليه دم شاة وصحيح (٣) ررارة عن الباقر عليه السلام من تنف ابظه او قلم طفره او خلق رأسه او لس ثوبا لاسعى له لبسه - او اكل طعمه لاسعى له اكله وهو محرم فعل ذلك ناسيا او جاهلا فلبس عليه شيء و من فعله متعمدا فعليه دم شاه «و لكن» يرد على الاحر انه احسب عن المقام من الموضوع انه لس مالا يسعى له لبسه ومن لا ارارته يسعى له لس السراويل - ويرد على ما قبله - ان دياه لس في كتب الاحار - و اما الاول فانه اعم من لاحتياج الصوع للس وعدمه وعيه فيتم الاستدلال لعدم الوجوب بطلو النصوص عن وجوبها في المقام وبانصرف نصوص العبة الى لس المحرم - وسياتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى في مبحث الكفارات

## حكم الخنثى

٧- قال في التذكرة الخنثى المشكل لا يجب عليه احتساب المحضط لاصالة

١- ابوسائل - ادب ٩- من نواب بقة كفارات الاحرام الحديث ١

٢- ٣- ابوسائل - ادب ٨- من ابواب بقة كفارات الاحرام الحديث ١-٢

البرائة انتهى (اقول) به ان قلنا بان الحشى - صف ثالث ليس برجل ولا امرئ فالظاهر  
 تمامية ما فاده - فان دليل حرمة ليس المحبط وهو الاحجام محتص بالرجل - وكذا  
 بخصوص المسح عن ليس القاء وانقبض وما شاكل - فبقى الحشى بلا دليل - فيرجع  
 لى اصدلة البرائة (ولكن) ان قلنا به اما رجل او امرأه و ليس صفا ثالثا  
 كما هو الصحيح او ليس له تكليف خاص بل هو مكلف اما بتكاليف الرجال  
 او تكاليف النساء بحيث ان المحتر عده مجزئه العلم الاحمالى و لو كان المعلوم  
 بالاجمال احد حكمين ولا يعتبر فى تحييره العلم بحكم معين - فلو علم انه امرأه ان  
 يحرم عليه العلوس فى مكان معين او يجب ان يتصدق بدينهم - يكون هذا العلم  
 مجزئ و موجبا للروم الاحتياط (فى المقام) بقول ان الحشى يعلم به اما ان يحرم عليه  
 ليس المحبط - او انظر لى الرجل مثلا - فنعنى هذا العلم الاجمالى لا جنتاب  
 عنهما ولو يوقش فى خصوص المثل - لامحال لفسوة فى الكرى الكلية التى  
 ذكرها - ولعل نظرم ذهب الى المسح نمسكا بقاعده لشئ اى ما ذكرناه - و مع عدم  
 جريان اصدلة البرائة للعلم الاحمالى لانهم الرجوع الى قاعده وجوب دفع الضرر  
 المحتمل - فتدبر .

### حرمة لبس ما يستر ظهر القدم

( و ) مهاليس (ما يستر ظهر القدم) من الحف خاصة كما هو ظاهر الشيع  
 فى النهاية والحقى فى السرائر - وكشف اللثام حيث اقتصروا على ذكره (او) مع  
 لجوب كماع طاهر المقع والتهذب والمغاييح - وعن شرحه التصريح بالاختصاص  
 بهما وهو ظهري الذخيرة والمدارك (او) هو مع الشمك كما عن طاهر المسوط و  
 الخلاف والجامع (او) بكل ما يستره بالنس كماعى الاقتصاد والحمل والعقود و  
 الوسيلة والمهذب والنافع و القواعد وغيرها - بل فى محكى الذخيرة يسته الى  
 قطع المتأخرين بل سيد المدارك يسته الى قطع الاصحاب - وفى المنتهى دعوى نفى

الخلاف فيه قال فيه ولا يجوز له لبس الحفص ولا ما يستر طهر القدم اختياراً ويجوز اصطراطاً ولا يلزم فيه خلافاً انتهى بل طاهره نعم بين المستبين .

وما المصوص فهي . صحيح (١) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث . قال ولا تلبس سراويل إلا أن لا تكون لك أراو ولا حفي إلا أن لا يكون لك بعلان و صحيح (٢) الحلبي عنه عليه السلام و أي محرم هلكت بعلاه فلم يكن له بعلان فيه أن يلبس الحفص إذا اصطراط إلى ذلك والجوربين يلبسهما إذا اصطراط إلى لبسهما وحبر (٣) أبي بصير عنه عليه السلام في رجل هلكت بعلاه ولم يقدر على بعلين . قال عليه السلام له أن يلبس لحفين إذا اصطراط إلى ذلك وشي (ولشقه حل) عن طهر القدم وصحيح (٤) محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المحرم يلبس الحف إذا لم يكن له بعل قال عليه السلام نعم ولكن يشق طهر القدم وحبر (٥) رفاعه بن موسى عن الصادق عليه السلام عن المحرم يلبس الجوربين قال عليه السلام نعم أو الحفص إذا اصطراط لهما . ودلالة هذه المصوص على عدم حوار اللبس اختياراً لا تنكر (ال) أنها كما ترى محتصة بالجورب والحف فمن اقتصر عليهما فدل به طاهر ومن احصى الحكم بالحف استدلاله بأن لبس المتضمن للجورب امتناع من الحمله الحمريه وهي عن افاده الحرمة قاصرة . وأما الحف فهو وإن كان كث أيضاً إلا أنه يمكن استعادة تحريره من عطفه في صحيحين لاولين على السراويل الذي يكون لهي فيه لحرمة . وعن الأمر في حبر أبي بصير بالشق لدى هو للوجوب التة . وعن مفهوم حبر أبي بصير وصحيح نحس . حدثان لمتدور من ما يصماه الحلية وفيها مطوقا ومفهوما . ولكن ردعنه أن الحمله لحرمة كما اشرنا اليه غير مرة . اصرح في الحرمة من الهى فهد القول بقط

وأما القول المشهور فقد استدلل له في الرصاص ووافقه صاحب الجواهر . قال والظاهر كعادته في الخلاف في العية مع سابقيه (مراده ما افاده في الدخيرة والمدارك) الذي اقبه الشهرة لعظيمة في التعددة ويحتمل قويا خروج الحف والجورب في

لعتوى و لص على محرى لدلب اسهى (و يكن) يرد عليه مصاف الى ان جمعا من الاصحاب لم يتعرضوا لهذه المسألة - وقد مر الاحلاف العظيم بين المتعرضين لها - ان التعدى من مورد النصوص يتوقف على ظهور الدليل في ارادة امثال مما تضمنه - او دليل معتبر على التعدى وما ذكر لا يصلح لشيء من ذلك ، ومجرد لاحتمال لا يكتفى في الاستدلال (فالمتحصل) لا اظهر هو الاقتصار على لس الحف والحورب و ما عبرهما وان كان محيطا لم يجر على الرحال خاصة لما دل على حرمه لس المحيط عليهم - وان لم يكن محيطا جار .

### تنبيهات

ثم انه يسعى السبب على امور - ١ - قد يقال انه على فرض قول بالتعدي لا بد وان يقتصر على ما يثقل الحف والحورب بان يستر ظهر القدم ويكون له لسان لانه مقتضى المماثلة وفي الجواهر - ان لم يكن جماعا ممكن الاحتصاص بما شابه الحف والحورب من لسان لقدم ذي الساق دون غيره لانه المماثل لكونهما مثالا لغيرهما انتهى (ولكن) الظاهر بانه اعلى القول بالتعدي اما هو لتعدي الى كسر ما يستر ظهر القدم ولو لم يكن له الساق - لانه لم يدل دليل لعطى على ان يحكم الحف والحورب كل ما يماثلهما - حتى يقال ان مقتضى المماثلة ذلك بل الدليل للتعدي هو فهم الاصحاب وهم لا يفرقون بين ذي الساق وغيره

- ٢ - عن اربعة ان بعض الظاهر كالحميم الاما يتوقف عليه لس العلب انتهى ولكن لا يتم ذلك حتى بانه اعلى التعدي من مافى النصوص من الجورب والحف - والتعدي عن ذي الساق الى غيره فان التعدي عما يستر تمام ظهر القدم الى ما يستر بعضه مما لا وجه له اصلا سيما مع ورود النص بجوار لس العل و هو يستر بعض الظاهر و (دعوى) ان الكل ليس الا الاخص - فاذا لم يحز لس ما يستر جميع الظاهر لم يجر لس ما يستر البعض - معاملة واضحة - فان الدليل دل على حرمه ستر المجموع و

البعض غير المجموع وبالجمله التعدى عن مورد النص بما هو مؤونة الاجماع ولا اجماع على التعدى لى لساتر لمص الطهر بل عن كشف الشام - ولا يحرم عند الامتر طهر القدم بتمامه بالليس انتهى .

٣- ان المحرم على فرض التعدى لس ماستر طهر القدم - فلو ستر القدم لا باللس بل بالخلوس و انقاء طرف الرداء و كونه تحت العطاء فى اليوم و ما شاكل لابس به.

٤- هل يعتبر فى حرمة لس الحصى و الحوربين سترهما لماطى القدم فعلى اقوى بالتعدي ايضاً لا بد وان يكون الملبوس ساتراً للظاهر و الباطن - ام لا - و جهان لم يشر صاحب الجواهر على من عثر من الفقهاء ذلك - بل استظهر من الاصحاب خلافه - ولكن الظاهر عدم الاعتراض بصدقهما على الاشياء لم يستر باطن القدم - ومجرد علة الوحد لا يصلح تقييد الاطلاق - فعلى فرض التعدى بتعدي الى كل ما يستر ظاهر القدم وان لم يكن ساتراً لباطنه .

٥- هل يحرم على النساء لس الحف و الحورب ام لا - و جهان نسب الاولون الى النهاية والوسية و الثانى الى العماسى والشهد - و لمصنف فى المشهى ( استدلال الاول بعموم الاحار و الفتاوى وقاعدة الاشتراك ( و ورد ) عليه ان الظاهر من لصوحى و الفتاوى ان لسع عن الحورب و الحف من جهة ان المحيط بمسوح لسه و هما من مصاديقه او ماشابهه. و عليه فيحتمل الحكم بالرجحان ( و منه ) بان ظاهر النص هو كون الحف و الحورب من العاوين لمسئلة عبر الحياطة - فلو كان الحورب غير محيط مثل ما هو المتعارف فى هذا الزمان عمه الدليل لامن باب المشابهة بل لاطلاق النص ( ومع ) ذلك كنه لا يتم دليل المصنف من اطلاق الاحار بمسوح لاحتصاصها بالمحرم المذكور - و حتمها على ارادة المحس او التعليب خلاف الظاهر - و قاعدة الاشتراك لا تجرى مع احتمال لخصوصية سيما بعد ماورد من انه يجوز للمرأة لس السراويل لانه استرلها فالظاهر هو لاحتصاص بالرجل - لاصالة الرائة عن حرمة لبسهما

على النساء .

## لبس الخفين في حال الاضطراب

ع- لو اضطر الى لبس الخف او الجورب خارجا خلافا ولا اشكل كما في  
الحواهر - واحكاما كما في لسرائر والمختلف كما في الرياض - ولا يعلم فيه خلافا  
كما في لستهي . والنصوص شاهدة به هي صحيح البخاري المتقدم فله ان يلبس الخفين  
اذا اضطر الى ذلك والجورب يلبسهما اذا اضطر لهما وفي حرامى بصير - في رحى  
هلكت بعلاه ولم يدر على يطين قال <sup>في</sup> له ان يلبس الخف ان اضطر الى ذلك  
فيشق عن طهر القدم وفي حرم محمد بن مسلم - للمحرم لبس الخف اذا لم يكن له  
نعل قال <sup>في</sup> نعم لكن يشق طهر القدم وقد تقدمت هذه النصوص - بم الكلام  
في موردتي

لاول ان الذي يظهر من حرم محمد - ان لمسوح لجورب النعل هو ان لا يكون  
له نعل لا اضرورة ( لانه ) بتعين تقيد اطلاقه بمفهوم عبره من لنصوص سيما حرم بي  
بصير الوارد - فيمن هلكت بعلاه .

الثاني - انه هل يحب شقهما في حال ضروره ان امكن - كما عن الشيع  
في المسوط واسى حمرة وسعيد في التوسيه والجامع والمصنف ره في المختلف  
والشهيد في الدروس والشهد الثاني في المسالك وغيرهم في غيرهم - ام لا يجب كما  
عليه جماعة من الاصحاب ومهم الحل مدعا عليه الاحماع وشعر به ايضا عبارة  
الشرايع وحتاره سيد الرياض ايضا وعن تحرير الردد فيه - ثم انما يكون بعدم  
وجوب الشئ منهم من ذهب الى استحبابه كصاحب النجدة - ومنهم من فنى دباحته  
ومهم من احتار حرمة كسيد الرياض - والمترك هو الاخبار فانه ( استدل ) بالامر بالشق  
في حمله من النصوص كحري ابي نصر ومحمد بن مسلم المتقدم والمرس عن  
بعض الكتب - لانه للمحرم اذا لم يجد نعلا واحتاج ان يلبس جنادون الكعبين على

الوجوب (وايد) ذلك بان ما دل على حرمة لمس ما يستر ظهر القدم بدون ضرورة يدل على وجوبه فانه مع الشق لاصرورة . واورد عليه القائلون بعدم الوجوب - بوجوه - (مها) ان لروايين ضعيفتان لا يعتمد عليهما وفيه (اولا) ان حبر محمد بن مسلم روى الصدوق باسده عنه ولا بعد صحة (وثانيا) ان اعتماد من عرفت عنهما يوجب حبر صميمهما لو كان (و مها) موافقتهما لمذهب اكثر العامة و منهم ابو حنيفة فيحملان على التقية (وفيه - اولاً) ان الموافقة للعامة انما توجب طرح الحبر عند معارضة بما هو مخالف لهم بعد فقد جملة من المرححات فهي نفسها ليست من موهبات الرواية ولا موحة لحملها على التقية (و ثانياً) ان قوى بعضهم كمنع روايتهم انما هو وجوب الشق (و مها) العلوى الذى رواد الجمهور - انه (ع) قل - قطع الحصى فساد يلبسهما كما هما - والمراد بالفساد السدير والاسراف فبدل على حرمة الشق - وهو انما يدل على عدم وجوب شق بل حرمة كما عرفت (وفيه) انه ضعيف لانعرف سنده (و مها) ان شق الحف و الجورب اتلاف للمل وهو حرام لكونه تبدل - را و اسرافا (و فيه) انه لا مانع منه ، ساعد الدليل - كما فى شق النقيص لدى يلبسه المحرم (و مها) ان هذه النصوص معارضة مع النصوص الدالة على حوز ليهما فى حال الاضطراب فانها مع كونها فى مقدم البين لم تعرض لذلك فتدل على عدم وجوبه - اذ لو كان واحدا لذكر فى مقام البيان - وقد جمع صاحب الدخيرة بين لفظتين يحتمل ما تضمن الامر بالشق على الاستحباب - و صاحب الرياض رأى لفظتين متعارضتين لا يمكن الجمع بينهما - ولا صحة بخصوص عدم لوجوب قدمها - وطرح هذه النصوص - و فيها نظر (اما ثانياً) فانه يمكن الجمع العرفى بينهما - فان غاية ما ذكر فى وجه المعارض دلالة النصوص بالاطلاق على عدم وجوبه بمقتضى قاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم بخصوص الشق لانها حص من تلك الطائفة ولا وجه للطرح (و اما الاول) فلان لمحقق فى محله انه يقدم المقيد على المطلق و ان يمكن الجمع نحو آخر - و معارده اخرى - الجمع الموضوعى مقدم على الجمع



الحكمي (فحصل) ان الاظهر وجوب الشق .

ثم به على القول بالوجوب او لاسحاب - قد وقع الخلاف في المراد من الشق - قال الشيخ في محكي لمبسط بشق طهر قد ميهما (وعن) الخلاف و ان البعيد - به يقطعهما الى اسفل الكعبين - وهو اظهر من المنهى و التذكرة (وعن) بن حمزة التحيير بينهما مع فصلية قطع الساقين و ذهب صاحب الجواهر الى لتحير (ولكن) لظاهر من النصوص هو قطع الساقين - و من حر محمد و ان كان قد بلل الحمل على كل من المعبين - الا ان حر ابى يصير يكون طهر في القطع لاحاط قوله <sup>في</sup> شق عن طهر القدم - يعنى منتهى الشق هو طهر لقدم - و عبارة اخرى - فرق بين شق طهر لقدم - و شق عن طهر القدم والثاني ظاهر في اراده لقطع بحيث يكون مما لا ساق له - وعلى هذا فالمتعين ذلك

ثم ان النصوص دالة على حوار بسر العمل - كما تقدم - و مقتضى اطلاقها حوار له و ان كان محيط - و هل يعنى ابى غيره مما لا يكون سائر الطهر انقدم كالقدرة م لا و جهان - بل وجود - ثالثا الفصل بين ما لو كانت محيطه فلا يجوز لاصلاق مدل على حرمة لس المحيط للرحال لشاعر مدل - و نصوص اسفل محتصة به و لعدى يتوقف على وجود دئس و علم بانسائه و ههنا ترى و بين ما اد لم تكن محيطه بل كانت معمونه بالمسار فمحور لعدم شمول دليل لمسع عمن يستر طهر انقدم ياها - كما لا يخفى و كذلك مادل على حرمة لس المحيط - فالأظهر هو الفصل والله العالم

### الفسوق حرام على المحرم

(و) منها (الفسوق) بلا خلاف في حرمة على المحرم - و في الجوهر بل الاجماع يسميه عليه بل المحكى منه مستعص - و في لريض و لمستد وغيرهما ايضا دعوى الاجماع عليه و هو كك - و النصوص الانية شاهده به - مصافا الى

الآية الكريمة (١) - فلا رمت ولا مسوق ولا جدال في الحج .

اما الكلام في المراد منه - فهي العنى والحدائق و الشرايع و عن المقنع والنهاية والمبسوط و الاقتصاد و الشرايع والحامع والنافع وغيرها (وهو الكذب) بل عن التبيان و مجمع البيان و روض الجنان انه رواية اصحابنا مشعرين بدعوى الاجماع (وعن) السيد و ابن الحيد و الشهيد و جمع آخريين من المتأخرين انه الكذب مع السباب (و عن) النجاشي و في حاشية النصرة للسيد الطباطبائي - انه الكذب والسباب والمفاحرة - و احتاره المصنف في محكي المختلف لكنه قال ان المفاحرة لا تنعك عن السباب (وعن) ابن ابي عمير انه الكذب واللعن القبيح (وعن) الجمل و العقود انه الكذب على الله تعالى (وعن) العدة و المهلب و الاصباح و الاشارة انه الكذب على الله و رسوله و احد الائمة عليهم السلام بل عن العمدة دعوى الاجماع عليه وقيل هو المفاحرة وقيل هو كل لفظ قسح (وعن) التبيان و الراوندى انه جميع المعاصي التي يهي المحرم عنها

و اما الموصوف فهي طوائف ( الاولى ) ما يدل على القول الاول كحجر (٢) و ريد الشحام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرمت و العسوق و الجدال - قال لا بأس - اما الرمت و لجماع - و اما العسوق فهو الكذب الاسمع لقوله تعالى (٣) يا ايها الذين آمنوا ان جائكم فاسق سأفتنوا ان تصصوا فومسجها الف و الجدال هو قول لا والله و بلى والله - و سباب الرجل الرجل و صحيح (٤) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام - في قوله عروجن - الحج أشهر معلومات ... الحج فالرمت لجماع - و العسوق الكذب - و الجدال قول الرجل لا والله و بلى والله - الطائفة (الثانية) ما يدل على القول

١ - سورة البقرة - الآية - ١٩٨ -

٢ - لو سائل - كتاب ٣٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث - ٨

٣ - سورة البقرة - الآية - ٧

٤ - لو سائل - كتاب ٣٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث - ٩

الثاني كصحيح (١) معاوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حرمت عليك بتقوى الله  
 لى ان قال فالرفث الجماع والفسوق الكذب والسياب ومن ما يعصد هذه الطائفة  
 موثق (٢) ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سباب المؤمن فسوق  
 وقتاله كفر و اكل لحمه معصية و حرمة ماله كحرمة دمه ، الطائفة ( الثالثة ) ما دل على انه  
 الكذب والمعاخرة كصحيح (٣) على بن جعفر قال سالت ابي موسى عليه السلام عن الرفث  
 والفسوق والحدال ما هو - وما على من فعله - فقال عليه السلام الرفث جماع النساء والفسوق  
 الكذب والمعاخرة الحديث ( وعن ) لمجلع ارجاع هذه الطائفة الى الثانية -  
 بدعوى ان ام حرة لانك عن سباب اذا المعاخرة سأنتم تذكر فصائل له وسلبها  
 عن حصمة او سلب ردائل عنه و اثباتها لخصمه وهذا هو معنى السباب و مال ليه  
 صاحب الجوهر وهو بعض الاعاطم ( ولكن ) يرد عليه ان لسب منعذ مع لستم  
 ويعتبر فيه كونه تقيضا و ارأاء و بعسر الاثام والعبر في مفهومه - وهذا لا يصدق على  
 من اثبت لنفسه فصائل وسلبها عن خصمه ادعاء واحديثه لفصائل ليس بقصالة - و  
 عليه فهما متمايزان غاية الامر بينهما عموم من وجه

وقد يقال في مقدم الجمع كما عن المدارك وفي الحقائق - ان الطائفة الثانية تقتضي  
 نفي الامحرة - والطائفة الثالثة تقتضي نفي السباب فدافعان و تتمازجان فالمعتبر هو الطائفة  
 الاولى وما تنق عليه الطائفتان لا حرجا في كون الفسوق خصوص الكذب ( وفيه ) اولاه  
 لو سلم تعدد صيهاما لم يحل الجمع العرفي بينهما - لزم الرجوع الى المرححات ومع  
 قد هذا لتجوير لا لتناقض .. وناسا انه يمكن الجمع العرفي بينهما ادعية ما هناك دلالة كل  
 منهما بالمعهوم على معنى ما تنصمه لاخرى ومن الواضح انها تكون بالاطلاق فيقيد  
 اطلاق مفهوم كل منهما بمطوق الاخرى فتكون النتيجة هو كون كل منهما فسوقا .  
 وفي الحقائق انه يمكن ان تحمل الروايت المشتملة على هذه الريادة على التقية

١-٣ - لوسائل - باب ٣٢ من بواب تزويج الاحرام - الحديث - ١-٢

٢- ابوسائل - باب ١٥٨ - من بواب احكام العشرة في السفر والحضر - الحديث - ٣

فان المقول في التذكرة عن العامة تفسير العسوق بالسباب (و فيه) ان مجرد موافقة الجبر للعامة لا يوجب حملته على لتقية . فان لمخالفة لهم من مرجحات احدى الجانبين على الاخرى بعد فقد حملة من المرجحات لامن ممرات الحججة عن اللاحقة .

وقد يقال انصوص المباحرة لا يصح العمل بها فانه لم يظهر قائل بها بالخصوص مع انه في صحيح معاوية المتقدم بعد تفسير العسوق بالكذب و لساب - قال اتق المباحرة وهذا بعد المعيار في رفع البدعها - فيشت القول الثاني (ولكن) عدم العمل بها بعد هذا الاختلاف لعظم . . دعوى المصنف نالهما مع الساب - لا يكون موثقا لها - وقوله اني المباحرة بعد تفسير العسوق بالكذب و لساب وان كان ذلك لا على انها ليس بسوقا الا انه بالاطلاق والظهور فيرفع ليدعى ذلك ما يكون صريحا في انها ايضا عسوق (وبذلك) ظهر الجواب عن الاراد عني كون الساب من العسوق - يعطى العسوق على الساب في صحيح (١) سليمان بن خالد . قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حديث وفي الساب والعسوق نفرد - فانه مع لامعاص عن عدم العمل به فانه الأشهر والظهور في المعبرة ولكن بعد التصريح بعدم اعتبار في النص بحمل ذلك عني كونه من قبل عطاف العام على الخاص (ولم تحصل) مما ذكره . . ان الجمع بين النصوص يقتضي الساب على ان العسوق هو الكذب - والساب - والمباحرة (وقد ظهر) مما ذكرناه حجة القولين الاولين وعدم تماميتها .

و ما بقية الاقوال من تعصص بلامحصص وتعميم بلا معمم سوى ما قيل للسادس من دعوى لاجماع في العينة - وهي ليست بحجة كما هو واضح - والذى يسهل الخطأ عدم ترتب ثمرة مهمة على هذا المزاج - لحرمة الجميع بنفسها - وعدم افساد شيء منها للحج وعدم اتباع الكثرة كما سيأتي

ثم ان مقتضى اطلاق النصوص كون الكذب مطلقا من العسوق وان كان حائرا نعم - اذ وجب الكذب لمصلحته - وقع التراحم فيه و بين مدول على حرمة في

الاحرام (وبالجملة) هذا حكم آخر غير مربوط بحرمة الكذب في نفسه ولا يدور مداره - كما ان مقتضى اطلاق الآية الكريمة والنصوص المفسرة لها - عدم العرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة.

## من المحرمات على المحرم الجدال

(و) منها - (الجدال) كتاب رسمه و جماعته عليه على ما في اكثر كتب الاصحاب اوجمعه كذا في النوازل اما الخلاف في لمراد منه - بعد تفاهيم صدره على اعتبار اليمين فيه شرعا - وان كان يحق عرفا بدون ليمين ضرورة كونه لحصومة وانعضاء . وكيف كان فالمشهور بين الاصحاب ما في المس قول (وهو قول لا والله وبلى والله) (وعن) (الشهيد في لدروس - تعدي عن لقول لمدكور الى كل يمين (وفي) المستند انه يعتبر الحلف بالله لكن لا ينحص بلعطف الله بل بتعدي الى كمن ما يؤدي هذا المعنى كالحاق والرحمن وبحو هذا وبالفارسية وغيره من اللغات (ثم انه) وقع الخلاف في الحصصيات المعشورة فيه - ستعرض بها بعد ذكر الاحار منها - صحيح معاوية المتقدم ومنها حرر ردا شحاما وفيهما - لجدال - قول لا والله وبلى والله ومنها صحيح (١) ابن عمر سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقول لا لعمرى و هو محرم فقال ليس بالجدال . اما لجدال قول لرجل لا والله وبلى والله واما قوله لا هـ - فبما طلب لاسم و قوله يا هاهنا فلا بأس به واما قوله لا بل شاك فيه من قول الجاهلية ومنها صحيح (٢) بن بصير سالت عن المحرم يريد ان يعمل له العمل فيقول له صاحبه والله لا تعمله فيقول لله لا عمته فيحلفه مرارا يلزمه فيلزم لجدال قال لا اما اراد بهذا الكرام احبها ما كان ذلك ما كان لله عز وجل فيه معصية (بيان) الظاهر من الحديث ان المراد بالعمل ما كان فيه اكرام صاحبه و بما كان فيه معصية ما لم يكن فيه عرض دسسى و ان ذلك دخول في بهية سبحانه بقوله ولا تجعلوا الله عرضة لابعائكم وورد في الاحار ان من حلف بالله صادقا اثم.

كذا في المستند ومنها - صحيح (١) آخر لا يبي بصير - عن ابيه (ع) اذا حلف بثلاثة ايمان متعمدا متتابع صادقا فقد حادل وعليه دم واذا حلف يمين واحدة كاذبا فقد حادل وعليه دم - وقرب منه صحيحه (٢) الثالث ومنها صحيح (٣) معاوية قال ابو عبدالله (ع) في حديث والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله واعلم ان الرجل اذا حلف بثلاثة ايمان ولاء في مقام واحد وهو محرم فقد حادل وعليه دم بهريقه ويتصدق به واذا حلف يميناً واحدة كاذبة فقد حادل فعليه دم بهريقه ويتصدق به قال وسألته عن الرجل يقول لا لعمرى وبلى لعمرى فقال ليس هذا من الجدال وانما الجدال قول الرجل لا والله وبلى والله وموتى (٤) يوس قال سألت اساعده الله (ع) عن المحرم يقول لا والله وبلى والله وهو صادق عنه شيء قال لا وصحيح (٥) محمد بن مسلم عن الباقر (ع) عن الجدال في الحبح فعل من راد عن مرتين فقد وقع عليه ادم قليل له الذي يحادل وهو صادق قال عليه شاه ولكاتب عليه بقره هذه هي نصوص الباب - وتام الكلام فيما استفاد منها في خمس جهات :

الاولى - المستفاد من هذه النصوص ان الجدال هو اليمين - ونقول بانه مطلق الحصومة لاها معناه للموتى والمرفى - صحيح وهل يحترق من سق الحصومة كما من السيد الاحماع عليه - واختاره في الجواهر - ام يكون عاماً لما يكون حصومة وغيره كما من طاهر الدروس والمنتهى والذكره - وعلى الثاني - فهل يشترط عدم كونه في الاكرام وطاعة الله كما هو المحكى عن الاسكافي والمفتي والجمعي - والكركي و ثاني الشهابين وسطره وفي المستند ام لا - وعلى الاول فهل يشترط عدم كونه في المعصية ام لا وهو .

مقتضى اطلاق النصوص المفسرة للجدال عدم اعتبار سق الحصومة (واستدل صاحب الجواهر به لاعتباره - بعدم صدق الجدال بدونها - وبان قول لا والله وبلى والله اشارة الى ذلك فان المراد النفي من واحد والاثنان من آخر (ولكن) يرد على الاول

ان الموضوع العرفي اذا اُخذ في موضوع الدليل (تدو) لا يتصرف الشارع لأقدس فيه وإنما يصيف قيداً أو حدوداً أو عديم فيه كما في باب العمود والبقاعث فان الشارع اُخذ السبع بدله من المفهوم العرفي موضوعاً للمصنف وترتب الآثار عابئة الأمر اعتبار فيه هيوداً ، وفي مثل ذلك لابد من حرار لموضوع عرفاً والرجوع الى العرف في مفهومه (وحرى) يتصرف فيه وبين المراد منه - وفي امثال ذلك لا معنى للرجوع الى العرف بل لابد من الرجوع الى الأدلة الشرعية - و لمقام من قبل لثاني - فان الروايات معسرة لمحدد كما يظهر لمن راجعها - فلامورد للرجوع الى العرف - ولا يهمل لرجوعه في بهل له حقيقة شرعية او ان الشارع اسعمله فيه محاراً - فان ذلك لا يترتب عليه اثر وقد عرفت ان لمصوص نقصى عدم اعتبار سفها (واما لوجه) الثاني فيرده ان الظاهر كونهما من شخص واحد لا معنى من واحد و لاثبات من آخر (بعم) صحيح اني يصير المتقدم شهد لا عسر عدم كونهما في الأكرام و مدعه الله تعالى و به يقيد اطلاق ما ير المصوص (لا يخل) ان آخر تلك الصحيحة (اما كان ذلك ما كان لله فيه معصية) بدل عبي اعتذر كونهما في المعصية لا مجرد عدم كونهما في الطاعة (فانه يقال) فرق بين لتعسر - بما كان في المعصية - و لتعسر - بما كان فيه المعصية - و لثاني يصدق بمجرد عدم طاعته بالقرين المتقدم عند بين المرد من لصحيح راجعه - فان كل ما لم يكن في الطاعة - يكون فيه المعصية

ويترتب على ما ذكرناه - خروج ما توقف عليه استفاد الحق ورفع الدعوى الناطقة عن الحدال كما هو المنسوب الى الشهادين وغيرهم من المتأخرين لخروجه من المعصية بأدلة هي الضرر .

الثانية - من يعسر فيه كون الحلف باقة كما هو المشهور بين الاصحاب و من السيدين دعوى الاحصاء عليه - ام يكمي كل يعين كما عاين الشهيد في الدروس - وجهان يشهد للاول - طاهر المصوص المتقدمة لحاصره ثانياً يقول لا والله و لاني و لله المؤيدة بما صرح فيه بعدم كون لعمري جدالاً - هو الاول - و اسندل لثاني ( بوحدة ) المايط

(و بقوله) (ع) في صحيح معاوية المتقدم - وأعلم ان الرجل داخل ثلاثه ايمان ولاء أى مقام واحد وهو محرم فقد حادل - لح ومثله - ما في صحيحه الآخر - بدعوى انه مقتضى اصلاقيهما - كفايه كل ما صدق عليه اليمين (ولكن يرد) على الاول انه ما لم يحرر الوحدة لوجه للعدى ومع عدم ضمان لمساطات كيف يمكن لنا احرارها (ويرد) على الثانى - ان اطلاقهما وارد في مقام بيان حكم آخر - وهو الكفاره - و به فرق بين الحسن الصدقه والكفاره - و به - من لا يرى ثلاثة ايمان متتابعات وفي الشبه يكفى واحدة - و اما ان اليمين التي احدثت موضوعا - فهل هي مطلقة اليمين - او مبنية مخصوصة فبما في مقام بيانه (اصف) الى ذلك انه لو سلم ثبوت الاطلاق لهما - لاند من تقييده بالنصوص الحاصره لها بالاعول المحصور - حذرا المطلق على المقيد - ولا يظهر عدم كفاية مطلق اليمين .

الثالثة - هل يعتبر في الحدال ان يكون الحالف محصورا بلفظ - الله كما هو المشهور بين الاصحاب - ام يكفى مطلق الحلف بالله - كما عن الانتصار وجمل لعلم والعمل وفي الرياض والمسند و جهن (ظاهر) لنصوص الحاصرة المؤيدة بالاجماع المتقولة والشهرة العظيمة - هو الاول - واسند الثانى (بقوله) في صحيح ابى بصير عن المحرم يريد لمعلم فيقول له صاحبه والله لانعمله فيقول والله ما عملته فيحالفه من اربلر ماما يلزم الحدال - لا ان اراد بهذا - كرام احياه اما كان ذلك ما كان الله فيه معصية - بتقريب ان تعليل معنى الجدل بذلك دون فقد الحصوصتين اوضح شاهد على انه لولا اراده الاكرام لثبت الجدل بمطلق والله كما هو فرض السؤال لانه يحمل النصوص الحاصرة على ارادة الرد بذلك على من جعل الحدال مطلق الحصومة لمؤكدة باليمين ولو مطلقها ذكره في الرياض (ويان) الاصل في الالفاظ اراده معابها دون حصوص اللفظ والمراد الله معناه وهو الذات المقدسة (ولكن) يرد على الاول انه اذا كان الشيء عل وموحيات يصح اساده الى اى منها من دون ان يلزم من ذلك حراره في الكلام ومن دون ان يدل الكلام على عدم موجب آخر - وفي المقام بمان تحقق الجدل متوقف على الحلف بالله بلفظ محصور مع



عدم راده الاكرام - فعنده بما يكون بعدم حد الصديق - او عدمهما - وفي الصحيح سبب ذلك الى عدم احدهما - وهذا لا يلزمه دلا مشأله عبر ديك (و ما) الحصر في قوله اما كان ديك ما كان لله فيه معصية - فهو حصر بلا صاف الى اعداء هذا القيد حواه لا جدان بدونه (مع) ان غاية مدبشت به على عرض تمامية لدليل ثبوت لجدال باليمين بالله تعالى مطلقا - كانت بلعظ المحصوص وبغيره ببقية اطلاقه بالصصوص الحاصرة و مجرد احتمال كون الحصر فيها صواب لا نوح روع البدع طاهرها - صف الى ذلك ان المعقود في لحر لعظ لا يولى - ولعظ لخلاله موجود (ويرد) على لثاني ان لاصل في الاله اطدخالها بنفسها - لا راده معانيها - لاحظت ان المعادات تاجمعهما والطلاق وما شاكل فالأظهر اعتبار اللفظ استحصار

وهل يعتبر - لعظ لا - وسى - ام لا يعتبر - وجهان احدهما صاحب الحواهر - رده الثاني - قائلا ان صيغة القسم هو قول والله واما لا وسى فهو المقسوم عليه ولا يعتبر حصوص اللفظ في مؤاده ولو بشهادة صحيح انى عصر ويطره الى التقريب الذى رده سيد الراس - من يكفى لغارسه وه وان لم تكف فى لعظ الحلالة (وبه) ان طاهر الصصوص الحاصرة حصر المقسوم عليه فى لفظين كحصر القسم بلعظ الحلالة او اتعدى لا وحده - والصحيح قد عرفت حله - ولا قوى اغتبار اللفظين المخصوصين -

الرابعة - هل يدر فى تحقق لجدال وقوع الامر من - ام يكفى احدهما - ذهب جماعة منهم لفاصل الاصهاى - حاكبه عن لسهى والتدكرة - بل قال وه قطع فى التحرير - و صاحب الحواهر و لفصل الرافى و سيد لمدارك الى الثانى (و استدال) له فى الجواهر بقوله ولعله لصدق عرف بعدم معلومية ارادة مادكرناه متهما لا ان قولهما معا من الواحد او من الاثنين معتبرا فى لجدال (و لاولى) يستدل بهما افاده الفاصل الرافى رده - وهو ان المعنى والاثنان لا يجتمعان عالما - لانه اما ان يثبت ما يدعيه الحصر او نفيه - فلا يتوجه المعنى والاثنان من شخص واحد الى معنى واحد

فالمراد بالنصوص بيان الموارد .

الحامسة - انه يكفي الواحد في البس الكاذبة في صدق الحدال للتصريح به في النصوص المتقدمة (كما به) لالكلام في عشرين المكرار ثلاثا في لصادقة بالنسبة الى وجوب الكفارة، اما الخلاف في انه هل يعتبر الثلاث فيها في صدق الحدال ام لا - طاهر جملة من النصوص المتقدمة هو الاول - وبها يقيد اطلاق ما دل على الاكتفاء في صدقه بواحدة فان شئت قلب - ان موسى بن جعفر يدل على ان المحرم اذا كان صادقا وقال لا والله وبسبي والله لاشيء عنه و منعت اطلاقه عدم الفرق بين الواحد و الثلاث و لعنه لذلك اعتر الكذب في صدقه (ومقتضى) صحيح ابن عمار اما لحدال قول لا والله وبسبي والله وبحوه غيره الاكتفاء في صدق الحدال بالواحدة وان كان صادقا وطائفة ثالثة من النصوص تدل على التفصيل بين الكاذبة و لصادقة و تعتبر في الثانية - الثلاث ويكتفى بواحدة في الاولى - وهي تعد الطائفة لا بسبب كما هو واضح (ودعوى) ان ما دل على اعتبار الثلاث قابل للحمل على من مذهب الكفارة خاصة - خلاف طاهر اكثر تلك النصوص سيما صحيح ابن عمار - حيث ثبت تحقق الحدال على الثلاث و فرع وجوب الدم على الحدال بنقض الماء

### يحرم قتل هوام الحسد

(و) منه (قتل هوام الحسد) بالتشديد جمع هامة ودوابه - كالقمل والصبيان و نحوهما كما هو المشهور بين الاصحاب على ما صرح به جمع - كذا في الرياض وفي الجواهر - لكنا لم نحققها في العنوان المربور - اقول - الظاهر عدم الشهرة وجمعها من القدماء لم يتعرضوا للقتل واكتفوا بذكر الالقاء عن المدن - وجمعها من الفقهاء وهم الاكثر اقتصرنا على ذكر القمل خاصة وحوار بعضهم قتل قمل المدن خاصة دون الثوب وعن بعض المحدثين تحوير قتل القمل مطلقا على كراهية

وكيف كان يشهد بجرمة قتلها جسد من لمصوص كحجر (١) ابي الحارود قال  
سأل رجل نافع (ع) عن رجل قتل قمه وهو محرم قال (ع) شمس صبح - قال - فما  
فدائها قال عليه السلام لا فداء بها - وصحيح (٢) دراره سأل ابا عبدالله (ع) عن بحث المحرم  
رأسه قل (ع) بحث رأسه مالم يعتمد دابة - وصحيح (٣) معاوية عنه عليه السلام ثم اتق قتل  
الدواب كلها الا الاعمى والغرب والعمرة (ودعوى) نصر ف الدواب الى عبر هوام  
الجسد - لا تسمع - سيما بعد اطلاق الدابة منها في صحيح دراره وحسن (٤) لحسين  
ابن ابي لعلاء عن ابي عبدالله عليه السلام المحرم لا يسرع لقمله من حذبه ولا من ثوبه متعمدا  
ان قتل شيئا من ذلك خطأ فلطعم مكانها طعاما فصبه بيده - فامل - فان في بعض  
للمسح و يفعل - بذل وان قتل - مع ن دلالة عليها لو تمت فانما هي من جهة حكمه  
بشوات الكفارة بدعوى للارام بين ثوبها واخره - وفي لمة لا سم دلت فان اقبل  
واكان خطأ لا يكون حراما

وربما يستدل له بطرفة اخرى من القصوص وعلى لاحد له به على لصع من  
برع القمأة وانابته وانقائها بتقريب ن لقل م - من بعض ذلك - او بعدى منها الى  
القتل بالاولوية (ولكن) لاولوية عرثاسة و الكلام انه هو في القتل من حيث هو مع  
قطع النظر عن عنوان آخر فالعمدة هي المصوص الثلاثة الاولى

ولكن درائها رو باب كصحيح (٥) معاوية بن عمار قلت لابي عبدالله عليه السلام  
ما تقول في محرم قتل قمله هل عليه السلام لأشئ عليه في النفس ولا يسعى ان يعتمد قتلها  
- حيث ن لفظ لا يسعى وعموم الشيء المعنى وشموله للعقب طاهران في عدم لتحريم  
وكصحيح (٦) ابن عمار وحسن (٧) دراره لدالين على جور قتل لعملة - كما في لاول

١-٢- الوسائل باب ١٥ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - حديث ٣-٨

٢- الوسائل - باب ٧٨ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٤

٣- الوسائل باب ٨١ - من ابواب ترك الاحرام - حديث ٢

٤- الوسائل - الباب ٧٨ من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٢

٥-٦- الوسائل باب ٨٣ من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٢-٤

وهي والبرعوث والنفقة كما في شيء في الحرم - وهذا بطلاقهم بدلان على عدم  
 حرمة القتل ولو كان القاتل محرمًا - وبغيره آحرانه قبول الدليل على الإلزام بين  
 حرمة قتل على المحرم وحرمة في الحرم قد ثبت الخوار في الحرم ثبت بالنسبة  
 إلى المحرم وكالمصوص لانه على جور قتل كمن رد المحرم - كمرسل (١)  
 المقبلة وصحيح (٢) معاونه - او مادة كصحيح (٣) حمل وحر رذارة  
 (ولكن) مادل على جور قتل ما أدى محرم مختص بالبرعوث والنق ولا تعرض له  
 بالقتل فهو موصوعه غير موضوع حرابي حرود - نعم هو حصص - من صحيح بن  
 عمار اتق قتل الدواب كنه - من جهة حصص بالبرعوث ولو - ومن جهة الاحتصاص  
 بصورة الأبداء (فالحجم) يقتضي خروج هذه الصورة من الحرم - كما به اخص  
 من صحيح رذارة (كما) المادل على حر رقتل ما ارد اخص من صحيح معاونة و  
 صحيح رذارة وحصصهما بصورة عدم لارده و لانه به ونس حرابي حرود  
 عموم من وجه - الا انه يقدم اما لأصحه منه - و لانه يدل على حوار القتل فمع  
 لأبحوز قتله فيكون له نحو حكمه عليه في صورته لارده و لايقاد (واما مادل)  
 على جور قتل المقبلة في الحرم - فان كان اشتمك بطلاقه فقد يحسب ابي  
 الحرود وصحيح رذارة وان كان بالملامه لمعدده فهي بصاً بالطلاق فقيدها  
 تقدم (واما) صحيح معاونة ادان على حر رقتل القتل - ورد عليه ان ظهور لاينفي  
 في عدم التحريم موصوع - وعلى فرضه برفع الدعة بحرابي الحرود الدال على حرمة  
 لقتل - وكذا يقيد اطلاق معنى شيء به (فالمختص) به محرم قتل المقبلة مع عدم  
 الأبداء وعدم اراده المحرم - وان اسى والبرعوث فسي حرمة فلهما على شعول  
 صحيح رذارة - ما لم يعتمد قتل دابة لهما وعدمه مثلاً لرد دابة بقتل بحك لرأس  
 من دابة الجسد هو خصوص القتل - واما لى والبرعوث الخارج عن عمد يتكون في

١-٢- الوسائل الباب ٨ من أبواب ترك الأحرار - الحديث ٩١٣

٣- الوسائل - الباب ٧٨ من أبواب ترك الأحرار - الحديث ٧

البدن فشمول العموم لهما محل تردد والاحصاء مركب قلها ايضا لا يترك

## القاء هوام الجسد

ثم انه يسمى التنبه على امور - احدها - ان المذكور في كلام جماعة حرمة القاء هوام الجسد عن بدنه وثوبه - بل نسب الى المشهور - وفي الرياض لولا اتفاق الاصحاب ظهرا على حرمة القاء القملة الخ و عن ابن رهرة انه يعي الخلاف فيه في الغيبة .

والمستند روايات منها حسن ابن ابي العلاء لمعه ومعه خبره (١) لاهر عن الصادق عليه السلام لا يرمى المحرم القملة من ثوبه ولا من جسده معمد ومعه صحيح (٢) معذوبة عنه عليه السلام لمحرم يلقى عنه لدواب كنه الا انفسه منها من جسده وهو عموم لعمدة يدل على حرمة القاء كل ما هو من بدنه وجوارحه عرقه (ولكن هذه النصوص باجماعها في القدم وليس شيء منها في عرقه بل صحيح معذوبة يدل على حوار القاء غيره ولم يذكره ايضا كثير من قدماء الاصحاب . لا استدلال له عموم الغلة في صحيح معاوية - يرد عليه ان لبق والرعوث لسا من جسده ومكوس فيه فلا يشتملها عموم لعمدة (و ٤) صحيح (٣) بن سنان قتل لاسي عبد الله بن ابيات ان وجدت عني قراد او حمة طرحتها قال (ع) نعم وصغارها انهما رقا في عرق مرقه - لدى استدلال به بعض يدعوى به يدل على حرمة اطراح ما في مرقه ومنه الرعوث والقمل (ويرد عليه) انه يدل على ان الازنة في عرق المرقى يرحح الاطراح ولا يدل على ان الارتفاع في المرقى عنه للمسح - فالقول بالجواز منه حال عن الاشكال

واما القملة فالنصوص شاهدة بحرمة القائها - و اورد على الاستدلال بها مران (احدهما) انها متصلة للحملة الحرة وهي غير طاهرة في الحرمة - وفيه (اولا) ما

١- ٢- لوماش - اب ٧٨ - من ابواب بروك الاحرم - الحديث ٣- ٥

٣- لوماش - الباب ٧٩ - من ابواب بروك الاحرم - الحديث ١

تقدم مسارا من ظهوره فيه (و ثبت ) ان بعض التصويص مخصص للهوى لا حظ صحيح (١) حرره عن ابي عبد الله ان لقار من لبعض سورة القلمة من حسنة فلا تلقها واللقار (ثالثا) بها معارضة محر (٢) مردواي جالد قال سالت باعد الله بيننا وبين المحرم يلقي القلمة - فقال لقوها - الله عز وجل لا يعقود (واورد عليه) ولا يصعب سدا و ثمة يمكن ان يكون القوه - بانه من الاله (ولكن) برد الاول ان مردودا ما محضولا الا ان يراوى عنه وهو ان يحمى وهو من اصحاب الاحكام و ثمة رواه حديث ثقات و رد الثاني بعد ذلك بل لا يباين مع قوله بعد الله ولا مع القول - ولا يظهر ثمة انه ارواه سدا و دلالة (لا) ان الجميع سدا و بين ما يعمد به طاهره المصحح بحسن ما تقدم على الكراهة كما افاده صاحب حسنة عرفت - انه او حتمنا ما على المحرمين - لقوها - ولا يرمى لقمة من حسنة - ي عرف به معارضا ولا يكون لاول ثمة على اثنى - فيمن يرجع الى امر حجاب و يرجع مع تصويص المصحح لوجه لا يحمى واما الروايات لده على ان من ح - رأسه و وقع ثمة لاشيء غلبه فمحمولة على غير التعمد كما هو ظاهرها (والصحيح) حرمة ثمة القمة عن ثوبه و حسنة لاد - داه فانه يجوز كما يشهد به خبر رواه مقدم

الثاني من حرمة قل اصحاب (وهو بعض لقمة) و بحرمة ثمة عن البدن - ام لا - ام بعض بين الاول محذور و ثمة ولا محذور و حده (قد استدل) للاول في الجواهر بعد الاعتراف بعدم صدق الدية عليه - ثمة من التابع لقمة في كونه من الحسد (و اورد) عليه بعض لاد - بان سعة اللقمة في الوجود لا تلازم تبعيته لها في الحكم - فهي حكمه يرجع الى صالة البرائة (اقول) الظاهر ان نظر صاحب الجواهر الى الاستدلال بعموم الغنة في صحيح معاوية لا القلمة فانها من جسده

١ - البوسائ - لب ٨ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٢

٢ - ابوسائ - لب ٧٨ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٤

حوار نقل هوام الجسد من مكان الى آخر من جسده - ٢٤٥-

و عليه فتم الاستدلال الآية في الانتفاء لا في البقاء (فالظاهر) هو نقصان بين القتل والانتفاء - فيحذر الاول ولا يجوز الثاني - الا - ثم دعوى لا يؤيده - واللازم فلا يجوز القتل نصا - و لا حياض سبيل لمعاد

## نقل هوام الجسد

ثالث في نقل هوام الجسد من انفسه نحوه من مكان الى مكان آخر من جسده قول ١- حوزة مطبعا قال لمقول له - - - - - و آخر - - - - - ثم يمكن - كما هو المشهور - ٢- انه يجوز لنقل الى مكان مساواة حرر - ولا يجوز في غيره وقد صرح به بعضهم - ٣- انه يجوز الى مكان غير معرض لنفسه - - - - - ولا يجوز ومذكر بحكم صحيحه (١) من صرح في - - - - - و لا يجوز بقي عنه ادوات كلها لا لعملها فانها من جسده و لا - - - - - من مكان الى مكان فلا يصح (ومقتضى) طلاقه عدم اعتبار كون المتخذ له - - - - - و لا - - - - - الى مكان معرض لنفسه و لو حدث انه في معنى - - - - - فمن جهة سير رابع المشهور من اصحاب - - - - - لعدم الفراد - - - - - من نفسه و عن غيره - و انما لم يجمع حرمه و حتى الفرد - - - - - كما هو صحيح - قبل بها الصغيرة من الفرد - ولكن في صحيح (٢) حرر - - - - - افراد - من سفر والحكمة من البعير - وهذا ينافي ما عن اللغويين .

وكيف كان فشهد بخوارقهما من - - - - - صحيح (٣) - - - - - من سنان قلت لابي عبدالله عليه السلام رأيت اني وجدت علي فرد وحلمه طرحه - - - - - نعم وصغر بهما انهما رقا في غير مرقاهما (ومقتضى) عموم حرمه حوار الغاء كل ذمة لا يكون في بدن

١- الوسائل - الباب ٧٨ من بواب بروج - الاحرم - الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٨٠ من بواب بروج - الاحرم - الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٧٩ من بواب بروج - الاحرم - الحديث ١

و وجدها المحرم في يده او ثوبه ويشهد به مضاف الى ذلك ما تقدم من صحيح ابن عمار  
المحرم يلقى عنه الدواب كلها الا القملة الحديث

و اما افتائها من العير فجمعه من النصوص ظاهرة في حور الفاء افراد -  
دون لحكم كصحيح (١) معاوية بن عمرو عن الصادق عليه السلام ان الفاء المحرم افراد  
عن غيره فلا بأس ولا يلقى الحية وحسن (٢) حريز عنه عليه السلام ان افراد ليس من  
العير و الحية من العير بمنزلة القملة من حذق فلا يلقها و لق افراد و حر (٣)  
عمرو بن يزيد لا بأس ان ترع افراد عن عيرك و لا ترم الحلمة و نحوها غيرها - وهذا  
بما تضمنه من تفصيل الشيخ قده و جماعة ( لا ) ان المشهور هو لحو ر مطافا  
( واستدلوا ) له بالاصل و صحيح ابن عمر المتقدم المحرم يلقى عنه الدواب كنه  
الاقملة و بحر (٤) عداقة بن سعد قال سأل ابو عبد الرحمن ابا عبد الله عليه السلام عن -  
لمحرم يعالج دبر الحمل قال فقال يلقى عنه الدواب و لا يدمه ( و لكن ) الاصل  
مقطوع بالنصوص المتقدمة - و صحيح ابن عمر محتص بالمحرم - و الكلام في  
العير و - البحر فمن مضى الاعظم انه ضعف الحديث - الا اني لم يحصل عن رحاله  
و رتب رحاله كلهم ثقات حسن فيهم من يوقف به - فسيده قوي - و ايضا عنه انه  
محتص بصورة المعدلة و تروى ليعزر على ابدائها ( و فيه ) ان يعالج ليس طاهرا  
في ذلك فان العلاج بمعنى العمل والممارسة ( و الحق ) ان قال انه عام والنصوص  
المتقدمة محتصة بالحلمة - فثبت بقيدها به ( و مستحصل ) ان ما افنى به الشيخ و  
تابعوه من عدم حوار فاء لحلمة هو الصحيح .

### يعزر و ازالة الشعر على المحرم

( و ) من ( ازالة الشعر من شعر الصويرة ) فيلا كان او كثيرا على  
رأسه كان و على يديه ولحيته و لخلق او السف او النور او غيرها بلا خلاف - وفي



الخواهر بل الإجماع بقسمه عليه - و هي المسند إجماع محققا و محكيا مستقيما  
و في السهي - جمع عنه العلماء - و هي مسكرة إجماع العلماء - و يشهد  
بالسنة التي حاق الرئيس قوله تعالى (١) و لا تحلفوا رؤوسكم حتى يسمع الهندي محله  
و مفهوم قوله (٢) تعالى فمن كان منكم مريضا أو به ذي من رأسه فعليه من صيام و صدقة  
أو سنت (و بدل) عنه و على غيره حمله من لا ر - و هي ما بين ظاهر في الحرمة و الدال  
عنه بالآلرم

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

١ ٢ - سورة - سورة - الآية ١٩٦ .

۴.۳ الوسائل ابواب ۷۳ - من یؤمر بالاحرام - الحدیث ۲-۱

۵۶-۷- ایسائل۔ اب ۶۷۔ من 'باب ترو' الاحرام الحدیث ۱-۴-۵

وأما القسم الثاني - فمعه صحيح الخليلي (١) عن الصادق عليه السلام أن تنف لمحرم من شعر لحيته وعبرها شيئاً فقلبه أن يطعم مكسباً يده - ومعه صحيح (٢) زرارة عن الباقر عليه السلام من حلق رأسه أو تنف أطفه ناساً أو جاهلاً فلا شيء عليه و من فعله متعمد فعليه دم ومعه صحيح (٣) هشام بن سالم قال أبو عبد الله عليه السلام إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته وهو محرم فقط شيء من لشعر فتصدق بكف من طعام أو كف من صويق - ونحوها غيرها - ودلالة هذا القسم على التحريم تتوقف على ثبوت الملازمة بين الكفارة والحرمة .

وقد ظهر مما ذكرناه دلالة النصوص على حرمه المقطع بأي نحو كان بالنف أو الخلق وعبرهما . فدعوى اختصاص النصوص بالنف لم يظهر وجهه . كما أنه يظهر عدم الاختصاص بشعر الرأس بل بعض النصوص في شعر البدن - وبعضها في شعر الرأس والحيية فدعوى الاختصاص بالبدن غير ظاهرة الوجه أيضاً - وتمام الكلام في طي فروع

### حوار إزالة الشعر للمحرم عند الضرورة

١- لأحلافهم في حوار إزالة الشعر عند الضرورة من أدية قمل أو قروح أو صداع أو حرا أو غير ذلك وفي لخواهر بن الأحكام يقسمه عليه - وفي المستند للأحكام - وفي الرياض بإجماع لعنماء كما في لمدارك وعبره وبشهادته . الآية الكريمة فمن كان منكم مريضا أو على سفر فاعتدوا له من الإحرام وحملته من النصوص كصحيح (٤) حريز عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي على كعب بن عجرة البصري والقمل سائر من رأسه وهو محرم فقال عليه السلام أتؤذيك هوائك فقال نعم - قال فأبزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضا أو به دى من رأسه ففقه من صيام أو صدقة

١- ٣- الوسائل الباب ١٦ - من أبواب بفضة كفارات الإحرام بعد ث- ٩- ٥

٢- ٢- ١٠- من باب بفضة كفارات الإحرام حديث ١

٣- ٤- ١٤- من أبواب بفضة كفارات الإحرام الحديث -

اوسك - فامره رسول الله ﷺ بحلق رأسه وحسن عليه لصبيم ثلاثة أيام و لصدقه على ستة مساكين لكن مسكين مدان و ليست شاة قال وقال ابو عبد الله عليه السلام و كل شيء في لقرن او فصاحه - بحيار يختار ماشاء و كل شيء في القرآن فمن لم يجد فعله كذا فالاول بالمحيرة - قوله عليه السلام فالاول - بحيار - يعني فالاول هو المختار - و ما بعده اما هو عوض عنه مع عدم امكانه و حر (١) عمر بن يزيد عنه عليه السلام قال قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم - المع اني ان قال فمن عرض له ذى و و حح فتعاطى ما لا يسمع للمحرم اذا كان صحيحا فصيام ثلاثة ايام و الصدقة على عشرة مساكين يشعهم من لطعام و السك شاة يذبحها بيا كل و يطعم و بما عليه واحد من ذلك و يحوهما غيرهما .

ثم ان الكلام في انه من يحتص و حوب الكفارة عليه بصورة خاصة - ام لا - سيأتى التعرض له في مبحث الكفارات .

٢- يوقطع عضو امثلا كان عليه شعر لم يكن عليه اثم نعم صدق ارالة لشعر عليه - مع - ان الموضوع في الموضوع قطع الشعر - او حقه - و بقة - و شيء من هذه لما يوجب لاصدق على المورد قطعاً - فلا وجه لتحكم بحريين حكمه عليه و افي انقصا من صدق قطع لاصح بقطع الكفارات هو لدليل خاص (قد) عن الشهيد من التردد فيه ( في غير محله )

٣- لاختلاف في انه يحرم على المحرم احد شعر محرم آخر - بل في المستند و لحواهر - وعن المدارك و غيرها دعوى الاجماع عليه لانه في لحواهر من انه يفهم من الادلة عدم حوار وقوع ذلك من اي ماسر كان ( بل ) لصحيح (٢) معاوية ابن عمار عن الصادق (ع) لا باحد المحرم من شعر الحلال - و به يدل بالاولوية على حرمة احد شعر الحرام ( مع ) ان بعض بصوص المسع لعله محتص با راة لغير -

١- الوسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الاحرام لحدیث ٢

٢- نوسن - الباب ٦٣ - من ابواب تروك الاحرام - لحدیث ١

لاحظ نصوص الحجامه ( وبعاد كرده ) ظهر حرمة احدهم ابطال انصافه . تصحيح المتقدم - ودعوى عدم ظهوره في الحرمة لكونه بالحمله الحرة كما ترى - وقد ص الشح - وسعه الفصل المرعى من انكره في عمر محله

٣. الظاهر شمول لنصوص لحنك لدى نعيم نثر لقطع - فان لموضوع في النصوص ليس خصوص لخلق والنسب ومن كن كى يدعى كما في الحواهر بعدم شمولها للارائه بالحدث - بل لموضوع هو القطع اشمل لها بصاف . وصحيح ان عمار - الوارد في كفه حث الرأس شاهد بذلك - فيه مفهوم العاية بدل على حرمة الحدث لموجب لقطع شعره . ومن اعرب استدلال بعضهم بعدم حرمة القطع (اعم) اذا لم يعلم به هل يقطع الشعر بالحدث م لاحار لاصاله لمراته ولو ظهر بعد ذلك القطع - وفي وجوب الكفارة فيه وعدمه - خلاف سائى في محث تكفارات . و بذلك ظهر حكم تسريح اللحية .

## استعمال الدهن حرام

( و ) منها ( استعمال الدهن ) الطيب - وقد مر كلامه في دس محدث لطيب وعرف ان المحرم سمع ان الدهن لطيب - و ما غيره فحائر .

## يحرم تعطيه الرأس على المحرم

( و ) منها ( تعطية الرأس للرجال ) بخلاف - وفي الحواهر بل الاجماع يقسمه عنه - وفي المستند اجماعا محققا و محكما وفي المنتهى و هو قول علماء لامصار لا يعلم فيه خلافا انتهى و في الدكرة يحرم على الرجل حالة الاحرام تعطيه رأسه اختيارا وجماع لعلماء - و يشهد به نصوص كصحيح ( ١ ) عبد الله بن مسعود سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لاني و شكى اليه حر الشمس وهو محرم و هو يأتى به

فقد توى ان استتر بطرف ثوبى - قال عليه السلام لا بأس بذلك ما لم يمسك رأسك - دل  
 بمفهوم العاية على ثبوت الدس الذى هو العقب مع اصابه الرأس و صحيح ( ١ )  
 عبدالله بن ميمون عن جعفر عن ابيه عنهما عليهما السلام - لمحرمة لا تنقب لان احرم  
 المرأة فى وجهها واحرم الرجل فى رأسه و صحيح ( ٢ ) حرير عن ابي عبدالله عليه السلام  
 عن المحرم عطى رأسه عليه السلام قال عليه السلام سقى الفخ عن رأسه ولبس و لاشىء عليه -  
 و صحيح ( ٣ ) زرارة قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل المحرم يرتدى ثوباً يعطى وجهه  
 من الباب قال عليه السلام نعم ولا يحمر رأسه - و لا يعطى رأسه - و صحيح ( ٤ ) عبد الرحمن  
 عن ابي الحسن عليه السلام عن المحرم بعد البرد فى اذنه يعطىها - قال عليه السلام لا يؤذى غيرها  
 من النصوص الكثيرة .

وتفصيل انقول فى المقام بالبحث فى جهات

- ١ - ان مقصود اطلاق الاحاديث و صراحته بعضها - كصحيح زرارة ان  
 نعطية الرأس فى حال النوم حرام (واما) حر ( ٥ ) زرارة عن احدهما عليهما السلام -  
 لاسلام فى المحرم فدل عليه السلام له ان يعطى رأسه و وجهه دا ارد ان سم ( هو )  
 لا عرس لاصحاب عنه لا يعمد عنه فلا يصلح لمعارضه ما تقدم
- ٢ - انه بعد ما اختلف بينهم فى حرمة سر الاذن - لصحيح عبد الرحمن  
 المتقدم - و هو سر لوجهه لصحيح زرارة المتقدم و غيره ( و سأتى  
 الكلام فيه ) .

خلفوا فى ان لم يرد بالرأس ما يقابل البدن فمحرم ستر غير لادن و لوجه  
 مما هو دهن فى لرأس يقابل البدن - ام خصوص مبات الشعر حقيقة او حكما  
 فلا يحرم تعطيه - صرح الشهيد اثنى والثانى وعن حمادة احتج به - وعن - التحرير  
 لاول - و طاهر لمتهى لرد فيه - وقد استدلل للاول ( بصحيح ) ابن الحجاج

١-٢-٣-٤- ابوساكن الدب ٥٥ - من نو بروت لآحرام احدث ٢-٣-٥-١

٥- ابوساكن - كتاب ٥٥- من ابواب بروت لآحرام الحديث ٢

المتقدم الدال على حرمة تغطيته (و ما) الرأس اسم للعصو والمقصود  
 كالمـ وان احصى بعض احرائه باسم آخر (و بحر) سماعه الدال بالمفهوم على  
 حرمة تغطية الادب في صورة عدم الاضطراب (و بالمعنى) المروى في المنهى  
 قال والله اعلم لأن من الرأس وفي الكل نظر (و) الصحيح يدل على حرمة التغطية -  
 وهي اعم من كون لأن من الرأس اذا ما منع من عدم كونه حره الرأس ومع ذلك  
 يحرم تغطيته - و لا يعرضه صحيح - و رده الدال على عدم لزوم تغطيه الوجه (و به)  
 يظهر مدعى لاسدال بحر سماعه (واما) لموى فهو ضعف غير مروى من طرفا  
 وكون الرأس سماعه - اول الكلام - ولم يشك (وعلى) هذا فموضوع الحكم  
 محتمل مردد بين لافل و الاكثر - فالمسألة الى المصنف يشك الحكم و هي انريد  
 عليه شك في الحكم فيرجع الى صالحة الراء عن حرمة تغطيته

٣ - قال في المنهى بحر حرمة تغطيه بعض الرأس كما يحرم تغطيته لأن الله  
 عن ادخال الشيء في الوجود يسرهم الله عن ادخال ابعاضه و لهذا المحرم لله تعالى  
 حلق الرأس تناول المحرم حلق بعضه انتهى (وقد) ان الامر بدخول شيء في الوجود  
 يستلزم الامر بدخول بعضه او لا بدخول الشيء في الوجود لا بدخول ابعاضه - و هذا  
 لا يتم في طرف لله فان عدم ادخال الشيء في الوجود كما ان يكون بعدم ادخال جميع  
 ابعاضه - فكذلك يكون بعدم ادخال جزء من ابعاضه - والكل يسمى ببقية الجزء  
 (والاولى) ان يستدل به بصحيح من سماع المتقدم - فمن يتأذى من حر الشمس -  
 يستتر بطرف ثوبه - قال يَا أَيُّهَا النَّاسُ لاناس بذلك ما لم يصبك رأسك - فان اطلاق اصابة  
 الرأس المحرمة - يشمل اصابة بعض الرأس .

### الستر باليد

٤ - قال في المنهى لو ستر راسه بيده او بعض اعضائه ببعض ووجه الحوار  
 انتهى - و مثله في المذكرة - و عن الشيخ انما - و تعهما جمع من المحققين -

كصاحبي الجوهر والمشهد وغيرهما وعن الشهد في سروس لمع واول ظهر  
(لا) له فده لمصنف رده من السر بما هو مبص به لاشت له حكم السر . ولدا  
او وضع يده على فرجه لم يحرم في الصلاة . وان ذلك فاس للمع (ولا) بوجوب  
مسح الرأس في البصوء المقتضى بسرد بالدهى لحمله . فانه يمكن الالتزام  
بالمحصى (ولا) لصحيح (١) معاونة بن عمار عن الصادق عليه السلام ان يصع  
المحرم دراءه على وجهه من حر الشمس ولا بأس ان يخر بعض حسده بعض . وحر (٢)  
لمعنى بن حبيب عنه <sup>عن</sup> لا يستر المحرم من حر الشمس ثوب ولا بأس ان يستر  
بعض حسده بعض ويحويها صحيح بن وهب . وحر بعض من ثوب . التي استدل  
بها جمع من المحققين لانه ماحصه (٣) (ولا) وثق (٣) - عند الاعرج به قال بعد الله <sup>عليه</sup>  
عن المحرم بستر من الشمس يعود وسده قال لا بأس عنه وهو احسن . وقدم عليها  
(وثاب) ان يجمع في لظليل دون العطف . ومن الغريب ان لفصل السر في رده رد موثق  
الاعرج بانه في الظل ولا رطبه بالمقام استدلت بان البصوء مع بهانه في لظليل  
(بن) لان لماون الماحودة في البصوء من تحميم لرأسه لستر ثوب وما شاكل  
لان شمس لستر يند ولما دل من البصوء على حوار حث رأسه لم يحرج الدم  
ولم يقطع الشعر المقدم في مساه راله لشعر وان حكك الرأس مستمر  
لستر بعصه باليد .

وهل يحور لستر غير لمعد لستر كالطس ولحماء والرسل وقرطاس وما شاكل  
كما عن المدارك والدخيرة اه لا يحور كما هو المنسوب الى الاصحاب وفي الجواهر  
بل لا حقيقه خلا - وفي المذكور عند علمائنا - استدلت لكسبي (باطلاق) ادلة حرمة  
تغطية لرأس (ومادل) على منع المحرمه تغطية وجهها بالمروحة بناء على انها من  
غير المتعارف وعلى تسويهم في ذلك وان حشا في محل احرامهم (ومادل) على  
لمع من الارتماس في الماء بناء على به من العطفة او بمعناها ولد الا يختص ذلك

بالماء (ومادل) على استثناء عصام لقربه وغير ذلك ادلو كانت التعطية بغير المعتاد في حائره لم يكن وجه للاستثناء - ولكن (ورد على الاول) ان المهي عنه في المصوص المترباثوث وتحمير الرأس ووضع القناع عليه وماشاكل من المعاوين غير الشاملة لمذكر (و١٠٠) حديث لا تصرف الى المعتاد الذي افاده سبيل المدرك فيرد عليه انه عني فرصة بدوى يورول المامل (ورد على الثاني) ان الدليل مختص بمورده ولتعدي الى المقام يحسب لى دليل (١٠٠ دسنى "لث") الدليل دل على حرمة الارحام ولا يعلم انها ذكرا بل بدوى لاصحاب الحوار ان يغسل رأسه ويعيص عليه الماء - كاشف عن كونه محرما مستقلا (و على الرابع) الدليل الاستثناء اما يكون ببيان الحوار لا يعوان الاستثناء كى يسدل به - فدا لدليل على حرمة الاان الا هو ط الشقة التركة (ويؤيد) الحوار مذكورة غير واحد من هؤلاء من رادوسه بالو سادس و العصامة المذكورة - مع انه يلزم منه ستر بعض الرأس (١٠٠ دسنى "لث") دسنى - مدعى المقنع والتحرير والتمهية والدروس وغيرها من حور السبيل للمحرم بان يطوى رأسه بعين وصنع لاحتصاع الشعر ويسد فلا يحسد لعار ولا يصحبه الشدة ولا يقع فيه اذنب - ويشهد بكونه كان مهورا فاساءه - ما رواه (١) زرارة في الصحيح بسند لصادق <sup>(عليه السلام)</sup> عن المحرم بحديث رأسه قال (ع) بحث بالم رأسه بعد قبل دانه ولا بأس به يغسل بالماء ويصب على رأسه ما لم يكن مسدا فان كان مسدا فلا يعيص على رأسه لعاء الأمن الاحتلام وان كان في دلالة على جواره مطلقا حتى في حال الاحتار بطر طاهر .

٥- او وضع على رأسه شت عر ملاصق به - بان رفعه عنه باللو محوها - فهل يجوز ذلك كما عن المسالك ام لا - الحق جوار ذلك من حيث حرمة التعطية - وان لم يجز من حيث التطليل .

## المستثنيات

٦- قد استثنى من حرمة التعطية موارد (احدها) وضع عصام القربة على رأسه فانه

١- او دسنى في الرسائل الباب ٧٣ من ابواب تروك لآخر الحديث ٣ ودينه في الباب ٢٥ منها



حائز وان لم يستر بعض الرأس اختياراً ولا لصدور عدم الخلاف فيه كما في لحو هر ويشهد به صحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن المحرم يصنع عصم لقربة على رأسه اذا استسمى قال عليه السلام نعم - وهذا كما يرى مطلقاً لا خصوصاً له بحال لصرورة وهو ايضاً يؤيد عدم حرمة لتغطية بغير المعاد

ثانيها عصامة الصدع - ويشهد به مضافاً إلى عدم الخلاف فيه صحيح (٢) معوية بن وهب عنه عليه السلام - لا يسرى تعصيب المحرم من الصدع ويحويه حسن (٣) يعقوب بن شعيب فمن به فرجه ومن كشف لثنا عن عن يمين ( اي صحيح ) تعصيب

لصاوتين الاصحاب . وهل يجوز لتعصيب مطبقاً - كما عن ابن جرير ان تعصيب بحاجة كما عن التهذيب ولهاية والمسوط ولسرثر واسد ر - وسحرير ، انتهى . ثم يجوز اذا وصل إلى حد لصرورة كما في لحو هر ويحويه الأب الطاهر راجع لقول الشافعي في الثالث وان مردهم بالحاجة لصرورة . لأن المصنف رده في المسهي سنداً له ، احتاره بادل على في لترح - وعنه فالوجه فيه واضح . ومما عن من حرمة فلم يظهر وجهه .

ثالثها . استعطى في حد لا بظنار انظار انه لا خلاف ولا اشكال في حواره - عموم مدلل على اناحه المحظورات في حد لصرورة - وفقاً لدعي الجرح والضرر -

### تغطية المحرم وجهه

٧- في تغطية لرحل للمحرم وجهه قولاً واحداً هو المشهور بين الاصحاب وهو لجو ريل في لمتنهي ناح للمحرم بستر وجهه فلا يجب عليه كشف الوجه اذا كان رجلاً ذهب اليه علامات اجمع انتهى - وفي التذكرة يجوز للمحرم تغطية وجهه عند عثمان اجمع ثابتي - ما عن يمين وهو عدم لحو هر ويشهد لحو هر مضاف إلى الاصل

١ - ابوسائق الباب ٥٧ - من ابواب تروك الاحرام - لحدوث - ١

٢ - ابوسائق الباب ٧٠ - من ابواب تروك الاحرام - لحدوث - ٢

و لى ما تقدم من النصوص فى تعطية الرأس الدال على جوار تعطية الوجه - سيما الصحيح (١) - المتضمن لفصل بين الرجل والمرأة القاطع للشركة جملة من النصوص كصحيح (٢) - جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن عبد الله السلام - المحرم يعطى وجهه عبد الموم والبرالى طر رشمه - أى منتهى شعره وهو الفصاض الذى هو منتهى حد الوجه من الأعلى وصحيح (٣) - مصور بن حارم قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ وهو محرم ثم أخذ مسحاً لمسح به وجهه و حبر (٤) - عبد الملك القمي قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يتوضأ ثم يحلل وجهه بالمسح يعمره كله و قال لا بأس و حبر (٥) - علي بن جعفر عن أخيه أبيه سألته عن المحرم هل يصلح له أن يطرح الثوب على وجهه من الدنس و بناء قال لا بأس و هو ما عبراها

و براءة هذه النصوص فافهم من النصوص - أحد حجاب صحيحان - أحدهما صحيح (٦) - معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام يكره للمحرم أن يحور ثوبه فوق إبعه و لا بأس أن يمد المحرم ثوبه حتى يبلغ إبعه - ثابتهما - صحيح (٧) - ابن الحنظلي و هشام بن الحكم جمعا عن أبي عبد الله عليه السلام يكره للمحرم أن يحور ثوبه إبعه من أسفل و قال عليه السلام أصبح لمن أحرمت له (الطائفة الثانية) ما تضمن أن فيه الكفارة و هو صحيح (٨) - الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام المحرم إذا عطى وجهه فليطعم مسكياً فى يده و كل من الطائفتين يحصل أن تكون مذرك أن أبي عبيد (و لكن الأولى) غير ظاهرة فى الحرمة فإن لكراهه و أن لم تكن ظاهرة فى المصطلحة - إلا أنها ليست ظاهرة فى إرادته الحرمة - و عني فرض ظهورها فيها تحمل على لمصطلحة للنصوص المتقدمة الصريحة فى الجوار (و الثانية) و أن كانت ظاهرة فى الحرمة - من جهة

١-٢-٨- الوسائل - الباب ٥٥ - من أبواب نكاح الأحرار - الحديث ٨٢ ٢

٣-٦-٧- الوسائل - الباب ٦١ - من أبواب نكاح الأحرار - الحديث ٣-١-٢

٤-٥- الوسائل - الباب ٥٩ - من أبواب نكاح الأحرار - الحديث ٣-٢

الملازمة بين الكفارة والحرمه - الا ان الملازمه بما تكون ثابته مع عدم الدليل على الجوار و قد مر وجوده - وعليه - فمع قطع لطر عبد سيأتي في محث الكفارات من ان الصحيح محمول على استحباب الجمع بين الطائفتين يقتضي الساء على ما ذهب اليه الشيخ ره و سعه صاحب الحدائق ره من الجوار مع ثبوت الكفارة ولكن سيأتي انكلام في وجوب الكفاره - او استحبابها في محث الكفارات .

### ارتماس المحرم في الماء

٨- - لأخلاف في حرمة ان يرتمس المحرم في الماء - وفي المنتهى - والمستند والرياض وعن أخلاف وغيره دعوى الإجماع عليه - ويشهد بها خصوص كصحيح (١) عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام في حديث - ولا يرتمس في ماء تدخل فيه رأسك و صحيح (٢) حرير عنه عليه السلام ولا يرتمس المحرم في الماء - وصحيح (٣) يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم - و نحوه غيرها و هذه النصوص محتصة بالماء - فإسراء الحكم الى غيره من المائعات - توقف على ما دعاه صاحب الجواهر ره من ان حرمة الارتماس من جهة النعطة - وهذا العلم جاربه في غيره او على تنقيح النماط - او شمول دليل حرمة النعطة للارتماس في المائعات الاخر و شيء من ذلك لا يمكن اثباته ( اما الاول ) فلان الدليل ظاهر في موضوعه الارتماس نفسه للحكم وحمله على انه من باب النعطة خلاف لظاهر ( و اما الثاني ) فلم يعم العلم بالنماط حتى يحرز وجوده في المائعات الاخر ( و اما الثالث ) فلما عرف من ان دليل حرمة النعطة محتص بالستر بالمعتاد و يترتب على ما ذكرناه عدم حرمة ارتمس بعض الرأس ادلو كان للارتماس موضوعية - لا انه من مصاديق النعطة والعرض ظهور النصوص في ارتماس تمام الرأس كما في باب الصوم - وارتماس اليص لا اشكال فيه .

وهل يجوز غسل الرأس بفاضة ماء عليه أم لا - الظاهر به لاختلاف في حواره بل في المسألة ولذكوره - والرداض - وعبرها دعوى الإجماع عليه ( و يشهد به ) مصافاً إلى الأصل - بعد عدم شمول دليل عنه حواراً لارتباس - وعدم حواراً لاعتقاده له - جملة من لخصوص كصحيح (١) حرير عن يقدق عليه السلام إذا غسل المحرم من الحصة صب على رأسه لماء به الشعر - بأمه بعضه من بعض و صحيح (٢) يعقوب ابن شبيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم يغسل فقال ( ع ) نعم يفيض الماء على رأسه ولا بذلك و صحيح (٣) عليه السلام ( ع ) عن محرم هل يخلل رأسه أو يغسل بالماء فقال عليه السلام يحك رأسه ماء سمعته قبل دانه ولا بأس أن يغسل بالماء و يصب على رأسه لحدث - و مقتضى خلاف لخصوص عدم الفرق بين الغسل الواجب والمستحب - كما أن مقتضى الدليل الأول حواراً لغسل بالصبغ .

٩٠ - لو غطي رأسه بماء أبيض العطوا واحداً للاختلاف فإن المغطى محرم ابتداءً و إسداده - و يشهد به مصافاً إلى ذلك صحيح (٤) حرير عن أبي عبد الله عليه السلام عن محرم غطي رأسه بماء قال عليه السلام يلقى الفخ عن رأسه وليس ولا شيء عنه و نحوه غيره ( و مقتضى ) الصحيح وجوب سلة كما في مقتضى صحيح (٥) يعقوب عنه عليه السلام عن المحرم يعطى رأسه بماء أو ثاباً فقال عليه السلام يلقى إذا ذكر - إلا أن تسلم الأصحاب على الاستحباب يوجب رفع اليد عن ظهورهما في الوجوب و حملان على المذهب ( اللهم ) لا أن يقال أن ظاهر إشح و سى حمرة و سعيد و عن بعض آخر وجوب التلبية - و بعض من قال بعدم الوجوب استند إلى عدم ظهور لجملة لحدودية في الوجوب ( و عبده ) فلا وجه لرفع اليد عن ظاهر الحبرين و الاحتياط سبيل الحاجة

١٠٠ - حرمة لتغطية محضة بالرجل - للاختلاف بل إجماعاً محققاً و محكياً

١-٢-٣ الواسئل - الباب ٢٥٥ - من أبواب ترك الأحرام - الحديث ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥

و الصوم شاهدته به - مصافا الى احصاء من صرح بالمنع بالرجل ولكن المعروف بين الاصحاب ان عليها ان تسرع ووجهها - وسائري لتعرض لهذه المسألة عند تعرض المصنف مره لها في المكروهات فانتظر .

## حرمة التطليل على المحرم سائرا

(و) منها ( التطليل سائرا ) فلا يجوز ان يركب موكنا بوجوب ذلك كالطيارة و ما شاكل - كما هو المشهور بين الاصحاب - وفي لمتنى ذهب اليه علمائنا - و في لتذكرة بعد علمنا اجمع وعن بن الحبيد عدم حرمة و امب الصوم فهي تلعب ثلثي حديثنا و السنن، محتفة - و لذلك وقع الخلاف في لخصوصيات والقبود - فلا بد اولام ذكر الصوم ثم بين ما يستفاد منها وهي طوائف .

الاولى - ما استدل به على حور التطليل على المحرم كصحيح (١) الحلبي سالت اما عبد الله رضي الله عنه عن المحرم يركب في افة رضي الله عنه ما يعصى الا ان يكون مريضا فنت فالسواء قل رضي الله عنه نعم وصحيح (٢) حسن بن دراج عنه رضي الله عنه لابس بالطلال للسواء وقد رخص فيه للرجال وصحيح (٣) علي بن جعفر عن اخيه (ع) قل سألته اطلن و ان محرم فقال نعم و عليك الكفارة - قال فرأيت عبا اذا قدم مكة يسحر بدنة لكفارة الظل، الطاهر ان قاتل فرأيت الح هو موسى بن القاسم والمراد من علي - علي بن جعفر ولكن صاحب الوافي ره يقول ان المراد به علي بن موسى الرضا رضي الله عنه ولعله من جهة ان لسعة التي كانت عنه ذكر فيها رضي الله عنه فحمله على الامام رضي الله عنه

الثانية ما دل على حرمة لتطليل بركوب الفه او المحمل أو لكيسة و لا يدل على حرمة التطليل مطلقا كصحيح (٤) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام عن لمحرم يركب افة فقال لا قلت فالمرثة المحرمة قل رضي الله عنه نعم وصحيح (٥) هشام

١-٢-٥- الوائل - الب ٢ عن ابواب ترك الاحرام - الحديث ٢ - ١-١-٢

٣- الوائل - اب ٢ - من ابواب بقة كفارات الاحرام الحديث ٢

بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام عن المحرم يركب في الكعبة - قال عليه السلام لا وهو في النساء حائر  
وحمر (١) الاحتجاج قال سأل محمد بن الحسن اب الحسن موسى بن جعفر عليه السلام بمحصر من  
الرشيدي وهم بمكة فقال له لا يجوز له حر ما يظلل عليه محمد فقال له موسى (ع) لا يجوز له ذلك  
مع الاحتياط فقال له محمد بن الحسن ان يجوز ان يمشي تحت لظلال محراب فقال عليه السلام له نعم  
فصاحبه محمد بن الحسن من ذلك فقال هو لحسن نعمت من سمع نبي عليه السلام وتستهريء  
بها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كشف ظلاله في اخر عمره مشي تحت الظلال وهو محرم ان يحكم الله  
بامحمد لا تقاس فمن فاس بعضها على بعض فمحصن سوا السبل فكذلك محمد بن الحسن  
لا يرجع جوابا - وبحوها غيرها

الطائفة الثالثة ما يدل على حرمة التظليل - الذي هو اعم من لغة وبحوها  
كما لا يخفى كصحيح (٢) عبدالله بن المعيرة قال لا يلى الحسن الاول عليه السلام اظلال  
وانا محرم قال لا قلت قد قيل واكثر قال لا قلت قد مرصت قال عليه السلام طل وكفرتم  
قال اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حاج تصحى مباحى بعيب الشمس الاعانت  
ديوبه معها وموثق (٣) صادق بن عمر عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن المحرم يظلل  
عليه وهو محرم قال عليه السلام لا الامر نص ومن معه و يلى لا يطبق حر لشمس وحمر (٤)  
محمد بن منصور عنه عليه السلام عن اظلال المحرم فقال عليه السلام لا يظلل الا من غلة ومرص وحمر  
(٥) محمد بن اعين قال كفاي دها ربحي بن حذافه كفو كذا هذا ابو الحسن موسى عليه السلام  
وابو يوسف فقام اليه بن يوسف وترجع بن ربه فقال يا ابا الحسن جئت قدك المحرم  
يظلل قال عليه السلام لا - قال فيسطل بالحدور والمحمل ويدخل البيت والحياء قال عليه السلام  
نعم - الى ان قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرم ولم يظلل ودخل البيت والحياء واستطن  
بالمحمل والحدار ففعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك وبحوها غيرها .

الطائفة الرابعة ما يدل على حرمة الأسطبلان كحبر (١) جعفر بن المشي العطيط  
قال لي محمد بن أسير بن أبي مشي فعلت لي - إلى أن قال - فقال يا أبا الحسن ما تقول في  
المحرم يستظل على المحمل فقال له لا - قال فليستظّل في الحناء فقال عليه السلام نعم -  
لي أن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يركب راحله فلا يستظل عليها وتؤديه الشمس فيستر  
بعض جسده بعض وربما يستر وجهه بدهود بل استظل بالحناء وفي البيت والجدار  
وصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في حديثنا علم أنه لا يستطيع  
التقصيه لشمس فليستظّل معها ويحويه غيره .

الطائفة الخامسة ما انفك من الهوى عن الاستئذان من الشمس كصحيح (٣)، وما عيل  
من عبد لحاقى قد سب الله عز وجل هل يسر المحرم من الشمس فقل لا  
لا ان يكون شحدا كبيرا وقال دعيه وحصر (٤) المعلى من حديد عن ابي  
عبدالله عليه السلام لا يسير المحرم من الشمس ثوبا ولا اسن ان يستتر بعمامة بعض  
وصحيح (٥) معاوية بن عمار عنه مع لاس نضع المحرم درعه على وجهه من  
حر الشمس ولا اس ان يسر بعض حذاه بعض .. فانه يجهل به بدل على المدعى  
وحسن (٦) سعد الأعرج عنه اخذ عن لمحرم يسير من الشمس يعود ويذهب في

الا لامن عنه ويجوزها غيرها

لقد نفعه اساده مدد على السمع من ابطال لغوات اصحى كصحيح (٧)  
خفف من الاحتري وشاهد من احكام جميعا عن الصادق عليه السلام انه يكره ان يلحق به  
ايضا من اسهل - وقد صح لمن اجرب له وحيد (٨) عبد الله بن المعمر عن ابى الحسن (ع) اما

١ - مسائل - مسائل من أبواب ترك الأحرار - الحديث ١

٢٣٨. نويسان: اب-٤٤-٤٤ من نوابه درو، لاجرم: حديث-٤-٢٩

۵۴-۶۔ لو سائل اب ۶۷ من ابواب بروك الاحرام الحديث ۲-۳-۵

۷۔ اس مسئلہ کتاب ۶۱۔ من باب ترویج الاحرام۔ الحدیث ۲

علمنا ان رسول الله ﷺ قال: ما من حاح يصحى لمباحي يعيب الشمس الا عابت  
ديوبه وخبره (١) الاخر: عن ابي الحسن عليه السلام عن الطالال للمحرم فقال اصح لمن  
احرمت له قلت انى محروور و ان لحريشد على فقال اما علمت ان الشمس تغرب  
بديوب المجرمين و حر (٢) الكلاني عن ابي الحسن عليه السلام ان كان كما رعم فيبطلل  
وامانت فاصح لمن احرمته له و يحوها غيرها .

وتنقيح للكلام فيما يستفاد من هذه المصوص بالبحث في جهات

١- ان الطوائف الخمس الاحيرة تدل على حرمة التنظيل في لجملة - و اما  
الطائفة الاولى - فشيء من مصوصها لا يدل على الجوار (اما) صحيح الحلبي فلان  
قوله عليه السلام فيه ما يعجسى ليس صريحا ولا ظاهرا في الجوار عايته عدم الظهور في الحرمة  
بقريئة ساير المصوص بحمل على الحرمة ( واما ) صحيح حميل و قدر حص فيه  
لرجال - فلان الترحيص اما يطلق على ما منع منه اولائم اذن فيه لصرورة - وان  
شئت قلت ان عايته لاطلاق فواسطة المصوص لمقدمة المعصلة حمة منها بين حال  
الصرورة و غيرها - بحمص بحال الصرورة ( واما ) صحيح عبي بن جعفر فلانه  
قصبة في واقعة لا إطلاق له . وعلى فرض الاطلاق بحمص بحال الصرورة ( واما ) بحمص  
انه على فرض تمامية دلالتها الجمع العرفي من لمصوص يقتضي حملها على حال الصرورة  
لاحمل لمصوص المسع على الكراهة - كما عن ابن الحسد لان الجمع الموصوعى  
مقدم على لجمع الحكمى فالقول بالجوار ضعف

## التنظيل في حال الترول والوقوف

٢- يحتص حرمة التنظيل بحاله السير فلا يحرم حال الترول الاستطلاع بالنسبة  
والحيمة والشجرة وما شاكل لصرورة او عر صرورة للاحلاف وفي المستند بالاجماعين  
وفي الجواهر الاحماع بقسميه عليه ويشهد به حرر ابن القصيل و جعفر المتقدمان في



الطائفة الرابعة من المصوص ومثلها حر (١) لحسن بن مسلم - عن أبي جعفر الثاني (ع) انه مثل ما فرق بين اسقاط وبين ظل المحمل فقال لا يسعى ان يستظل في المحمل و لفرق بينهما ان المرثه تطعمت في شهر رمضان وفي اصنام ولا نفصى الصلاه بهده الاحبار المنحرة بالعمل بقيد اطلاق المطلقات

و هل يجوز التظليل في مركب حال الوقوف ام لا وجهان (من اطلاق) ادلة حرمة التظليل و اختصاص المقدمات منها الصور من المتقدمة ومنها حر (٢) لربطه عن لرضا عليه السلام قال ابو حبيب بن فرق بن طلال محرم و ابي عبد الله عليه السلام ان لسفلا نفاس ومنها حر (٣) عن ساء بن عيسى عن ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام مع ابي يوسف اسائل عن ان يركب من ظل المحمل و ظل لحياء منه .. و هو به عليه السلام بالنقص بقضاء الحائض الصبيح دون لصلاه بحال ليرى (ومن ان) لظهره و هو يصميه فهم الفقهاء ان اسباط هو السر - و الوقوف - و ان لو جعل مركبه محض قومه حال بركه لا احتمال ان يشك احد في عدم حرمة لتظليل .. و عنه .. في ح - و وقف ارضه يجوز لتظليل - و ان يي وان كان لا يجوز عر فوه .. لا - لا احتياط لا - ث - و اما و قدت اليسره للمركب فلا شك في عدم جواز استظلال فيه (وعن) كيف لشبه بعد احرم يجوز اسطلل حاله في امره قال - و هل جالس في ظل من اعلاه ح - و اصلاح شيء او انتظار في و جوار كثر ح - و في لحياء حر و معتد حمال عدم انجوا هو وان كان يحقق حلاه لا به الاحوط

### اختصاص حرمة التظليل بحال الركوب

٣ - هل تخص حرمة لتظليل بحال لركوب و يجوز في حال المشي كما عن الشهد الثاني في المسالك و سعه سد المدرك و التفاصيل اسرافي .. ام لا كما في لحوه حر - و ان يظهر من عبارته المنتهى انه اجماعي و هو - استدلالا

بصحيح (١) ابن بزيع قال كنت الى الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم ان يمشي تحت ظل المحمل فكتب عليه السلام نعم (وبنا) في خبر (١) الاحتجاج المقدم افسحوا ان يمشي تحت اطلاق محمرا - فقال عليه السلام نعم (وبنا) يفيد اطلاق الاحار الدالة على حرمة التظليل (واورد عليه) صاحب الجوهر بجموله لا يمكن دعوى اساقفه الى ارادة لمشي في ظله لا لكون تحت المحمل وح فلا يخصص بالمشي بل يجوز للراكب ذلك ايضا على انه لو سلم كان يسمى الاقتصار عليه لا تخصيص لحرمة بحال الركوب على وجه يحورله المشي مع التظليل بشمة وبحوها مما يكون فوق رأسه بل لعل ماسمعه من اجماع المسهي ان عليه فان السائر اعم من كونه راكبا انتهى (اقول) يرد على ما افاده اولا انه فرق بين التعسر - بالمشي في ظل للمحمل - والمشي تحت ظل للمحمل - وما ذكره سم في الاول - والنصوص منصبة للثاني وهو ظاهر في الكون تحت المحمل - واما ذكره من اجماع المسهي فلان بعد اختصاصه بالسير في حال الركوب فانه قد ذلك يقول يجوز للمحرم ان يمشي تحت الظلال وهو يصلح قرينة على انه يدعيه بعد ذلك من اجماع - انه هو في السائر الراكب (نعم) ما ذكره ثانيا بسم ان احمل خصوصية في المحمل ولا تحتل - فما فاده الشاهد الثاني ره وثمة جمع من المحققين هو الاظهر .

### التظليل بما لا يكون فوق الرأس

٤. قال في لسنه وادان بول حاران يستظل بالسقف والحائط وشجرة والحدود والحديقة وان بول تحت شجرة وبطرح عشاها يستريح وان يمشي تحت الظلال وان يستظل بثوب نصه اذا كان سايرا ومارلا .. ولكن لا يجعله فوق رأسه سايرا خاصة لضروره وغير ضروره عند جميع هل العلم انتهى وهذا كما ترى صريح في

١ - الوسائل - الباب ٦٧ - من ابواب تزويج الاحرام - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٦٦ - من ابواب برك الاحرام - حديث ٢

دعوى الاجماع على حوار التظليل بما لا يكون فوق الرأس و لو في حال الركوب  
والسير ( و عن ) لحلاف نصا على لحلاف فيه ( و عن ) ان رهرة يحرم عليه ان  
يستظل وهو ساير بحيث يكون الظلال فوق رأسه نهى - و تعفوه غير واحد  
من المحققين و عن الشهيد في لدوس تردد في الحكم - قال فرغ من التحريم  
في نطل لفوات لصحي ولمكان استوفيه بطرق قوله في اصبح لمن احرمت له  
والهبة فبمن حسن - لمحممل باذن الشمس وضمن تظليل بهولس فيه - و عن كشف  
الثام يعني محور الاول على الثاني دون الاول و لكني - لعكس ( و ذهب ) صاحب  
الحداثي - والعاصل البراهي الى المص - و اسدل الاول ( بالاجماع ) ( وبالأصل )  
( واحتجهم ) اكثر الاخبار بالحلوس في القبة و لكسة و امحممل ( و بصحيح ) ( ١ )  
ان سنان سمعت انا عبد الله عليه يقول لا ي و سكي استحر الشمس وهو محرم  
و هو يتأذى فقد ترى ان استتر بطرف نوبى قد في لاني بدلت مالم بصفت  
رأسك ( وكن الاول ) على فرض نمونه غير حجة بعد كونه متعددا - و الثاني مقطوع  
بالمطابق و لكثلاثه رصها ( و اما بصحيح ) فاحجب عنه في المسد بانه مخصوص  
بالحل الادية و هي من الضرورة و لانراغ في المحور معها و لكن - يمكن ان يقال انه  
لو كان في حال الضرورة لم يكن وجه للهي عن اصابة الرأس فانه يظهر منه الفرق  
في عدم الجوار بين ما فوق الرأس - وغيره - وهو اما يكون في غير حال الضرورة  
( لئهم ) الا ان يقال ان قوله مالم بصفت رست لم يرد به مالم يكن فوق رأسك  
بل المراد انه لو اضطر الى التظليل بحور ذلك و يكن لاندوا يحافظ ان لا يرتك  
محرم ما آخر و هو تعطية الرأس - و عليه فاما اداه لعاصل لرقية تام و مفتضى  
المطابق هو عدم الجوار -

ويمكن ان يسدل له بوجهين آخرين ( أحدهما ) بحجر المعلى وصحيح عبد الحاق

وعيرهما معا تقدم مما تضمن الهى عن التستر عن الشمس بثوب لاحظ انهما  
 الحائسة من الاحرام - باطلاقها تدل على حرمة التستر عنها وان كانت على جانب  
 يمينه او يساره (واورد) عليه في لحواهر بان المتحة حملها على الكراهة - للاجماع  
 ولحمر (١) قاسم الصيقل قال مرأيت احدا كان اشد تشديدا في الظل من ابى جعفر عليه السلام  
 كان يمر بقطع لقعة و لحاحيس اذا احرم فان التشدد طاهر في الريادة على الواحد  
 وهذا وان كان من الراوى الا انه طاهر في معلومة الحكم عندهم سابقا ولحمر (٢)  
 الاعرج سأل الصادق عليه السلام عن المحرم يستتر من الشمس يعود ويذهب قبل عليه السلام لا  
 الامن عليه - وه محور الاستئثار بذلك الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا بد من حمله على  
 صواب من الكراهة والكر (الاجماع) قد عرفت حاله (والواحد) اولى بتشدد من  
 غيره فلو لم يكن التشديد طاهرا في الروم لان يكون طاهرا في عدمه (وحر) الاعرج  
 عابته ان يحمل بالنسبة الى التستر بل على الكراهة - وما بالنسبة الى التستر بالعود  
 يبقى على طهره فادأ الاظهر بمامة هذا الوجه (الوجه الثاني) ان الطائفة السادة  
 آمرة بالاصحاء - والمراد به كما عن المنهى البرور للشمس - وعن الأثرية صحى  
 طله اى مات يقال صحى الظل اى صار شمساً فقد بطل الى ان قال صحى  
 للشمس واصبحت اصحاء اذ ابريت لها وطهرت. وقوله صحى لمن احرمته - اى ابرر  
 للشمس - لاجل الله تعالى لى حرمت له - فهذه الطائفة تدل على عدم جواز التطييل  
 بما لا يكون فوق الرأس لانه يرمى الاصحاء المأمورة. وفي الحواهر. ولكن فيه ان  
 ان الامر بالاصحاء قد جاء في صحيح حفص وهشام عن الصادق عليه السلام على نحو التعليل  
 للمكروه قال بكره للمحرم ان يجوز ثوبه انفسه من اسفل وقال عليه السلام اصبح لمن احرمت  
 له فلا يبعد القول بالكراهة فيما نافي الاصحاء من التستر بما لا يكون فوق الرأس و  
 الحرمة بما كان فوقه انتهى (وفيه) اولاه لم يدكر تعليلا للحكم الاول - بل هما حكمان

١ - الوسائل باب ٤٤ من ابواب الاحرام - حديث ١٢

٢ - الوسائل - باب ٤٧ من ابواب ترويه الاحرام - الحديث ٥

بيهما لأمام عليه السلام في مجلس واحد والشاهد لذلك تكرار الراوي لفظ قال - وثانياً - انه لا يحرى في نية الصوم المشتمة لهذه الحمله (فتحصل) مما ذكرناه ان الاظهر عدم حوار التطيل بما لا يكون فوق الرأس ايضاً

## يحرم التطليل واولم تكن الشمس موجودة

٥ - طاهر كلمات الاصحاب حرمة لتطيل ولو مع عدم لشمس. فلا يجوز ركوب مركب له ظلال في الليل ولا في يوم العجم - ولا في الصحوفى اول انهار و آخره اذا جلس مواجها لشمس - و طاهر الحواهر كونه مفروغاً عنه وعندهم وكيف كان يمكن ان يستشهد له بوجوه

حده الصوم المتصمة للهي عن الطل عن المطر ولرد - و انه اذا كان يجب عليه الكفاره .. لاحظ خبر ضمن بن عيسى لكلاسي المتقدم قلت لابي الحسن الاول ن علي بن شهاب يشكور أمه والرد شديد و يريدان يحرم فقال عليه السلام ان كان كما زعمه لطل - وحذر (١) الاحتجاج عن صاحب الامر ارواها فداء به مثل من المحرم يستظل من المطر بطع او غيره حذر على ثبانه و ما في محمله ان يتل .. فكتب في الحواب ان من دلث في المحل في طريقه فعليه دم وصحيح (٢) ابن ابي عمير عن ابي بصير عليه السلام انه رذل عن الطلال للمحرم من اذى و مطر او شمس و اما سمع فامره ان يلقى شاة ويذبحها بمى .

ثانيها .. الصوم الناهية عن الركوب في الفقه والكيسه والمحمى وبحوها وبها بطلانها تدل على المنع عن ذلك حتى في الليل وما شاكل .

ثالثها الاحبار لناهية عن صرب الظلال له .. كخبر محمد بن منصور - المتقدم سألته عن الظلال للمحرم فقال لا يظل الا من علة او مرض - ومعلوم ان الظلال لا يعتبر

١ - الوسائل - الباب ٦٧ - من ابواب تزوا الاحرام - الحديث ٧

٢ - ابواب من - الباب ٦ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٦

في صدقه حصول الظل العملى به بل يكفى الشأبه في صدقه (و١٠) النصوص الدهية عن التستر من الشمس أو الأمانة بالأصحاء و هو ليرور لها - فلا تصلح لتقييد إطلاق هذه النصوص لعدم السامى بسهم (وبشهادة) لما احتراه نصوص الأصحاء - من ضرورة ليرور للسنة لا ليرور للشمس (كما أنه) يشهد له نصوص التظليل ان ضرورة - ضرورة الأبرار للنساء عذير وعلى أى حال في ما ذكرناه كدفعة

٦- نسب إلى الأصحاب حوار ان يستتر للمحرم بيده وما شابه - و يشهد به جملة من النصوص - لاحظ خبر (١) محمد بن الفضل - كان رسول الله ﷺ يركب راحلته فلا يستظل عليها وتؤدده الشمس فيستر بعض جسده بعض وربما يستر وجهه بيده - وصحيح (٢) معاذ بن - لانس بن يصع المحرم دراعه على وجهه من حر الشمس ولا يانس ان يستتر بعض جسده بعض - و مثله خبر (٣) المعلى بن حسن - وقد تقدم ما في لعدفة الحامسة ويحويها غيرها واما خبر (٤) سعيد الأعرح المتقدم عن المحرم يستتر من الشمس يعود ويسته قل لا إلا من عه - فمحمول على الكراهة لما تقدم من النصوص الصريحة في الجواز .

٧- اذ ارفع طلال لمركب ونفى حشبه فيه لا بصر - لما رواه (٥) في محكى الاحتجاج في التوقيعات لعارضة لى الحميرى انه كتب الى صاحب الامر صلوات الله عليه - يستل من المحرم برفع الطلال دل يرفع حشبه العمارية او الكيسة و يرفع اصحابه م لا فكس في الجواب لاشئ عليه في تركه رفع الحشبه .

## يجوز التظليل للنساء والصبيان

٨- المشهور بين الأصحاب انه يحتمل حرمة التظليل بالرجال ولا يحرم على نساء التظليل - وفي الجواهر - واما المرأة فيحور لها التظليل بلا خلاف معقق احده

١- الوسائل - الباب ٤٤ - من بواب ترك الاحرام - الحديث ١

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل - الباب ٤٧ - من بواب ترك الاحرام الحديث - ٣- ٤- ٥- ٦

فيه من الاحماع بقسميه عليه انتهى وفي المستند وعليه لاجماع في كلمات جماعة  
ويشهد به مضاف الى اختصاص ادلة المسح بالرحل وقاعدة الاكثر كالا معوى  
لها ننظر انى كويتها عورة يابسها السر وصعبه عن مقاومة لحر و البرد و نحوهما  
حمله من المصوحين - لاحظ - صحيح جميل المقدم لابس بالظلال للنساء وصحيح (١)  
حرير - لابس دافئة على النساء والصبيان وهم محرمون وقرب منه خبر (٢) بن بصير  
وصحيح محمد بن مسلم المقدم عن المحرم بركب اقمه هل <sup>لا</sup> قلت والمرثه  
قال <sup>لا</sup> نعم ونحوه صحيح هشام - وغيره من المصوص وعليه فلا يحرم لها ولا يكره  
(نعم) عن نهاية الشيخ ان احنا به اعص - وعن المسوط انه يحمله - وفي الجواهر  
قبول كانه لاطلاق دلة المحرم و لاجاب في كثير من الاحبار وبعض الفتاوى - كتهوى  
المقعة وجعل العلم و لعمل - بل و لشيخ في حمة من كنه وسلاز والاصص والاحاسين  
وان كان فيه ن اظاهر ارادة الرجل المحرمه به .  
و بما ذكرناه طهر وجه جوار التظليل للصبيان ايضا - و في الجواهر لا جد  
فيه حلافا بينهم - و في المستند و عليه لاجماع في كلام جماعة - و صحيح  
حرير يشهد به .

### التظليل في حال الضرورة

٩ - لاجلاف بينهم في اختصاص حرمة التظليل بحال الاحترار فيجوز له  
تظليل ركب مع العذر و لضرورة - و عن جماعة دعوى لاجماع عليه - و في  
الجواهر بل لاجماع بقسميه عليه انتهى الا ان الاصحاب اختلفوا في قدر العذر  
فمنهم من اكتفى بمطلق المشقة ولو بالمشقة الحاصلة من حر الشمس و برول المطر  
خثاره صاحب الدخيرة ومنهم من اشترط التصبر به لعله او كرا او ضعف وشده حرا او  
بردو هو، المحكى عن الشحين والحلى هو به اصى جمع من المحققين .

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فان طاهر طائفة منها - المتقدمة في الطائفة الثانية - هو الاول وكذا يقصده صحيح ابن بزيع المتقدم آتفا و خبر ( ١ ) ابراهيم بن ابي محمود المجبور للتظليل اذا اضرته الشمس و المطر و خبر ( ٢ ) علي بن محمد فيمن اذته الشمس او المطر او كان مريضا - فكتب <sup>بالتحريك</sup> يتظلل على نفسه - و يحوها غيرها - و طاهر طائفة اخرى منها - الثاني - لاحظ موثق ابن عمار المتقدم - سألته عن المحرم هل يظل عليه و هو محرم قل <sup>بالتحريك</sup> لا الامر بص او من به علة والذي لا يطبق حر الشمس و صحيح ابن الحجاج المتقدم ايضا - هو اعلم بنفسه اذا علم انه لا يستطيع ان يصيبه الشمس فيسقط منها و يحوها غيرها ( لا يقال ) ان الاولى احصى مطلق من الثانية فانها بالاطلاق تدل على المسح من الاستئصال فيمن يستطيع - والطائفة الاولى تدل على الحوار في بعض مو رد الاستطاعة وخصص ( فانه يقال ) ان صحيح عبد الرحمن في خصوص من اذا اضرته الشمس وشق عليه وصدع و يسئل انه هل يستتر - و جوابه <sup>بالتحريك</sup> منطوقا يدل على الحوار مع عدم الاستطاعة و مفهومها على المسح مع الاستطاعة و ان كان شقفا عليه - ولحق تخصيص الاولى بالثانية و الانرام بعدم الحوار الا مع الضرر و عدم استطاعة التحمل عرفا .

ثم ان للفاضل الراقي في المقام كلاما و حاصله - انه يمارس هذه النصوص مع هذا التقريب مع ادلة في العسر والحرح بالعموم من وجه تقدم تلك لاستفادة القاعدة من الكتاب العزيز - ثم قال فالأقوى هو الاول ولكن يجب تقييده بما اذا كانت مشقة شديدة رايده عما يقتضيه مطلق مقابلة الشمس والبرد او المطر ليصدق الازية والعسر ويحصل العموم من وجه انتهى ( اقول ) لا اشكال في ان مرتبة من المشقة والحرح ملازمة لترك التظليل في تلك المدة المعينة في الحجارة سماوى ايام الشتاء - فلا يمكن ان يلتزم برفع الحرمة بمجرد تحقق تلك المرتبة لان ادلة المسح احصى من ادلة القاعدة ح -



واما الرايد عليها ( فان كان ) موحا للتصريح يرفع حرمة ما دله معنى الضرر استحكمة على جميع الأدلة - مع ان حرار ابراهيم المتقدم يدل عليه ( و كذا ) او وصل الى حد الاذية الملازمة للتصريح ( وان لم يلزم ) ذلك بل كان شاقا فله مرتبات ( لاولى ) ما يتحمل عدة وهي لانصلاح لرفع الحكم - لصحيح عبدالرحمان المتقدم ولحسن (١) ابن المعبره عن ابي الحسن عليه السلام اصح لس احرمت له قلب ابي محرورو ن لحرر شدي علي فقال عليه السلام اما علمت ان شمس تعرب بدنوب المحرمين و ان طاهر عدم شمول قاعدة معنى العسر والحرر لغيره و ان العسر والحرر لرفع من لم يرد عن مطلق امشقه بل التي لا تتحمل عادة ( الثانية ) لا تشمل عادة اي يصعب تحملها وهي وان كانت مشمولة لقاعدة معنى العسر والحرر الا انه يشملها بصا مطلق صحيح ابن الجراح - فان المرد من عدم الاستطاعة هو المعرفى منه فيلزم مع العسر والحرر وبالعامة كن ما هو حر حى لا استطاع عرفا ( مع ) انه لو سلم اعية الحر حه - تقدم ادلة معنى العسر والحرر على تلك الادلة اما هو بالحكومة كتقدمه على سائر الأدلة ولا وجه للرجوع الى المرححات ( ومع ) الاعاص عنها و الرجوع الى المرححات - لا بد اولاً من ملاحظة المرححات التي قبل الموافقة للكتب فتأمل ( فحصل ) ان الضرورة الرقعة للتكليف هي ما اوجبت الضرر والادبة - او المشقة الشديدة التي لا تتحمل عادة .

## الاضطرار الى التطليل من اول الاحرام

اذا اضطر الى التطليل من اول الاحرام - كما اذا فرض انحصار المركب بالطائرة ولم يمكن رفع سقفها وركبتها من الميقات او كان ركبا ووصل اليه ساءاً على كفايته - او نذر للاحرام قبل الميقات من اول ما يركب الطائرة من منزله فقد يستشكل فيه بقاء على كون الاحرام هو البية و توطئ النفس على ترك المحرمات اما - وحدها او مع غيرها - بانه غير ما و ترك التطليل ولا موطئ للنفس على تركه فلا يتمكن

من ان يحرم (ويمكن) ان ينص من بعد الاشكال بوجهين (الاول) ان التظليل في حال  
 الضرورة والايحاء حائز وليس بحرام والسبب يجب قصده قصد ترك التظليل المحرم  
 لا التظليل الحادث - وعلمه - فلا اشكال في بطل الاحرام من حين ركوب الطيارة سواء اعني  
 صفة بدر الاحرام قبل البيقات كما مر (او بعد بدفع) الاشكال عن بطله بدنه يندر ان  
 يحرم مع لتظليل وهو مرحوح فالندر باطل - فانه يدفع بما عرفت من عدم الحرمة  
 (الثاني) الاحرام كما مر عند ذكره من عدمه ليس عبارة عن الية المحددة بل عبارة عن  
 النساء والالتزام بترك محرمات وهذا النساء والالتزام لاساقى مع ارتكاب محرم  
 والعلم به - اعم من ان يكون من النساء او في لائشاء بظن من يملك ماله للعر ويكون  
 عالما بانه لا يسلّمه اليه (وعنه) ايضا احرامه صحيح كما ان بطله ايضا لا اشكال  
 فيه (ولا فرق) فيما ذكره بين التظليل من اول الاحرام و اعم منه بطله بطله من  
 التظليل - والادر للاحرام من بطله ان ركب للطائرة استغف - لا فرق بين ان يندر  
 الاحرام من حين ركوب الطائرة - او قبل ان يركب من موته مثلا .

### من المحرمات قص الاظفار

(و) منها (قص الاظفار) كما مر المشهور من الاصحاب وفي المتن - اجمع  
 فقهاء لامصار كافة على ان المحرم ممنوع من قص اظفاره مع الاحتياط في نهى ومثله  
 في التذكرة وبشهادة مصنف التي دلت حمله من النصوص كمؤثق (١) اسحاق بن عمار عن  
 ابي الحسن <sup>(عليه السلام)</sup> عن ابي راحل حرم قصي ان يقلم اظفاره فقال (ع) يدعها - قلت ايها  
 طوال قل (ع) وان كانت - قلت فان رجلا اتاه ان يقصها ويحسل ويعيد احرامه فهل  
 قال (ع) عليه دم وصحيح (٢) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل المحرم  
 تطول اظفاره قل (ع) لا يقص شيئا منها ان استطاع فان كانت تؤذيه فليقصها - فليقلعها - و

١ - الوسائل الباب ٧٧ من ابواب نكاح الاحرام الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٧٧ من ابواب نكاح الاحرام - الحديث ١

ليطعم مكان كل طعر قصصة من طعام ويجوهما عبر عما (والمستعاد) من هذه لمصوص  
حرمة قطع الأظفار بأي وسيلة كان لقطع - نامقصر ص - وبعبيره (وفي الجواهر)  
المستعاد منها الأعم من انقص المعصية في لصاوى شاء أعلى إرادة حصوص القطع  
بالمقصى المقر من يكون المدار على مطلق الأزاله انتهى وهو منس لأن القص  
في البعة وفي متاعهم لعرف مطلق القطع لا حصوص ما ذكر - والأمر سهل بعد  
معلومية الحكم .

ثم انه يجوز قطعها مع الاصرار بان تنكسرو وتتضرر ببقائها بخلاف كماع  
المنهى والتذكير . ويشهد به قوله <sup>في صحيح</sup> في صحيح معاونة المتقدمين كان تؤديه  
فليقطعها . والمرد من الأدية لمحوره ما هو لمساق منها وهي الواصلة الى حد  
الضرورة - ويشهد بار دنها منها مصاد الى ذلك قوله في صدر المحر لا نقص شت منها  
ان استطاع . اللهم الآن يقال ان المر د لا استطاعه بقرينة الدين ما يقابل الأدية فالعمدة  
ما ذكر اولاً (ثم ان) مقصى المصوص المتقدمة - عدم لهورق من لعص و انكل كما  
صرح به غير و حدل انتهى عن قص شيء منها . والأمر ان يدعه .

## يحرم قطع شجر المحرم

(و) لراسع عشر (قطع الشجر والحشيش المات في عمر ملكة الالهواكة و  
الأذهر والنحن) بلا خلاف فيه في الحملة وفي الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه انتهى  
وفي لسنهى وهو قول علماء الأمصار انتهى - وفي التذكرة - اجمع علماء الأمصار  
على تحريم قطع شجر المحرم انتهى

والاصل في ذلك مصوص كثيرة كصحيح (١) حريز عن أبي عبد الله (ع) كشيء يست في  
الحرام وهو حرام على الناس اجمعين إلا استأنت وعرف منه وصحيح (٢) حماد بن عثمان عن

١- لوسائن - اب ٨٦ - من يوسنرون الاحرام الحديث ٢

٢- الوسائل اب ٨٧ - من ابواب ترك الاحرام حديث ٣

ابى عبدالله (ع) فى الشجرة يقلعها الرجل من مرله فى الحرم فقال ان سى المنزل و الشجرة فيه فلس له ان يقلعه و كانت شنت فى مرله و هى له فنه ان يقلعها وصحيح (١) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام - قال قلت لمحرم يبرع الحشيش من غير الحرم قال (ع) نعم - قلت فمن لحرم قال (ع) لا و حر (٢) جمل من دراج عن ابى عبدالله عليه السلام قال رأى على بن الحسين وانا اقلع الحشيش من حول القضا طيطمى فقال (ع) يا سى ان هذا لا يقطع و حر (٣) عبدالله بن ساد قلت لابى عبدالله (ع) المحرم يحر بغيره او يدبح شانه قال عليه السلام نعم - قلت له ان يحتش لدائه و بغيره قال نعم و يقطع ماشاء من الشجر حتى يدخل الحرم فدا دخل الحرم فلا - الى غير ذلك من النصوص الكثيرة النافعة حدالو ترونها فى الكلام فيما يستفاد من النصوص بالبحث فى جهات .

١- ن هذا الحكم لا يختص بالمحرم بل يكون ثانياً للمحل ايضاً فهو من خصائص الحرم و عده من ترك الاحرام اسمه و من جهة الحمله من نصوصه فى المحرم كصحيح محمد و غيره - و لهذا جعله الشهيد فده فى محكى الدروس مسألة براسها .

٢- ن مقصود نصوص حرمة رالة الشجر والحشيش عن محبتها كان بالقطع او اقلع والبرع او عر ذلك فان النصوص تضمنت جمعها و لا تعارض بينها لعدم المانع من الاخذ بالجميع فلا فرق بينها ( كما ) لا فرق بين الثمر و لاعصان والورق وهل هناك فرق بين الدبس و لرطب - هى لمتهى لانس بقلع الياس من الشجر و الحشيش لانه ميت فلم تنق له حرمة انتهى - و هى التذكرة ايضاً بحكم بجوار قطع الدبس وان كان متصلاً بالاحصر - وهو المحكى عن الشهيد بن ره فى الدروس و المسالك ( و استدله ) فى مقابل اطلاق النصوص المقتضى للحرمة وان كان يابسا

١- ٣ الوسائل - الباب ٨٥ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٢-١

٢- ٣-٢ الوسائل - الباب ٨٦ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٣

بما فيه في المتهى - وبصحيح (١) زراره قال سمعت بإجماع عليه السلام يقول حرم الله حرمة بريدا في برندان يحتلى حلاه او يعصد شجره الا لادحرا و يصاد طيره و حرم رسول الله ﷺ المدينة ما بين لانتها صيدها و حرم ما حولها بريدا في برندان يحتلى حلاها و يعصد شجره. لا عودى لياصح - بناء على ما عمن لقاموس واليهاب من ن الحلا الرطب من اسات - واحتلا على قطعه - ولكن برد على الاول ( انه ) في مقابل النص لمشتغل على ن كل شيء يسب في الحرم لا يحور قطعه - لا يسمى بمثل هذه الوجوه كما افاده صاحب لجواهر وبرد على الثاني ( اولاً ) ن الجوهرى قال الحلا بالقصر الحشيش اليابس و شياً به لا يابى طلاق لمصوص ولا بوحب تقيده لعدم حمل لمطلق على المقيد في المسوقين -

٣- قال في المتهى لو انكسر عصى شجرة وسقط ورقها فان كان ذلك غير فعل الاذى حار الانتفاع به مما عا لان الهى يساوى القطع وهذا لم يقطع وان كان بعض الاذى فالاقرب جواره يصا لانه بعد القطع يكون كالبس انتهى ( اقول ) كثر مصوص السابون حنصت بالقطع وانقلع و ماشا كل ولا تشمس سدر الانتفاعات بعد لقطع - ولكن خصوص صحيح تحرير المفرد كل شيء يست في الحرم فهو حرم على اليابس جميعين - عام شامل لجميع الاسعاعات فان حذف المتعلق بعيد العموم - واحيب عنه ( تارة ) ناه في مقام التشريع فلا طلاق له و امشردو انقطع و ماشا كل ( و اخرى ) ناه حيث كانت حرمة القطع والقلع بواسطة الاحبار لكثيرة الصادرة عنهم عليهم السلام معروسة في الادهان - فكانت كالقربة المنصبة بالكلام وموجبة لا بصراى الاطلاق اليها ( وثالثة ) ان مصوص القلع و لقطع تنيد اطلاقه و الكل قابل للمناقشة ( اما الاول ) فلان الظاهر مه كونه في مقدم البيان لاصل التشريع ( واما الثاني ) فلمع الانصاف حتى وان كانت حرمة ذلك مسلمة عددهم حين صدور هذا الحبر لعدم التقى بينها وبين الاطلاق ( واما الثالث ) فماتقدم من

عدم حمل المطلق على المعية في المتوافق (فالحق) ان نقل ان لموصوع في الصحيح هو الساب - فان قوله كل شيء يست - ظاهر في دحل الوصف - و الا كان يقول كل شيء يست - ومعوم انه لا يصدق لسان بعد القطع والقطع كي يحكم بحرمه التصرف فيه - وفدسه على لصد المدسوح في الحرم - مع العارق و الفرق وجود النص في الصبدون المقدم - فالظاهر ما قد من حرر التصرف فيه بعد لقطع والقطع - ثم انه ساء اعلى ما حترباه لو سقط لسان من سائب الحرم او قطعه عصبيا حذر تملكه - لحيازه ثم بيعه وما شاكل واما على القول لآخر (فقد يقال) بعدم حوار ذلك لعموم دليل المسع من التصرف الشامل للاعتباري مه ومه (اولا) ان التصرف الاعتباري مثل السع لا يكون تصرف في تعين لخاصة بل هو تصرف في لسان العاقلة وبمه (و شيا) انه لو كان حراما لاوجه لطلاله لعدم تلازم حرمة المعامة مع فساده

٣٠ - اذا كان صل الشجرة في الحرم وفرعها في الحل - او كان بالعكس لم يجز قطعها ولا قطع عصبها كتب صرح به غير واحد وظهر التذكرة عند الخلاف فيه ويشهد به صحيح (١) مدونه بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شجرة اصلها في الحرم وفرعها في الحل - فقال (ع) حرم فرعها لمكان اصلها - قال قلت ومن صلها في الحل وفرعها في الحرم - فقال عليه السلام حرم اصلها لمكان فرعها (ولا يباح) ما دل على حوار قطع الاوراق والاعصان الواردة عليك في ميرك كحجر (٢) اسحاق بن يزيد انه سأل ما جهر عليه السلام عن لرحل بدحل مكة فقطع من شجرها قال عليه السلام قطع ما كان داخلها عليا ولا تقطع ما لم بدحل ميرك عليك لانه يخصص الاول بالثاني

٥ - قال في لمتنهي يحوز واحد لكماه من الحرم واقطع لانه لا اصل له انتهى وعن لمدارك حوار له للمحرم من الحرم مطلقا (واستدل) له بانه ليس بحشيش (وفيه)

١ - الوسائل باب ٩٠ من ابواب تروك الاحرام الحديث ١

٢ - الوسائل باب ٨٧ من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٦



يستدل له بان المستعاد من النصوص مطلوبه بقاء الشجرة في الحرم فان قطعها فقد فات ذلك في زمان وعصى ولكن ان امكن اعيانها فانقاذها ممكن فيجب بنفس تلك الأدلة (الهم) الآن يقال ان غاية ما يدل عليه النصوص حرمة القطع لا وجوب الابقاء .. و الاحتياط سبيل النجاة .

## جوار قطع المحرم ما ثبت في ملكه

-٧- وقد استثنى من حرمة قطع نبات الحرم اشياء (الاول) ما ثبت في ملك الانسان هكذا ذكره الاصحاب الان النصوص المستشهد بها له احص من ذلك لاحظ حر (١) حماد بن عثمان اوفويه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يقطع الشجرة من مصره او داره في الحرم - فقال عليه السلام ان كانت الشجرة لم تر قبل ان يبنى الدار او يتخذ المصرب فليس له ان يقطعها و ان كانت طرية عليه وله قطعها و صحيحه (٢) الآخر او حره عنه (ع) في الشجرة يقطعها الرجل من مرله في الحرم فقال ان بني المرل و لشجرة فيه فليس له ان يقطعها وان كانت بنت في مرله وهو له فليقطعها و نحوهما غيرهما - (وهذه) النصوص كما ترى محنصة بالدار و المرل و المصرب لا مطلق الملك (و دعوى) الاحماع ممسوعة (كدعوى) نقيح المصاط فالأظهر هو الاحتصاص بمو ردها كما عن الدجيرة وفي المصنف (واما) الاشكال في اصل المحكم بدعوى ضعف سند النصوص - فبرده اولا انها غير ضعيفة باجماعها - وثانيا - ان ضعفها لو كان يمحى بعمل الاصحاب فلا يسفى التوقف في اصل الاستثناء

اما لكلام في لخصوصيات والقنود وتفصيل القول فيها بالبحث في جهات. منها انه هل يصح ان يكون المرل او المصرب ملكا له ام لا - قد يقال بالاول - بدعوى - ان قوله في حر عثمان - وهو له - ظاهر في الملكية - وفيه (اولا) انه غير ظاهر فيها بل المراد انه ان ست بعد كون المرل تحت سلطته في مقابل مالو تسلط



عليه و لشجرة فيه (وثانيا) انه لو سلم ظهوره فيها . فهو من جهة ان المعروف في السؤال  
مؤدك (وثالث) انه لو سلم ظهوره في تلك . فعليه ان يثبت ان لم يست  
في ما هو ملكه وان است فيما هو تحت سطرانه فليس له ان يقطعها . فيقع التعارض بين  
هذا المفهوم ومطوق خبره لآخر . وهو وان كانت طريقه عليه فله قطعها . لسهولة عموم  
من وجهه ويقدم لمطوق لشجرة (ورابعا) ان مكة مفتوحة عنه وكانت محيطة في حال  
الفتح فهي ملك للمسلمين لا يملكها احد (فالحق) عدم اعتبار المنكبة بل يكفي لسلطة  
عليه باي نحو كانت .

ومها . انه هل يعتبر كون الشجرة ملكا له ام لا (فدليل) بالاول بدعوى . بخبر  
عثمان المتقدم . المشمل على قوله . (وهو له) روى سحر بن - احمد - كما ذكر  
- ثانيا - وهي له . وعلى السحرة الثانية المراد كون لشجرة ملكا له . والله . فاما ان  
يكون الصحيح هي السحرة الثانية فبدل على اعتبار كونها مملوكة له - او تكون لسحرة  
الصحيحة مرددة بينهما . فمقتضى العلم الاحتمالي هو انه اذا لم يكن اسرل ملكا .  
و لم تكن الشجرة له . ان يحتجب عن لقطع كما لا يخفى (ولكن) برده على . تقدم  
من عدم دلالة هذه الدار على اعتبار المنكبة . وعلى فرضه لا يصلح لتفديد غيره  
من الاحبار

ومنها انه من يقتصر على الشجرة . ام ثبت الحكم في كل سات . انظر هو الاول  
لاختصاص لمصوص بها . و لعدى عنها يتوقف على العلم بالباط . و وجود دليل  
خاص دل على العدى وشىء . مهما لا يكون ثبات . ولا ظهر هو الاختصاص  
الثاني من المستثبات . شجر لغواكه هو الحبل . سواء استألفه تعالى او لادمي  
وعلى استثنائه دعوى الاحماع عن الخلاف والافتقار عن المنتهى . والله في المدرك  
والدخيرة الى قطع الاصحاب به . كذا هي المسند . وشهيد موثق (١) سمي  
احمد عن الصادق عليه السلام في حديث لا يبرع من شجر مكه شىء الا الحبل وشجر الكهف .  
ومرس (٢) عند لكرام عن ذكره عنه لا يبرع من شجر مكه . لا الحبل وشجر

الفاكهة - والموثق معتبر في نفسه وقد عمل الأصحاب بهما - فلو كان صعباً يكون مجبراً به ومقتضى إطلاقهما - جوار القطع ولفتح

الثالث - الأحرار - بكر الهمرة والحاء المعجمة - وهو ست يعرفه الجاهل بدل العطب والفحم - لا خلاف في جوار قطعه - بل عليه الإجماع كما في المنتهى - وبشهادته موثق وزارة المتقدم المنتصم لاستثائه وكذا خبره (١) الآخر - عن الناصر (ع) رحمه رسول الله ﷺ قطع عودى المحالة وهي النكرة التي يستقى بها من شجر الحرم والأحرار

الرابع عودى المحالة - استثناء - في محكي التهذيب والجامع ونوعهما عبر واحد من المتأخرين (واستدل) لاستثائه بحبر وزارة المتقدم - ولكن فيه جهلاً وإرسالاً والعمل به معذور بحبر صفة غير ثابتة على فرض الجبر لا بد من الاختصار على خصوص المكره العظيمة التي تستقى بها المسماة بالمحالة - والمراد به وديها - العودان اللذان تجعل عليهما المحالة تستقى بها (وقد يستدل) للحكم بصحح وزارة الأئمة - له صحت لعودى الصحيح بدعوى أنه المحالة بصاً والصحيح وإن كان في باب حرم المدينة إلا أنه يتم الاستدلال به بما أعني عدم لقول الفصل من حرم المدينة وحرم مكة بالنسبة لى ذلك ولا بأس به لو ثبت عدم الفصل وساتى الكلام في المسألة شاء الله تعالى (لعمري) ما يدخل على الإنسان من الأوراق والأعصاب وبشهادته خبر (٢) صحيح من يرويه أنه سأل أبا جعفر (ع) عن الرجل يدخل مكة فيقطع من شجره قال (ع) قطع ما كان داخله على ما لا يقطع ما لم يدخل من ملك عليه. السادس عصى الراعى استثناء بعض ولا مدرك له سوى العلويين المرويين عن دعائم الإسلام والمجهرات - وهذا صمد للآراء والمجاهلون غير محصور صفة بالمعمل.

## جوار ترك المحرم أباه ترعى في حشيش الحرم

السابع - لا إشكال ولا خلاف في حوار أن يترك المحرم فصلاً عن غيره أباه

ترعى في لحشيش مثلاً - لصحيح (١) حرير بن عبدالله عن الصادق (ع) تحلى عن البعير في المحرم يأكل ماشاء وهو كما ترى غير محتص بالحشيش شامل لشجرو ماش كل ايضاً نعم - هو محتص - بعير ولكن الظاهر التعدي الى عرته من الدواب كما عليه الاصحاب (ويمكن) ان يستدل له بالسيرة لقطعيه لكشفة عن رأى المعصوم عليه السلام (اصف) ليه انه مقتضى الاصل بعد عدم شمول المصوم لمنه

ثم ان صاحب المداركه احتار انه بحوران يرعى الحشيش وغيره للادل - و استدلل به بصحيح (٢) محمد بن حمزاه عن ابي عبد الله عن است لثدي في ارض المحرم اسرع فقال ماشىء تاكله الادل فليس به ناس ان ترعى (ولا يحق) ان في العواهر قال - صحيح جميل ومحمد بن حمزاه قال سال ابا عبد الله عليه السلام الخ وفي المستند ايضاً قال لصبيحة جميل ومحمد بن حمزاه - و طاهرهما - به صحيحان - يرويهما جميل - وابن حمزاه - مع - انه صحيح واحد يرويه جميل و عبد الرحمن بن ابي نجران - عن محمد بن حمزاه (و كيف) كان فقد ورد عليه انه يعرضه صحيح (٣) عبدالله بن سنان قلت لابي عبدالله عليه السلام المحرم يجر بعيره او يدبح شاته قال عليه السلام نعم - قلت له ان يحتش له به وبعيره قال عليه السلام نعم و يقطع ماشاء من الشجر حتى يدخ المحرم فاذا دخل المحرم فلا - ولقد افاد بعض الاعاظم انه يتعارض الصحيحان ويتساقطان فيرجع الى العمومات والاطلاقات اذ ان عسى الحرمة لغير وجهها عن حريم التعارض اقول (اولاً) لا يبعد ان يكون قوله حتى يدخ المحرم فاذا دخل المحرم فلا - محتصاً بالحملة لا حيرة فيه و هيى و يقطع ماشاء من الشجر ولا يكون مربوط بما قبله (وثانياً) ان صحيح بن سنان طاهر في المسع و صحيح ابن حمزاه صريح في الحوار فالجمع العرفي بينهما يقتضى الساء على الكراهة و بعد

١- لوسائل - اب ٨٩ - من يواب بروا الاحرام - الحديث ١-

٢- لوسائل اب ٨٩ - من يواب بروا لآخره الحديث ٢

٣- لوسائل - اب ٨٥ - من يواب بروا الاحرام - الحديث ١-

الجمع يخصص العمومات بهما (و ثالثاً) ان ما افاده من ان المقيد يتعارضان و يتسقطان فيرجع لى العمومات عريث فانهما حران تعارضاً لو سلم لتعارض فلا بد وان يرجع الى المرححات - فان كان هناك مرجح لاحدهما فهو يقدم - فان كان ذلك حبر الجوار يعيد لاطلاقات به . وان كان هو دليل المسع فالاطلاقات بحالها و ولم يكن هناك مرجح - يحبر في الاحد ما بهما شاء و ح له ان يختار دليل الجوار و يفيد الاطلاقات به - وعلى فرض التعارض يقدم دليل المسع للشهرة في لمتهى ذهب اليه علمائنا ( فتحصل ) ان ما افاده لسد من الحوار اطهر - نعم الدليل مختص بالمبر و التمدى متوقف على عدم الخصوصية اما لوحدة المساط او لعدم القول بالفضل - فتدبر .

### حوار تصرف الانسان فيما نبت

الثامن ما اعرضه لاسان واستهغه - بل احلاف فيه في بحلة - و احتافوا في اهل يختص بما استه في ملكه - وهو المنقول عن القاصي و ابن رهره و الكيدري ام نعم ما كان في غير ملكه - و هو المنقول عن المسوط و المهية و السراثر و البرهة و لمتهى و الذكرة و غيرها

و استدلل لاصل الجوار بصحيح ( ١ ) حرير عن ابى عبد الله عليه السلام كل شيء يست في الحرم فهو حرم على لاس اجمعين الاما استه انت و عرسته.

و اورد عليه ايزادان ( احدهما ) ما افاده بعض الاعاظم من المعاصرين قال انه ورد عين هذا لحدث عبر مديل بهذا الدل . و حيث ان السائل واحد و كذا المستول عنه لحدث كما يحتمل ان يكون معلدا سمع حرير من الامام عليه السلام مرتين . كك يحتمل ان يكون واحدا لا يعلم انه ريد في احد القلب او حصل القص في الاخر فلا علم بثبوت الرواية ( ثم ورد ) على نفسه - فانه ليس ماء العلماء المتعدد من بناء

انغلاق على تقديم احتمال النقيضه على احتمال الريادة ( و اجاب عنه ) ان تلك لقاعدة تامة فيما ذا كان الحديث واحدا . و اذ مع احتمال التعدد فلامجال للتقديم المربور كما لامحال للاعتماد عليه الامع الوثوق بالتعدد و هو غير موجود . فلا شيء يقيد اطلاقات المسح . اقول برد عليه ( اولا ) ان الحديث متعدد لتغاير بعض رجال السند فيهما والاختلاف في المس فلا صروف عما هو طاهر من التعدد . ومجرد كون السائل واحدا وكذا المسئول عنه لا يصح لذلك و لذا ذكرهما صاحب الوسائل ره في بابين ( وثانيا ) انه لو لم يكن هناك مثل لتعدد ما قدمه من انه لا نكون قاعدة تقديم احتمال لنقيضه حاربه في المقدم . و حيث لا وثوق بالتعدد فالمرجع هو الاطلاقات عريب فانه نعم احدا بالوحده او التعدد . فان كان في الواقع متعددا فالحديث المشتمل على الريادة حجة . وان كان وحدا . فالقاعدة تقتضي ثبوت الريادة فعلى التقديرين الزيادة ثابتة فتدبر .

الايراد الثاني ما في الحواهر قال و هي لتهدب بعد ان روى صحيح حرير الذي ذكرناه في اول المسألة قل متصلا بقوله - الام استه او عرسه ( و كن مادخل على الانسان فلا يأس بقلعه فان سى هو في موضع يكون فيه ست لا يجوز له قلعه ) فيحتمل ان يكون ذلك من تنم الصحيح و الا كانت فتوى منه مستظهرا لها من لجبرين الاولين ليس و نكنا مشتملين على خصوص الشجرة لانه لا قتل للعرق بينه وبين غيره انتهى ( قول ) ان لظهر كونه من تنم الصحيح لفهم الاصحاب و ارباب الحديث ذلك ولذا استدلوا به مع هذه الريادة في هذه المسألة و نقلوه معها في كتب الحديث سما وان بناء الشيخ في نقل الاحبار ليس على ذلك بحيث ينقل الحديث و يعنه بفتواه سحر بوجه كونها من تنم الحديث . كما عليه بناء لصدوق ره ( مع ) ان ما قيد من به يمكن ان يستعاد من الحريين ( و مراده لخبر الوارد ان فيما ثبت في منزله او مصره ) عريب فان ما فيها . بيت الست في منزله او مصره . و محل الكلام و ما في دليل الصحيح هو الابات والعرس . اعم من منزله و

غيره . وعيه فلا يحتمل أن يكون الرائدة قنوى الشح ره الصقها بالصحيح . فلا يسمى  
التوقف في الحكم (و عوب) من ذلك انه في الحواهر بعد ذلك بسطريعتى بابه يحوز قطع  
ما لبته واعرسه في غير ملكه . ويستدل له بصحيح رزاره اد ليس لرزاره رواية تدل  
على ذلك . وان كان مرده صحيح حرره واثب رزاره اشتباها فهو مخالف لما اواده  
قبل ذلك بسطر من احوال عدم كون الرائدة تتمه الصحيح . والله تعالى مقبل  
الغثرت (ثم انه) مقصي طلاق الصحيح عدم لغرو من كون العرس في ملكه او في  
غير ملكه .

### تذييل

ثم ان بعض الاعاطم من المعاصرين افاد ان الطاهر وقوع المعاصرين اذلة المستثبات  
بفتوى من مقصي ما دل على استثناء شجر ابقواكه مثلاً هو ان لا يكون له عدل آخر و  
يكون المشي محضاً فيه . وكذا مقصي ما دل على استثناء ما يست في المزل و  
المضرب وهكذا في المستثبات ثم تصدى لجمع من لخصوص ما افادته يمكن  
الجمع بوجهين اما بقيد الاطلاق لكن واحد منها للمقابل للعطف هو . فيكون كل  
عنوان من تلك العناوين عنواناً مستقلاً محكوماً بالحوزر واما بقيد الاطلاق المقابل  
للعطف بالواو فتكون نتيجة . ان حوزر انقطع مشروط اجتماع جميع العناوين  
المستثناة . ثم احتار هو فقه الاول (اقول) ان ما ذكره يتم فيما اذا كان الحكم واحداً  
وكل من الادلة مبني على تمام الموضوع له هو ما تضمنه كما في موارد تعدد  
الشرط واتحاد الحزاء . بطر اذ اعني لادن فقصر واد اعني الجدران فقصر (واما)  
في امثال المقام مما لا يكون للحكم واحد . بل متعدداً لكل طائفة من تلك الادلة تدل  
على استثناء عنوان وحروجه عن تحت دليل الجمع ولا ينظر لها الى العنوان الاخر  
ولا الى الاستثنى بما يكون محضاً فيما تضمنته . فلما جرى لهذه لكبرى الكلية  
اصلاً و دلجمه . لانعصر بين ادلة المستثبات اصلاً . حتى يحتاج الى هذه

البيكافات (ثم ان) جملة من الامور التي ذكرها في عدد المحرمات على المحرم - كانت بنظر المصنف مكرومة - وبما ذكرها في المكروهات ونحن نعاله بنعرض لتلك الامور عندما يتعرض لها.

## في مكروهات الاحرام

(و) يكره في لاحرام امور - احدى - (الاكتمال بالسواد) كما عن لاقتصاد ولحمل والنفوذ والخلاف ولينة والذبح - بل من الشيع في الخلاف دعوى اجماع انقرة عليه (وعن) الشيع في الهابة والمسموط - ز لعمد وسلاو ابن ادريس و ابن الحبيد وجماعه آخرون لقول بالحرمة (و س) لعقبة واسحق القول بالحرمة اذا كان للربة - و مشأ الاختلاف اختلاف الخصوص ( فان طائفة ) به طهارة في المبع مطلقا كصحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) - لا تكحل الرجل وامرئة المحرم بالكل الاسود الامن عليه وصحيح (٢) حرير عنه (ع) لا تكحل المرأة المحرمة بسواد ان بسواد ربة وصحيح (٣) احسن عنه (ع) عن الكحل المحرم - فكان اما بسواد فلاولكن بالنصر والخصص - وبحرف غيرهما (وطائفة) اخرى منها ظاهرة في تحوير للربة كصحيح (٤) معاوية بن عمار عن الصادق (ع) لادس ان تكحل وهو محرم مسلم يكن فيه طيب بوجده ربه واد للربة ولا وصحيح (٥) زرارة عنه (ع) تكحل المرأة بالكل كنه لا الكحل لاسود للربة وبحرفهما غيرهما (وطائفة) ثبته ادعى ظهورها في احوار مطلقا كصحيح (٦) حماد عن الحلبي قل سالت ابا عبد الله (ع) عن امرئة تكحل وهي محرمة - قل لا تكحل - قلت سواد ليس فيه طيب قل - فكرهه من حل للربة وصحيح (٧) عبد الله بن مسان قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول تكحل المحرم ان هو مد تكحل ليس فيه ربه ان وصحيح (٨)

محمد بن الباقر (ع) يكتمل المحرم عيبه ان شاء بصر ليس فيه زعفران ولاودس  
وبعوها غيرها .

وقد يقال ان الجمع بين المصوص يقتضى تقييد الطائفتين الاولى والثالثة بالطائفة  
الثانية المعصلة بين كونه لربه فلا يحوز وما لم يكن لها فيحوز .

ولكن يرد عليه - ان تقييد الطائفة الاولى ان كان بما في صدر الطائفة الثانية  
فيرده ان ما في صدر تلك المصوص عم من الطائفة الاولى فانه يدل على جواز  
الاكتمال مطلقا - و الطائفة الاولى تدل على المسع عن الاكتمال بالكحل الاسود  
- وان كان بما في دلها فاما للربه فلا - ويرده انه لا مانع من حرمة الاكتمال للربة  
مطلقا - والاكتمال بالسواد لانه بنفسه ربة وان لم يقصدها - فلا يصلح للتقييد (مع)  
احتمال ارادة ما سبب للربه وان لم يقصدها فتوافق ثلث الطائفة .

وربما يقال ان لو اوى الظاهرة في المسع نحمل على راده الكراهة للطائفة

الثالثة الصريحة في الحوار - فتكون نتيجة الجمع كراهة الاكتمال بالسواد ( وفيه )  
ان غير صحيح حماد منصوص تلك الطائفة تكون اعم منصوص المسع عن  
الاكتمال بالاسود فيقتد اطلاقها بها فتحتص بالكحل غير الاسود - وقد مر مرارا ان  
الجمع الموضوعي مقدم على الجمع الحكمي واما صحيح حماد فهو غير صحيح ولا  
ظاهر في الجواز لان الكراهة في الاحاد كثيرا ما يراد بها لحرمة ولا اقل من الاحمال  
( فتحصل ) ان لجمع بين الاحاد يقتضى البناء على حرمة الاكتمال بالاسود مطلقا  
لانه ربة - والاكتمال بغير الاسود اذا قصد به الربة - واما الاكتمال بما فيه طيب  
فقد تقدم حكمه في مسئلة حرمة الطيب على المحرم

ثم انه من التعليل في صحيح حرير - ان السواد ربة - يستفاد حرمة كل  
ربيب للمحرمة وان لم يقصده الزينة قصبة لعموم العلة -



## النظر في المرأة

(و) لثاني من المكروهات (النظر في المرأة)، كما في المتن وفي المستدرك عن الخلاف والجمهور والعقود وانفسوا لمهندوسا وسببه لقاصي ولابع وفي الشرايع ولتمتعي والحواهر (وعن) لشبح وابي الصلاح وسى ادرنس وسعيد - النساء عني الحرمة بن سبالي الاكثر بل المشهور (وعن) الدخيرة لحكم بالحرمة اذا كان النظر لرؤية .

وسند للحرمة - بحملة من النصوص - كصحيح (١) حمدا عن ابي عبد الله عليه السلام لا ينظر في المرأة وانت محرم لانه من لرؤية وصحيح (٢) حرره عليه السلام لا ينظر في المرأة وانت محرم لانه من لرؤية وبحوها عرهما (وقد) حمدا الفاضل المراقى على الكراهة لانهما منقسمة للحملة المحتملة للحرمة .. وهو به ساند ممر را من ظهور الحملة المحيرة في البروء (وقد بدل) انه لا بد من تقييد اطلاق تلك النصوص بما في جملة اخرى منها دالة على عدم صحيح (٣) معاونة عمر قال بوعبد الله عليه السلام لا ينظر المحرم في المرأة لرؤية في نظر فلبس وصحيحه (٤) لا حرره عليه السلام لا ينظر المرأة المحرمة في المرأة لرؤية فينب ما احاره في الدخيرة (وقد) انه لا يحمل المطلق على المقيد في المتوافقين وعليه فمقتضى انطاعه لثاته حرمة لنظر في المرأة بقصد لرؤية ومقتضى الاولى حرمة لنظر الى المرأة مطلقا سواء كان من قصد لرؤية ام لم تكن كانت المرأة معدة للرؤية ام لا .. لان النظر فيها بمسهرية كما يقتضيه ما فيها من العلة - ما حقيقة او تعبدا .. ولا يافي سهما فعمل بهما معا فلا يظهر هو الحرمة مطلقا ثم ان هذا الحكم مختص بالنظر في المرأة - واما النظر في غيرها مما يحكي الوجه كالماء وما شاكل فلا دليل على اوسع عنه .. والتعدي عن المرأة اليه تنفخ المنط - كما ترى - فالمعجب هو الرجوع الى الاصل وهو يقتضي الحوار

وهل يختص الحكم بالمعتاد فعله للربة كما في الجواهر - أم لأوجهان - اطلاق المصوص يقتضى الثاني - والانصراف الى المعتاد فعله لربة لوسلم بدوى رابل بالثامل - فالأظهر هو عدم الاحتصاص .

ثم انه لا فرق في هذا الحكم بين السرثة و الرجل - لان بعض المصوص في المروة وبعضها في الرجل - مصاف الى اطلاق لا تنظر في المرأة وانت محرم .  
وهل يجب اعادة النابة أو تطرفها بعد لاحرام أم لا - طاهر صحيح معاوية المتقدم هو الاول ( ولكن ) تسالم الأصحاب على عدم الوجوب بوجوب حملها على الاستحباب - ومقتضى اطلاق الصحيح عدم الفرق بين العلم والمجاهل و الساسى بل بين الرجل والمرقة - فيستحب اعاده اللبس للجميع .

## لبس الخاتم للزينة

(و) الثالث من امكروهاب (لبس الخاتم للربة) عبد المصطفى في المنى وفي المستدروس النافع ولحامع وغيرها ومشهور بين الاصحاب الحرمة - بل عن الدخيرة انه لم يعرف خلافا بين الاصحاب فيها . ( يشهد ) للحرمة - مصاف الى ما تقدم من عموم العلة في بصوص الاكتحال بالسواد والطر في المرأة فانه قد عرفت انه يستفاد منه حرمة كل ما هو ربة - حو (١) مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال وسألته ايلس المحرم الخاتم قال لا يلبسه للربة ( واما ) ما عن لكلى وفي واه اخرى ولا يلبسه للربة - فالظاهر ان مراده ذلك فليس هو حرا آخر ( قوله ) عليه السلام للربة يمكن ان يكون مذكورا في مقام التعليل - فيدل لجبر على حرمة لبسه مطلقا لكونه ربة ويمكن ان يكون قيد اللبس اى لا يقصد لبسه للربة والاحرم اللبس ( وراثته ) ما يدل على حوار اللبس مطلقا كصحيح (٢) ابن بري رأيت العبد لصالح و هو محرم وعبه خاتم و هو يطوف طواف العريضة (٣) وحرر صحيح عن ابي الحسن عليه السلام لا بأس بلبس الخاتم

للمحرم - وبحوكم غيرهما من الاحتمال الاول بدى ذكرنا في حرم مسمع - يكون المتعين الجمع بين النصوص بحمل حرم مسمع على الكراهة - وعلى الاحتمال الثاني يكون هو احص من نصوص الحوار و بقدر اطلائها به - وحيث انه لا مرجح للثاني فلا دليل على المنع - والاصل يقتضى الحوار و ما اجماع المدعى على الحرمة فلا يضر محالته بعدم معلومية المدرك ( ويؤيد ) ما ذكرناه ان شاء لاصحاب على عدم الفرق في هذا الحكم بين الرجل و لمرأة وقد ورد في المروءة حذر (١) مصدق من صدقة عن عمار عن الصادق عليه السلام نكس المروءة المحرمة الخاتم من ذهب ومعلوم ان لبسه ليس نكسة بل للريرة ( و.نصوص ) الباب ربيع اليد عن ع. عموم العلة لمشار إليها - كما لا يخفى فالظاهر هو انكراهه - هذا اذا لبس الخاتم للريرة -

واما ذالسه للنسة فلا خلاف في حواره بل علمه الاجماع كما ادعاه غير واحد ويشهد له مصدق الى احتصاص حرم مسمع على الاحتمال الثاني بالنسب للريرة صحيح ابن ربيع وحسن صحيح لمقدم

ثم ان المرحع كما فاده صاحب الدرر في الفروق من ما كان لنسة او الريرة الى قصد - وعلة - بانه ليس ههنا هيئة تخص باحدهما دون الاخرى ( وفي الحوار ) و نحوه في مسائل وحاشية الكركي ولا بأس به ( القول ) به و ن لم يكن هيئة لبس الخاتم للريرة مغايرة لهيئة لبسه للنسة - الا ان اقيم الخاتم محتله بعضها للريرة و بعضها لازية فيه اصلا مع ان هيئة اللبس بصاً تختلف بالوحدان - فمن لبسه في راس ابهامه لا يكون ذلك ريرة اصلا ( والحق ) ان يقال ان قوله للريرة ان احدهما قيد اللبس كان طاهر في قصد الريرة - وان جعلناه علة كان دال على ان كل لبس صدق عليه انه ريرة مرجوح قصده الريرة او النسة والا فلا تدبر.

### لبس المروءة الحلى للزينة

ومن المكروهات عند جماعة - لبس المروءة الحلى غير المعتاد لبسه - مست

ذلك الى الاقتصاد والتهذيب ولا مناصروا لجمل والعفود والجمع والنافع والشرابع  
وغرها (وعن) المشهور الحرمة

و ملخص القول - انها ذرة تلبس ما يكون معتاداً لها لبسه - و اخرى تلبس غير  
لمعتاد - وعنى التقديرين تارة يكون ما يلبس ما هو ربة مشهوره - و اخرى تلبس غيرها  
وعلى التقدير - ذرة تلبس لربته و اخرى لا للربية - وعلى التقدير قد تظهرها للرجال  
سيمار وجهه - وقد لا تظهرها

و ما المصووص بهى مختلعه (فمها) ما يدل على حوار لبس الحلى لها مطلقاً  
لاحلى مشهور لربته كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام - لمحرمة  
تلبس الحلى كنه لاحدا مشهور لربته و حسن (٢) الكاهلى عنه (ع) تلبس الميراثة  
الحلى كله الا الفرط المشهور والغلاة لمشهوره (فهذه) انصوص تدل على حرمة لبس  
الحلى المشهور - لربته (ومها) ما دل على حوار لبس الحلى لمعتاد لها كان مشهوراً  
ام لا كصحيح (٣) حرر عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان لمرته حتى لم تحدثه للاحرام لم  
تمزع حليها (و لسهه) سهو بن ما تقدم عمومه من وجه - و قدّم ما تقدم للشبهة (ومها)  
ما دل على حوار لبس الحلى المشهور فى صورة لا عيب كصحيح (٤) بن الحجاج  
عن ابي الحسن عليه السلام عن المرأة يكون عليها الحلى والحلحال والمسكة والفرطان  
من الذهب و لورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبسه فى بيتها فلبس حليها ابتزعه ادا  
احرمت و تركه على حاله قال يحرم فيه وتلبسه من غير ان يظهره للرجال فى مركبها  
ومسيرها (و لسهه) سبه و بن ما تقدم عمومه مطلق فيقد صلاح ما دل على لبس من  
لبس الحلى المشهور بعد ان لم يكن معتاداً لها (ومها) ما دل على حوار لبس الحلى  
المشهور مطلق كصحيح (٥) الحلى عن الصادق عليه السلام لا بأس بنحر الميراثة فى  
الذهب والحر و حر (٦) مصدق عنه (ع) تلبس الميراثة المحرمة لحاتم من ذهب  
لحاتم من ذهب بن الحنفى من الذهب مطلق من الحلى لمشهور (و لجمع) بين هذه

الاحبار وبين نصوص المصنف يدعى حميتها على الكراهة (ومنها) ما دل على حرمة لبس الحلى اذا اظهرته لروحها كحجر (١) لصريح مريد عن ابي الحسن عليه السلام عن المرأة لمحرمة اي شيء تلبس من الثياب قال عليه السلام نفس الثياب كلها الا المصوغة بالرغفران والورس ولا تلبس لقناريين ولا حلياً تنزى به لروحها ولا تكتحل الا من علق ولا تمس طيباً ولا تلبس حلياً ولا فريداً ولا دس ما تعلم في الثوب ولا معارض به فان النصوص السابقة يدل على حواشي لبس الحلى من حيث هو - وهذا يدل على المصنف من التنزيه للروح فتؤخذ بظاهره كما ان دليل صحيح من الاحتجاج يدل على المصنف من اظهار الريبة للروح (فالمستحصل) من النصوص ان المصوغ من الحلى للبدن - هو ان تلبس الحلى وتزين به للروح وغيره من الرجال - والا - فلا يكون حراماً - نعم - الحلى لثوبه يكون مكروهاً عليها لسه - ونشد الكراهة ان لم يكن معدداً - اولم تكن لابساً اباه قبل الاخر - او اذا كان مشهوراً .

## يكره الاحتجام

(و) مما يكره (الاحتجام) كما في المنزوع عن الخلاف والمسوط وابن حمزة وفي الشرايع وعن النافع ومختصره وسه سبيل المدارك الى جمع من الاصحاب واختاره هو ايضا وجمع من المحققين لم يحرروا (وعن) لم ينفعه وحمل العلم والعمل والنهاية والاستبصار والتهديب والاقتصاد والكافي والعبق والمراسم والمهذب والجامع حرمتها.

والاحبار على طوائف (الاولى) ما يدل على الحوار في صورة الاختيار كصحيح (٢) حرير عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس ان يحنجم المحرم ما لم يخلق او يقطع لشعره - فانه في حال الضرورة يحوز وان خلق او قطع الشعر فمن هذا ان يقيد بتركه ان مورده

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٣.

٢- الوسائل - باب ٦٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٥.

صورة الاحتيار (الثابتة) ما يدل على الجوار مطلقا . كحجر (١) عن بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن المحرم هل يصلح له ان يحتجم قال نعم . ولكن لا يخلق مكان المحجم ولا يحرم . وموثق (٢) يونس بن يعقوب سالت باعد الله عليه السلام عن المحرم يحتجم قال عليه السلام لا احه - فتأمل ونحوه غيره . (الثالثة) ما يدل على الجمع الاعد الضرورة كصحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن المحرم يحتجم قال عليه السلام لا الا ان لا يعيدها يحتجم ولا يخلق مكان المحجم . وحسن (٤) زرارة عن بن جعفر عليه السلام قال لا يحتجم للمحرم الا ان يحذف على نفسه ان لا يستطيع الصلاة . وحسن (٥) الحسن لصيفر عن الصادق عليه السلام عن المحرم يحتجم قال عليه السلام لا الا ان يحذف التلف ونحوها غير ذلك (لربعة) (٦) ما نصص احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم و بن الحسن والحسين عليهم السلام .

وقد حمل اثنان من ذكره على نصوص الجمع على الكراهة واستشهد سيد المدارك به له بحسن يونس المتقدم لقوله عليه السلام لا احه (و اورد) عن هذا الجمع بان الجمع الموضوع على محمل نصوص الجمع على صورته لا حصر ونصوص الجوار على صورة الاضطراب . كما صرح بذلك في نصوص الجمع فانها مفصلة بن الصورتين ممكن . ومعها لانظر الدونه لى الجمع الحكيم ولا احه في الموثق قاسل لحمل على ارادة الحرمة .

وفي ان الجمع الموضوع على لا يتم بالنسبة الى صحيح حرره فانه يدل على الجوار في خصوص حال الاحتجاز والالم يكن للقيود وحدونه مع الضرورة بجوار مع القيد ايضا (وعليه) فتمس الرجوع الى الجمع الحكيم وهو يقتضي الكراهة (فالمتحصل) من النصوص انه لا مرجوحه للاحتجام مع الضرورة - وان بدونها فهي مكروهة (لا يقال) ان الطائفة الراعية المستقيمة للاحتجام المعصومين عنهم السلام تدل على عدم الكراهة ايضا (فانه يقال) بها متضمنة لافعال محتملة عانها انهم احتجموا ولا يعلم في اى حال



ويحملان على الكراهة - فالأظهر هو الكراهة .

## السواك المفصى الى الادماء

ومما وقع الخلاف فيه بين الأصحاب السواك المفصى الى الادماء - فقد ذهب جمع من القدماء الى حرمة وجمع منهم ومن المتأخرين الى كراهته والروايات فيه مختلفة (معضها) مظاهر في الحرمة كصحيح (١) ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) عن المحرم يستاك قال نعم ولا يدمى (وبعضها) مظاهر في عدم الحرمة وعدم الكراهة - كصحيح (٢) معاوية بن عمار قتل لاسى عبد الله عليه السلام للمحرم يستاك قال نعم قتل فان ادمى يستاك قال عليه السلام نعم هو من السنة (وبعضها) مظاهر في كراهة كحضر (٣) علي بن حمزة عن ابيه عليه السلام عن المحرم هل يصلح له ان يستاك قال عليه السلام لا بأس ولا يبعى ان يدمى فيه .

ولكن الآخر عرطه في الكراهة وان لم يكن مظهرا في الحرمة ايضا وصحيح معاوية متروك الظاهر لانه دال على عدم الكراهة ايضا ولم يقل به احد فلا حارص عن ظهور لاول في الحرمة ( اللهم ) الا ان يقال ان الهوى عنه اما هو بعنوان الادماء الذي عرفت انه مكروه كان بالجماعة او ذلك .. او السواك - وعنه نفس تلك الأدلة يصلح قرينة لحمل الهوى في المقام على الكراهة مصفا الى ان انكار ظهور لا يبعى في الكراهة منكروه فالأظهر هو الكراهة ( و بذلك ) يظهر حكم القصد ايضا وانه مكروه .

و اما احراج دم لدمن بعصره فالظاهر حواره بلا كراهية لصحيح ( ٤ ) معاوية بن عمار عن الصادق ( ع ) عن المحرم بعصر الدمن و يربط عليه المغرقة

١-٣. الوسائل الباب ٧٣ - من ابواب ترك الاحرام الحديث ٣-٥

٢- الوسائل باب ٩٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١

٣ الوسائل - الباب - ٧٠ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث - ١



قال الشيخ لأداس .

وأما قلع الصرص - فقد ورد فيه مرسل دال على ثبوت لعنة فيه - وسيأتي ان الكلام فيه في محله .. ورويه دله على جوره في حال الضرورة وهي رواية (١) الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام عن المحرم تؤديه صرصة يقعه فقال عليه السلام نعم لأبأس به - فهي غير حال الضرورة لم يردن بجوره ولا حرمه وكرهه ومقتضى الأصل هو الجور كما ان مقتضى القاعدة المتقدمة كراهته - والله العالم .

(و) مما تعقت كميات لأصحاب على كراهته (ذلك الحسد) غير المقتضى إلى الإدماء .. إما في خصوص الحمام - أو مطلقا .. وظاهر إيجاب حرمه لاحظ صحيح (٢) يعقوب بن شعيب قال سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المحرم يقتل فقال عليه السلام نعم ببعض الماء على رأسه ولأن ذلك وصحيح (٣) معاوية بن عمار عن أبيه عليه السلام أن رجل من المحرم الحمام ولكن لا يتدلك (الآن) الظاهر كما تقدمه صاحب الجوهر قد سلم لأصحاب على عدم حرمة ولا حرمه بحسن لهما على الكراهة .

## لبس السلاح اختيارا

(و) مما وقع فيه خلاف (لبس السلاح اختيارا) مختار المصنف رده في جملة من كرهه ولمحقق في الشريعة وتنهى عنهما غيرهما هو الكراهة - والمشهور من لأصحاب هو الحرمة بشهادة لثاني جملة من التصويص كصحيح (٤) لحي عن الصادق عليه السلام للمحرم إذا حلف لعنوا بلسن السلاح فلا كفره عليه وصحيح (٥) عبدالله بن مسكان عن الصادق عليه السلام يحمل السلاح لمحرم - فقال عليه السلام إذا حلف المحرم عدوا أو ميرة فلبس السلاح وحرم (٦) زرارة عن أبي حمزة عليه السلام أن لا بأس به يحرم الرجل وعنه

١- نواتج - لأداس - من أبواب تروك الأحرام - الحديث ٢

٢- الوسائل باب ٧٥ من أبواب تروك الأحرام الحديث ١

٣- نواتج - ليث ٧٦ - من أبواب تروك الأحرام - الحديث ١٠

٤- ٥- ٦- الوسائل - باب ٥٤ من أبواب تروك الأحرام

سلاحه اذا خاف العدو .

واستدل للكرهية وعدم الحرمة بوجوه (احدها) ما في المنتهى قال احتجاجهم ماخوذ من دليل الخطأ وهو ضعيف عندنا انتهى (وقبه) انه من مفهوم الشرط وهو حجة عنده وعند اكثر المحققين (ثانيها) ما افاده سيد المدارك ره وهو ان الشرط وان كان له المفهوم الا انه فيما اذا لم يظهر للتعليل وجه سوى معنى الحكم عما عدل الشرط وهذا ليس كذا اذا لم يكن لتعني دعثار عدم الاحتياج الى لس السلاح عند ابتداء الخوف (وقبه) ان الثالث في محله ان الشرط ان كان محققا لموضوع لا مفهوم له - والافله المفهوم سواء كان للتعليل فائدة اخرى ام لم تكن وفي المقام حيث لا تكون الشرطية مسوقة لبيان تحقق الموضوع كما هو واضح فلها المفهوم ولا يرفع اليد عن الظهور بمحرد الاحتمال (ثالثها) ان صحيح الحلبي يدل بالمفهوم على ثبوت الكفارة في لس السلاح مع عدم الخوف - وحيث انه لا كفارة في لس سلاح احدهما - فيستكشف من ذلك ان الموضوع في هذه النصوص - ما يعطى الرأس كالمعمر - او يحيط بالنفس كالدرع وح حرمة لسه لبس لاجل حمل السلاح بل من جهة تعطية الرأس و لس ما لا يحوز لسه (وقبه) ان عادة ما يلزم مما افيد الداء صحيح الحلبي - وان الاحتران فلا يحوز فيهما ما ذكر - بل الموضوع في احدهما - وعليه سلاحه - وفي سؤال الاخر يحمل السلاح وهما كما ترى طاهران في العموم ويشملان حتى مثل حمل الرمح - (فالمحصل) انه لا صارف عن ظهور النصوص - فلا يظهر هو الحرمة .

ثم انه سمى الى الحسين بحرهم اشتهد السلاح ايضا وان لم يكن معه لس ولا حمل يصدق انه متصلح بل كان معلق على دابة و نحوه - واستدل له بحر (١) الاربعائة العروى عن الحصول لانحر حو بالسيوف الى الحرم وصحيح (٢) حوزر اوحسنه لا ينفى ان يدخل الحرم بسلاح الا ان يدخله في جوارق او يمينه و غير (٣)

ابن بصير عنه (ع) لا بأس أن يخرج بالسلح من بيته ولكن إذا دخل مكة لم يظهره ولكن لعدم الثبوت بالحرمة - وللفظ لا ينبغي في حر حرير تحمل الصوص على الكراهة كما في الجواهر

ثم إن المصنف رحمه الله ما ذكر عدة موارد في المكروهات وقد عرفت أن بعضها حرام - قال (على أحد القولين في ذلك كله) وبطريقه أن ما ذكره من الحرمة - لا إلى القول بعدم الكراهة - وقد عرفت تعصين القول في كل واحد منها

### النقاب للمرأة

(و) مما حكم جماعة بكراهته (النقاب للمرأة) والمسبوق إلى الأكثر حرمة وطاهر التذكير لاجتماع على حرمة - وكميات لفقهاء في هذه المسألة تعطينة الميراث وجهها في الآخر محلقة - فمعصم جمعها وحده وحكم بحرمتها وبمعصم كالمصنف رحمه الله في القول بحرمة التعطينة وكراهة النقاب لشهيد في محكي لدروس حكم بحرمة كل منهما مستقلا وقد نكر ردعوى الإجماع في كتمانهم على حرمة التعطينة في المنتهى أنه قول علماء المصادر (ومع ذلك) فقد حكموا بحوران تسدل قدامها على رأسها إلى طرفيها وإلى دفتها أو اسحر - وهي المستند أن المسألة بعد من المشكلات فالأولى صرف عما بالكلام إلى ما يستند من النصوص وبيعة القول في ذلك - أن النصوص طوائف (الأولى) ما تنص - أن أحرام الميراث في وجهها - وأحرام لرجل في رأسه - كصحيح (١) عبد الله بن ميمون عن جعفر عن به عليهما السلام المحرمة لانتقب لأن أحرام الميراث في وجهها - وحرام لرجل في رأسه - والمستند من هذا لتعلن مع قطع النظر عن قوله لانتقب - ليس لرجل كشف وجهها لعدم كون ذلك معنى الأحرام بل غاية ما يبدل عليه محلل الأحرام هو لوحه وما كفية الأحرام فلا بد من الرجوع إلى الأدلة الأخرى .

الطائفة الثانية - ماتصمى الهى عن النقاب - منها ما ذكره منها - صحيح (١) المجلس عن ابي عبد الله (ع) قال مر ابو جعفر (ع) بامرأة منقبة و هى محرمة فقال احرمى واسبرى وارضى ثوبك من فوق رأسك ذلك ان تنقبت لم يتغير لوبك فقال له رجل الى اين ترحله قال تعطى عينها قال قلت تلعب معها قال نعم - ولا يستعاد من هذا الجبر سوى عدم جوار النقاب واما حرمة بعضه ووجهها وجوب الاسفار فلا يستفاد ان منه بل يدل على جوار تغطية معظم لوحه وهو من اعلاه لى لى لهم - ومهاجر (٢) لى لى عن ابي الحسن (ع) قال مر ابو جعفر (ع) بامرأة محرمة فداسترت بمروحة فاماط بنفسه عن وجهها (قد استدل) بهذا المحر على حرمة التعطية وجوب الاسفار ولكنه بان فعل محتمل غير معالوه الوجه - ولعل فى المروحة وهى على ما فى مجمع البحرين (والمروحة بالكسر آلة يتروح بها يقال تروحت بالمروحة كانه من العطيان الريح تلى به وتطيب بعد ان لم تكن كك) خصوصاً وحر (٣) ابي عبيدة قال سالت ابا عبد الله (ع) ما يحل للمرأة ان تلمس و هى محرمة فقال الثياب كلها ما خلا القفازين و لرفع و الحرير . الخ .

الطائفة الثالثة - ما توهم دلالة على كراهه النقاب كصحيح (٤) عيص بن القاسم قال ابو عبد الله (ع) فى حديث كرهه النقاب يعنى للمرثه المحرمة - الخ و حر (٥) ابي الحسن (ع) انه كره للمحرمة الرفع والقفازين ساء اعنى رادته من الرفع (ولكن) الكراهة فى الاحار اعم من الكراهة المصطلحة وقائلة لاراده المحرمة منها فاذا انصبت هذه المصوص الى ما تقدم يكون المستعاد من المحموم حرمة النقاب للمرثه .  
الرابعة ما توهم دلالة على حرمة التعطية كصحيح (٦) زرارة المرثه المحرمة لانس بان يغطى وجهها كنه عند النوم ولكن دلالة على ذلك تتوقف على ثبوت المفهوم لغير الشرط ولا نقول به (فتحصل) انه لا دليل على حرمة ان تعطى المحرمة

١-٢-٣-٤-٥-٦ - الوسائل - باب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام لحديث ٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩

٣- الوسائل - باب ٣٣ من ابواب الاحرام الحديث ٣

٤- الوسائل - باب ٥٩ من ابواب تروك الاحرام الحديث ١

وجهها ولاعلى وجوب كشفها واما الدليل تضمن النهى عن النقاب كما افاده سيد -  
 المدركه (من قبيل) من الضروري عدم الخصوصية للنقاب بل المراد ان لاتعطي الوجه  
 ( قلنا ) انه من الممكن ان يكون وجه المرأة كبدن لرجل كنه فكما ان الشارع  
 لاقدس بهى عن لبس ثياب مخصوصه وامر بلبس ثوبى الاحرام - ولاسبل هناك الى  
 ان يقل ان المستند من مادل على حرمة لبس الفمصر وماشاكل لروم كونه عربا باعبارص  
 تلك النصوص مع مادل على لروم لبس الثوبين - كث لاسبل فى المقام لى دعوى  
 ان المستند من حرمة النقاب او لمروحة لروم كون وجهها مكشوف - او انه يحرم  
 تغطية الوجه عليها كى تعارض هذه لنصوص مع مسيحى من النصوص (وبالجملة )  
 المستند من هذه النصوص هو حرمة النقاب واسرفع .

و فى المقام طوئف اخرى من الاحبار ( منها ) مادل على لروم ان تستتر من  
 الاجسبى كموثق ( ١ ) سمعة عن ابي عبد الله انه سأل عن لمرحمة فقال ان مر بها رجل  
 استترت منه ثوبها - ولانستر بدنها من الشمس ولعله من هذه الطائفة صحيح ( ٢ )  
 معاوية بن عمارة عن الصادق عليه السلام انه قال تسدل المرأة الثوب على وجهها من اعلاها الى  
 البحر اذا كانت ركة (ومنها) مادل على انها تسدل ثوبها لى طرف الانف الاعلى - والى  
 العم - ولدق - و لحر كصحيح ( ٣ ) عيص قال انو عبد الله عليه السلام كره لنقاب يسمى  
 للمرأة لمرحمة وقال تسدل انثوب على وجهها قلت حد ذلك ابى بن قى الى طرف الانف  
 قدر ماتنصر وصحيح المجلس المنقدم فقد حكم فيه عليه السلام بانها تسدل ثوبها ابى عيص  
 وكن الراوى فهم مع عدم حوار الاريدوسال نلع فمها قال عليه السلام نعم وهو قرية على  
 ان لحد المذكور لبس لرو مبالسة الى لاريد وصحيح ( ٤ ) حر نوحه عليه السلام المحرمة  
 تسدل الثوب على وجهها الى الدق .

و صحيح ( ٥ ) زرارة عن ابى عبد الله ان المحرمة تسدل ثوبها الى بحر هو وبحوا غيرها

و هذه النصوص قد عمل بها الأصحاب و عن التذكرة أن الأسدان حابر عند علمائنا  
اجمع وهو قول عامة أهل العلم - وعن كشف اللثام بعد أن أوجه للستر قال - أما جوار  
الأسدان بل وجوبه ليس لاحصاء لأنها عورة يبرمها لستر من الرجل الأجانب  
(وبالجملة) طاهر النصوص هو لزوم الأسدان - ولا ينافي ذلك ما في كتاب المكاح من  
الخلافا في وجوب أن تستر وجهها فإنه يمكن أن يكون ذلك من أحكام الأحرار - فلا  
وجه لرفع اليد عن ظهور الروايات في الوجوب اللهم إلا أن يقال أن الأمر بالأسدان  
لوروده مورد توهم الخطر لا يستفاد منه إرادة من الحوار (فانتهى) من جميع المراجع  
بعدد بعضها إلى بعض أن لمرئ في حال الأحرام يحرم عيبها النقاب والرفع وما  
شاكله - ولكن غايها أن يسدل ثوبها لدى عني رأسها إلى طرف الألف الأعلى  
و لها أن تسدل إلى القدم - وإلى الدفن بل إلى البحر - من دون تعارض بين  
النصوص أصلا .

فمضى هذا بسقط بحث معون في المقام - وهو أن النصوص الأولى تدل  
على حرمة لفظة - والأحرار على حوار الأسدان - فكيف لتوقع من الطائفتين (فهر)  
تحسن الأولى على صورة عدم وجود النحر - ولا حبرة على صورة وجوده (أم) فقد  
الثانية الأولى ويقال أنه محور الأسدان لا إذا استلزم تعظية (م) قال أن لتعظية  
مراتب ويكون المحرم منها ما إذا كان الثوب مضافا وجهها فيكون لمراد منه حوار  
الأسدان لها بأن يعد الثوب عن وجهها مذهب أو شيء آخر بمقدار يحرج عن حد  
التعظية ويدخل في التظليل وعند ذلك من وجوه الجمع (فإن) ثبت من ذلك لا يتم - و  
الكل في غير محالها لعدم التماهي بين النصوص أصلا - والشاهد على ذلك مضافا إلى  
وصوحه - جمعه <sup>٢٥٢</sup> في صحيح البخاري من النهي عن النقاب والأمر بالأسدان  
(كما أنه) قد ظهر مما ذكره - ناعى المسوط والجامع من عدم حوار كون الثوب  
الذي يسدل مما سأل الوجه بل لا بد أن تضع يدها وخشعة من أن يباشر وجهها واحتار في  
محكي القواعد وعن لدروس أنه المشهور بل عن الشرح وجوب الدم مع تعدد المباشرة

( غير دم ) فانه لا وجه له ولا دليل عليه سوى دعوى الجمع - بين صحاح السدل -  
والمصوص لصحة عن التعطية بحمل الاولى على غير المصيبة للشرة بخلاف الثانية  
بل ليس لمرتفعة ليست من التعطية وقد عرفت انه لا دليل على حرمة التعطية - فلا  
موضوع لهذا الكلام اصلا ولكن لو كان دليل على حرمتها لم يكن هذا الجمع صحيحا  
فان اسدل بمعية تعطية عرفا مع ان الجمع - حر ح السدل بقسمه عن ذلك اولى من  
ذلك من وجوه كما افاده صاحب الحوار رده

و الحاصل دماغى لمدارك و لدخيره وغيرهما من اختصاص الحرمة بالقباب  
والترقع وانه لا يستمد من المصوص الاوله ازيد من ذلك هو الصحيح (وايراد) صاحب  
الحوار عنهم تعدد ايراد التعطية بعد اسدل كالمسند و وجوه خصوصا مع ملاحظة  
لطلوح ووجوه (لا وقع به) سيما مع عرافه قبل ذلك باسطر - بان الدليل حال عن  
ذكر التعطية .

ومن عرئ الكلام - ما عوموه فى المقام - من انه يجب على المحرمة ان  
تكشف بعض راسها مقدمة لكشف بسم الوجه بعد الصلاة بجمع فيها فعلا  
واحد متعين فى الحدود - وهذا فى الوجه فانه يجب عنها كشفه - كما يجب ستره  
بمقدمة الواجب مبدعه فهما فهن يقدم جانب الرأس او جانب الوجه - فمقدمة قدموا  
ستر الرأس واشكل عليهم لاحرون (ده) اذا حارب السدل كما افنى هؤلاء الاعاظم  
به - فابن تدرى - و الله تعالى مقل العثرات فالمسئلة بحمد الله تعالى حالة  
عن الاشكال .

## بقية مكروهات الاحرام

(و) من لمكروهات الاحرام فى الشباب الوسعة (١) لمخر (١) محمد بن مسلم عن  
احدهما عليهما اسلام عن الرجل يحرم فى ثوب وسع قال لا لا اقول انه حرام

ولكن تظهره احب الى وطهوره غسله - ولا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه حتى يحل وان توسع لان تصبیه جنة اوشىء فغسله.

(و) كذا يكره (في الثياب المعلقة) لحمة من لمصوص كخمر (١) معاوية قال ابو عبد الله (ع) لا بأس ان يحرم الرجل في الثوب المعلم وتركه احب لي اذ اقدر على غيره هذا بالنسبة الى الرجل - وما المرثه فلا كراهة لاحرامها بها لخمر (٢) المصربين سوند عن ابي الحسن عليه السلام في حديث المرثه المحرمة - قال ولاناس بالعم في الثوب ويحرمه غيره .

### استعمال الحناء للزينة

(و) مما وقع الخلاف في حرمة وكرهه استعمال (الحناء للزينة) فمن المقعة والاقتصاد والمنهى والمحتف والمساكن حرمة - وعن الاكثر - انه مكروه (واستند) للحرمة - بتعليل لسع عن النظر في المرات والاكتحال بالسواد بالهداية بل مقتضاه الحرمة ولم يقصد به الزينة لعدم توقف صدقها على القصد (ولكن) صحيح (٣) عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام سألته عن الحناء فقال ان المحرم ليمسه ويداوى به بغيره (بغيره ح) وما هو بطلب وماله ناس - بل على الحوار (ودعوى) انه مخصوص بالتداوى - فلا نعم ما كان للزينة (مدفعة) باليدداوى - في الحر مطوف على قوله ليمسه من باب عطف الحاص على العام والمس اعم - وقوله وما هو بطلب وماله ناس كالصريح في عدم الاختصاص بصوره التداوى و انه يجوز في حال الاحتياط و لغير التداوى (فان قيل) ان النسبة بينه وبين التعليل عموم من وجه قلنا (اولا) ان النسبة عموم مطلق - لان الحناء مطلقا زينة - والتعليل قد عرفت عدم اختصاصه بصوره قصد الزينة فبقيد اطلاق العلة به (وثاب) انه لو سلم كون النسبة عموما من وجه يقدم الصحيح للشهرة - وعليه -

١-٢- ابوبن - اب ٣٩ - من ابواب ترك الاحرام الحديث ٣-٢

٣- الوسائل - اب ٢٣ - من ابواب ترك الاحرام الحديث ١



فلا توثق في الجواز .

وبقي الكلام في الدليل على لكراهة (واستدل لها) بحبر (١) الكاسبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن امرأة حاف لشقاق فاردت نحره هل تحبب يده بالحياء قبل ذلك قال عليه السلام ما يعجبي ان تفعل (ولكن) المحرم محتص بالتربيع لروح - ولا محدود في كراهة ذلك بالخصوص وقد تقدم في مسأله ليس المرثه الحلى - ان حبر بصريين سويد يتحصن الهى عن الحلى تتربيع نه لروحها وان ذلك حرام - ومثل الحلى الحياء والحبر يدل على حور ذلك عند خوف الشقاق وعنه - فلا بد من على كراهة الحياء للربة للبدن مطلقا - فالأظهر عدم الكراهة - (فلا مورد) للبحث في انه هل يكون مكروه عني لرجال ايضا لقاعده الاشتراك كما دونه صاحب الجواهر في اوله - خصوصية المرثه - وان ذكرها من باب المشاب - كما عسى غيره (كما لا مورد) للكلام في انه هل يعم لكراهه مسأله استعمال الحياء في الاحرام مع بقاء اثره الى حين الاحرام .

(و) من ما بكره (دخول الحمام وتلممة المأذى) - الاحلاف في الاول - كما في الجواهر وشهد به فيه - حبر (٢) عفه من حديث عن أبي عبد الله عليه السلام عن المحرم يدخل الحمام قال عليه السلام لا يدخل - المحمول على الكراهة لصحيح (٣) مما يوه لمنقدم - لا بأس بدخول المحرم الحمام ولكن لا بد لك و ما تلبية المأذى - فظاهر بعض المصنفين حرمتها لاحظ حبر (٤) حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام ليس للمحرم ان يلبس من دعاه حتى يقضى احرامه قلت كيف يقول قال عليه السلام يقول بسعد ومثله المرسل (٥) ومرسل (٦) أبي اسحاق عن عبي بن الحسين عليه السلام

١- الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ١-٢

٣- الوسائل - الباب ٩١ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ٣١

٤- المستدرک - الباب ٧١ - من ابواب تروك الاحرام

إذا حرم الرجل فهداه الرجل فلا يجزه بالتلبية لانه قد أحاط الله بالتلبية في الأحرام (و أفتى) بها الشيخ في محكي التهذيب ومرسل (١) الصدوق قال لصادق عليه السلام نكراه الرجل أن يجيب بالتلبية إذا نودي وهو محرم (لا يصلح) لأن يكون قريبة صارفة لظهور النهي في الحرمة لما عرفت مراراً. ن الكراهة في الأحرام من كراهة المصطلح (و اما) ما في الجواهر وفي آخر عن أبي جعفر عليه السلام لأبى أن يلبى المحرم المحصر بما عرفت (فلم نقب) عليه في كتب الأحاديث وعلى فرض ثبوته و انحصار صفعه كما ذكره - فغير طاهر الدلالة على المقام لأنه غير طاهر في تلبية الأذعية دح - اللهم لا ن بقا ان التلبية اما تكون تلبية لله تعالى المأمور بها - او أذعية دح - والمراد من الحر ليس هو الأولى قطعاً فلا مخالفة في إرادته الثانية (ولكن) ذلك بصيغة تالم الأصحاب على عدم الحرمة إذ لم يقل القول بها إلا عن طاهر التهذيب يكون كافياً - في لحكم بالحوار والكراهة .

(و) اما (استعمال الرياح) فقد تقدم الكلام فيه في مسأله استعمال الطيب و عرفت ان الأظهر حرمة (و) قد مر هناك بين الرياح موضوعاً كما انه قد تقدم في مسأله لمكروهات انه (يجوز حث الجسد و السواك ما لم يدم) ومع الأدماء بكرهان .

## الباب الخامس في كفارات الأحرام

(وفيهِ فصلان الأول في كفارات الصيد) وقد مر في الباب الرابع في مسأله لروم ترك الصيد انه الحيوان الممتنع في البر - اعم من ما كول اللحم وغيره فما في المتن قال - (وهو الحيوان المحلل الممتنع في البحر) غير تام (و) مر هناك انه (يجوز صيد المعرو هو ما) يعيش في البحر - او (يسبض ويفرح فيه) ان كان مما يعيش فيها (و) مثله في الحوار (الدجاج الحشي) المسمى بالسدي والغرغر وعن المسالك انه طائر اعمر اللون في قدر الدجاج اصله من البحر (و كيف) كان

ولا اشكال في جوارحه وفي الجوهر بل الاجماع يقسميه عليه بل المحكى منه مستفيض  
و يشهد به نصوص كثيرة كصحيح (١) معاوية سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الذئب  
الحشى فقال عليه السلام ليس من الصيد اما الصيد ما يطربى السماء والارض وصف و  
نحوه غيره من الاحبار وقدر الكلام في ذلك - اما الكلام في المقام - في خصوص  
ما يترتب على الصيد من الكفارة (وفيه) فسمان - الاول - ما لكفارته بدل بالخصوص  
وفيه ما حدث .

اما الاول .

## كفارة قتل النعامة

(فهي النعامة) وهي مثل البنية في الصورة - وفي قتلها ( بدنة ) بلاحلافه  
على فرض شمول البنية للجروزر بل الاجماع يقسميه عليه كما في الجواهر - وفي المنتهى  
وهو قولنا علمائنا جمع انتهى لصحيح (٢) حرير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله  
عز وجل فجاء مثل ما قتل من النعم - قل في النعامة بدنة وفي حمار وحش بقرة  
وفي لطى شاة وفي البقرة بقرة وصحيح (٣) سليمان بن خالد قال  
ابو عبد الله عليه السلام في لطى شاه وفي البقرة بقرة وفي الحمار بدنة وفي النعامة بدنة و  
قياس سوى ذلك قيمته وصحيح (٤) يعقوب بن شعيب - عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له المحرم  
يقتل نعامة قل عليه بدنة من الابل قلت بقل حمار وحش قال عليه بدنة قلت والبقرة  
قل بقرة وصحيح (٥) زرارة و محمد بن مسلم عه عليه السلام في محرم قتل نعامة قال  
عليه بدنة وان لم يجد فاطعام ستين مسكيا وان كانت قيمة البنية اكثر من اطعام  
ستين مسكيا لم يرد على طعام ستين مسكيا وان كانت قيمة البنية قل من طعام ستين

١ - الوسائل - باب ٤٠ - من ابواب كفارات الصيد بحديث ١

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - باب ١ - من ابواب كفارات الصيد - حديث ١ - ٢ - ٣

٥ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب كفارات الصيد - حديث ٨

ممكناً لم يكن عليه الأقامة البدنية ونحوها غيرها .

وقد وقع الخلاف في البدن - من جهتين - الأولى - هي انها محتصة بالاشئ  
ام نعم الذكر - فعن الغية و النهاية الاثرية و تهذيب الاسماء و التحرير و المعرب  
الثاني وعن الصحاح و المحيط الاول ( الثانية ) في ايهال تشمل البقرة ام تحصى  
بالابل - فعن القاموس و شمس العلوم وعن غيرهما الاول و عن بعض الثاني ( ولكن )  
المراد الثاني لا يترتب عليه اثر - للتصريح في صحيح يعقوب بن شعيب بالبدن من  
الابل و اما الاستدلال للاختصاص بالمقابلة بين البدن و البقرة في النصوص - فعليه  
في النصوص في مقام بين حسن الكفارة و تدل على ان كفارة العامة بدنة . و كفارة  
البقرة بقرة و هذا لا بد في كون البدن اعم من ابل و بقرة ( نعم ) لا بأس بالاستدلال  
بالمقابلة بينهما في خصوص الهدى لاحظ حمر (١) معونة عن الصادق عليه السلام شتر هديك ان  
كان من البدن او من البقرة . الخ ونحوه غيره

و اما الجهة الاولى فقد يقال ان مقتضى الاحياط الافتصاص على الاشئ لان الاشئ  
محيرة قطعاً . و غيرها يشك في احرائه و الاشتغال بهيى بسدعى الرائة اليقينية  
( وفيه اولا ) ان المقام من قبل دوران الامر بين العيس و الحبير - و مقتضى اصاله  
الرائة عن تعين الخصوصيه لر يده هو التحجير - و معاراه جرى يقال ان ابل لجامع  
بين الحبير و احب قطعاً و شك في اعصار الاوثنة و الاصل يقتضى عدمه ( وثانياً )  
انه يمكن ان يستدل لاحر - المذكوره - بالنصوص الواردة في الهدى - كصحيح (٢)  
معاوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام فصل البدن ذوات الارحام من ابل و البقر وقد  
تجرى المذكورة من بدن الحديث - و نحوه غيره - و تقررب لاستدلال بها - انها  
تدل على ان البدن اعم من ذوات الارحام وغيرها - و عليه - بمقتضى اطلاق نصوص  
الباب الاكتفاء بعير ذوات الارحام - و يمكن ان يستدل بها باطلاقها الشامل للمقام

١ - الوسائل - باب ٨ - من ابواب الدبح - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الدبح - الحديث ١

ادلا احتصاص لئس بالبدن التي يصحى بها . فمنصى اطلاقها جراء لدكوره ابصا .  
 ودرء ماتقدم منصوص البدنة حبر (١) اى الصراح . عن الصدوق عليه السلام فى  
 قوله تعالى . ومن قتل مسكمتا فحرا مش ماقتل من لعم . قال فى الطي شه و  
 فى حمار وحش بقرة وفى النعامة جرور وافى مانضمه فى محكى الهبة والمبسوط  
 والسرير (ووجود) محمد بن يعقوب فى لسد لا بصر - لانه حسن اقلا (ولكن)  
 لم يثبت مخالفة لمسبق فان فى لمسى وقد ثبت ان جماعة من لصحابه حكموا فى  
 النعامة بدنه . وهو قول علمائنا جمع . فمن قتل نعامة وهو محرم وحب عليه جرور  
 تنهى . وظاهر ذلك انهما - وعن كشف اللثام لمخالفة بيه وبين النصوص السابقة  
 ولابن القولين كما يظهر من المختلف الا لفرق بين لحرور و لبدنة - لان البدنة ما  
 يحرر للهدى والحرور اعم من ذلك انتهى فان ثبت ذلك فلا كلام . وان كان محملا  
 يحمل على لمين وهو ما فى لنصوص السابقة . و ثبت انه اعم من البدنة - فيقد  
 طلاقه بما تقدم . وان كان معبر بها . وفع لمارضى بين لنصوص ولا يصح الجمع  
 بينها . بالتحجير لان كلام الطائفتين يدل على معين مانضمه والجمع بالتحجير ليس عرفيا  
 فلا بد من الرجوع الى المرححات وهى تفصى تعدد بنصوص لبدنه . لشهرة - واصحية  
 لسد (فالمتحصل) من مذكرناه - تعين لبدنة - و المراد بها لائل - والاطهر كفاية  
 غير ذوات الارحام - وان كانت هى اصل و حوط

### تنبيهان

ثم انه يتفى النسبة على امرين - الاول . قل فى الجواهر وفاقا للرياض انه -  
 لما كانت البدنة اسم لما يهدى عشر فيها السن المعبر فى الهدى تنهى (اقول) بل  
 يمكن ان يستدل لاعشار ذلك السن - بالنصوص الصحيحة . منها المرتضوى (٢)

١- ابوسائل - الباب ١ - من ابواب كدوات الصيدوتوايها - الحديث ٣

٢- ابوسائل - الباب ١٦ - من ابواب الذبيح الحديث ٩ -

بحرى من البدن الشئ و من المعمر الشئ و من الصان الحدع - فان اطلاقها شامل للمقام .

الثاني قال في الجواهر - خلاف للمحكي عن الذكره فاعتبر المماثلة بين الصيد و ذواته هي الصغير من الابل ما في سه - وفي الكسر كك وفي الذكر ذكر وفي الاشئ ولم يقف له على دليل انتهى (اقول) ليس في لتذكرة ذلك نعم هو منقول في الحد ثق عن لمختلف وقوله ذكره اس المجيد قال الاحتياط ان يكون حرره الذكر من الصيد ذكر من نعم و جراء الاشئ اشئ والمس مس والصغير صغير من الجنس لدى هو مثله في الحرره فان نطوع بالاغلي منه مس كان تعظيما لشعائره - و احتاره اس دريس ايضا وقوله في المختلف (وفي) كثر المرفوع من المماثلة شخصية فيهدى الصغير بالصغير و لكبير والكبير والذكر بالذكر ولاشئ ولاشئ - و نوعه - فيجرى الصغير عن الكسر و لذكر عن الاشئ احمالا و اشئ ظهر في القوي لكن الافضل الاول لتبين حصول اثره انتهى

وكيف كان فقد سئل الاول - دلالة الكرمة (١) وجره مثل ماقتل من نعم بتقريب ان مقتضى اطلاق المماثلة هي امثلة من جميع الجهات (ويرد) عليه انه لو لم تكن الآية الشريفة مفسرة كان ما وجدنا من هذه الجهة ولكن قد فسرت في المصوص بان المراد بالمماثلة هي النوعه منها - ومعها لوجه لدلت

### لو عجز عن البدنة

(ومع العجز) عن بدنة (يعني ثمن البدنة على المرو و تطعم ستمن مسكبه الكل مسكن هذان وما زاد على سمين) مسك (لهو لا يجب عليه مما يقتضيه) كما صرح بذلك كله غير واحد - وفي الحدائق هو قول الشيخ وبه قال اس دريس وابن البراج و هو المشهور بين المتأخرين - انتهى (اقول) مذكر متضمن لاحكام بعضها متفق

عليه - وبعضها مختلف فيه - فمن الاول - اصل تقويم الدية وخص ثمنها - واطعام ستين مسكينا - وانما زادله - وما نقص لاجب اتمامه - ومن الثاني فص الثمن على لبر فانه وان ذكره جمعة - لان المحكى عن المسوط والحلاف و لوسيلة والجامع - ممكن لبر - الطعام واختاره في المستند عن التذكرة والمتهى الطعام لمخرج الحطة والشعر والنمر و تربيت - ومنه نصا - لكل مسكين مداه - فانه و كان شهر الا ان لصدوق والعماني وغيرهما احتاروا بالكل مسكين مدا - وقواه الماصل العراقي واما لاحكام المنفق عليها فالنصوص بصا منفقة عليها كما ستر عيث.

و من المختلف فيها فخص الثمن على البر - فاكتر النصوص حايلة عن البر - بل متضمنة لخص ثمن على لطعام لاحط صحيح (١) ابي عبيد عن الصادق عليه السلام اذا اصاب المحرم الصيد و لم يجد مكفر من موضعه لدى صاب فيه لصدق قوم جرائه من لعم درهم ثم قوم الدرهم طعاما ثم حصن اكل مسكين نصف صاع - وان لم يقد على الطعام صم لكل نصف صاع يوما و صحيح (٢) زرارة و محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في محرم قل بعامة قل عليه السلام عليه دية و ان لم يجد فاطعام ستين مسكينا و ان كانت قيمة الدية اكثر من طعام ستين مسكينا لم يرد على اطعام ستين مسكينا و ان كانت قيمة الدية قل من اطعام مس مسكينا لم يكن عليه الاقيمة الدية - و مثله مرسل (٣) حميد عنه عليه السلام ثلاثا و نحوها غيرها ( و هناك ) رواية و حده متضمنة لفصه على لبر - وهي رواية الرهري (٤) عن ابي الحسن عليه السلام في حديث وتدرى كيف يكون عدل ذلك صما درهري قل قلت لا ادرى قال عليه السلام يقوم لصيد قيمة ثم يخص تلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر اصوعا فصوص لكل نصف صاع يوما ( و مثله ) ما عن الفقه الرضوي - ولو كانت لرواية معترة لرم تعيين الاية للكرامة والنصوص المطلقة بها - لانيها صعيه - ام الفقه الرضوي

١-٢-٣- ابي الحسن - الباب ٢ - من نواب كذا بالصواب يعني - الحديث ١-٢-٣

٤- لوسائل - الباب ١ - من ابواب بقية الصوم الواجب كتاب الصوم - الحديث ١

فلما مر مرارا من انه لم يثبت كونه كتاب رواية فصلا عن اعتباره و اما حبر الرهري فقد رواه الصدوق باساده عن الرهري - وفيه عمر و رواه الكلبى بسند فيه ضعفاء كسفيان بن عيينه وغيره - ورواه الشيخ باساده عن الكلبى - فالحبر ضعيف السند لا يعتمد عليه - فالاظهر انه بعض على الظنم ( و دعوى ) انصراوه الى البر كما ترى فالحق كفاية كل طعام يجرى في الكفارة .

و اما الاختراء بالمد - او لروم مدس - فالمصوص الواردة مختلفة بالنسبة الى ذلك ففي بعضها التصريح بمدس كصحيح ابى عبيدة المتقدم - و في بعضها التصريح بكفاية المد - كصحيح ابى بصير (١) عن الصادق عليه السلام عن محرم صاب بعمدة و حمار وحش قال عليه السلام عليه بدنه - قال قلت فان لم يقدر على سبعة قال فيطعم سبعة مسكيا قلت فان لم يقدر على ان يصدق قال فليصم ثمانية عشر يوما و الصدقة مد على كل مسكين الحديث و صحيح (٢) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام من اصاب شيئا قد نه بدنه من لابس فان لم يجد ما يشري بدنه فاراد ان يصدق فعليه ان يطعم سبعة مسكيا كل مسكين مدا - الحديث و نحوها غيرها و بعضها مطلق - كصحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم .

و عن كشف اللثام انه يحصل الجمع بين المصوص باختلاف القيمة فان وقت بمدس تصدق بهما ولا فمد على الكل او على البعض - و اعترف هو بعدم انقائله ( ولكنه ) جمع نزعى لاشاهدله ( و في الجواهر ) يمكن ترجيح مصوص المدس من جهة تعارض حق الفقراء هنا اذ هو تعريق للموجود انتهى ( وفيه ) انه اذا كان الواجب صرف جميع القيمة على كل تقدرتم ما افد - و حيث انه لا يجب ذلك بل الواجب هو طعام سبع مسكيا من قبة لعداء و الزائد له فلا يتم ذلك ( وفي الرياض ) الجمع بحمل الظاهر على النص فيكفى بالمد - و المدان افضل ( و الحق ) ان يقال ان المصوص المطلقة بحمل على المقيدة وهو واضح و اما صحيح



لمدين - فهو مطلق بالنسبة الى العامة فيقيد اطلاقه بنصوص المد - فالأظهر هو الاجترار بالمد .

ثم انه قد ظهر مما قدمناه انه لو راد قبعتها عن ستين مدا يكون الرابده و ما لو نقصت - فالظاهر كسائر عدم الخلاف في انه لا يلزمه ايضا الانضمام من غير من اطلق لاطعام - وعن الخلاف الاجماع على عدم وجوب الرابده - و يشهد به صحيح ررارة ومحمد و مرسل حميل و بهما نقد اطلاق مادل على اطعام ستين مسكيا واما صحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن قوله او عدل ذلك صيا ما قال عليه السلام عدل الهدى ما يصح يتصدق به - الطاهر - في عدم كون الرابده له - فيحمل على ارادة لصدفه على لوجه المذكور في الصحاح الاخر .

### تذييل

في بيان امور - ١. ان المحكى عن العطين - انه مع العجز عن البذنة يتحمل العرص الى لصوم وحيث انه لا دليل عليه و معالفة للكتاب و السنة - فيمن حسن كلامهما على صورة العجز عن البذنة عساو قيمة

٢. ان حبر (٢) داود ارقى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرحمن يكون عليه بذنة واجبة في هذا قول عليه السلام اد لم يجد بذنة وسع شياه فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما وان حكى عن المقنع والجامع لغوى بمضمونه لكنهما وافق المشهور في المقام - فلا بد من تقييد اطلاقه بنصوص الباب .

٣. في التذكرة والمنتهى وعن الشيخ في الحمل و لخلافه و ابن دريس - ان كسره حراء الصيد على التحير ولكن المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمه انها على الترتيب واستدل للاول في تذكره بالاية (٣) الكريمة فحراء مثل ما قتل من لعم

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب كفارات الصيد وتوابها - الحديث ٢٠٨

يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما بتقريب ان او للتخيير - اصناف اليه صحيح حرير عن الصادق عليه السلام كل شيء في القرآن او فصاحبه بالخيار يختار ما يشاء وكل شيء في القرآن من لم يجد فعليه كذا فلاول بالخيار وقد يستدل له بخبر (١) عبدالله بن مسان عن ابي عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى فيمن قتل صيدا متعمدا وهو محرم فجزاء مثل ما قتل الى آخر الآية الى ان قال فاما ان يهديه واما ان يقوم فيشتري به طعاما فيطعمه المساكين بطعم كل مسكين مدا او ما ينظر كم يطلع عدد كل ذلك من المساكين فيصوم مكان كل مسكين يوما. اقول اما الآية الشريفة ومثلها حراس مسان فعابنها الظهور في التخيير ولكنها تحمل على ارادة لترتيب للنصوص المتقدمة المتعلقة للاطعام على عدم وحدان الذمة وهو واضح واما خبر حرير فيفيد اطلاقه بما ورد في المقام - فالظاهر هو الترتيب .

٢- لو فقد الطعام الذي يحب ان يتصدق به دون قيمته - فلا ينقل العرض الى الصيام لعدم صدق العجز مع القدرة على القيمة - وكذا لو فقد المسكين (وعليه) فهل يشتري غيره من الطعام - او يصع القيمة العادلة عند ثقة ليشتريه اذ وجوده ذا اراد الرجوع والايقاف عنده مترقا لوجوده و جهان احتار المصنف رده في بعض كتبه لثاني اما الاول فليس له وجه ووجه فالمتعين هو الذي - ان لم نقل بوجوب فورية الاحراج والا فيصدق العجز وينقل العرض الى الصيام .

وعلى الاول لو تلف ما وضعه - (فمن) المصنف به يلحق بالركاة المعرولة في عدم الصمان بغير يفرط لاتباه بالوجوب واصالة المراثية من الاحراج ثانيا - وعلى الحرج ( وفيه ) ان الاحاق بالركاة مع فرض الفرق بينهما من جهة تعلق الركاة بالعين والعداء بالذمة - غير صحيح - و ثبانه بالواجب مسوع - واصالة المراثية لا مورد لها مع استحباب البقاء في الذمة - وعلى الحرج لم اهم وجه تطبيقه على المقام فالظاهر عدم الاحاق .

٥ - قل في كبر المرفأين يجب ان يحكم في ذلك الجراء بالمعاقلة والتفويض (ذو اعدل) اي رجلان صالحين فقهين عرفان بالصد ومثله وقيمة مثله - ولو كان احدهما القاتل حارن كان لفتن خطاه ولا كمالو كان عمدا لانه فاسق انتهى - ومثله عن جامع الجوامع للطبرسي - والوحيرة - وحكاه في محكي مجمع البحرين عن ابن عباس (وعن) المحقق لاردبيلي انه ان اعتبار التعدد في اعتبار الحكم - ادليس بعد شهادة لعديلين شيء الا ما جاء من الحلف في دعوى لدب عن الميت فلا تعد رادة الشهادة من الحكم انتهى (و يرد) عليه انه لا اثر في كتب الفروع لاعتبار شهادة لعديلين في المثلية ايضا الا ما سمعه في آخر الكفارات ضرورة ان المصوص حكم ما جاء في النص وغير المصوص حكمه صحت اقيمة كذا في الحواهر وهو حسن (فالحق) ان يقال ان اظهار ان الرد بالآية للشرعة ان يكون صمد مثله يجب ان يهدي ما يكون مثله - وما لا يكون مثليا - يجب ما عين حرثه و الا يجب فيه القيمة - لا بد به من حكم المصوص عليه السلام وقد ثبت جتمع ذلك في مخصوصا - والوجه في استظهار ذلك من حملة من المصوص تدل على ان القرائنه (ذو عدل) - وفي جملة من الاحبار المعتمدة ان المراد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و الامام من بعده لاحتواء (١) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل انما يحكمكم به ذو اعدل منكم قل عليه السلام لعديل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و الامام من بعده ثم قل قد مما اخطأت به الكتاب - يعني يرسم الالف في ذو اعدل من تصرف لنساج ومثله حسن (٢) ابراهيم بن عمر النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام و نحوهما غيرهما - فالمراد من يحكمكم اي يبين حكم الله تعالى في المثل لمقتول من لصيد - فتد الآية الكريمة على اعتبار النص الشرعي في المثلية - بل لو كان القرينة لصحيحة (ذو اعدل) يجري فيه ذلك فيكون المراد من (ذو عدل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامام عليه السلام من بعده - على معنى الاحتراء بحكم احدهما .

## لو عجز عن اطعام الستين

(ولو عجز) عن اطعام الستين (صام عن كل مدني يوما) ساء أعتى عطاء لمسكين مدين - وعن كل مديوما ساء أعلى اعطائه المدد - على المشهور من الأصحاب - وعن العماني و الصدوق ثمانية عشر يوما مطلقا - والنصوص مختلفة (مها) ما يدل على انه مع العجز عن الاطعام يصوم ثمانية عشر يوما - كصحيح معاوية المتقدم - وان لم يقدر على ذلك (أي على اطعام الستين) صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أم - ونحوه موقوف على بصير وغيره (ومها) ما دل على انه يصوم بدل كل مديوما - كمرسل (١) ابن بكير - عن بعض أصحابنا عن سعد الله عليه السلام في قول الله عز وجل او عدل ذلك صياما قال عليه السلام شمن قيمة الهدى طعاما ثم يصوم لكل مديوم فاد - رادب الامداد على شهر من فليس عليه اكثر منه (ومها) ما دل على انه يصوم بدل كل مدين يوما - كصحيح ابن عسدة المتقدم - وان لم يقدر على اطعام صام لكل نصف صاع يوما - ونحوه صحيح ابن مسلم (ومها) ما دل على انه يصوم بدل طعام كل مسكين يوما (٢) كصحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن قوله تعالى او عدل ذلك صياما قل عدل الهدى مبالغ بصدوق به وان لم يكن عده فليصم بقدر ما يبلغ لكل طعام مسكين يوما.

اقول ان الطوائف الثلاث، الاخيرة لامراض بينها والمقصود من الجميع هو ان يصوم بدل اطعام كل مسكين يوما او صحيح ابن عسدة لمصرح به يصوم بدل نصف صاع يوما ان يحكم بذلك بعدما قال عليه السلام انه جعل لكل مسكين نصف صاع - مع ان الطائفة الاخيرة شاهدة لهذا الجمع - ونسبها مع لطائفة الاولى عموم مطلق ويقتد اطلاقها بها (ولو) رادب على الستين كما لو كانت اربعين صاعا وبه رائدة على كل حال - لم يجب غير الستين بالاحلاف بل عن الغيبة دعوى الاجماع عليه

ويشهد به مرسل ابن بكير المتقدم (ولو) كانت اقل - كما لو كانت اثني عشر صاعا (من) القوعد الاقرب الصوم سنتين - بل هو مقتضى اطلاق محكي المقتضى والمراسم وجمل لعلم و لعمل (وعن) حماده منهم المصنف في تذكره و لمتنهي انه ينقص من الصوم بسنه نقص الطعام - هي المثال بناء على المختار من انه لكن مضموم يوم - يصوم ثمانية واربعين يوما (يشهد) ثلثي للصوم لمنقصة المصروفة بذلك لاحظ صحيح محمد بن مسلم فان لم يكن عنده فليصم بقدر ما يبلع لكل طعام مسكين يوم (واستدل) للآول بالاحتياط لاحتمال عدل الصدق والحراء لا لطعام ولا يعلم ان عدلها بتداول مادون استين (وفيه) انه مع التصريح بما عرفت في الصوم و ايضا لتصريح بان المراد من العدل عدل الطعام - لاحظ مرسل ابن بكير المتقدم ما فيه شبه الاحتياط في مفاصل نص (ولو) انكر نصف الصاع او ازيد على القولين هي امتنهي كان عليه صيام يوم كامل الى ان قال ولا يعلم فيه خلاف - و مثله هي التذكرة واستدل له بان صيام اليوم لا تضعف و السقوط غير ممكن لشغل دمه فصح اكمال ليوم - (وفيه) ان المستفاد من الصوم ان صيام يوم بدل عن نصف الصاع والمدة هو غير متحقق بها فالتمتحة السقوط (و دهوي) انه غير ممكن لشغل دمه - غير واصحه - اذا لكلاء في شغل الدمه فكيف يرضى ذلك - فان تم الاحماع فهو - والا فلا طهر لسقوط

### لو عجز عن صوم السنين

(فان عجز عن صوم سنتين مثلا (صم ثمانية عشر يوما) كما هو المشهور وقد تقدم ما هو المدرك لذلك - و هو صحيح معاوية و نحوه المحموله على صورة العجز عن صوم السنين (ولو تمكن) من اكثر من الثمانية عشر كالعشرين من القواعد في وجوبه اشكال - و في الحواهر و لعله للاصل و اطلاق للصوم و لغناوي - ومن الاحتياط وان المبسور لا يسقط بالمعسور انتهى اقول ان قاعده المبسور

قد اشرنا في هذا الشرح مرارا الى انها غير تامة في احراء المأمورية - مع - ان اطلاق  
الموضوع بل صراحته اذ قل ما يمكن ان تغرق القدرة على صوم الثمانية عشر يوما  
والعجر عمدا وعليها ولو بيوم واحد - مقدم على القاعدة - وكذا اصابه الاحتياط  
- فان الاصل عند الشك في التكليف الترتيب - مع - به لامرورد للاصل مع اطلاق  
الدليل .

ولو صام شهرا فصحر عن صوم الشهر الثاني - فهذا الشخص كان من الاول  
عاجرا عن صوم الستين وكانت وظيفه صوم ثمانية عشر يوما - فلا يجب عليه شيء  
بعد ذلك وان قدر ( و دعوى ) ان الموضوع علم لمكليف بالعجر - وهو مفقود - فم  
تكن وصيغته في لوائح ذكر ( مدفوعة ) بانه لا دخل للعلم فيه بل الموضوع هو العجر  
لو قعى - فان قيل ان المعجور عنه شهر وبذلك تسعة - فيجب صوم تسعة ايام - قلنا  
ان الثمانية عشر بدل الشهرين لا ان التسعة بدل الشهر ( فما ) عن القواعد من ان  
اقوى الاحتمالات وجوب تسعة ثم ما قدر ثم الموقوف - في غير محله -

## كفارة فرح النعامة

وفي فراح النعامة - قولان - ورويان - فمن المقة والحلاف و انكافي و  
المراسم وحمل نعم و لعمل والراث و غيرها - ان فيها من صحر الابل - ونقل عن حملة  
من الكتب - نقل رواية مرسله به - ولم يقف عليها المحققون من المتأخرين .

و عن جمع من متأخري المتأخرين ان فيها مثل ما في النعامة والشاهد به  
صحيح (١) ابان من تعيب عن ابي عبدالله عليه السلام في قوم حجاج محرمين اصحابوا فراح  
عاما فاكلوا حنطا قال عليه السلام عليهم مكان كل فرح اكلوه بنية يشتركون فيه ويشتركون على عند  
الفراح وعدد لرجال والا طهر هو الثاني لصحيح المؤيد بطلاق ما دل على ان  
في قتل النعامة الصادقة على فرحها نعمة واما الحر الذي استدل به لقول الاول ويرده

١ - لو سائل ايباب ٢ - من ابيات كفارات الصدوق وابعها الحديث ٩

عدم لشور عليه (وقيل) انه خير مرسل من صر صرعه بموى من تقدمت الاشارة اليهم  
توجه عليه من الجائر اسناد لعقبن به الى ما مر من اعتبار جماعة المداينة الشخصية  
استددا الى الالة للكرامة - لا الى لحر - فلا حار لصمعه - واما اعتبار المداينة  
الشخصية فهدم الكلام به وعرفت عدم عسره - بل تقدم ان قوله تعالى بحكم به  
دوا عدل منكم يدل بصميمة الاخبار على ان المثلة موطئة بيان المعصوم عليه السلام -  
بقي في المقام شيء - وهو ان لمحكى عن المصد واسر نصي وسلا - به يحب التتابع في  
الصوم من هذه الكفارة و استدلو به بظهور الكتاب والسنة واعتناوى في انه كفارة و  
الاصح فيها عسر السامع (وفيه) ان لاصل اني صلة اسرانه عن وحب التتابع -  
يقتضى عدمه - بعدمالم يدل دس على اعسار السامع في كل كفارة الا ما حرج - بل دل  
الدليل على عدم عسره في غير كفارة اظهره وكفارة دم وكفارة اسمس كحجر (١) سلمان  
ابن جعفر الجعفرى عن ابى الحسن عليه السلام في حديث اما نصيام ادى لا يرق كفارة  
اظهره وكفارة الدم وكفارة النمين فانه مفهوم لعصر يدل على عدم وحب التتابع  
في غير تلك المورد ومنه المقام فالأظهر عدم عسره -

### كفارة قتل بقره الوحش وحمار الوحش

(و) الثاني (في بقره الوحش وحماره) وفي قتل كل واحد منهما (بقره) اهلبة  
كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن لغة الاحماع عليه - وعن غير واحد الاحماع  
في الاول (وعن) الصدوق وحب سدة في قتل الثاني (وعن) الاسكافي و جماعة من  
المتأخرين منهم صاحب المستند - احدهما محير -

ما في الاولى فيشهد - لوجوب بقره حملة من النصوص - كصاحب حريز  
ويعقوب بن شعب وسليمان بن خالد - المتقدمة في العامة

و اما في الثانى فالنصوص مختلفة (حملة) منها تدل على ان في قتله بقره -

كصحيح حرير - وموثق اى بصير وحش الكلبى - المقدمة فى العامة (وحمة) اخرى منها تدل على ان فيه - بدنة كصحيح يعقوب بن شعيب - وسليمان بن خالد - و اى بصير المقدمة .

وقد يجمع بين الطائفتين بحمل لثانية على الفصل (وفيه) انه اذا كان المأمور به البقرة - فغيرها لا يكون مجزيا - فكيف تحمل على الفصل (وقد يجمع) بالحمل على التحجير (وفيه) انه ان كان المراد التحجير فى المسألة الفرعية - فهو ليس جمعا عرفيا - وان كان المراد التحجير فى المسألة لاصولية اى التحجير فى الاحدا حتى لطائفتين فهو فرع الشكا مؤوعدم الرحيب (فالحق) ان نقل - ان بدنة ان كانت اعم من الابل والبقرة كما صرح به غير واحد من للموسى فاطلاق الطائفة الثانية نقيذ - بالاولى وان كانت مختصة بالابل فقط التعارض بين تعدد المسألة والترحيب مع لاولى الشهرة (واما) ما ذكر فى وجه ارحمية الاولى نارة لاكثره واخرى بمو فقه لكذب حيث ان البقرة اقرب الى لحماء البدنة غير تام (اما لاولى) فلا ان لاكثره ليست من مرجحات الرواية (واما الثانى) فمضاف الى ما تقدم من ان لم يذلل فى لايه لكرمة فبدت بما يحكم به المعصوم <sup>عليه السلام</sup> ان الاقربة لانهم من المسألة (والمحصل) ممد كبراه ان الاظهر ان فى قتل حمارة الوحش بقرة اهلية .

## ولو عجز عن البقرة

(ان لم يجد) البقرة قوم البقرة الاهل (فرض) ثمها على المور) كما فى المش اوعلى مطلق لطعام كما هو المشهور بين الاصحاب (واطعم ثلثين مسكنا لكل واحد) من المساكين (هذان) عند جماعة - ومدد عند آخرين بالاحلاف الا فيما اشرب اليه والشاهد به جملة من النصوص المتقدمة - فى العامة .

واما الحكماء الذين وقع الخلاف فيهما فاحدهما نص لثمن على الراو على مطلق الطعام ولا مشأ للقول بتعين الرقى المقام سوى تعنى ذلك فى كفارة قبل المدمة بصيغة عدم



لقولنا بفصل من هـك وبين المقام - وانصراف الطعام الى الربل الطعام هو  
اسرع به (ولكن) يرد على الاول ما تقدم من عدم تعين الرهك - وعلى الثاني ان  
لانصراف ميسوع والطعام اعم منه به فالظاهر عدم تعينه (ولذا في) اهل يجب ان عدم  
مدى لكل مسكين او مد واحد - وفي صحيح بن بصير المتقدم - في اسامة وحمار  
وحش - والصدقة مدعى كل مسكين - وفي صحيح أبي عبيدة لروم مدى - و عليه  
ما ذكرناه في اسامة جارها فالظاهر الاحراء بمد (وربما يستدل) للاجتراء بمدوجه  
آخر - وهوان الجمع بين مرسل ابن بكر - في قول الله تعالى او عدل ذلك فيما قال  
بشئ قسمة لهدى طعاما ثم يصوم لكن مديوما وصحيح محمد في الآية الكريمة قال  
عدل لهدى ما يبيع يتصدق به من لم يكن عنده فاعطى بقدر ما يبيع لكل طعام مسكين  
يوما - يقتضى الاجتراء بمد ولا بأس به.

(ولا يجب عليه التتميم والفاصل له) كما مر في اسامة - (وان عجز صام عن كل  
مدى) سواء أعنى لروم اسدين في الاطعام وعن كل مد - سواء أعنى المحتذر (يوما - فان عجز  
صام تسعة ايام) المستعرة المستقصية - والامر فيها وان كان بعد الامر بالصدقة الا انه يحمل  
على ما ذكر كما سمعته في البلد.

## كفارة قتل الظبي والاربع والثعلب

المبحث الثالث (وهي) قتل (الظبي والثعلب والاربع شاه) ملاحق  
من عن غير حد دعوى الاحماع على ذلك (وبشهاد له) في لظبي موثق أبي بصير  
المتقدم في السعة وفي دينه - قلت فان اصاب ضيا قال عليه شاه مت فان لم يقدر  
قال فاطعام عشرة مساكين قال من لم يقدر على ما يتصدق به فعليه صيام ثلاثة ايام  
وصحيح (١) سليمان بن خالد قال ابو عبد الله عليه السلام في الظبي شاه - ونحوه  
غيرهما (وبشهاد له) في لارب جملة من لصوص كصحيح (٢) الحلبي

١ - الوسائل باب ١ من ابواب كفارات الصيد وتوابها الحديث ٢

٢ - وسائل باب ٢ من ابواب كفارات الصيد وتوابها الحديث ٢

قال سالت أبا عبد الله عليه السلام عن الأرب نصبه المحرم فقال شاة هديا بالغ الكعبة وصحيح (١) الرطبي عن أبي الحسن عليه السلام عن محرم أصاب أرباً وتعلماً فقال في الأرب دم شاة وأما الثعلب (فيشده) فيه - حرابي (٢) بصير - عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قتل ثعلماً قد عليه دم قلت فإرماً قل مثل ما في الثعلب - وصعب سده أو كان منجر بالعمل ودلالته وأصحة فيه يدل على تساوي الأرب والثعلب في الجزاء - (و) ما دل على أن في الأرب شاة يدلح عني في الثعلب أيضاً شاة وتحصيص الأرب بالشاة في الصحيح الثاني - لإدراك ذلك أدلعه اكتفى به لمعلومية التساوي بينهما.

ثم إنه لأحلاف يثبته في الطي أنه (أن عجر صام ثمها) أي ثمن الشاة (على المر) أو غيره على حسب ما عرفت (وأطعم عشرة مساكين) لحرابي بصير - وصحيح أبي عبيدة المتقدمين وغيرهما (لكل مسكين مدان) أو مد على البحث السابق (والفاصل له) بالأحلاف بل إجماعاً - ويشهده نحو النصوص التي فيها حرابي بصير - ومنها صحيح معاوية المتقدم - ومن كات عليه شاة ثم يجد فليطعم على عشرة مساكين - فمن لم يجد صام ثلاثة أيام -

(ولا يجب عليه المتصم) بالأحلاف لحرابي عبيدة وابن مسلم المصريح بهما بالقيمة لأعمرها (فإن عجر صام عن كل مدان) أو مد على البحث السابق (يوماً) ولا يريد على العشرة لما تقدم من أن الصوم بدل الأطعام - لدى قد سمعت عدم زيادته على عشرة (فإن عجر صام ثلاثة أيام) للنصوص المتقدمة

وهل يجري لأحكام المذكورة بعد العجر عن الشاة - في الثعلب والأرب على الترتيب كما عن المشهور أو على نحو التحجير كما عن جماعة - أم لا يدل لفظا - كما عن طاهر الصدوقين وأبي الحبيد وأبي عقيل والشرابع - وجوه (أظهرها) الأولى - أما ثبوت الأبدال المتقدمة - فصالح الحداد - وابن عمار - ومحمد - ومرسل ابن بكير المتقدمة (وأما) كونه على الترتيب فظاهر النصوص كما تقدم - المراد عليها ما

في الآية و لرواية الطهرتين في التحبير

## كفارة كسر بيض المعام

(و) الرابع - (في كسر بيض المعام إذا تحرك الفرج) فلف بالكسر (لكل بيضة بكرة من الابل وابل لم يتحرك ارسل فحولة الابل في اثاث بعددها فالما تج هدى لبيت الله تعالى) كما هو المشهور بل ادعى عليه الاحمد و حماده (وعن) جماعة من القدماء منهم الاسكافي والصدوق في بعض كسه والمفيد و اسيدو لديمي الذهاب الى ان فيه الارسال مطلق (وعن) الصدوقين لارسال اذا تحرك وبدونه فكل بيضة شه (وعن) المقنع انه اوجب الشاة في اصابة البيضة والارسال في الوطأ والغدع (وعن) بعض المحققين من متأجري المتأخرين التفصيل بين لاصابه باليد والكسرو لاكل فيها بغير - وبين النوعا بالكسر - ولارساله وهو قريب مما في المقنع وان افرغ في الشاة والبغير . واما المصوص فهي مختلفة وعلى طوائف (الاولى) ما يدل على نية لكرة مطلق كصحيح (١) سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال في كتاب على عليه السلام في بيض القطاة بكارة من لعم اذا اصابه لمحرم مثل ما في بيض المعام بكارة من لابل . الثانية ما دل على ان فيه الارسال كك كصحيح (٢) آخر لسلمان قال سألت عن محرم وطأ بيض قطاة فشده قال عليه السلام يرسل لفحل في عدد البيض من الغنم كما يرسل لفحل في عدد البيض من الابل - ومن اصاب بيضة فعليه محرم من الغنم وصحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام من اصاب بيض نعام وهو محرم فعليه ان يرسل لفحل في مثل عدد البيض من الابل فانه ربما افسد كله - وربما حلق كله وربما اصلح بعضه وفسد بعضه فماتت تحت الابل فهديا بالغ الكمة - ومثلها . صحيح (٤) الكناي

١- الوسائل - الباب ٦٣ - من ابواب كفارات الصيد وتوابها - الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب كفارات الصيد وتوابها - الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب كفارات الصيد وتوابها - الحديث ١-٢-٣



بين الطائفتين الأوليين وتقديم نية - لكن مسجيع على ابن جعفر - حصص مها يقدم  
فالتتيحة ماهو المشهور .

(فان عجز عن كل بعتة شاه فان عجز اطعم عشرة مساكين فان عجز صام  
ثلاثة ايام ) على المشهور من الاصحاب و عن المدارك الانعق عليه - و يشهد به  
عمر (١) على بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل اصاب بيض نعام و هو  
محرم قل يرسل الفحل في الابل - الى ان قال فمن لم يجد بلاعليه لكل بيضة  
شاة - و لم يجد نصف على عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يقدر فصيام ثلاثة  
ايام - و ضعف مسده لو كان محرم بالعمل ( و عن ) الصدوق تقديم صبيم ثلاثة ايام  
على اطعم العشرة - لعمرى ابي بصير و ابن المصنف المتقدمين - ولكن لعدم العمل  
بهما لا يعتمد عليهما ( و عن ) ابن زهرة عدم ذكر الاطعام صلا - وهو صاهر في عدم  
وجوبه - لكنه محجوج بما عرفت ( و عن ) القاسمي ان من وجب عليه شاة فلم يقدر  
عليها طعم عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع - ولا دليل عليه - بل لدليل وهو  
حبر على بن ابي حمزة مصرح بكفاته المد

## كفارة يبيض القطاة

(و) الحامس في كسر ( بيض القطاة - والفج ) سكون الماء المحلل  
( والدراج ) اذا تحرك ( الفرح لكل بيضة من صغار الغنم ) كما هنا و  
وعن القواعد - وفي الشرايع و عن الجامع مع عدم ذكر الدراج - بل و عن الخلاف  
مع الاقتصاد على القطاة و ذكر الكفارة من الغنم لكن الطاهر ارادة الصغار منها  
وعن الشيخ و ابي حمزة و ادريس عن البيضة محاص من الغنم اي ما من شبه ان يكون  
حامل بل هو المحكى عن التذكرة و المنتهى و التحرير و المختلف و لدروس - و  
هناك اقوال اخر .

و الأولى ملاحظه النصوص - منها صحيح ( ١ ) سليمان بن حسالد عن الصادق عليه السلام في كتاب على عليه السلام في بئص القطاو كفارة مثل ما في بئص العام - و لظاهر منه ارادة لعمامة في الكيفة لافي حسن لكفاره - كما يشهد به نصوصه الآخر - و منها صحيحه ( ٢ ) نصا عنه عليه السلام قال سألته عن محرم وطىء بئص القطة فشذحه قال عليه السلام يرسل الفحل في عدد بئص من العم كما يرسل الفحل في عدد البئص من الأس ومن صاب ببضة فعليه محاص من لعم - و خبر محمد بن الفضيل المتقدم وفي ريله دن وطأ بئص قطة فشذحه فعليه ان يرسل فحولة من العم على عددها من الالبث بقدر عدد لبئص مما سلم فهو هدى لبث الله لحرام - و موسى ( ٣ ) ابن رباط عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام عن بئص القطة قال تصنع منه لعم كما يصنع في بئص عام في الابل وحوها غيرها .

و المستفاد من هذه النصوص غير المرسل . انه مع لو طأ يرسل فحولة من لعم - و مع غيره من وجود الاصابة به محاص من لعم - و المرسل - فهو بصيغة ما تقدم في بئص لعامة - يدل على ان لكل بضة بكرة من لعم - فالدسة الى خصوص الوطأ بقيد اطلاقه بالنصوص الآخر - والدسة الى غيره من وجود الاصابة يجمع بالنسبة على التحجير - فيكون الحكم مع الوطأ هو الار سال مطلقا - و بغيره من وجود الاصابة لتحجس البكرة و المحاص من لعم - بل يحكم المحصص بخصوص البكرة في عر صورة الوطأ لخصوصه حرره بئص القطاو وعموم رواية المحاص و ان كان صدره محصوصا بالقطة - و ما ذكره يظهر ما في كلمات القوم سيما صاحب الجواهر ثم ان هذه النصوص في بئص لقطة ( واما بئص ) الفج و الذراح فم يثر على رواية فيها ولكن طاهر الاصحاب الحافها بئص القطة هذا كله في البئص ذي الفرج المتحررا

١ - ٢ - لوسائل - الباب ٢٥ من أبواب كفارات الصدق و انعمها - الحديث ٢ - ٢

٣ - لوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب كفارات الصدق و انعمها - الحديث ٣ -

(و) اما (ان لم يتحرك) (ارسل فحولة العجم في اناث بعددها) بلا خلاف  
لمرس اس رباط المتقدم بصيغة مامر في بضع العجمه - بل وسير المصوص لمقدمة  
كما ن حرم محمد بن العيص دال على ما هو المشهور قالوا (والما تج هدى لبيت الله)  
وما عن كشف اللثام من حلول المصوص عن ذكر كونه هدبا لبيت الله تعالى - غير صحيح -  
(ولو عجز كان كمنض المصم) كما هنا وفي الشرايع وعن لهابة و  
المسوط - وظاهر العدة - مخرج به الحل قال ومعه ان العام اذا كسريضه فتعد  
لارسال وجب في كل بيضة شاة و لقطا اذا كسريضه فتعد ارسال العجم وحب في  
كل بيضة شاة (وعن) المعيد فان لم يجد اطعم عن كل بيضة عشرة مسكين فان عجز  
صام عن كل بيضة ثلاثة ايام (ويشهد به) صحيح سليمان بن خالد لمقدم - في كتاب  
على الخلاء في بضع القطاة كفارة مثل ما في بضع العام (واورد عليه) المحقق في محكي  
المكت - و لمصنف في محكي المصنف ما حاصله - منعنا اول التشبه لمثل ذلك  
بل عاينه في بضع القطاة كعدة كما نحب في بضع العامه - وذلك لا يقتضي المساواة  
في القدر (وفيه) اولا المقص بانهما ومن نعمهما افوا بالادلة مع المعراج لا طعام  
ثم الى الصميم - اذ لا وجه له سوى اسعاده ذلك من نعمته في الصحيح - من روايات  
الآخر - طاهره في المساواة لبضع العام بالنسبة الى خصوص ذلك من الانعام ففي  
المتحرك المذكور - وفي عمر المتحرك الارسال - فلا محالة كان بانهم عن شمول  
المساواة في الصحيح للامدل - ومنها اشاة (وفي المسوى) لا يرد عليه سحر آخر  
قل وعندي في ذلك تردد فان الشاة تحب مع تحريك المرح لاجر بل ولا تحب شاة  
كاملة بل صغيرة عنى ما سافكيه يجب الشاة الكاملة مع عدم التحريك و يمكن فساد  
وعدم خروج المرح منه انتهى وحاصله استعداد ايجاب الاقوى مع المعراج - بل عن  
المخنف ان ذلك غير معقول (وفيه) ولا ان الاستعداد لا يصلح ماعا عن العجم بالظهور  
وعدم لمعقولة لانهم (وثانيا) انه يحكى مع الاستعداد فان اشاة و ن كانت اقوى  
بالسبة ولكن لا رسل اشق منها على الحاج لانه يتوقف على الانتظار حتى تلد ثم يهدى

بمخلاف دبح الشاة والتعريق على قراء لحرم - فانه سهل عالما - فما افاده الشرحان هو الصحيح .

## كفارة الحمامة

(وفي الحمامة ) لتي هي اما كل طير مطوق بطوق احصر او احمر او اسود ومحيلة بعنقه - كما عن الصحاح و لغاموس وفيه اللمعة للشدلي و شمس العلوم و المصاح المر و غيرها - او ما يعب الماء وبشره كرع اى يصنع منقاره في الماء وبشره هو واصبع له فيه لانان باحد الماء بمنقاره قطره قطره ويسمى بعد احرجه كالدحاجة والعصفور - كما عن المسوط والنافع والتحرير والتذكرة والمتهى - بن عن المسوط ان العرب تسمى كل مطوق حمدا - و طاهره ان المراد بهما ذلك وان لم يكن في اللمعة كك - و عن اللمعة - الحمامة هي المطوقة او ماتت - و عن لروضة لطاهر ان التفاوت بينهما قليل - او مستف - وبؤيده ما عن القواعد الحمام كل مطوق او ما يهدر اى يرحح صوته او يعب اى يشرب كرع - و طاهر ان هذا الراح لا ترتب عليه اثر اشمول المصوص للحمامة بكلا معيبيها كما استف عنه - فلا حاجة الى البحث في ذلك وكيف كان فلو قلنا - يجب ( شاة ) على المحرم في الحل على المشهور بين الاصحاب و عن غير واحد دعوى الاحماع عليه - وبشهادة طائفتان من المصوص (احدهما) ماورد في خصوص الحمامة كحسن (١) حريز عن ابي عداقة عليه السلام المحرم اذا اصاب حمامة فعليه شاة و ان قتل فراخه فيه حمل و دوطا السن فعليه درهم - و صحيح (٢) عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال سمعته يقول في حمام مكة لطير الاهلى من غير حمام الحرم من دبح طيرا منه وهو غير محرم فعليه ان يتصدق بصدقة افضل من ثمنه فان كان محرما فشاة عن كل طير ويحويهما غيرهما (ثانيتهما) ما دل على لزوم شاة في كل طير - كما وثق (٣) الكناسي عن الصادق عليه السلام في الحمام و اشدها ان قتله المحرم شاة وان كان فراخا فعدلها من الحملان وصحيح (٤) سليمان بن خالد



و ابراهيم بن عمر - قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل علق دبه نسي طائر فقال  
ان كان علق الباب بعدما احرم فعليه شاة وان عليه لكن طائر شاة و لكل فرح حملا و  
ان لم يكن بحرك درهم و ليس بص نصف درهم - و يحرمه غيرهما - ولا تعارض بين  
الطائفتين لكونهما متو قفس (وما) في الجواهر من انه لا يعد ان يراد من الطير خصوص  
الحمام لانه اسمعول في كلام الفقهاء من العرائث - فلا يظهر هو التميم.

(و) من النصوص المتقدمة يظهر ان (في) تن (فرحها حمل) بان التحريك  
كما هو المشهور من الاصحاب - و عن جماعة منهم المصنف انه في لمتنهي  
توضيحه بان يكون فطم ورعى الشجر - ولعله من جهة ان الحمل - لا يكون لاك  
وقد نقل عن غير واحد من هل اللغة و كتب اللغة ان حده ان يكمل به اربعة اشهر  
( و ما ) صحيح (١) من سنان - ان كان فرحا فحدي و حمل صغير من الصبيان  
فعند عمل الاصحاب به لستهم على معنى الحمل - لاصحاب امدادك و به اجترى  
الحدى - لا يعمل به ( و ما ) غير ذلك من الاقوال المعولة في المقام فان رجعت الى  
ما هو المشهور فلا كلام ولا هي محبوبة بالنصوص -

(و) يجب (في نصها) اذا بحرث المرح الحمل - و ان لم بحرث (درهم)  
على المشهور من الاصحاب - و النصوص فيه متنوعة ( حده ) مدلل على ان  
بصها مطلقا درهم - كحس تحرير المتقدمة - وكذا صحيحه (٢) لآخر في معلق  
ابيص - عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلا لم يحرم نصفه و كسرهما فعنه درهم كل هذا  
يتصدق به بمكة و مكي ( ثابته ) مدلل على ان في نصفه نصف درهم - كحس  
نوسن (٣) بن يعقوب عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل علق دبه على حمام من حمام  
الحرم و فراح و بيص - فقال - ان كان اعلق عليها قبل ان يحرم و ان عليه لكل طير  
درهم و لكل فرح نصف درهم ولكن يصير ربع درهم و ان كان على عنها بعد ان يحرم

١ - ٢ - ابوسائل لثابت - من ايام كفارة الصد و تو بعد - لحديث ٦ - ٧

٣ - ابوسائل - الباب ١٦ - من يرب كفارة لفسد و تو بها - الحديث ٣

ون عليه لكل طير شاة و لكل فرخ حملاو ان لم يكن تحرك فدرهم والبيض نصف درهم  
(ثالثتها) مادل على اذنه - ربع درهم كحبر محمد بن الفضيل المتقدم (رابعها)  
مادل - على انه ان تحرك الفراخ فعليه شاة - كصحيح (١) عن ابن جعفر عن ابيه  
موسى عليه السلام عن رجل كسر بصر حمام وفي البيض فراخ قد تحرك قال عليه ان يتصدق  
عن كل فرخ قد تحرك شاة ويتصدق بلحومها ان كان محرما و ان كان نحر لم يتحرك  
تصدق بقمته و رقيا يشتري به على بطرجه لحمام الحرم - وما فيه من الشاة محمول على  
ارادة الحمل بقرينه ما تقدم و الجمع بين الصوص غير حر ربع الدرهم - يقتضى  
ان يقال - ان البيض ان كان فيه فرخ تحرك فيه حمل - و ان كان فيه فرخ لم يتحرك  
فيه الدرهم و ان لم يكن فيه فرخ فيه نصف درهم (واما) حر ربع الدرهم - فهو ما  
محتص بالمحل في الحرم او عام له فيقيد به للصوص الباب .

( و على المحل في الحرم عن الحمامة درهم و عن الفرخ نصف و عن  
البصرة ربع ) على المشهور من الاصحاب . و يشهد بذلك كله جملة من الصوص  
كصحيح (٢) حفص بن السعترى عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الحمام درهم وفي الفرخ  
نصف درهم - وفي البصرة ربع درهم ومثله صحيح (٣) عبد الرحمن بن الحجاج وصحيح  
صفوان (٤) عن الرضا عليه السلام من اصاب طيرا في الحرم وهو محل فعليه القيمة والقيمة  
درهم يشتري علما لحمام الحرم وخبر (٥) ابن فضال عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل  
قتل حمامة من حمام الحرم وهو غير محرم قال عليه قيمتها وهو درهم يتصدق به او  
يشتري طعاما لحمام الحرم و يحوها غيرها من الصوص الكثيرة .

ولا كلام فيه لا في انه هل بحسب الدرهم - في قتل الحمامة و ان كانت قيمته  
ريد - ام تحسب القيمة و ان رادت على الدرهم - ام اقيمتها - ام اكثرهما - المشهور  
بين الاصحاب هو الاول - وعن المدرك احتياط الثاني - وعن بعض احتياط الاحير و

١- الوسائل لباب ٩ - من ابواب كفارات الصيد - لحديث ٨

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب كفارات الصيد الحديث ٥- ١- ٣- ٦

لم اظهر قائل الثالث (والحق) ان يقال ان التصويض في المقام مابين ناص على الدرهم  
ومصرح بالقيمة مصر له به - وعبر مصر و... من على الدرهم وشبهه وعلى مثل الثمن  
وعنى افضل من الثمن وحيث ان من المعلوم ان الاحذر للمعصرة لست في مقام  
بيان القيمة السوفيه لعدم كون ذلك شأن الامام - وايضا من المستبعد جدا تقويم لحماية  
بجميع انواعها واصنافها وافرادها به عند جمع المقومين لها ولو بمكة خاصة  
سيما في جميع عصار الائمة الصادرة مهم هذه النصوص فلا محالة تكون  
النصوص في مقام بيان تقويم شرعى لبصط - وعليه فيتبع الدرهم مطلقا كما افنى  
به المشهور فتدبر .

(و يجتمعان على المحرم في الحرم) عني لمشهور شهره عظيمة عن لقاصي  
الاجماع عليه وشهد به نصوص كثيرة كحسن (١) الحلبي وصحيحه ان قتل المحرم  
حماية في الحرم فعليه شاة وثمن الحماية درهم او شبهه يتصدق به او يطعمه حمامة  
مكة - و نحوه غيره - وسأني للكلام في هذه المسألة مفصلا فانظر .

## في الضرب والقنفذ

(وفي) فتر كل واحد من الصبي والقنفذ واليربوع جدي على المشهورين  
الاصحاب (و عن) الحلبيين ان فيه حملا قد عظم ورعى من الشجر بل عن ابن زهرة  
الاجماع عليه - يشهد للاول صحيح (٢) مسمع او حسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في  
اليربوع والقنفذ والضرب ان اصابه المحرم فعليه جدي ولجدي حيرمه واما جمع  
هذا لكي ينكل عن فعل غيره من الصيد ولم يدل على شيء دليل  
ثم ان جماعه من المحققين مهم السيد والشيخان - وسواديس وحمرة وسعيد  
والمحقق الثاني والفاصل الراقي وغيرهم الحقوا شأها بها - واستدلوا بالتعليل

١- الوسائل باب ١١ - من ابواب كفارات الصيد وتوابعها - الحديث ٣

٢- الوسائل - باب ٦ - من ابواب كفارات الصيد وتوابعها - الحديث ١

في الخمر وما حمل هذا . . الح . ولكن اثبات حكم تعدي شرعي بمثل ذلك في غابة الاشكال فالأظهر عدم اللاحاق .

ثم ان لجدي . هو لذكر من اولاد لمر . في لسة الاولى كما عن المعرب المعجم . اومن حين ما تصبه امه الى ان برعى وبقي كما عن ادب الكاتب و في لجواهر لعرف بماعده . اوانه من ربه اشهر لي ان برعى كما عن لسامي . وانه اس سته شهر وسعة كما عن بعض . و الاظهر هو الثاني .

(وفي) كل واحد من (القطا) و لنبع و هو الحن (والدراح وشبهه حمل قطعهم) بلا خلاف احده فـ كما عترف به غير واحد كذا في الجواهر . وشهد به صحيح (١) سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام وحده في كتاب عبي عليه السلام في القطاء اذا صابها المحرم حمل فـ قطع من اللسان واكل من الشجر . و نحوه حر (٢) من صالح وهما وان كانا في البطاة . لا نه ثبت الحكم في الفصح و سداح وشبهه لعدم القبول بفصل وللدليل على اتحاد حكمها . وهو حر (٣) سليمان بن خالد عن النضر عليه السلام في كتاب عبي من صاب قطاء وحيلة ودراجه او يطره من بعدهم المحمول ماعه من الدم . . على ارضه . لحمل حمل المطلق على المقيد

(وفي) كل واحد من (العصور والقمره) يصم لقف وتشديد الباء (والصعوه) وهي على ما قيل عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به ويقال له بالعازية (برف جين) (هذا) من الطعم . على المشهور (و عن) الصدوقين و حوت شبه لكل طائر عدا لبعامة (وعن) الاسكافي انه يجب فيه القصة . مدره لاول مرسل (٤) صهوان . عن ابي عبد الله عليه السلام في لقرة والعصور والصعوه بقتنه المحرم قال عليه السلام عليه مد من طعم لكل واحد . و هو مصافا الى ان مرسله من اصحاب الاجماع عمل الاصحاب به فلا اشكال في سنده . ودلالته واضحة فلا تنوقف في الحكم

١-٢-٣. الوسائل . باب ٥ من ابواب كفارات الصيد وما بهي . الحديث ٣٠١-٢٠٣

٤- ابواب تل - باب ٧ من ابواب كفارات الصيد وما بهي . الحديث ١٠٠

ومدرك الثاني - صحيح (١) بن مسان عنه رحمته في محرم دبح طيرا - ان عليه دم شاة يهرقه - وان كان دحرا فجدى وحمل صغير من لصان - ولكن يحسن تقيد اطلاقه بالمرسل لمنقدم - ومدرك ثالث حر (٢) سليمان عن ابي عبد الله رحمته عما في القمري ولدسى والسمان والعصور والسن قال رحمته قيمته وان اصابه المحرم فعليه قيمته ليس عليه دم ولكنه فاصرسدا - لا يبعد عنه فلا يصح للمعرضة - فدها والمشهور اظهر .

## كفارة قتل الجرادة

( و في ) قس ( الجرادة و القملة يلقبها عن جنده كف من طعام ) كما عن المقبة و جامع والقوعد و لسة بل و المرامم . وان عر جمع منهم بما هو اعم من اثنى كما في لمس وفي كل منهما قول آخر بن قول . ولكلام في مورد بن - الاول - في قس الجرادة - قد عرفت ان جمعا من الاصحاب ذهبوا الى ان فيه كفامن طعام (وعن) لفيقه و لمقنع والحلاف والمهدد والرهه والجامع والسرائر - ان فيه ثمرة - وان عروا - ان في الجرادة ثمرة (وعن) الهذيل و المسوط والتحرير وفي منتهى والذكرة والمستند (وعن) النهديين و غيرهما - ان فيه ابداء كف من طعام - او ثمرة - محجرا بينهما

واما الاحبار - فجمعة منها تدل على ان في كف صحيح (٣) معاوية عن الصادق رحمته قلت ما تقول في رجل قتل جرادة و هو محرم قال رحمته ثمرة خير من جرادة و صحيح (٤) زرارة عنه رحمته في محرم قتل جرادة قل بطعم ثمرة و ثمرة خير من جرادة و نحوهما غيرهما و حملة اخرى تدل على الاول كحرم محمد (٥) بن مسلم عن ابي جعفر رحمته

١- لربان - باب ٩ - من بواب كفارات الصيد و رواها - الحديث ٦

٢- الوسائل ابواب ٢٢ - من بواب كفارات الصيد و رواها - حديث ٧-

٣- ٤- الوسائل - باب ٣٧ - من بواب كفارات الصيد و رواها - الحديث ١-٢-٣-٤-

عن محرم قتل حر دة قل كف من طعم وان كان كثيرا فعليه دم شه - (وفي) الجوهر لكن هو حير صعب . كما اعرف به في كشف اللثام وفيه (ولا) انه لم يظهر وجه تصحيحه سوى وجود سهل بن زياد في السدو الاقيقة رحاله ثقت - وهو حسن - (وثيا) ان جمعا كثيرا من الاصحاب عمو به ولو كان فيه صعب الجبره - فلا اشكال فيه سدا والجمع من الطائفتين بالساء عني لتحيير متعن - فالأظهر ذلك (ثم ان) في حير (١) عروة لحاظا عن لصادي <sup>ع</sup> في رجل صاب جرادة فأكنها قال عليه دم - وعمل به جمع ولكن لصعب سده و عدم ثبوت عمل جابر له - لا يستدابة عني المحكم الشرعي .

لمورد الثاني في القاء القملة - ويشهد لما ذكر صحيح (٢) حماد بن عيسى عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> عن المحرم من القملة عن حمده فلقبها قل <sup>عليه السلام</sup> بطعم مكانها طعاما - ويحويه صحيح (٣) محمد بن مسلم بآء أعلى ارادة الكف من طعام الطعم مكانها - او هو قل مقدارمه وحير (٤) الحلبي قال حكك راسي وانا محرم فوقع منه قملات فاردت رد من فهاشي و قال تصدق بكف من طعام و لا تعارضها صحيح (٥) معاوية بن عمار قلت لابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> المحرم يحك رأسه فتسقط منه القملة و لئن قال <sup>عليه السلام</sup> لاشيء عليه و لا يعود - به مطلق يحسن على غير كف من طعام - فالأظهر ما هو المشهور -

و في قلها روايتان احد هما - صحيحة (٦) معاوية - المتضمنة لقوله لاشيء عليه في القملة ولا يسعى ان يتعمد قتلها . ناسيها صحيحة (٧) اس بن لعلاء . المتضمنة لقوله و ان قل شيئا من ذلك خطأ أليطعم مكانها طعاما فبصيدة - و الجمع بينهما كما تقدم

١- الوسائل - باب ٣٨ - من بواب كفارات الصيد وبراعيها - الحديث ٥ -

٢-٣-٤-٥-٦-٧- الوسائل - الباب ١٥ - من بواب بقاء كفارات الاحرام - الحديث

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-

(وفي الجراد الكثير شاه) - اي في قننه - كما صرح به غير واحد بل لا احد فيه خلافا . بل عن الخلاف الاحماع عنه ويشهد به حسن محمد - المتقدم وصحيحه (١) عس بي عبدالله عليه السلام عس محرم قن حراد كثيرا قال عليه السلام كف من طعام و ان كان اكثر فعنه شاة فالتساة الى الاكثرهما منقدا على لروم انشاء . وما بالنسبة الى الكثير - فالاول بدل على انشاء - والثاني على نفيه كفا من طعام وبمقتضى انفصل القاطع لشركة بدل عس عدم لروم الشاة - لكن من جهة الشهرة يقدم الاول . و من يصدق الكثير على الاثنين - ام لا . انما هو دلت . سيما بقرينة المقابلة بين الواحدة - والكثير في الحسن . فيجب في الاثنين نصا للشاة (واما) ما في الجواهر فلا عن ثاني المحققين والشهيد بن بعد القون بعدة شمول الكثير للاثنين وكيف كان فيجب لما دونه في كل واحدة مرة او كف من طعام . ثم هل وهو حسن (في رد عليه) ان لصوص ساء اعنى هذا المسك متضمنة لبيان حكم قبل الحرادة والجراد الكثير وليست متعرصة لحكم قبل اكثر من واحدة مع عدم صدق الكثير . و عليه فمقتضى الاصل عدم وجوب اريد من كف من طعام ومرة للجمع (كما) ان ما في المستند من انه بعد تعارض خبري محمد يرجع الى صاله في ادم (عمر تام) ون في لخيرين لمتعارضين لا بد من الرجوع الى المرحلات لا لي الاصل . هذا كله مع امكان التحرر (ولو لم يتمكن من التحرر) من قسها ان كانت في طريقه على وجه يتعذر او يتعسر عدم قتلها . (ثم يكن عليه شيء من الائمة والكفارة) بغير خلاف ظاهر للنصاح ثلاث لاس عمار وررة وحرير وموثق ابي بصير الصريحه كلها في ذلك

## تجب الكفارة على من اكل الصيد وان صاد غيره

(ولو اكل ما قتله كان عليه فدانان ولو اكل ما دبحه غيره فعده واحدة)  
هذه المسألة متضمنة لبيان حكم من اكلها انما كما يجب الفداء بقتل الصيد . كث

ثبت ما كنه اوشيتأمة و ان صاده غيره او صاده هو هو هذا محكى (عن) جماعة من القدماء والمتأخرين كالشيخ والحسين والمصنف ولشهادين وغيرهم بل نسب الى الأكثر بل الى المشهور (وعن) جماعة منهم الشيخ في الخلاف - والمصنف في القواعد والمحقق انه يضمن قيمة ما اكل .

ومثلاً اختلاف اختلاف المصنف . فطائفة منها طهروا في الاول (مها) المصنف الواردة في مسألة اضطرر بالمحرم الى اكل لفته او لفتة - المصنف انه ياكل الصيد ويغديه - وستاني (ومها) المصنف الواردة في مسألة ما لو اشترى محرم لمحرم بعض نعام فاكله المحرم - المصنف به عني لمحرم فداء وهي لكن بيضة شاة (ومها) صحيح (١) على بن جعفر عن ابيه موسى بن عمار عن قوم اشترى اطيافا كلوا منه جميعا وهم حرم ما عليهم قال عليه السلام على كل من اكل منهم فداء صد كل سال منهم على حدة فداء حبيد كالملا ومها صحيح (٢) ابا بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام عن قوم جمعوا محرمين اصابوا فرح بدم فدمحوها واكنوها فقال عليه السلام عليهم مكان كل فرح اصابوه واكلوه بدنه بشر كون فيه فشترون على عدد الفراخ وعدد الرحاح فست فان منهم من لا تقدر على شيء قال يقوم بحساب ما يصيبه من البدن ويضوم لكل بدنه ثمانية عشر يوما - فان طهره بقرنة قوله على عدد الفراخ و عدد الرحاح - ن عليهم مكان كل فرح اصابوا منه واكنوا منه بدنه وفي حبره الآخر قال عليه السلام عليهم مكاب كل فرح اكنوه بدنه - وهو صرح في لزوم الفداء على الاكل (و منها) حبر (٣) يوسف الطاطري - قلت لابي عبد الله عليه السلام صيد اكله قوم محررون قال عليه السلام عليهم شاة - وليس على الذي ذبحه الاشدة و منها حبر (٤) الحرث بن لميرة عن الصادق عليه السلام عن رجل اكل بعض حمام الحرم وهو محرم قال عليه السلام عليه لكل بيضة دم - الى ان قال ان الدماء لرمته لا كلة وهو محرم الحديث (و منها) مرسل (٥) اس بن عمير الذي هو كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام

١ - ٣ - ٢ - الواسئل - باب ١٨ - من ابواب كفارات الصيد وتوايعها - الحديث ٢ - ٣ - ٨

٢ - الواسئل - باب ٢٤ - من ابواب كفارات الصيد وتوايعها - الحديث ٣

٥ - الواسئل - باب ٥٥ - من ابواب كفارات الصيد وتوايعها - الحديث ٢



عن المحرم نصب الصيد فعليه ابطاعه و يطرحه قال عليه السلام اذا يكون عليه وءاء آخر  
قلت وما يصنع به قال يذبحه (و منه) صحيح زرارة المتقدم عن الصادق عليه السلام  
من اكل طعاما لا يسعى له كله وهو محرم متعمدا فعليه دم شاه ابي عبد الله ذلك  
من النصوص

وطائفة من النصوص استدلت بها الثماني كقول (١) معاوية بن عمار عن ابي-  
عبدالله عليه السلام في حديث في قوم اجتمعوا على صيد فاكلوا منه فان على كل انسان  
مهم فبذنه وان اجتمعوا في صيد فعليه مثل ذلك - وصححه (٢) لاجل قوله عليه السلام اذا  
اجتمع قوم على صيد وهم محرمون في صيده و كذا ما في بعض كرواحهم قيمته  
و صحيح (٣) منصور او حسبه عن ابي عبدالله - قال به - اهدى لنا صدر مذبوح  
بمكة فاكبه اهل فقال لا يرى به اهل مكة - سابق فأي شيء يقول ان ذل عليه السلام  
عنه ثمه -

ولكن لحق كما قد جمع من المحققين ان ثبت من لدنفس لا يدل على  
ما استدلت به - و لا على القول لآخر (١) لطائفة اثنائه فلان صحيح منصور  
او حسبه خارج عن ما نحن فيه و ان لديث عدم التصريح به يكون لا كليس محرمين  
بل ليس به انه اهدى لهم وهم بمكة وفي محل آخر - و ان صحيح معاوية  
بقرينة عطف الاكل على الصيد و لحكم بانه على كل منهما قيمته - يكون المراد  
بالقيمة فيه العدة ادلائك في ارادة العدة بها بالنسبة الى نفس فكذا بالنسبة الى  
الاكل - لا قول انه لا يمكن ان يكون المراد هو الجامع بين العدة والقيمة السوقية  
فان ذلك ممكن بل قول به لا ظهور له في ارادة السوقية - و بذلك يظهر ان ما ذكره  
بعض المحققين من ان الصحيح يدل على القول الاول ايضا لا يتم و ما وثقه فلان  
قوله فيه ان اجتمعوا على صيد فعليه مثل ذلك - يمكن ان يكون اشارة الى ما في

١-٢- ابوساكن - باب ١٨ - من باب كفارات الصيد و انما هو الحديث ١-٣

٣ - لوسائل الباب ١٢ - من ابواب كفارات الصيد و هو يعني الحديث ٧

الاكل فيجوز فيه ما في سابقه (مح) انه يرد على الاستدلال بهما ان المراد بالقيمة يمكن ان يكون هو الفداء كما استعملت فيه في بعض النصوص (واما) لطائفة لاولى فلان جملة منها متضمنة لفظ الفداء - وهو يطلق على كل ما هو جواز للشئ قيمة كانت او غيرها من جسمه او من غير جسمه - فلان ذلك النصوص على ما هو المطلوب لهم وهو ما نت في قوله - حصة منها متضمنة للشئ - وقد امر في صحيح الحداء بالشاة في كل نص لعامة - وبها في اكل مطبوخ ما لا يسمى اكله في صحيح ردارة - وفي اكل مطلق الصيد في حر يوسف - وما صحيح بان فيحتمل ان يكون البدنة لتضعف الجواز كما عن كشف الشام تظهر ما ذكرناه ان ما ختاره جمع من لاساطين من ان الفداء هو الشاة مطلق هو الاصح .

الحكم الثاني - به ان اكل ما قتله - عليه فدائان - فداء للقل - وفداء للاكل وهو متين وسيأتي الكلام فيه تحب عنوان عام وانظر

### لو اشترك جماعة في قتل صيد واحد

(واو اشترك جماعة في قتله) اي قس صيد (فعلى كل واحد فداء) بلا خلاف وفي لحواهر . من الاحكام تسمية عليه من المحكى منه صريح او طاهر استيعاب انتهى و يشهد به جملة من النصوص كصحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل اصاب صيدا وها محرمان الجواز سهمها او على كل واحد منهما حزاء فقال عليه السلام لا بل عليهما ان يجزى كل واحد منهما الصيد - قلت ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه . فقال عليه السلام اذا اصتم بمثل هذا قسم تدروا فعليكم بالاحتياط - وصحيح (٢) زرارة وبكير عن احدهما عليهما السلام في محرمين اصابا صيدا فقال عليه السلام على كل واحد منهم الفداء . وبحوهما غيرهما .

فروع ١ - قل في المنتهى لو اشترك الحرام والحلال في صيد حرمي وجب

على المحل القيمة كاملاً وعلى المحرم لجزءه و النية معانسهى و ظاهر ذلك عدم الخلاف فيه الا ان الشيخ فانه بعد ذلك ينقل الخلاف عن بعض الجمهور و الشيخ وتبعه جمع من الاساطين منهم الشهيدان في الدروس والممالك - و استدله (ترد) باطلاق ماورد في كل منهما - فقد دل لدل على ان المحل اذا قتل لصيد في الحرم عليه القيمة كاملاً - والمحرم اذا قتل في الحل عليه لجزءه - واذا قتل في الحرم عبه ذلك مع القيمة - فمقتضى الدليلين ثبوت الحكمين في المقام (و حرى) باطلاق نصوص اشراك جماعة في قتل الصيد - فان يراد من الحراء في النصوص ما مع القيمة - فتدل لنصوص على ان حكم كل من اشرك في قتل الصيد حكم من استقر به - وانه لا فرق بين الاستقلال في القتل - وكونه جزءاً أمصفاً - فان كان الصيد حرم كان على كل من المحرمين المشتركين في القتل فداء واحدة - و ان كان احدهما محلاً - كان عليه القيمة - وعلى المحرم هدمه و ان كان محلياً كان على كل منهما تمام القيمة - و ان كان الصيد في الحل - لم يكن على المحل شيء وعلى المحرم الفداء ولكن يرد (على الاول) ان المساق الى الدهر من طلاق يدل على كل منهما استقلال كل منهما بالقتل. و اما صورة استمادها اليها على وجه اشركه بخارجة عنه ويرد (على الثاني) ان النصوص اما هي في المحرمين - لاس وجه ما فيها من فداء كى يقال - ان الامر دائريين ان يكون المراد بالفداء ما يعم القيمة - فشملى ما لو كان احدهما محلاً. وبين ان يخصص لموضوع بالمحرمين - و التخصيص اولى من المجاز فقد تقدم ان استعمال الفداء في الحامع ليس مجازاً ولا محذور به - مع - ان في صحيح من المجتاج - على كل واحد منهما جزء - ولا ريب في ان الحراء شملها - من جهة التصريح فيها بالمحرمين فالتعدى الى ما لو كان احدهما محلاً - يتوقف على العم بالمناط - او دليل خاص - او ظهور النصوص في كونها بيان لان لا شريك في قتل مطلق حكمه حكم لاستقلال - وشيء منهما لم يثبت ولا ظهر عدم التعدى و اما حر (١)

اسماعيل عن الصادق عليه السلام عن ابيه كان على رجل يقول في محرم و محل قتل صيدا فقال على المحرم العداء كاملا وعلى المحل نصف العداء - فعدم عمل غير الشيخ به لايتمد عليه ولكن الاحوط ذلك واحوط منه تمام القيمة .

٢- لو اشترك المحرم و المحل في صيد عبر حرمي . لاشكال في عدم ثبوت شيء على المحل - واما المحرم فالظاهر ان عليه العداء - فانصوص الباب تدل على ان المحرم كما يثبت له العداء لو استقل بالصيد كك يثبت له في صورة الاشتراك . و النصوص وان كانت في مورد اشراك المحرمين - الا انه من الضروري عدم دحل كون الشريك محرما او محلا في ذلك

٣- لو اشرك المحرمين في اكل الصيد - كان على كل واحد منهما فداء - لما مر من ان اكل الصيد كلا او بعض موجب لثبوت العداء - ويشهد به مضافا الى ذلك حر يوسف الطاطري المتقدم والظاهر انه لم يحاول فيه احد

٤- لورمي اثنان صيدا فقتله احدهما و احفظا الاخر كان على كل واحد منهما فداء كامل بلا خلاف الا ان الحللي معاه عن المحطى ويشهد للمشهور صحيح (١) صريسي بن ابي عن ابي جعفر عليه السلام عن رحبين محرمين رميا صيدا فاصابه احدهما لرم كل واحد منهما العداء وحر (٢) ادريس بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن محرمين يرميان صيدا فاصابه احدهما الحراء بهما او على كل واحد منهما قال عليه السلام جميعا بعدى كل منهما على حدة و ما الحللي فحيث انه يرى عدم حجية حر الواحد فقد اتى بما ذكر - ولا بأس به على مسلكه

و هل يتعدى الى الاكثر من اثنين - سواء تعدد لمصيب او المحطى - ام لا ام يتعدى بالنسبة الى المصيب دون المحطى وجوه - اظهرها الاخير - فان ثبوت الحكم للمحطى على خلاف الاصل فتعين الاتصاف على المتيقن - والرجوع في غيره الى الاصل - واما بالنسبة الى المصيب فمقتضى ما تقدم من النصوص في اصل

المسألة - هو ثبوته .

٥- لورمى محرم صيداً فاصابه وجرحه ثم رماه محل فقتله - لاشئ على المحرم ان كان فى غير الحرم - واما المحرم فعليه الفداء كاملاً ان كان جرجه مساياً بجموع لاعداد لقتله - لما تقدم من ن فى لاعاة على الصيد ايضا الفداء - وان لم يكن دجىلاً فيه اصلاً فمقتضى لقاعده عدم وجوب شئ عليه ان لم يكن الصيد ملكاً لشخص ولكن ادعى المصنف فى محكمى المستهى الاحماع على الصمان فى اجراء الصيد وكلمات غيره بصا صريحة فى لزوم شئ عليه - وح (قد يقال) ان فيه ربح قيمة الفداء - لنصوص ابوارده فى كسريد الصيد او رجله كصحيح (١) على من جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن رجل رمى صيداً وهو محرم فكسريده او رجله فمضى الصيد على وجهه فلم يدر الرجل ما صنع لصيد قد غلب عليه الفداء كاملاً او لم يدر ما صنع لصيد فان رآه بعد اكسريده او رجله وقد رعى وانصالح فعليه ربح قيمته - والصبر فى قيمة الفداء لا يصدق فيه - وبما نصبت و نحوه خبره (٢) الاخر - و مثلها حر (٣) ابي بصير (ولكن) النصوص فى لكسر - و سراء الحكم الى العرج يتوقف على دليل - فالأظهر انه يتصدق بشئ بحسن انطائه على الارش - نعم لو رماه وكسر رجله وغيره من احواله - عليه ربح قيمة الفداء للنصوص المقدمة . ولو لم يعلم انه هل كادرميه دجىلاً فى الصيد او فى قتله - ام لا - فانظروا ان عليه الفداء كاملاً - وعن بعض دعوى الاحماع عليه - ويشهده جملة من لنصوص كحبر (٤) ابي بصير عن الصادق عليه السلام فى محرم رمى طلياً فاصابه فى يده فمرح منها قد عليه السلام ن كان لطى مشى عليها ورعى عليه ربح قيمته وان كان ذهب على وجهه فلم يدر ما صنع فعليه الفداء لانه لا يدرى لعله قد هلك - ونحوه غيره - وهى ايضا كالنصوص السابقة فى الكسر والعرج ولكن يتعدى فى هذا الحكم الى العرج لما فيها من التعجيل الشام للمقام بل خبر (٥) السكونى عن جعفر بن محمد عن آتاته عليهم السلام عن امير المؤمنين

١- تهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ الطبع الحديث

٢- الوسائل باب ٢٨ من ابواب كفارات الصنوت وانما حديث ٢-١

٣- الوسائل باب ٢٧ من ابواب كفارات الصيد وبعها حديث ٥-٢

في الحرم نصيب الصيد فيديه ثم يرسله قاتل عليه جرائه - بالمطوق يدل على الحكم في لمقام ساء أعلى ان المراد بالجزاء هو الفداء - لانه الفرد الكامل من الجراء .  
٦- لورمى صيدا فلم يصبه - اوشك في الاصابة وعدمها - او اصابه ولم يؤثر فيه - اوشك في التأثير - فلا شيء عليه - بل اطلاق في الثلاثة الاوله الاما من القاصي في الثاني - وعنى الاظهر في الرابع وفاقا لعدد المدارك والعاصل المراقى - وظاهر الدفع والتحرير التوقف فيه لعدم الدليل - و الاصل يقتضي عدم مصافا الى حرر اى نصير المتقدم في الثالث - ولكن لما تكرر دعوى الاحماع في كلامهم عني لروم الفداء في الصورة الرابعة - فالاحتياط لا يترك .

٧- لو كان محرما في الحرم فصر ب طير على الارض فقتل بعد ان اصطاده كان عليه الجراء وفسان - كما صرح به غير واحد وان اختلفت تعارضهم - فمهما عرفت وهو المحكى عن لوسنة والمهلب - ومنها لتعبر بان عليه دما وقسمتين كما في الشرايع و نقواعد وغيرهما - ومنها - ما عن النافع - ان عليه ثلاث قيمات والاصل فيه حر (١) معروفة بن عمار سمعت ما عند الله ﷻ يقول في محرم اصطاد طيرا في الحرم فصر به الارض فقتله قال (ع) عنه ثلاث قيمات قيمة لاحرامه - و قيمة للحرم - و قيمة لاستنصهره بانه - لم يحرم صعبه بالعمل ولا كلام بالنسبة الى قيمتين منها احدهما للحرم - والاخرى للاستنصفار .

بما الكلام في ما يجب بالنسبة الى الاحرم - والنص اص على القيمة - و لكن لما كانت القيمة قابله لان يراد بها الفداء و الدم - فقربه فوله لاحرامه تحمل ثمة على ارادة لدم بالنسبة الى ما فيه ذلك من الطيور (وهل) يمدى من الطير الى الجراء - او الى غيره من الحيوانات الظاهر ذلك - لعموم التعليل - وما في الجواهر من انه لا جابر للحرم بالنسبة الى ذلك - عرفت - فان لحرر انحر صعبه بالعمل - فهي الاحد بدلالته من عموم واطلاق لاحتاج الى العمل فانه لا ضعف فيها .

## حكم من احرم ومعه صيد مملوك له

( وكل من كان معه صيد ) مملوك ( يزول ملكه عنه بالاحرام ويجب عليه ارساله )

فان امسكه صممه ) فهو بافروغ :

١- من كان معه صيد مملوك فاحرم (هـ) يزول ملكه عنه كما في بعض وعص  
 الشيخ والقاضي والمصنف في غير الكتاب والمحقق وعبرهم بل ظاهر المتن اتفاق  
 الاصحاب عليه بل عن لعلاف دعوى الاجماع عليه (ام) لا يزول كما عن الاسكافي والشيخ  
 في بعض كتبه وقوله جماعة من المتأخرين وجهان استدلال الاول بوجوه (الاول) عموم الآية  
 الكريمة (١) واحرم عليكم صيد البر - سواء اُعلى ان الصيد فيها ليس بمصدرا - وقوله (اولا)  
 ان كون الصيد في الآية اسما غير نسب (و ثانيا) قد تقدم ن حذف لملوك و ن اورد  
 العموم الا ان الظاهر ارادة التصرفات الخارجية منها دون الاعتدال لعدم كونها تصرفا  
 في الصيد كما مر مفصلا في بحث حرمة الطلب على الماحرم (وثالث) سواء به المهر  
 وهي لا تقتضي روال الملكية كما انها لا تقتضي فساد لمعاملته (اثنى) انه لا بد  
 ابتداء فأكده استدلة وقوله (اولا) يمنع لاصل وان اشتهر وسبى انه قد تقدم في بعض  
 الفروع السابقة تحقيقه (و ثانيا) انه لا دليل على إخراج على فرض ثبوت لاصل لا  
 لقياس (الثالث) انه يجب ارساله كما يأتي - ولو كان باق - كان له التصرف فيه  
 تصرف المالك في اموالهم (وقوله) على فرض تسليم المملوك بمنع المملامة لعدم لدليل  
 عليها - وبعبارة اخرى حوار الامساك من آثار الممكة وقيل للامساك عنه كسبر  
 لآثار (مع) به لو ثبت لزوم ارسال بعنوان الإخراج عن الملك كما هو لسان بروايت  
 كان ذلك بنفسه والاعلى عدم روال الملكية - و الا كان الامر بالإخراج له و لا  
 (الرابع) الاجماع - وقد مر عدم حجية عبر التعدى منه - ولا يظهر عدم روال للملكية  
 للاصل والاستصحاب .

٢- يجب عليه ارسائه - والظاهر عدم الحلاف فيه - و يشهد له خبر ابي (١)  
سعيد المكارى عن ابي عداقة عليه السلام لا يحرم احد ومعه شيء من الصيد حتى يحرمه  
عن ملكه .

٣- لو لم يرسله فمات فصلا عما لو اتلفه - لزم صمائه كما صرح به غيره .  
وفي المنتهى دعوى الاجماع عليه لحسن بكر بن (٢) اعين قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن  
رجل اصاب طيما فادخله الحرم فمات الطي في الحرم فقال ان كان حين ادخله حلي  
سبيله فلا شيء عليه وان كان امسكه حتى مات فعليه العداء - وهو وان احتصن بالحرم  
لكن بصيغة الاجماع ثبت في غيره كما لو مات بعد الاحرام قبل دخول الحرم  
و لو لم يمكن الا رسال ليس عليه ضمان لاحتصاص الحر بصورة الا مكان  
« و لو لم » يرصه حتى يصار محلا - ولم يكن قد ادخله الحرم - فلا شيء عليه  
سوى الاثم - فهل يجب عليه ارسائه بعد الاحلال - مطلق - ام لا يجب كك  
ام تعصل بين ما اذا وجب عليه حال الاحرام بان كان متذكرا فاهمل - و بين ما اذا لم  
يكن واجبا عليه - فيجب في الاول دون الثاني - وجوه - مدرك الاول - الاستصحاب  
ويظهر وجه الثالث - انه مع عدم وجوبه عليه في حال الاحرام لا يقين سابق فلا  
يحرى لاستصحاب « و حيث » ان المحار عدا عدم حرمان الاستصحاب في الاحكام  
الشرعية الكلية - فالأظهر هو الثاني - كما جرم به المصنف في محكي القواعد و  
على القول بعدم الوجوب جازله دية لعدم المانع عنه - ولو دية ليس عليه ضمان  
عدم الدليل فما افاده المصنف ره في محكي المنتهى - من ان الوجه الضمان ضعيف .  
٤- و لو كان له صيد ولم يكن معه بل كان نائبا عنه لم يرل ملكه عنه كما عن  
غير واحد من الاساطين - بل تكرر منهم دعوى نفي الحلاف فيه - و يشهد به جملة  
من النصوص كصحيح (٣) جميل قلب لابي عداقة عليه السلام الصيد يكون عند الرجل

١-٣ - لومائل - الباب ٣٢ - من ابواب كفارات الصدقات ابها - الحديث ١-٣

٢- لومائل - الباب ٣٦ - من ابواب كفارات الصيد وتو بها - الحديث ٣



من الوحش في اهله ومن الطير يحرم وهو في منزله قال وما به من لا يبصره وصحيح ابن (١) مسلم - سألته عليه السلام عن لرجل يحرم وعنده في اهله صيد ما وحش واما طير قال عليه السلام لا بأس -

و كما لا يرول ملكه عنه فهل يجوز ادخله في ملكه ابتداءً ببيع او هبة و ارث وما شاكل ام لا - فمن لاكثر به لا يدخل في ملكه «ومدركه» اطلاق الآية الكريمة وقد عرفت انها لا تشمل التصرفات الاعتبارية وان كان المراد بالصيد فيها الاسم او حجر (٢) ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن قوم محرمين اشترى صيدا واشتركوا فيه فقالت ربيعة لهم احملوا لي فيه بدرهم فحملوا لها . قال عليه السلام على كل من سهم منهم شاة بدعوى انهم بين ثبوت العداء والحرمه - ودلالة الهبة عن المعاملة على العداء (ولكن) موسم الاول يكون لثاني غير تام قطعا - مع ان الحرم في الصيد مع الاماذا كان ثانيا عنه ولا ظهر انه يدخل في ملكه - وكذلك في الصيد معه - عايناه ان يكون حراما وعليه العداء .

## كفارة صيد المحرم

حاشي على (مسائل - الاولى - المحرم في الحل يجب عليه العداء والمحرمة في الحرم القسمة) وقد عرفت في محبت قتل الحممة - ان قيمة الحممة الشرعية درهم و قيمة فرحها نصف درهم وقيمة بيضاء ربع درهم (و يجتمعان على المحرم في الحرم) كما مر تفصيل ذلك كله .

اما الكلام في الاستثناء الذي ذكره المصنف به - قال - (ما لم يطلع بدنة فلا يتصاعف) وهو المحكى عن الشرح في النهاية والمسوط والتهذيب قال به يتصاعف البنية للمحرم في الحرم ما لم يطلع بدنة فلا يجب عليه غيره - وعن المعلى

١ - لو مسائل - الباب ٣٤ - من ابواب كفارات الصيد ونواحيها - الحديث ٢ -

٢ - لو مسائل - باب ١٨ - من ابواب كفارات الصيد ونواحيها - الحديث ٥ -

لتصاعف مطلقاً - بل قال ان ما قى اصحابنا اطلقوا التصعيف ( واستدل ) للثاني بطلاق الاحار كصحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان اصمت الصيد واب حرام في الحرم فالفداء مصاعف عليك وان اصمت واب حلال في الحرم فثمة واحدة وان اصمت واب حرام في الحل فاما عليك فداء واحد نحوه غيره ( ولا يثوبهم ) ان الصحيح يدل على تصاعف الفداء - لاعلى ما ذكرنا للقوم بانه يجب في صيد لمحرم في الحرم الفداء والقيمة - فيثبت ما عن الاسكافي والسيد في احد قوليه ( فانه ) قد تقدم في بعض المساحات ان الفداء في اللغة وعرف الاحار والفقهاء يستعمل في المقدر الشرعى - و لقيمة - مع ان احار الحمامة صريحة في ان عليه الفداء المصطلح والقيمة ( واستدل ) للاول بحرف (٢) الحسن بن على بن فضال عن رجل سماء عن ابي عبد الله عليه السلام في الصيد يصاعفه ما سواه من الدية فادفع الدية ليس عليه التصعيف - ومرسده (٣) الاخر عنه عليه السلام اما يكون الحرام مصاعفا فيما دون الدية حتى يبلغ الدية فادفع الدية فلا تصاعف لانه اعظم ما يكون قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب وحيث انهما مرسلا فما اعاده الحل احوط .

ثم انهما فرعا مما ساء - وهو مالو اجتمع جماعة من المصلين على قتل صيد فمن على كل واحد منهم الفداء كما عن القواعد والحلاف وغيرهما - ام على الجميع فداء واحد - ولكن نحن قدمناه وذكرناه في مسألة ما لو اشترك جماعة في قتل صيد فمن اراد قليلا رجعها .

## حكم الصيد سهواً أو جهلاً

(التاسعة يضمن الصيد بالقتل ) انما كان صماته (عمداً) بان يعلم انه صيد  
داكر لا حرام (و سهواً) بان يكون عمداً عن الاحرام او كونه صيدا (و جهلاً)

- ١ - وسائل - كتاب ٢٢ - من ابواب كفارات الصيد ورواها الحديث ٥

٢ - ٣ - ابوداود - كتاب ٢٦ - من ابواب كفارات الصيد ورواها الحديث ٢-١

بالحكم - أو خطأ - أو اضطارا الأيما من الحراد مما يشق، لتحرز عنه - ملاحف  
 بل في المستند بالأجماع لمحقق - والمحكى مستتبعا انتهى - وفي لريد من كل ذلك  
 بالأجماع المستتبص لفل انتهى (وبشهاد) به بصوص كثيرة - كصحيح (١) ابن عمر  
 عن الصادق عليه السلام في حديث - واعلم انه ليس عليك فداء شيء تبتة و أنت محرم  
 جاهلا به أو كنت محرم في حديث أو عمرتك لا الصيد فإن عليك الفداء بجهالة كان  
 وعمد وصحيح (٢) ليرطى عن الرضا عليه السلام عن المحرم يصيب انصيد بجهالة قال  
 عليه السلام كفاة قلت قد أصابه خطأ قال و اى شيء الخطأ عمدك قلت ترمى هذه  
 الحلة فتصيب بحلة اخرى فقد نعم هذا الخطأ وعيه الكفاة قلت فانه احدطايها  
 متعمدا فدمحه و هو محرم قل عليه الكدرة فت حلت فذلك الست قلت ان الخطأ  
 والجهالة والعمد ليسوا بسواء فدى شيء يقص المتعمد الجاهل والخطأ قال عليه السلام  
 انه اثم ولعب يديه - ونحوهما عبرهما وصريح صحيح الرطى تسوى لعمد مع  
 الخطأ والجهل - الا في الاثم (فما) عن المرتضى فده في الماصريات والانتصار من الباء  
 على التصاعف م مطلقا كما عن الاحمر اومع قصد نقص الاحرام كما عن الاول  
 للاحتياط - ولان عليه مع عدم البيان حراء والعمد اعظم فيجب عليه المصاعفة احتياط  
 في مقابل النص - واوه من ذلك دعوى لاجماع عليه .  
 (ولو تكرر الخطأ) اى تكرر من لمحرم الحاية عن عمر عمد اعم من الخطأ  
 والسيان (تكررت الكدرة) بلا خلاف انه بل لاجماع بقسميه عليه - بل لمحكى منه  
 مستتبص او متواتر - كذا في الحواهر بن وان كان عن جهل بالحكم الشرعى (وبشهادة)  
 بصوص كثيرة سيمر عليك بعضها .

بل (وكذا العمد) كما في المتن و عن ابن الحيد و الشيخ في المبسوط و  
 الخلاف و لسد و لحلى و الحلى (وعن) الصدوق في الفقيه و لمقع - و الشيخ في  
 النهاية و التهذيب - و القاصى - و الكت - و المالك بل اكثر المتأخرين - انه

لا يتكرر في العمد وهو ممن ينتقم الله منه . بل عن الكرسته الى اكثر الاصحاب و  
عن النيان انه ظاهر مذهب الاصحاب

و نصوص المقام طوائف (الاولى) ما يدل على تكرار الكفارة بتكرار الصيد  
مطلقا كصحيح (١) معاوية بن عمار عن سي عبد الله عليه السلام في المحرم بصيد الصيد قل  
عليه السلام عليه الكفارة في كل ما صاب و صحيحه (٢) لآخر عنه (ع) في محرم اصاب  
صيدا قال عليه السلام عليه الكفارة قلبون هو عاقول عليه السلام عليه كل ما عدا كفارة (الثانية)  
ما يدل على تساوي العمد العمد مع غيره في الجراء . الا في الاثم . كصحيح الرضا  
المتقدم . وهذا ايضا يدل على تكرار الكفارة لو تكرار لصيد عمد او لو فصل العمد  
بغير ذلك لسه عليه السلام لا الهة الا الله (الثالثة) ما يدل على عدم تكرار الكفارة مطابق  
كصحيح (٣) الحسن عن الصادق : المحرم اذا قتل الصيد فعليه حرثه و يتصدق بالصيد  
على مسكين فان عاد فقل صيد آخر لم يكن عليه حرثه ويستقم الله تعالى منه و حر (٣) حصص  
الاعور عنه عليه السلام اذا صاب المحرم لصيد فقولوا له هل اصبت صيدا قل هذا و انت  
محرم فان قال نعم فقولوا له ان الله تعالى مستقم منك و حذر الله فان قال لا فاحكموا  
عليه جراء ذلك الصيد . و يحوه ما عرهما (الرابعة) ما يدل على تكرارها في غير العمد  
و عدم التكرار في العمد . كمرسل (٥) عن ابي عمر الذي هو كالصحيح عن الصادق عليه السلام  
اذا اصاب المحرم الصيد خطاء فعليه كفارة فان اصابه ثانية خطاء فعليه لكفارة ابد اذا  
كان خطاء فان اصابه متعمدا كان عليه الكفارة فان اصابه ثالثة متعمدا فهو ممن ينتقم الله  
منه و القيمة في الاحرة و لم يكن عليه الكفارة . و يحوه غيره و لا بعد دعوى اختصاص  
اكثر الطائفة الثالثة بالعمد لظاهر قوله و ينتقم الله منه في حال العمد .

و كيف كان فقد يقال انه يجمع بين النصوص بحمل الطائفة الرابعة على ارادة

١- ٢- لوسائل باب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد و تو بها حديث ١- ٣

٣- ٤- ٥- ابوسنان باب ٤٨ . من ابواب كفارات الصيد و تو بها . حديث ١- ٣- ١

انه ليس عليه لحراء وحده بل وبعاقله - وكذا احبار الطائفة الثالثة - فتكون النتيجة ثبوت الكفارة في كل صيد (وفيه) اشياء من النصوص المتقدمة لا يصلح لذلك سبب مرس اس ابى عمير - مع - انه جمع لاشاهد له (والاولى) ان يقال انه بالطائفة الرابعة يقيد إطلاق الطائفة الاولى وتحمل على غير العمد وكذا الطائفة الثالثة . ان قلنا بشمولها لغير العمد ايضا فتحصل بالعمد واما الطائفة الثانية . فهي في بين فصل العمد في المرة الاولى - ومع لاعراض عن ذلك فعليه الاطلاق فقيد بالطائفة الرابعة (وان ابيت) الاعراض عن النصوص وانه لا يمكن الجمع بينها بوجه - فتعارض ويرجع الى المرححات وال ترجيح مع نصوص في الكفارة عن العمد لكونها موافقة لكتاب . والله تعالى حكم اولنا الحر . وبالاتفاق لمن عاد فيهم منه ان الاول ليس لمن عاد بل هو للسدى . وحيث ان الفصل فطرح للشركة فتدل لاية على انتهاء غير الانتقام . ومخالفة لاكثر العامة (فحصل) مما ذكره ان الاظهر هو عدم تكرار الكفارة في العمد (كما ظهر) بطلان الاستدلال للقول بالحر بالنصوص وكذا بطلان الاستدلال له بالاية . و ايضا لا يصح الاستدلال له بمادل على عدم لفرق بين العمد والحطاء وقد استدلل له مصدق الى الوجوه الثلاثة التي عرفت ما فيها (باصالة) لاحتياط (وباطلاقات) لكفره (وبانه) ح يلزم من القول بعدم التكرار . ان يكون من قتل جرادة ثم يعاد عليه كفارة الحرادة دون لعامة وهو لا يناسب الحكمة (وبانه) يلزم ان يكون دس من يقتل حرادة او رسورا عقيب بعامة اعظم من قتله العامة . وليس كذلك هو كما ترى لا يوافق اصول الامامية (ولكن) الاول يحرج عنه بالنصوص - واطلاقات الكفارة تقيد بها - والنية احتجادات في مقابل النص فالأظهر عدم التكرار .

ثم انه يسمى التثنية على مور - ١ - ان هذا الحكم مختص بالمحرم ولا يشمل لمحل في المحرم كما صرح به لشهد الثاني وغيره . فعليه يرجع الى ما يقتضيه اطلاقات الكفارة والاصل من التكرار (و دعوى) ان المراد من المحرم في الاحبار من يشتم من في الحرم (لاوجه لها) - ٢ - ان الاحبار مختصة بالاحرام الواحد . ولا تشمل

الاحرامين - من غير فرق بين ارتباط احدهما بالآخر كاحرام عمرة لثمنه و حجه  
وبين عدم الارتباط - تقارب زمان الكوار بينهما - ام ناعد - تحلل التكفير بينهما ام  
لم يتحلل - ففى غير المتيقن يرجع الى ما يقتضيه القواعد (ودعوى) ان المرتبطين  
بمنزلة احرام واحد - مع - انه لادلل على اعتبار وحدة لاحرام الا الاحماع والمتيقن  
منه غير الغرض (مدفوعة) بانه ان دل دليل تعدى على انهما بمنزلة احرام واحد  
لقلا بان مقتضى اطلاق دليل لىربل ترتب حكم احرام واحد عليهما - ومنها هذا  
الحكم و لكنه ليس كذا بل انما هو ترمى عرمى مباحى لاعرة به فى الاحكام  
ودليل الاعتبار ليس هو لاجماع بل ظهور النصوص - ٣ - ان فى كبر الفرقان نسب  
الى الشيخ فى النهاية و ابن الراح ، به كما لا كفاره فى العمد عقب العمد ، كذا  
لا كفارة فى العمد عقب الخطاء ، وفى سبه ذلك لى الشرح نظر ، و كيف كان فلا  
وجه له فان مرسل ابن ابي عمير الذى هو العمد فى هذا القول مصرح بالعمد عقب  
العمد ، فيبقى بقاء الصور تحت مادل على لزوم لتكرير مطلقا

(الثالثة لو اصر الى اكل الصبد والميتة) فيه اقوال (احدها) الاكل من  
الصبد والغداء وان لم يتمكن من الغداء يرجع الى لقواعد المقررة ولا بد للميتة  
ان كان لها بدل ، وهو المسوب الى العمد و ملارو الصدوق فى المقنع (ثانها) ما فى  
المنن قال ، (اكل الصبد وغداء مع المكمة والااكل الميتة) وهو المحكى عن  
القواعد والنهاية والمهلب ، لانها حرله اكل الميتة ، كما ان فى بعضها يتمكن  
الغداء حال الاكل ، وفى آخره ولو مع الرجوع الى ماله (ثالثها) التحجير بينهما  
وهو المنقول عن الصدوق فى الفقه ، قال بعد الحكم بالتحجير لا ان با الحسن  
الثانى <sup>الاصح</sup> قال يدسح الصيد و ياكله احب الى من الميتة - وعن ابن سعيد موافقته  
(رابعها) ما عن اطعمة الحلاف والمسوط والسراير و هو التخصيل بين ما اذا وجد  
صيدا مذبوحا دبحه المحل فى حل فاكله ونعديه وبين ان يعتقر الى ذبحه وهو محرم  
بعدم ذبوها دبحه محرم او دسح فى لحرم فاكل الميتة (خامسها) ترجيح الميتة مطلقا

وحكاه ابن دريس وقد تقدم في مسأله حرمة لصيد على المحرم بقى الروايات و ما  
في وجه لجمع بينها - والمختار عندنا من جمعها .

## فداء الصيد المملوك

(الرابعة فداء الصيد المملوك لصاحبه) كما في المنى و لشرابع و عن  
لما في الارشاد - وغيرهما من عن المسائل هكذا اطلق الأكثر - و اورد على هذا  
القول لشهد الثاني - فده شئ عشر شكلا - و لانس بقل كلامه بطوله لما  
فيه من فوائد .

قال و المفهوم من الدعاء بدم المخرجه بسبب الجدة عن الصيد من مال  
اوصوم و ارسال و هو شامل ايضا لما دارد عن فده اصب لملوك او نفس و لما اد  
كانت الحماية غير موحدة لصون الامول كالدلالة على لصيد مع المبشرة - و لما  
كان للمالك فيه بيع و غيره و لارسال و الصوم ، و لما كانت الجدة من المحرم  
في لجل ، و في الحرم ، و من لجل في لحرم فيشمل ما يمتنع به القفو و الحرم  
و مقتضاه انه لا يحب لله تعالى سوى ما يحب للمالك مع ان لقواعد المستقرة  
تقتضى ضمان الاموال بالمثل و القيمة كيف كان و قد يقتضى لجل في هذه  
المسألة ضمان ما هو اراد من ذلك كما اذا اراد الجراء عن القيمة او يمتنع عليه  
الامران و قد يقتضى ضمان ما هو قن بل لا يمتنع به المالك فلا يكون الاحرام موحدا  
للتقليظ ريادة عن الاحلال فتحصل في هذه المسئلة معالجة في مورد (مها) لروم الدية  
عوضا عن العامة مع انها قيمته و لو حب على عاصها المصاع ضمان قيمته و هي قد  
تكون اريد من ابدية و قد تكون اقن (و مها) قص ثمنها على المرو اعطائه للمالك  
على الوجه لندى سمعته في قصه على المسكين (و مها) ان الصيام مع لعجره يقتضى  
صباغ حق المالك المالى مع ان الصوم من حملة الفداء الشرعى و ابداه لله تعالى و بقاء  
ضمان الصيد للمالك خروج عن القاعدة المذكورة (و مها) لو كان المتلف بيضا موحدا  
للارسال فارسل الجاني و لم ينتج شيئا لرم صباغ حق المالك - و ن اوجنا القيمة

ها وبعبارة الأرسال لزم الحروح عن النص المعلوم ولو عجز عن الأرسال للكلام في الصوم بدله كما مر (ومها) لو كان المحرم مثلاً لأصم أيضاً مع العاشر (ومها) اجتماع الفداء من لياض المتعذر والسبب ح كك واعطته للمالك وربما يريد على ماله أصعافاً مضاعفة (ومها) لصمان لو كان المملوك حراماً في الحرم كالقناري فغره ثم عاد إلى المالك إلى غير ذلك من المعاملات للأصل المتفق عليه من غير موجب يقتضي المصير إليه وقد ذهب جميع من المحققين منهم العلامة في التذكرة والتحريير والشهد في الدروس و لمحقق الشرح على إلى أن فداء المملوك لله تعالى و عليه القيمة للمالك وهذا هو القوي لأنه قد اجتمع في الصيد المملوك حقان لله تعالى باعتبار الأحرار و الحرم و للآدمي باعتبار الملك و الأصل عدم التداخل فتح يراد لجانب مبرلة الفداء والقاصر بالصوم هي كل موضع يلزمه الصمان يلزمه هنا كيفية و كمية فيصم القيمة بقيمته و المثلي بمثله - ومثله الأرض في موضع يوحه لمالك ويجب عليه ما نص لشارع عليه هاتك تعالى ولو كان لأصم الفداء لله تعالى خاصة انتهى محصاً ونعمه على ذلك كله غير واحد ممن تأخر عنه - بل ذهب إلى ما احتاره جميع ممن تقدم عليه غير من ذكر كالشرح في محكي الخلاف والمسوط والمصنف في المنتهى بل ظاهر المنتهى دعوى الآفة ق عليه .

و هو الحق آدمي المقام ثنائياً من الأدلة (أحدهما) دال على أن المحرم إذا صم يجب عليه الفداء وفي جملة من النصوص - النصريح بأنه يتصدق به على المساكين كصحيح الحلبي في فداء الصيد - و صحيح على - فيمن أخرج طيراً من مكة أو صحيح الفداء فيمن لم يجد الجراء الآتية - و غيرها - أما الأبدال فأكثر بصورها كك (ثابتهما) ما دل على ضمان المتلف ما اتلفه فالمثل أو القيمة ولا تعارض بينهما فيجب العمل بهما جميعاً (ودعوى) أن النصوص الفداء بالأطلاق تدل على عدم لزوم شيء آخر غيره وإن كان الصيد مملوكاً - و دليل ضمان المال لصاحبه بالأطلاق يدل على أن عليه المثل أو القيمة خاصة و أن كان المتلف محرماً أو في الحرم فيتعارضان و



للسنة عموم من وجه كما عني بعض المحققين (عربية) وفيه لا مفهوم لشيء من الأدلة التي يدل به على عدم وجوب شيء آخر و لم يطوف من كل منهما لأعراض الأحرار ولا ظهر هو لقول بانه إذا كان الصيد مملوكا يجب عليه من أن يعدها بصره فيما عني له والعوض للمالك لمثل و لقسمه - هذا كله في الصيد للمملوك

(و) مدد الصيد (عمر المملوك) يتصدق به (بلا خلاف ولا كلام - ويشهد به جملة من النصوص كصحيح (١) روضة المتقدين، وقولنا أن صيد المحرم حمامة من حمام الحرم لى أن يسع الطي فسه ده يهرقه ويتصدق بمثل ثمنه - وإن أصاب منه وهو حلال فعليه أن يتصدق بثمنه و صحيح (٢) حلى عن الصادق عليه السلام عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه قال عليه السلام يأكل من صيده ويتصدق بآدمه و صحيح (٣) عني بن جعفر عن أخيه عليه السلام فمن حرر طرا من مكة فمات - فعليه ثمنها يتصدق به ونحوها غيرها .

بعم يتصدق بعض النصوص مافي لمن قال (و حرم الحرم يشتري لقيمته علفا لحمامه) كحبر (٤) صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام من أصاب طير في الحرم وهو محل فعليه ثمنه و لقيمة درهم يشتري به علفا لحمام الحرم و نحوه غيره وفي بعضها - أنه يتصدق بها - كصحيح على المتقدم و الجمع يقتضي لمياء على التحجير - كما صرح به في صحيح (٥) الحسن بن الصادق (ع) أن قتل المحرم حماما في الحرم فعليه شاة و قيمة الحمامة درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمام مكة الحديث .

١- الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب كذا، تمت وتوابها - الحديث ١

٢- الوسائل - باب ٢٠ - من أبواب أديع - الحديث ١٥

٣- الوسائل - باب ١٢ - من أبواب الصيد وتوابها - الحديث ٢

٤- الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب كذا، تمت وتوابها - الحديث ٥-٤

## محل ذبح الفداء ونحره

(الحامسة ما يلزمه في احرام الحج يسحره او يذبحه يسمى) كما صرح بذلك اما مطلقا - اوفى خصوص الصيد في كثير من الكتب كالخلاف والمسوط والنهاية وفقه القرآن للراوندي والفقير والمفتي والمراسم والاصباح والارشاد والفتية وحمل العلم والعمل والمفقه والكافي والمهذب والوسيلة والجامع وروضة الحائض والسرائير والشريع والنافع والقواعد والارشاد على ما حكى عن حمله منها . بل بخلاف كما عن غير واحد - وعن المدارك ان هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفا .

ويشهد به حجة من الصصوص - وهي ما بين مطلق - ومختص بالصيد - فمن الاول - (الحجر (١) المروى عن ارشاد لمعه عن الريان بن شبيب عن مولانا الهواد (ع) اذا اصاب المحرم ما يجب عليه الهدي فيه وكان احرامه بالحج نسحره يسمى وان كان احرامه بالعمرة نسحره نسكه وحر (٢) محمد بن عون الصبي عن ابي جعفر (ع) المروى مسندا في محكي تفسير القمي ومرسلا عن تحف العقول المحرم بالحج يسحر الفداء يسمى - والمحرام بالعمرة يسحر الفداء نسكة ومن الثاني - صحيح (٣) عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام من وجب عليه ذاب صيدا صابه وهو محرم فان كان حيا نسحره هديه الذي يجب عليه يسمى وان كان معتمرا نسحره نسكة قتالة الكعبة وموثق (٤) زرارة عن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام المحرم اذا اصاب صيدا فوجب عليه الفداء فعليه ان يسحره ان كان في الحج يسمى . فان كان في عمره نسحره نسكة . وان شأته تركه الى ان يقدم ويشتره فانه يجرى عنه . والمراد بالاحرام علم وجوب شراء الفداء من حيث صاده - الذي ورد النص بالامره وذهب الحلبيان الى وجوبه ونحوها غيرها .

٢-١- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب كفارات الصيد وتوايها الحديث ٢-١

٣- الوسائل - الباب ٣٩ من ابواب كفارات الصيد وتوايها - الحديث ١

٤- الوسائل الباب ٥١ من ابواب كفارات الصيد وتوايها الحديث ٢

وعن المحقق الأردبيلي (رحمته الله تعالى) في حواشي الهدى فداء الصيد في موضع لأصابة ون كان لأفضل التأخير واستدل به بمرسل (١) المصدق قال يُقْبَلُ المحرم بفدى فداء الصيد من حيث صاده وصحيح (٢) معاوية بن عمار - قال بفدى المحرم فداء الصيد من حيث أصابه وصحيح (٣) ابن عبيدة عن الصادق يُقْبَلُ إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد فوم حرائه من العلم دراهم - الحديث ولكن في مقابل لمصوص المتقدمة المعمول بها لا يصح هذه المصوص للمقدمة المتعين حمها، على غير طهرها - بإرادة لشراء من حيث أصابه في المرسل وصحيح معاوية وتقويم الجراء بعد صدق عدم الوجدان لأدبح الهدى في ذلك المكان -

ثم انه حيث يكون أكثر لمصوص في الصيد - وما هو عام لغيره غير بقى الصد « فقد يدل » بعدم وجوب ان يكون ذبح فداء غير الصيد يسمى - بل مرسل (٤) احمد عن الصادق يُقْبَلُ من وجب عنه هدى في احرامه فله ان يحره حيث شاء لأداء الصيد الحديث يدل على عدم لزوم كونه يسمى و «أورد عليه» ان المصوص المتقدمة ضعفها منجبر بالعمل والمرسل ضعيف لأرساله - مع انه قد ورد في التظليل صحيح دل على انه يجب ذبح كفاره يسمى - وسببى - وبصيغة عدم القول بالفصل يتم في غيره ايضا (اقول) ان استناد الأصحاب الى لمصوص المتقدمة سحره يحصر ضعف اسانها غير ثابت فالمتعين هو الرجوع الى إطلاق أدلة الكفارات لو كان و الأولى أصالة البرائة ومقتضى كل منها هو التحجير في الذبح باى مكان اراد - و ماورد في التظليل بصيغة عدم لقول بالفصل بينه وبين غيره يحمل على الاستصحاب - ولا يظهر ان المكلف محجير في الذبح بين الامكنة منه ان يؤخره الى ان يرجع الى بلاده - ولكن الاحتياط في لتظليل بعدم التأخير لأترك .

١ - لوسائل الباب ٣ من أبواب كفارات الصدقات معها للحديث ٤

٢ - ابوسائل - لباب ٥١ من أبواب كفارات الصدقات معها للحديث ١٠

٣ - ابوسائل الباب ٢ - من أبواب كفارات الصيد وتوايها - للحديث ١٠

٤ - الوسائل الباب ٣٩ - من أبواب كفارات الصيد وتوايها - للحديث ٣

هذا كله في محاح (و) اما ان كان معتصرا فصحة كما عن الدافع و لقواعد  
والخلاف و لم يسموا الاشارة و لفظه الحق والعنة وغيرها (وعن) النهاية والمسوط  
و اوسيه و المتصامع و روهن الحدان الصريح بانه يجوز للمعتصر ان يدبح  
غير كفارة الصيد يسمى (وعن) لسائر و الوسته و فقه اقرآب لروينى به يجب  
دبحه في العمرة لمتنع بها يسمى (وعن) والد الصدوق تجوز دبح فداء الصيد في  
عمره المتنع يسمى (و سئل) للاول بالصواب لتقدمه (وفيه) به ثم في فداء الصيد  
ولا يتم في عمره نصفه ما في عمره كما مر (واسئل) لثاني - بمرسل احمد المتقدم  
وصحيح (١) - عن لسائر - عن كفارة العمرة المفردة ان تكون هذا <sup>القول</sup>  
مكة الا ان ث - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
و صحيح (٢) - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
قول <sup>القول</sup> ث - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
(قول) - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
من ما دل على - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
للصيد وعمره - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
ولكن حيث - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
بمكة و سرحه صحيح في جوار - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
الى مى مطلقا ففي مورد مفردة لا بد و - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
والاول قصر المدة لا بد و - ب - حها ان يؤجرها الى مى و بعده بمكة احب الى و فصل  
لشبهة فالاحوط روى الدبح بمكة - و اما صحيح معاوية لمخصص بعمرة التمتع  
فقرنه قوله ان يؤجرها الى الحج - فسمه مع بصرى فداء الصيد ايضا في العموم من  
وجه والجمع لعرفى سقما بقضى الساء على جوار لتأخير فيها الى مى فتأمل

١- لوسائر ب ٢٩ - من بواب كراب الصيد و هو بها - الحديث - ٢

٢- الوسائل الباب ٢ - من ابواب الدبح - الحديث ٢

وفي غير فداء لصيد لا مخصص - ولكن من جهة عدم فداء الأكثر تبعين كون الذبح فيه بمكة او بمى على نحو التحريم سهما - توقف في الافاء - و لاحوط لرواه ذلك (فالمستحصل) من الجمع من لصوص ن لاحوط لرواه في كفارة الصيد هو الذبح بمكة - وفي غيره في العمرة المفردة هو بالخيار بين ان يذبحه و يحرمه بمكة او بمى و لا و افصل - وفي عمرة تمتع الاحوط عدم التأخير عن مى و الذبح بمكة الفصل

و ، انقول الثالث فلا نحصر في الآن ما يمكن يستدل به له سوى ما دللنا لعموم على به لاذبح اللمى كحجر (١) عبد الاعلى قد ابو عبد الله عليه السلام لاهدى الامن الاول ولادبح اللمى و حجر (٢) انكر حتى عبد عليه السلام ان كان هدبا و جافلا يحرمه اللمى و يحرمها غيرهما ولكنه يجب تخصيصه بمقدمة و ما ذكرناه ظهر مدرك انقول الرابع. ثم ان مقتضى اطلاق صحيحه مفسور و معاونة ان صدقات الكفارة الواجة محلها مكة او مى و جعلها بمكة فصل - ن كات البعثة في لعمرة و اما ان كانت في ابيح - فمن لشهد ن محلها مكة و مقتضى صحيح (٣) حرير عن الصادق عليه السلام فان وطء المحرم ببضة و كسرها فعليه درهم كل هد يصدر به بمكة و مى - هو التحجير بين مكة و مى و عمومه شامل لعمومه و اما ما عني انتهى من ان الصدقة مصرها مساكن الحرم و ان اردت المحصرين فيه فارجع الى ما حتره و ان راد لتوطنين فلا دليل عليه .

و هل يحصر لايمان فيهم كما عني المصنف ام لا كما عني سيد المدارك لظاهر هو ان عدم لاطلاق لصوص و اما الحديات الحرمه فلم ترد فيها نص يدل على تعيين مكان لصرف كفاراتها فالجانب محير في صرفها في اى محل شاء الا ن لاحوط اختيار مساكن الحرم اعم من المواطنين و غيرهم و ما الصوم في الحديات فلم يدل دليل

١-٢- الوسائل - باب ٤ من ابواب الذبح - الحديث ١٠٦

٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب تحريم الصيد و تو بها - الحديث ٧

على اختصاصه يمكن وقد قيل لأخلاف علمه في انه لا يختص بمكان دون غيره  
 بقى في لعدم شيء وهو ان يظهر لاحبار المقدمة ان مكة كلها محرمة ولكن  
 طاهر الكتاب تعين ان يكون البدح ( بالموضع المعروف بالحزورة ) - بالغاء  
 المهمة التي هي على وزن تمسوره - وهي الصحيح (١) من ساق هدب وهو معتمر  
 محرمة في البحر وهو بين الصفا والمروة وهي بالحرورة ( الا ان يظهر الاصحاب  
 عدم لزوم ذلك وانه يجوز في كل مكان من مكة - ويشهد به مضافا الى إطلاق احبار  
 السب حر (٢) عماد النصري جاء الى اسعد الله ليبلغ وقد دخل مكة بعمرة مستولة  
 واهدى هدبا فامر بمحره في سر له بمكة فقال له عماد بحر الهدى في سر لك وتركت  
 ان تمحره بغاء لكمة واب رجل فوجدك فقال له الم يعلم ان رسول الله ﷺ  
 بحر هدبه يمشي في الصحراء امر الناس فبحروا في مدارتهم وكان ذلك موسعا عليهم  
 فكذلك هو موسع على من بحر الهدى بمكة في سر له اذا كان معتمرا والذي يمكن  
 ان يكون مدركا بقوى المصنف رد ما لصحيح المقدم بصحيفة ان الغداء  
 بحكمه كما مر مضاف الى ما في مرسل (٣) احمد المتقدم من وجب عليه هدى في اخره  
 فله ان يبحره حيث شاء الا ان الصدق قال الله عز وجل يقول هدبا بالغ لكمة -  
 او انصوص لآمره بحر بمكة فانه لكمة كصحيح (٤) ابن سنان وشيء من ذلك  
 لا يصلح لبعض مدصر ححر النصري .. فاولي حملها على الفصل.

## حد الحرم

(السادس - حد الحرم) وهو ما احاط بمكة من جميع جوانبها .. وعن السيد

١- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

٢- الوسائل - باب ٥٢ - من ابواب كفارات الصيد وتواضعها

٣- ابوسائل - باب ٤٩ - من ابواب كفارات الفسوتواضعها - الحديث ٣ - ١١

القاسى ان له علامات مسية وهى الاصابع من جميع جوانبه حلاجه حدة وجهه  
لجعرانة فانه ليس فيهما بصاب واول من وضع الاصابع على حدود الحرم يرهيم  
حبل الله تعالى بدلالة حرثين - ثم قصى من كلاب .. قبل ثم اسماعيل - كما قيل -  
عدنان وقلعها قرينش ثم وضعوها لمام راه رجال مهم - ثم بعث رسول الله ﷺ  
عام الفتح تميم بن سبيد فحدوها ثم بعث عمر لتجديدها محرومة بن يونس و سعيديس  
يبروع وحويطب بن عبد العزى وارهز بن عبد بن فحدوها ثم حدوها عثمان - ثم حدوها  
معاوية - ثم اختلفوا والملوك الى عهدنا هذا

وهو يريد فى يريد وهو يريد اربعة فراسخ - بلا خلاف فيه بين المسلمين  
على الظاهر كما هو عند واحد النصوص شاهدة به جمع ما تقدم بقه فى شجره الحرم -  
( من اصاب فيه صيد اصابه ) وقد تقدم تفصيل ذلك - كما تقدم فى ضمن لمسائل  
المتقدمة حملة من احكام الحرم

بقى منها هـ وهو انه ذهب جماعة منهم الشيخان وابن حمزة الى وجوب  
القيمة لواقطاديين البريد والحرم ي من ول الحرم الى منتهى اسرود و هو امر - ح  
خارج الحرم وسمى حرم الحرم ( واسدلو ) له صحيح (١) الحسى عن ابي عبد الله  
اذا كنت معلا فى الحقل فقلت صيدا فم يبت و من اسرود الى الحرم وان غلبك  
جرائه فان فدت عليه او كسرت قرنه تصدق بصدقة ( و لكن ) تبين حكمه على  
لدى بقرية صحيح ( ٢ ) عند ارحم بن احمد عن عنه عن ارحم بن احمد  
فى الحقل وهو يؤم الحرم فيما بين البريد والمشهد فصدقه فى الحقل فصدى بقرنه  
حتى دخل الحرم فمات من دمته من عليه حراء فقال تعالى ليس عليه حراء اية مثل  
ذلك مثل من نصب شركا فى الحقل الى حد الحرم فوقع فيه صيد فاضطرب حتى  
دخل الحرم فمات فليس عليه جرائه لانه نصب حتى نصب وهو له جلال ورمى

١- الوسائل - باب ٣٢ - من ابواب كفارات الصيد و واجبهما الحديث - ١

٢- الوسائل - باب ٣٠ - من ابواب كفارات الصيد و نحوه الحديث - ٣

حيث رمى وهو له حلال فليس عليه مما كان بعد ذلك شيء الحديث

## كفارة الاستمتاع بالنساء

(الفصل الثاني في باقي المحظورات وفيه مسائل) . نسائه ( الأولى من جامع امرأته قبل أحد الموهبين ) سدا حرام لحج - ( قداما ودبرا عامدا عالما بالتحريم بطل حججه وعليه اتفاهه - والقضاء من قائل وبدلة سواء كان الحج فرضا او نفلا وعليهما مثل ذلك ان طأوعته وعليهما الا فرأى وهو ان لا ينفردا بالاجتماع ان حقا في القابل في موضع المعصية الى ان نزعنا عن المناسك ولو اكرهها صحح حجها ولا يتحمل عنها الكفارة ) صرح بجميع ذلك غير واحد من الاساطين وجمعة من هذه الاحكام اجماعة وحمله مشهوره .. و ستعرف بحقه لقول في كل واحد منهما - و لسئل ولا يصوص الرب ثم يحقه به بسفاد مهمل في هذه الاحكام .

عن النصوص صحيح (١) معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل محرّم وقع على اهله فقال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان لم يكن جاهلا فان عليه ان يسوق بدله و يفرق بينهما حتى نفصا المناسك و يرحما الى المكان الذي اصابا فيه ما اصاب وعلاه الحج من قابل - ومنها صحيح (٢) زرارة قال سألته عن محرّم عشي امرأته وهي محرمة قل جاهل او عالم قل احسني في اوجهين جميعا قال عليه السلام ان كان جاهلا ستعمر ارضيهما ومضا على حجهما و ليس عليهما شيء - وان كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذي حدثا فيه وعيهما بدلة وعليهما لحج من قابل فاد بلعا المكان الذي احدثا فيه فرق بينهما حتى يقصبا سكتهما و يرحما الى المكان الذي اصابا فيه ما اصاب - قلت فاي الحجتين لهما قال عليه السلام الاولى التي احدثا فيها ما احدثا و لآخرى عيهما عقوبة ومنها صحيح (٣) معاوية عن مولانا الصادق عليه السلام عن



رجل وقع على امرأته و هو محرم ول ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان لم يكن جاهلا فعليه سوق بدنه وعليه الحج من قبل ودا ينهى الى المكان الذي وقع به فرو محملاهما فلم يجسما في حبه واحد لا ان يكون معهما غيرها حتى يطلع لهندي محله ومعه خبر (١) على بن أبي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام عن محرم وقع على امه قال عليه السلام قد انى عظيم القسي قد ل سكرهه وله سكرهه قلب اسي وهما جميعا قال عليه السلام ان كان سكرهه فعليه بدنان وان لم يكن اسكرهه فعليه بدنه وعسها بدنه ويترقان من المكان الذي كان به ان حتى يسه اى مكة وعليه الحج من قبل لا بدنه - قال ودا سها لى مكة وهى مرثه ك ك ب قول عليه السلام نعم هى مرثه كما هى - واد اسها الى المكان الذي كان به ما كان مرقا حتى يحلوا ودا خلاصه بقصى عسها - فان اى كان بقول ذلك و به صحيح (٢) حمل عه عليه السلام عن محرم وقع على امه قال عه بدنه الى ان قد لب عليه شيء غيرهه عليه السلام قال عه الحج من قبل ومعه صحيح (٣) سعدان بن حاد عه عليه السلام عن رجل باسر امرأته وهى محرمه عليه السلام عليها فقال ان كانت العرثة اعدت بشهود مع شهود ار رجل فعليه هدى عليه السلام ما و يعرف بينهما حتى يعرف من الماسك وحتى يروح الى المكان عليه السلام واد اسها وان كانت العرثة لم تكن بشهود وسكرهه صحتها فليس عليها شيء ومعه صحيح (٤) على بن حمزة عن حه فى حديث فمن رقت فعس بدنه محررها عليه السلام قال عه لى غير ذلك من النصوص وتفريح البحث وهو باسحت فى حجب

لاولى ان وجوب بدنه والحج من قبل معنى عسها عليه السلام عن عه عليه السلام حد دعوى الاحماع عسها والنصوص المتقدمة دلة عسها (و) وجوب بدنه الحج فشيء من النصوص المتقدمة وعرفها لا يدل عه - لان لظاهر لاجماع عسها عليه السلام و يمكن

١- لوسائل - باب ٤ - من نوات كفارت الاستماع فى الاحرام - حديث ٢

٢-٢- لوسائل - باب ٣ - من نوات كفارت لاستماع فى الاحرام - الحديث ٣-٤

٣- لوسائل - باب ٤ - من نوات كفارت لاستماع فى الاحرام - الحديث ١-

ان يستدل له بناءً على ما سيأتي من عدم فساد الحج بمادل على وجوب اتمام الحج بعد  
لشروع فيه - وبمادل على فوريه وجوب الحج ان كان حجة الاسلام بل وكذا ساير  
ماوجب فوراً كالاستيجار والذرائع وما شاكل (واما) فساد الحج فقد ذكره جماعة  
مهمه الشيخ في محكي الخلاف والمصنف في كثير من كتبه وعن بعض اهل السرائر بل عن  
الفاصل المقداد انه اجماعى (ولكن) عن الشرح وجماعة ان الحجة الاولى مرصه  
و الثانية عقوة - فاذا انضم الى ذلك تلارم الفساد و عدم الاحزاء - اذ كمت ان  
اجراء المامى به عن امره عفى كك عدم الاجراء بالنسبة الى الفساد مصافاً الى دعوى  
الاجماع عليه - يستنتج انهم قائلون بعدم الفساد - كما اعاده الشهد قد في محكي  
الدروس ونقل مع ذلك مع الفساد صريحاً عن بعض الفصلاء ايضاً وبقه سيد المدارك  
و ظاهره احتيابه و على ذلك فان قلنا ان الثانية حجتة الاسلامية - كان قاسداً و ان  
قما بان الاولى مرصه و الثانية عقوة لم يكن قاسداً - يشهد للثاني - صحيح  
ررارة المتقدم .

وامتدل للاول بالاجماع لمقول عليه وصحيح (١) سليم بسند له عن الصادق (ع)  
فى الحدال شاة و فى الساب والعوق بقررة ارفقت فساد الحج ويحجر (٢) عبيد بن  
ررارة عنه (ع) فان كان طاف بالنسب طواف الفريضة فطواف اربعة اشواط ثم عمره عليه  
محرج فقصى حاجته فعشى اهله فقال احمد حجه و عليه بذية - و بالرصوى والذى  
بفساد الحج وبوجب الحج من قابل الجماع ولكن يرد على الاول (اولاً) انه لعدم كونه  
تعدياً على فرض ثبوته لا يكون حجه (وثانياً) قد عرفت اثناء جماعة بعده لفساد (وثالثاً)  
ان من المحتمل ارادة جمع ممن قال بالفساد انه فى حكم لفساد فى وجوب الاعادة  
(ويتوجه) على الثاني انه بقربة صحيح رراره المصرح بالصحة و ان الاولى مرصه  
يحمل على ارادة كونه فى حكم الفساد من جهة وجوب الاعادة (ويرد) على الثالث انه

١ - ذكر صدره فى الوسائل الباب ١ وديلته فى الباب ٢ من ابواب كفارات الاحرام - الحديث ١

٢ - وسائل - باب ١١ - من ابواب كفارات الاستمتاع فى الاحرام - الحديث ٢

غير معمول به ظاهر فان لم يحل لاعتقاد بالجماع بعد الوقوف بالمشر اجزاء خاصا و  
فتوى كما سيمر عليك (وتوجه) على الرابع انه لم يثبت له انتساب اليه عليه السلام - فاداً  
الاطهر عدم لفساد و ن الأولى فرضه والثانية عقوبة .

## التفریق بين الرجل والمرأة

واما لتفریق بين الرجل والمرأة فهو في الجملة اجماعى و النصوص المتقدمة  
تدل عليه - بما للكلام في انه على وجه الوجوب والاستحباب المشهور هو الاول بل  
سيد المدارك ادعى الاجماع عليه (وعن) ظاهر المسوط والهاية والسرائر والمهذب  
لاستحباب و يحتمل الخلاف ايضا (وعن) ظاهر لمختلف لثرد في لوجوب و  
الاستحباب (ظاهر) الاحبار المتقدمة وغيرها - الوجوب (واورد عليه) بانها متضمنة  
للجملة الحرة فلا يستفاد منها اريد من الرجحان (وفيه) ان الجملة الحرة طهر في  
الوجوب من الامر كما حقق في محله - فلا طهر هو لوجوب  
ثم ان هذا التفریق هل هو في كك المحض - كما عن الصدوقين والاسكافى  
و من رهرة بل عن الا حذر دعوى الاجماع عليه - ام في اثنية خاصة - كما في  
الشرائع قال وعليهما ان صرقا في حج لقضاء دابعا ذلك المكان انتهى وعن  
المابع والقواعد وجهان «الظاهر» من حراس اى حمرة وصحيح رارة المتقدمين و  
غيرهما - وجوبه في الاولى وظاهر صحيح معاوية المتقدم وجوبه في لثانية وحيث  
لات في بينهما - فيعمل بهما معا - فالاطهر هو لقول الاول

وهل يعتبر في لزوم التفریق في القضاء ان يسلكا ذلك الطريق و الا فلا يجب  
كما عن الصدوق والشهيد لا - الطاهر ذلك - لصحيح (١) عبيد الله بن عبي الحلبي  
نوحسه عن الصدوق عليه السلام في حديث قلت ارأيت من اتلى بالجماع ما عليه قال عليه السلام عليه  
بعدة الى ان قال ويفرق بينهما حتى يبرأ الدس و يرجع الى المكان الذي صابا فيه

١ - ابوساكن باب ٣ - من نوب كفارت الصيد وتوابها - لحدیث ١٣

ما اصاد قنت ارائت ان احدا عسى غير ذلك الطريق الى ارض احمرى يجتمعان  
قال عليه السلام نعم

ثم ان المرء بالفرق - ان لا يحلوا الاو معهما نكث - كما عن النهاية والمسوط  
والسراشر والمهدب ولفوا عدو غيرها - ويكون التعريق كسائه عن حصول المصاع  
عن الموقعة ولو محصور ثالث يصح معه حصولها فلا عذر محصور الروحة وغير  
المعبر - وبشهادة حملته من النصوص منها صحيح مدونة المتقدم - فم يحتملها  
في نخاع واحد الا ان يكون معهما عرهما - ومنها - عر دث .

ثم ان في عدة الافتراق خلافا بين لاصحاب مشأه احواف النصوص (وفي)  
بعضها الى بلوغ الهدى محبة - كحجر (١) معاونه من عذر عن الصادق عليه السلام يفرق  
بينهما ولا يجتمعان في حياء لا ان يكون معهما عرهما حتى يبلغ الهدى محبة (وفي)  
بعض آخر حتى يحل - كحجر على بن ابي حمزة المتقدم (وفي) ثالث حتى ينتهي الى  
مكة - كما في صدر حجر على بن ابي حمزة - في الحجة الاولى (وفي) رابع حتى  
يقصب المماسك كحجر (٢) محمد بن مسلم عن النضر عليه السلام في حديث فليجتمعا اذا قصبا  
المماسك (وفي) خامس حتى يرجعا الى المكان الذي اصادا فيه ما صادا كصحيح  
زرارة وغيره من النصوص المتقدم بعضها

وفي الرياض الذي يقتضيه لفرعي الجمع بين هذه الاحبار حمل تعدد هذه  
الغيات على تفاوت مراتب الفصل والاستصحاب فاعلاها الرجوع الى موضع الحظيئة  
وان احلها وقصب المماسك قبله ثم قصب المماسك ثم بلوغ الهدى محبة كما في الصحيحين  
وهو كناية عن الاحلال بدفع الهدى كما وقع الصريح به في بعض الاخبار المتقدمة  
ولكن الاحتياط يقتضي المصير الى المرتبة الاعنى ثم الوسطى سيما في الحجة الاولى  
انتهى (وفي) ان العار من النصوص ليس في المطوق بل بما هو بين مطوق مانع من  
المرتبة العالية ومفهوم مانع من المرتبة لى دونها ومعلوم ان لسة ح عموم مطلق

ويقيد طلاق الموهوم بالمنطوق - ويكون التبيح ان العاية هي علاها وهو الرجوع الى موضع المحطة مطلقا - اعم من الاداء و لقضاء - ويؤيد ذلك الجمع بين غايتين من لغايات في حمله من النصوص لاحطها (الا انه) ربما دعى الاجماع على ان القاية في الحجة القضائية قضاء الماسك لا يريد وبه قصد النصوص في فرق بين الاداء والقضاء كما افق به ابو علي فيما حكى عنه - وكذا ابن زهره - وايضا ادعى لاجماع على عدم لفرق بين لاداء والقضاء فيؤتم الاجماعان صبح ما افاده على من مساوونه من وجوب لافتراق في الاداء و لقضاء الى قضاء الماسك - وعلى عنه لعدوى محكي لتذكرة واستهى - ولكن حيث ان ثبت من الاجماع على لامتص (ولا يظهر) كون لغاية الرجوع الى موضوع المحطة مطلقا

## موضوع الاحكام المذكورة

لوجه الثانية - في بيان موضوع الاحكام - فنصى لطلاق لنصوص و لعدوى عدم الفرق بين لوطه في القبل او المبر لصدق المومن - بما حوده في النصوص - من لجماع و لوقاع و لاتمان و اندحوب و ابرفت على كل مهما (و سدل) بلاحتصاص الاول بالانصراف و تصحيح (١) من عمار عن اصدق ريد عن رجل محرم وقع على هله فيما دون لفرح قال <sup>الشيخ</sup> عليه مذهه و ليس عليه لفرح من قبل - يدعوى انه صاهر في غير الدر (و لكن) يرد على الاول معه - وعلى لثبي - صدق لفرح الذي هو من لرجلين كما عن لنهاه و القاموس و لمصباح و غيرها - على الدر بضا . ثم ان لصاهر عدم الفرق بين لانزال و عدمه لاطلاق النصوص - وهل يعتبر عيبوه الحشفة والا كون من الاثني دون لفرح - اه لا يعتبر بل يشمل الدليل ملو ادخل بمصها - لا بعد لقول بكفاية دخول بعض لا لاطلاق لنصوص جميعها فان ذلك قابل للمناقشة من لاطلاق صحيح (٢) معدومة من عمار عن ابي عبدالله <sup>عليه السلام</sup> عن لمحرم

يقع على اهله - قل لا ان كان اخصى اليها عليه بدنة والحج من قبل وان لم يكن  
اخصى اليها عليه بدنة وليس عليه الحج من قبل لصدق الانصاء اليها باذخار بعض  
العشقة - ونقييد ما دل على وجوب الفسل بالدخول بمادل على اعتبار النقاء المحتسب  
لا يلزم منه التقييد في المقام كما هو واضح

ثم بهل تشمل النصوص وطء الاجسة - و اللواط - مالا - الطاهر ذلك (لا)  
لما قبل من انهما الفحش والفساد والعقوبة الاولى - لدل على احتشيتهما تنسج من التكفير له  
بما اعلى ان البدنة والحج من قابل تكفر - سماعة انه بطير افي الباب فانه قد عرفت  
في الصيد ان الجاهل والنامي - اذا تكرر منهما الصد تتكرر الكدرة - و العائد  
ان تكرره الصيد لا تكرر تكفارة بالاضافة اليه (ولا) لان اتيان لاهل الماحود في النصوص  
مسي على الغالب المتعارف - فان اثبت ذلك تنوقف على دليل موقوف (بس) لان في  
بعض النصوص الماحود هو الرقت - وهو الجماع - كحجري (١) سلمان بن حاليه  
ومحمد بن مسلم وهو شملهما بل وشمل وطء الهائم ايضا - فالأظهر هو الشمول  
(واما) ما عر الحسي من ن في اللواط البدنة خاصة فلا وجه له - اذ اوشم لاجبار له  
كان اللازم ثبوت بقية الاحكام و لا فلا دليل على ثبوت البدنة ايضا - اذ لم يرل .

ثم انه لا خلاف في ان امرئ المطوعة مثل الرجل في جميع الاحكام المتقدمة  
بل حكى الاجماع عليه و شهد به كثير من نصوص الدب المتقدمة حممة منها - و  
خصوص حبر (٢) خالد الاصم قال صحب وجماعة من اصحابنا و كانت معا امرأة  
فلما قدما مكة جئنا رجل من اصحابنا فقال يا هؤلاء قد بليت - الى ان قال فقالت  
المرثة اسئلوا الى ابا عبد الله عليه السلام فاسئ قد اشتبهت فسالناه فقال عليه السلام عليها بدنة - فعلى  
هداير ادخنت ذكر روحها وهوائها في فرجها عالمة عامدة ترتب الاحكام المذكورة  
عليها - وفي ادخال ذكر الهيمة الكلام السابق ولكن الاظهرها لعدم الدليل .

## حكم المكروهة والمكروه

ثم انه لا خلاف في ان الاحكام المذكورة انما هي للعالم العام - فهو كالناسي او جاهلا فلا شيء عليه - اما الجاهل فينتصرح بذلك في النصوص - و اما الناسي و الساهي فليشمول الجاهل لهم - وللإجماع وعدم لقول - لفصل - بل ولمفهوم حملة من النصوص ادلو لم يشمها الجاهل لاشكال في شمول عبر العالم لهما - واما المكروه فان كان هي امرته لا شك في انه لا شيء عليها والنصوص المتقدمة وغيرها شاهدة به ولكن على روحها المكروه ايها بدتين بلا خلاف رغبة الاجماع كدادعي (ويشهد) به جملة من النصوص - فهاجر من امي حمرة وصحيح معاونه المتقدمان وغيرهما .

وهل يسرى للحكم الي مالمو كرههما ثابت على الجماع بان يشك له بدتاد ام لا اظاهر لعدم لعدم الدليل و احصص النصوص بكره الروح لاهله - و في خصوص الافتراق بالنسبة اليها كلام - فان مقتضى طلاق لا حار المتقدمة ثبوت وجوبه . ومقتضى مفهوم صحيح سليمان من حادثة المتقدم امتنع من شيء اشياء عيها عدم وجوده عيها ككذلك (ولكن) الحق يقبل ثبوتها لانما ايدى بل لصحيح معاوية المتقدم وان كان استكرها فعليه بدتاد وعليهما الحرج من قبل . وعليه - فلا يحتاج الى ما في المستند من الا استدلال للثبوت بما يشبه الاكل من القفا - وبه يفيد اطلاق نفي الشيء عليها في الصحيح (وكم فرق) بين ما افاده المحقق الرافعي من نفي الشيء عيها لا يشمل التعريق المذكور - و بين ما افاده سيد المدارك من مقتضى اطلاق نفي الشيء عدم وجوب لئله على الروح ايضا . وكلاهما كما ترى - واما لو كان المكروه هو الروح - اكرهه روحته ام ثالث - فالظاهر عدم ثبوت شيء عليه لما دل على حكم المكروه بصيغة لاجماع على عدم الفرق بينها وبين المكروه - وللتصريح في صحيح زرارة المتقدم بان الثاني عبوة ولا عقوبة على المكروه - ولحديث رفع ما استكر هو اعليه بناء على ما هو الحق من شموله لجميع الاحكام - وقد عرفت ان ما دل على

لروم بدنيين على المكروه بالكسر اسما هو في الروح - فلا بد من الاقتصار على امتيق  
فلا يثبت ذلك في المقام .

## الجماع بعد الموقفين

هذا كله حكم الجماع قبل أحد الموضعين (و) اما (لو كان) الجماع (بعد الموقفين  
(صحيح الحج) ووجب المدة على كل واحد منهما) بالاحلاف وفي الحواهر بل لاجماع  
بقسميه عليه - وفي الرياض نا جماع العلماء عنه في الحصة كما في كلام جماعة من في  
لذكره لو جامع بعد الوقوف بالموضع لم يفسد حجه وعليه بدنة لا غير عدد عمائنا  
ومع ذلك يشهد للحكم الاول حملة من النصوص كصحيح (١) معاوية بن  
عمار عن ابي عبد الله (ع) دا واقع الرجل امرأته دون مرد لقة او قبل ان يتي  
مرد لقة فعليه الحج من قابل قد ذهب عنه عدم وجوبه عليه ان كان بعده وصحيحة (٢)  
الاخر عنه (ع) ان وقع المحرم امرأته قبل ان يتي المرد لقة فعليه الحج من قابل  
ومرسل (٣) الصدوق قال الصادق (ع) في حديث ان جامع واست محرم قبل ان تغيب بالمعشر  
فعليه بدنة والحج من قبل وان جامعته بعد وقوف بالمعشر فعليه بدنة وليس عليه  
الحج من قبل - وقد تكرر ما ان مراسلات التي تنسب مصاصها الى المعصوم عليه السلام  
حرما حجة - وكان المرسل ثقة فلا إشكال في سده لحدوث (وبهذه) النصوص يثبت  
اطلاق ما دل على لزوم الحج من قابل على من جامع وهو محرم فحصل تلك النصوص  
بصورة الجماع قبل ذلك وبعد فسد تلك النصوص بما قبل الموقف لا يبقى دليل  
لوجوب التفريق لو جامع بعده والاصل يقتضي عدمه - مصاص الى عدم الخلاف فيه  
بل لا يبعد دعوى ظهور تلك النصوص بانها بالجماع قلنا - قدبر  
ويشهد للحكم الثاني - حملة اخرى من النصوص - عبر مرسل الصدوق المتقدم

١-٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب كدورات الاستماع في الاحرام - الحديث ١-١٠

٣- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب كدورات الاستماع في الاحرام - الحديث ٢-٢



كحبر (١) على بن جعفر عن ابيه عليه السلام قال سألت بي جعفر بن محمد عن عليهما السلام عن رجل وقع امرأته قبل طواف النساء منعداً عنه قال عليه السلام يطوف وعليه بدنة وحبر (٢) احمد بن محمد عن بي عبدالله عليه السلام عن رجل بي مرأته منعداً ولم يطف طواف النساء قال عليه بدنة وهي تحرى عليهما - وعي أو سائل هذا محمول على كونه قد طاف طواف النساء أو على كونها حائضاً والأحرار معذورون بالنساء له لما تقدم وحبر (٣) سمع من محرر به كان يستنع حتى إذا كان يوم الاحد طاف بالنساء وبالصفا والمروة ثم رجع الى مسي ولم يطف طواف النساء فوقع على امرأته فذكر - لأحدنا قالوا فلان قد فعل مثل ذلك فقال أبا عبد الله عليه السلام فامرته أن يحرم به - فسلمه فذهب بي بي عبدالله عليه السلام فسأله فقال ليس عليك شيء - بي أن قد صدقوا - ما يفتي ولكن فلان فعله متعمداً وهو يعلم وأنت فعنته وب لا تعلم لحدث الى غيره - من النصوص وفهم في حديث لصيدان البدنة حلتهم كلها فهم فيها هل تخص بالاشياء أم تشمل الذكر - وانه هل تخص البدنة بالابل أم بشيء غيره وقد عرفت أن الأظهر في الجهة الأولى التعميم والاحوط في الثانية التخصيص .

ثم نوافي بعض نصوص لعنه أن عليه ما حمل إطلاقه على البدنة - كما نوافي بعضها لأحرار من ان عليه حرور - برأيه لبدنه لما مر من اتحادهما - وأما ما في في بعضها مما ظاهره التحريم بين الابن والقر وأبش - فحيث لا عامل به فيحمل على رادة الترتيب كما سيأتي لا التحجير .

بقي في المقام شيء - وهو أن الأصحاب بعد ما فهم على أن هذا الحكم نأت بعد الوقوف بالمشعر - احتلوا في أنه هل يشترط الوقوف بعرفة وقبل الوقوف بالمشعر - على قولين (أحدهما) أنه لا يشترط له من هو من مصاديق النصوص السابقة المتضمنة للأحكام الأربعة - وعليه الأكثر (ثانيهما) ما عي لعنه وندبني والحلي - فقالوا أنه محكوم بحكم الجماع بعد المشعر والنصوص المتقدمه تشهد للاول - ولم يذكر والثاني

دليلا سوى ما تضمن ان الحج عرفة - ومادل على ان من وقف بعرفة فقد تم حجه - وهما مع ضعف سديهما محمولان على لثغه ، وعلى غير ظاهرهما وعلى اي تقدير لا يصالحان للمقاومة مع ما تقدم .

## لوعجز عن البدنة

(ولو جامع) المحرم (وقل طواف الريادة لرمعه بدنة) كما امر في مسألة الجماع بعد الوقوف بالمشرقتل طواف النساء لان المقام من مصديقها وانما اعاده لبيان حكم الابدال قال (وان عجز عنها فمقره اوشه) وهو المحكى عن التهذيب والقواعد و النافع (وفي) التذكرة و لمسهى وعن السوط والحريري والمهذب واللمحصر - فان عجز بمقرة وان عجز فشاة .

واما النصوص - فليس فيها شيء يدل على احد الرئيس - نعم في صحيح علي ابن جعفر المتقدم عن ابيه عليه السلام من روت فعليه بدنة بحرها وان لم يجد فشاة وفي صحيح (١) الحلبي وان جامع فعليه حرور او بقرة - وفي صحيحه (٢) الآخر - وان كان الجماع فعليه حرور او بقرة - ويمكن الاستدلال بها على القول الاول بعد حمل الاخيرين على ارادة الترتيب لا التحجير بقربة الاحماع وسائر النصوص كما تقدم - بد يدل ان مقتضى الاول انه مع العجز يتعين الشاة - ومقتضى الاخيرين انه يتعين البقرة فالجمع بينهما يقتضى التحجير - كما انه يمكن الاستدلال على القول الثاني بحبر (٣) خالد بن عافل عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اتى اهله وعليه طواف النساء قال عليه السلام عليه بدنة - ثم حثه آخر فقال عليك بقرة ثم حثه آخر فقال عليك شاه فقلت بعد ما قاموا اصلحك الله كيف قلت عليه بدنة - فقال انت موسر و

١-٢- اوائل - لاب ١٣ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - لحديث ٥-١

٣- الموائل - لاب ١٠ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - الحديث ١-

عليك بدنة و على الوسط بمرءه على الفرساة - و طاهره و ان كان بعد طواف  
لريادة لا ان الطاهر ان حكم ما قبله انصب حكم ما بعده ما لم يطف طواف  
السااء (و دعوى) ان الحكم على الوسط بان عليه الفره بمقتضى بجره عن الدنة  
(مدفعه) بان الحبر متضمن لقضية فحاصله و جوبه (ع) ايضا ليس كبرى كلية لان  
الوسط امر مقول بالتشكيك و عليه فلا بد من لاحد بالمتيقن وهو الترتيب المذكور  
ولكن الحبر ضعيف لان الصدوق قد يرويه باساده عن خالد بن عمار اقلاس - وفي  
طريقه ليه ضعف و جهالة (فما نقول) الاول ارجح - وان كان في الاستدلال لسدى  
ذكرناه تكلف - صف اليه ان طاهر بعض الروايات انه لا بد لسدى - كحبر (١)  
ابى بصير عن الصادق (ع) عن رجل واقع امرأته وهو محرم قل عليه جرور كوما  
فقل لا يقدر فقال (ع) يسمى لاصحابه ان يجمعوا به و لا يفسدوا - المحبوب  
ما فيه من الفساد على رادة النفس بفرقة غيره من النصوص (الان) ووفق لاصحاب  
على ثبوت الدل - بصيغته ما تقدم تلحظا الى اللزوم ما لقول الاول و لاق من  
الاحتياط الرومى - و احوط به احتياط القول الثاني

ثم ان الكلام يبقى في ان الدنة الواحدة بالجماع قل بالمشعر من اها بدلا ما لا  
طاهر افتاوى و النصوص انه لا بد لها - الا ان لمحكى عن اختلاف من وجب  
عليه دم في افساد الحج ولم يجد فعليه نفرة من لم يجد فسمع شاة - من لم يجد  
فقيمة البدنة ذراهم او ثمنها طعاما يتصدق به من لم يجد صام عن كل مديوم - و  
عن التذكرة و المنتهى الافاء بما ذكره من الترتيب و عن التهذيب ان لم يقدر على  
بدنة طعام سبتين مسكينا - لكن مسكين مدقان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما و عن  
العقبة و المقنع اد اوجبت على الرجل بدنة في كفارة و لم يجدها فعليه سبع شاة  
فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله و هكذا قول اخر ولم يذكر  
لها دليلا سوى مراسلات - و اجماع مقول - و خبر وارد في الصيدو لكن كبرى  
(و) قد ظهر مذكرناه انه (لوجامع) بعد طواف الربرة و (قل طواف

(النساء لزمه بدنة فان عجز عنها فقرة او شاء)

اما الكلام فيما افاده بقوله ( ولوطاف منه حمصا فلا كفارة ) و الظاهر انه المشهور بين الاصحاب (وعن) الحلى و كشف اللثام و حو بها عنه لو جامع قبل تمامه ولو شوطا (وعن) الشيب و اتاعه و المصنف في المحتسف انه يكفى في سقوط الكفارة مجاورة النصف - مدرك الحكم حبر (١) حمرون بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه طواف النساء و حده فطاف منه خمسة اشواط ثم عمره بطله فعاد ان يسره فخرج الى منزله فمضى ثم عشى حارته قال عليه السلام يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه و يستغفر الله و لا يعود وان كان طواف طواف النساء فطاف منه ثلاثة اشواط ثم خرج فعشى فقد افسد حجه و عليه بدنة و يغتسل ثم يعود فيطوف اسبوعا - و ضعف سنده لو كان معجز بالعمل و يكون من اجتمع العصابة على تصحيح ما يضح عنه في السدة مع انه حسن (والمشهور) استدلووا بصدره (والايراد) عندهم بانه لا يسمى الكفارة لان عدم الذكر اعم من عدم الوحوب «في غير محله» اد عدم البان في موقع لحاحه سماع ذكر و حوبها بالجماع بعد الثلاثة في مقابل المحلة كالصريح في عدم الوحوب

و بذلك كنه طهر ضعف القول الثاني - فانه لا مدرك له سوى طلاق مادل على به من لم يطاف طواف النساء و جامع عليه البدنة - و دعوى ضعف حبر ابن اعين اسندا و دلالة - و حيث عرفت صحة سنده و تمامه دلالة فقد اطلاق تلك الاخبار او شمل اطلاقه اثناء طواف النساء

و استدلل للقول الثالث بمفهوم قوله في ذيل الحر وان كان طواف طواف النساء فطاف منه ثلاثة اشواط الخ و اورد عليه «تاره» بانه يعارضه مفهوم الصدره و اخرى بان مفهومه عدم وجوب الكفارة بعد الثلاثة و قبل تحوير النصف و لا قائل به «ولكن» يرد الاول ان الصدر عر مشتمل على الشرط - و اما فرض السائل الخمسة و يرد

الثاني انه يقيد اطلاقه بالاحماع بالاطهر هو القول الثالث - و يؤيده - مدلل على ان من راد على النصف و حرج ناسيا - له ان يقرب منه اذ لم يمسى للكفارة على الفعل المرحص به لاحظ حمر (١) ابن نصير عن الصادق عليه السلام في رجل سبي طواف النساء قال **يُطْلَقُ** اذ رد على النصف و حرج ناسيا امر من يطوف عنه وله ان يقرب النساء اذا زاد على النصف .

## كفارة الاستمناء

من استمنى بعض كالعنت بده وملاعه عبره او غير ذلك - وقصد الامساء - واربل - عليه بدنة بالاحلاف - وان قبله بعضهم بكونه باليد اما الحلاف في به ( من ) يحب عليه امساء كما عني التهذيب والنهاية و المسوط والمهذب والجامع والمصنف بل عن الشيخ بنسبه الى لاكثر و طهره احتباره كالشهادين والكركي (ام) لا يجب كما من الحلى والحلى - و الشيخ في الحلاف والاستنصار وفي الشرايع وجماعة - و جهان اسدل الاول بموثق (٢) اسحاق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال يقول في محرم عشت بذكره فامسى قال **يُطْلَقُ** ارى عليه مثل ما على من تى اهله وهو محرم بدنه ولحج من قبل وصحيح (٣) من الصحيح سالت ما لحس **يُطْلَقُ** عن الرجل يعش ناهله وهو محرم حتى يمسى من عبر جماع او يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما قال **يُطْلَقُ** عليهما جميع لكفارة مثل ما على الذى يجامع - بدعوى - ان الكفارة ليست حصوص ابدنه بل لحج من قبل منها ولكن يرد على الصحيح (اولا) ظهوره في الدم وما شاكل - ولان تشمل لكفارة النجس من قابن (وثانيا) انه يعارضه مدلل من النصوص على ان من جامع دون الفرج لزمه

١- ابوساكن - الباب ٥٨ - من ابواب الطهارة الحديث ١٠

٢- الوسائل باب ١٥ - من ابواب كفارات الاستمناء في الاحرام

٣- الوسائل باب ١٣ - من ابواب كفارات الاستمناء في الاحرام

بدنة دون الحج من قابل كصحیح (١) معاونة المتقدم في لمحرم يقع على اهله  
 قل عليه ان كان أقصى اليها فعليه بذبه و الحج من قابل و ان لم يكن أقصى اليها  
 فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل - و نحوه صحيحه (٢) الآخر بل يعارضه ما  
 سيأتي في مسائل النظر بشهوة والتقبيل و ماشا كل و اما موثق اسحاق فهو اعم من  
 المطلوب من جهة عدم فرض قصد خروج لمسى من العت - و احسن منه من جهة  
 الاحتصاص بالعمل الخاص بالامناع من الالتزام بذلك في خصوص مورد - كما عن  
 الشرح الذي هو الاصل في هذا القول من القول به وقواء سيد لرباص (و دعوى) انه  
 يثبت ذلك في غير لغت بالدكر من انواع ما يسمى به - و بعدم خصوصية للغت  
 بالدكر و اما لانه اقبح من اتان الاهل ، ثبت في الامر - او لحسن مسمع الذي  
 رواه الاسكافي اذا برل الماء اما بعت بحرمه (بحرمه ح ل) و بدكره او بادمان  
 نظره مثل الذي جامع (مددعه) بان الاولين عنة مستطه - والثالث ليس بحجة لعدم  
 القطع بكونه روة - مع انه لا يكون صريحا في وجوب القضاء الاستعظيم المماثل فهو  
 هو محل نظر .

## الحجام في احرام العمرة

(ولو جامع في احرام العمرة قبل السعي بطلب ) عمره (وعليه بدنة و  
 قصاتها و اتمامها ) كما صرح به عبر واحد و طاهر لمسهى الاتفاق عليه في الحملة  
 وتفصيل نقول بالبحث في جهات .

١- لا اشكال فتوى وبما في ن الحجام في حرام العمرة المفردة قبل السعي  
 موجب لبدنة وقصاتها كصحیح (٣) بردين معاونة العجلي عن ابي جعفر عليه  
 رجل اعتمر عمرة مفردة فعشى ، انه قيل ان نزع من طوافه وسعه قال عليه بدنة لفساد

٢-١- الوسائل باب ٧ من ابواب كفارات الاستماع في الاحرام حديث ٢-١

٣- الوسائل - باب ١٢ من ابواب كفارات الاستماع في الاحرام - الحديث ١

عمرته وعليه ان يقيم الى الشهر الآخر ويحرج الى بعض المواقب فيحرم بعمره و  
 حسن (١) ابن رثاب او صحيحه عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعتمر  
 عمره مفردة ثم يطوف، ليست طوافاً لفريضة ثم يعشى اهله قبل ان يسعي بين الصفا والمروة  
 قال عليه السلام قد اوسد عمرته وعليه بدنة وعليه ان يقيم بمكة حتى يحرج الشهر الذي اعتمر فيه ثم  
 يحرج الى الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لله لا محرم منه ويعتمر وحده (٢) احمد بن علي  
 عن الباقر عليه السلام في رجل اعتمر عمره مفردة وطىء اهله وهو محرم قبل ان يبرع من طوافه  
 وسعيه قال عليه السلام عليه بدنة لعمرته وعليه ان يقيم بمكة حتى يدخل شهر آخر فيحرج الى  
 بعض المواقب فيحرم منه ثم يعمر وهذه النصوص كما ترى غير متفرعة لوجوب  
 اتمام لعمره - ولكن قطع المصنف والشهيدان وغيرهم بوقوع الرصاص ومستلهم  
 غير واضح لحلو الاخبار عنه بل ربما اشرفت بالعدم للتصريح فيها بالفساد وعدم  
 التعرض فيها به مع كون المقام مقدم حاجته انتهى .

وقد استدلل لوجوب اتمام بوجوه «احدها» به لا يجوز، شاء احرام آخر  
 قبل اكمال الاول «وقه» به محض بالاحرام الصحيح وثالثها «استصحاب» بقا حكم  
 الاحرام «وقه» مصداقي عدم خريان الاستصحاب في الاحكام، لكنه اشرعة، ان الاحرام  
 الصحيح - غير الاحرام الفاسد - ينظر لفروض موضوعا - ولا يجري لاستصحاب استدلال  
 الموضوع «ثالثها» ان الطاهر كون المراد مما في النصوص الاشارة الى ما ورد في  
 الجمع بل لعسر الامر بالانتظار الى الشهر الآخر للعمره قريبة على مراعاة ذلك بعمره  
 حتى لا يكون اقتران بينهما بل قد يشعر ذلك بان الاولى هي الفرض والثانية عقوبة  
 نحو ما سمعته في الحج ( وفيه اولا ) به في هذه النصوص صرح بالفساد ولم يصرح  
 بذلك في كثير تلك النصوص وهذه اشارة لاختلاف ( وثاني ) ان غاية ما ذكر  
 الاشعار بالدلالة - فالظاهر عدم وجوب اتمام ( ثم ان ) طاهر النصوص تعين بقا  
 القضاء في الشهر لدخولها وان قل بجواز تولي العمرتين او الاكتفاء بالفرق بينهما

ب عشرة ايام في غير هذه الصورة - ولا مانع من الالتزام به - (فما في الشرايع - من ان  
الافضل ان يكون في شهر الداخل حملا للامره في النصوص على البدل في غير  
محله (الا انه) لا يعتبر ان يمضي من عمرته الاولى شهر واحدا - بل يكفي يمضي  
الشهر الذي اعتز فيه.

٢ - النصوص المتقدمة محتصة بالعمرة المفردة - ولكن عن المدارك ان  
ظاهر الأكثر و صريح البعض عدم الفرق بينها وبين العمرة المتمتع بها - واستشكل  
فيه في محكي القواعد و تبعه غير واحد.

وقد استدلت ثبوت هذه الاحكام فيها ايضا بوجوه (احدها) ان العمرة المتمتع بها لا فرق بينها  
وبين المفردة الا في ان الاولى بعدها حج والمفردة ليست كذلك (وقيه) مع احتلاهما في بعض  
الاحكام انه لعل نفس هذا المقدار من العاوت او حب احتلاهما في هذا الحكم وعليه فلا يمكن  
التمسك بذلك (ثانيها) تنقيح المصطوف هو كما ترى (ثالثها) صحيح (١) معا وبه عن الصادق عليه السلام  
عن متمتع وقع على امراته ولم ينصر قال لا بأس بحر حرور او قد حشنت ان يكون قد نلتم  
حجه ان كان عالما - الحديث انما لا يحوف من طرق الفساد الى الحج بالجماع بعد السعي قبل  
التقصير ربما اقتضى تحق لفساد يوفو غ ذلك قبل السعي (وقيه) انه يقتضي النصوص منها  
الصحيحة الجماع بعد السعي لا يوجب الفساد قط - فكيف ينل به الحج - والمجوى  
انما يتمسك به مع ثبوت الحكم في الاصل - والا ولا (رابعها) ان العمرة المتمتع  
بها من اجراء حج الجمع و عيه فالنصوص في المسألة السابقة تشملها (وقيه) ان  
تلك النصوص محتصة من جهة ما فيها من القرائن بالحج معه - فاذا لا دليل يعتد به على

فساد العمرة المتمتع بها بالجماع في ثناء احرامها - ولكن الاحاط طريق النجاة

ثم انه على فرض فساده - هل يفسد حجه ايضا - لا - طاهر الحليين و  
صريح فخر لاسلام و لشهد الثاني البطالان وقد صرح الشهيد الثاني على ما نسب  
اليه بوجوب اكمال الحج ثم قصائهما استدلل له - ناهيا مرتطبان - (وقيه) ما افاده



سيد المدارك من ان الار تخط اما هو بين الصحيح مبهم لا العاصد (والحق) ان يقال ان  
وسع الوقت لانشاء عمرة اخرى في الشهر الداخل. فلا كلام. في انه يستطير فيتم في الشهر  
الداخل ثم يشأ الحج و دلم يسع الوقت انشاء عمرة اخرى قبل الحج . فلا شك  
في قوات حج التمتع و هل يعقب فرضه الى الافراد ام لا - ( في الجواهر )  
لامانع من التزام بقلاب الحج لى لافراد مع عدم سعة الوقت و ان اقلدت العمرة الى  
الافراد ( وفيه ) انه لا يكفى في ذلك عدم المانع بل لابد من قسامة دليل عليه  
و شمول أدلة العدول الى لافراد لمقام عبر طاهر. فلا طهر تاحير الحج الى القبل

٣ - اذا جامع بعد السعى - فلا كلام ولا اشكال في عدم فساد عمرة التمتع  
لصحيح معدوية لمقدم و غيره كما لا اشكال في ان عليه دما يهريقه بما الكلام في  
تعيينه فمن النهاية و التهديد و المسوط و لهدب و السرير و الوسيلة و لقواعد  
والجامع - انه يجب عليه بدنة للموسر و بقرة للمزسط و شاه للمعسر - و ما انصوص  
في بعضه عليه حرور - كصحيح معاوية المتقدم و كذا صحيحه (١) الآخر و في بعضه  
عليه حرور او بقرة كصحيح (٢) الحلبي و في بعضها عليه دم شاة - كبحر (٣) ان  
مسكان - والجمع بينها يقتضى الساء على التحجير و لكن لظاهر عدم لافراد به من  
حد (وعيه) فالساء على لثرتب كما قيد وفق بالاحباط مع كون السوط مع  
لا يقدر على بدنة .

و اما العمرة المعردة - فظاهر جماعة و صريح آخري مساواتها مع عمرة  
التمتع في عدم لفساد - ولكن سيد المدارك قال هو محتج الى دال - اقول  
دليله اختصاص دليل الفساد بما قبل السعى - فلا دليل عليه بعده و الاصل يقتضى عدمه

## كفارة النظر

(ولو نظر الى عمر اهلكه فامسى كان عليه بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فشاة )

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام -

لحديث ٣ - ١ - ٢ -

كما عن المهاقي والمسوط والسرائر والمهذب والجامع والناقع والقواعد بل هو  
 حيرة الاكثر - كما اعترف به غير واحد - و ان كان نعير الاكثر هكذا - عليه  
 بدنة ان كان موسرا و ان كان متوسطا فقرة و ان كان معسرا فشة الا ان الظاهر  
 اتحاد المراد .

وكيف كان ولم يصرح على طوئف (احداها) ما يدل على ان من نظر الى غير اهله فاعزل  
 فعليه دم . ولا فلاشيء عنه كصحيح (١) معاوية في محرم نظر الى غير اهله فاعزل قال (ع) عليه  
 دم لانه نظر الى غير ما يحل له وان لم يكن يرل نفس الله تعالى ولا يعد وليس عليه شيء (الثانية)  
 ما يدل على ان الموحب للكفارة النظر الى ما لا يحل له هو - موثقة (٢) ابي بصير  
 عن الصادق عليه السلام في رجل محرم نظر الى صديق امرأه او الى فرجها فامسى قال عليه السلام  
 ان كان موسرا فعليه بدنة وان كان وسطيا فعليه بقرة . وان كان فقيرا فعليه شاة - ثم  
 قال اما ابي لم يجعل عليه هذا لانه امسى اما جعلته عليه لانه نظر الى ما لا يحل له  
 صريح الاخير . ان الكفارة لاحل النظر حاصه . والاول . يدل على ان النظر من غير  
 الامة لا يوجب الكفارة (والجمع) سهما يقتضي الساء على ان الموحب للكفارة  
 هو النظر المؤدى الى لائمة لا مطلقا كما ان الجمع سهما يقتضي الساء على ان الواجب او لا  
 هو البدنة للموسر . ثم بقرة - ثم شاة - واطلاق الصحيح بان عليه دما يقيد بما تضمنه  
 الموثق (الثالثة) ما يدل على ان من نظر الى غير اهله فامسى فعليه جرور او بقرة  
 فان لم يجد فشة كصحيح (٣) زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل محرم نظر  
 الى غير اهله فاعزل قال عليه السلام عليه جرور او بقرة فان لم يجد فشة (والجمع) بيه  
 و بين ما تقدم يقتضي حمل او فيه على التحجير المجامع للترتيب . اما لكونه مطلقا  
 و الموثق مفيد . ولانه ظاهر في التحجير غير المجامع للترتيب - والموثق صريح  
 في الترتيب (وسا ذكرناه) ظهر ضعف ما عن المقنع من الفتوى بما هو ظاهر صحيح  
 زرارة وتبعه بعض متاخرى المساحرين (كما) انه ظهر ضعف ما عن ابن حمزة - من الغاء

لشاة ( و اما ) ما عن المصنف و سائر رواة - من انه ان عجز عن الشاة صام ثلاثة ايام ( فم يجد ) ما يدل عليه - بالخصوص - و استدلل به - تارة بأنه اصل عام - و اخرى - بحوى قدمه مقامها في كفارة الصيد ولو بعد العجز عن اطعام عشرة مساكين ( و لكن ) الاول غير ثابت بحجج المصنف - و التعدي عن كفارة الصيد يتوقف على دين مفعود - فلا يظهر عدم وجوب شيء عليه مع العجز عن الشاة -

ثم مقتضى طلاق لص و الصوى - عدم الفرق بين قصد الأبناء و عدمه - و بين النظر بشهوة ولا - و لا بين معاد لأبناء و غيره ( فما ) عن الشهيد الثاني في المسألة - من انه ادّعى قصد الأبناء - او كان معاد لأبناء - ويلحقه حكم الاستمراء في غير محله لما عرفت من اختصاص حكم الاستمراء بالمورد الخاص -

ثم ان ظاهر النص ان المدار على صدق المفسر و المتوسط و الفقير - ففي المفاهيم الثلاثة يرجع الى المعروف و ان كان ذلك غير حائز عن الأشكال كما تقدم في بطلان المسألة - فالأولى بحمل على المرتبة تحت اشدته على القادر عليها و ان عجز عنها و لمعه و ان عجز عنها و لثاء كما عن المصنف و الشهيد ، القطع بذلك ( ولو نظر الى أهله بغير شهوة فامسى فلا شيء عليه و ان كان شهوة فمحرور ) والمراد به البدنة - لاختلاف في الحكمين بل عن بعضهم دعوى الاجماع عليه و عن المفيد والمرنضي عدم الكفارة مطلقا .

و النصوص مجتعة منها ( ما يدل على بطلان الكفارة مطلقا كصح ( ١ ) معاونة من عجز عن الصدق يخرج عن محرم نظر الى امرأته و منى او امضى وهو محرم قال الشيخ لأشياء عليه ولكن بغير قصد و بغير شهوة و ان حملها من غير شهوة فمضى او امضى وهو محرم فلا شيء عليه - و ان حملها او مسها بشهوة فامسى او امضى فعليه دم و قال في المحرم بنظر الى امرأته و بطلان شهوة حتى يبرأ قال الشيخ عليه بدنة

(و منها) ما يدل على ثبوت الكفارة مطلقا كموثق (١) ابي بصير المتقدم قلت له رجل محرم نظر الى ساق امرأة اولى فرجها فامسى قال عليه السلام ان كان موسرا فعليه مائة و ان كان وسطا فعليه نقره و ان كان ضيقا فعليه شاة ثم قال اما ابي لم اجعل عليه هذا لانه امسى اما جعله عليه لانه نظر الى ما لا يحل له - فان اطلاقه يشمل امرأته ايضا - و ما فيه من التعليق لا يصلح لاختصاصه لاجبيه لانه يمكن ان تجرى العلة في الروحة من جهة عدم لحب له لاجل الاحرام فلا مقيد للصدر - وتكبير المرأة يمكن ان يكون لاجل اعادة الاطلاق (و منها) ما يدل على ان النظر خاصة لا يترتب عليه الكفارة كحس (٢) على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل قال لامرأته أول لحاريتي بعد ما حلى ودم تطف ولم يسع بين الصفا و المروة اطرحتي ثوبك ونظر الى فرجها قال عليه السلام لاشي عليه اذا لم يكن عبر النظر (و منها) ما يدل على ان النظر اليها شهوة مع لاماء موجب للكفارة كحس (٣) مسمع قال لي ابو عبد الله عليه السلام يا دا سيران حالي المحرم صفة الى ان قال و من مس امرأته بيده و هو محرم على شهوة فعليه دم شاة - و من نظر الى امرأته نظر شهوة فامسى فعليه حرور و من مس امرأته اولارها من غير شهوة ولا شيء عيه (و منها) ما يدل على ان النظر اليها شهوة لا موجب للكفارة و لو امسى كموثق (٤) اسحاق في محرم نظر الى امرأته بشهوة فامضى قال عليه السلام ليس عليه شيء .

والتحقق ان يقال ان صدر صحيح معاوية - بقيد اطلاق الطائفة الثانية - فتختص بالاحسية - ثم دسه بقيد صدره مختص - تصدر بالنظر بغير شهوة (و ان كان ح في قوله ولكن ليعمل ويستعمره اشكال) وعلى اي تقدير الدليل الدال على ان النظر شهوة المؤدى الى الاماء موجب للكفارة لا اشكال فيه - وبوافقه الطائفة الرابعة والطائفة الثانية تدل على ان النظر المحدود دون الاماء لا يوجب الكفارة - فالجمع بين هذه البصوص

١- الوسائل - الباب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - الحديث ٢

٢- ٣- ٤- الوسائل - ابواب ١٧ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - الحديث ٧-٣-٤

يقتضى الساء على ان النظر بنفسه لا يوجب الكفارة . والنظر مع الاء اذا كان بغبر شهوة فكك - و ن كان شهوة فهو موجب للكفارة . و يعرضها الطائفة لخدمة و لكنها مطلقة من حيث ان يعى الشئ عيه اعم من يعى الكفارة - فيبدأ إطلاقها بما تقدم - وان بيت عن ذلك فتطرح لاعراض الاصحاب - فالمنحصل مما ذكره ظهري ما نسب الى المشهور .

( وكذا ) يجب لحرور (لوامسى عبدالملاعنة ) لصحيح (١) ابن لحجاج عن ابى عبد الله عليه السلام عن الرجل يعثر امرأته و هو محرم حتى يعى من غير حياء و يفعل ذلك في شهر رمضان قال عليه السلام عليهما جميعا الكفارة مثل ما على الذى يجمع - و المراد من الجزور هي البذنة كما مر .

### كفارة المس شهوة

بقى في المقام فروع لم يعرض بها المصنف - ره لا بد من التنبه عليها ١ . لو مس امرأته - فالمشهور بين الاصحاب - انه ان مسها شهوة فعليه دم شاة امسى ام لم يم - وان مسها بغير شهوة - فليس عليه شئ . و عن ابن حمزة ان في المس شهوة لدم مطلقا لا خصوص الشاء و عن الحلبي و حصيص الشاء بما ادايم يم و لا فائدة مع الاء (اقول) ما ثبوت الكفارة مع المس شهوة ولو امسى و عدم ثبوتها اذا كان من غير شهوة و لو مى - فيشهد لهما حملة من النصوص - منها حسن صحيح - و صحيح معاوية المتقدم في المسألة السابقة و منها صحيح (٢) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل حمل امرأته و هو محرم فامسى او امدى قال عليه السلام ان كان حملها او مسها شئ من الشهوة فامسى او لم يمى امدى اولم يمد فعليه دم شاة فان حملها و مسها بغير شهوة فامسى و امدى فليس عليه شئ و يحوماعيرها - (اما)

١ - لوسائل - باب ١٢ من ابواب كفارت الاستمتاع في الاحرام

٢ - اب وسائل - الباب ١٧ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - الحديث ٦

كون الكفارة هي الشاة فيشهد به حسا مسمع و الحلى و غيرها من الاحار .  
و استدلل لما ذهب اليه ان حمرة بقوله عنه في صحيح معاوية المتقدم . فعليه  
دم - (وفيه) انه مطلق يقيد اطلاقه بغيره من المصوص

و استدلل للقول الثالث (مما) في ذيل صحيح معاوية المتقدم - في المحرم  
ينظر الى امرأته او بر لها يشهوه حتى يرل فقال عنه بنية (و - به) (و - به)  
احش من النظر الذي فيه بنية و في الجواهر قلت بل طاهر الصحيح لم يور اعتبر  
النظر و الرول شهوة حتى يرل لالرول خاصة و ح فالندة للنظر انتهى (وفيه) ان  
طاهر المحرم بنية كلمة - او - الرول خاصة دون النظر فالحق ن يقال انه لا عراض  
الاصحاب عنه وعدم امينهم به لا يصلح مدر كالحكم الشرعى - و ان كان اقول  
بالتخيير خير بعيد .

٢- من قل امرأته هذه اقوال (الاول) انه ان كان بغير شهوة كان عليه شاة - ولو  
كان شهوة كان عليه حرور . وهو المحكى عن الهابة والمسوطو والحررو لدروس وعبرها  
بل سب الى الاكثر (الثاني) نقيض ثوب الكفارة بصوره الاماء . كما عن سائر  
وان سعيد - وان اطلق اولهما وجوبها بالقبيل وفده ثابتهما بالشهوة (الثالث) ما عن  
الحلى وهو انه ان كان بغير شهوة فعليه دم - و ان كان شهوة ولم يمن فعليه دم  
شاة - وان امي كان عنه حرور (الرابع) ما عن المصد والسيد والصدوق في لمقع  
و هو وجوب الندة مطلقا (الخامس) وجوب الشاة مطلقا سب الى الصدوق  
في الفقيه .

اما المصوص فهي طوائف (الاولى) ما يدل على ثوب الندة مطلقا كصحيح (١)  
الحلى عن الصادق عليه السلام في حديث قلت فان قل - قال عليه السلام هذا اشد بحر بنية  
وحير (٢) على بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل قل امرأته وهو محرم  
قال عليه السلام عليه بنية وان لم يرل وليس له ان يأكل منها ويخوها غيرها (الثانية) ما

يدل على ثبوت الدم عليه - لظاهر في إردده الشاة كحبر (١) لعلاء بن فضال عن الصادق  
 عليه السلام عن رجل وامرأة تمتعا جميعا فقصرت امرأته ولم يقصر فعلها فقال عليه السلام يهريق  
 دماوان كإناهم يقصر جميعا فعلى كل واحد منهما أن يهريق دما - وبحوه حرر ردة (٢)  
 (ثلاثة) ما يدل على لزوم لدمه مع كون النفس شهوة في صورة الأماء - و  
 لزوم الشاة مع كونه بدون شهوة ، كحس (٣) مسمع بن سيار عنه عليه السلام - بالناسبار  
 أن حال المحرم صيفه أفضل امرأته على غير شهوة وهو محرم فعليه دم شاة - وأدقل  
 امرأته على شهوة ومضى فعليه حرور ويسعفر الله لحدث (لا شك) في تقييد إطلاق  
 البطانة الثانية بالثانية - وأما إطلاق الطائفة الأولى فالسنة إلى لتقبيل بعير شهوة  
 يقيد إطلاقها بالثالثة أيضا - وأما السنة إلى أفضل شهوة في صورة الأماء -  
 هما متوافقتان فيعمل بهما - وما بالسنة إلى أفضل شهوة بدون الأماء - وبطائفة  
 الثالثة بمفهوم لشرط تدل على عدم ثبوت الدم فيه - والأولى تدل بالسطوق هي  
 ثبوتها - ولسنة م عموم مطلق من جهة التصريح بعدم الأثر في حرر على وعلة  
 كون التقبيل شهوة - وعموم من وجهه ما أعلى كون لتقبيل قد يكون شهوة وقد  
 يكون بعير شهوة - وعلى لتقديره بعدم تلك الطائفة ما على الأول هو صحيح وأما  
 على الثاني فتكونها أظهر - وعلى فرض التسوي والرجوع إلى المرححات فالترجيح  
 معها كما لا يحدى - فما عليه الأكثر أظهر

ثم إن المصوص محنصة بتقبل الرجل امرأته - أما العكس - وتقبل الرجل لأجنبية  
 أو العلامة - فالمصوص غير مشتمل لها - والمصطغير محرر الأصل يقتضى عدم ثبوت الكفارة.  
 ٣- لو سمع كلام امرأة من حنف حائط وهو محرم فتشاهد حتى أنزل - ليس  
 عليه شيء لبحر (٤) أى يصير عن أبي عبد الله عليه السلام (كما) أنه لو استمع على من يجامع  
 ومضى لم يلزمه شيء لعوثق (٥) سماعة عنه عليه السلام في محرم استمع على رجل يجامع

١- ٢- الم سائل ١٨ - من أبواب كفارات الاستمتاع في الاحرام - لحدث ٦- ٧

٣- لو سائل - ليد ١٢ - من أبواب نكاح الاحرام - لحدث ٣-

٤- ٥- لو سائل - ليد ٢ - من أبواب كفارات الاستمتاع في الاحرام لحدث ٣- ٢-

اعله يسمى قال عنه ليس عليه شيء ( واستثنى ) ثلثي الشهيدين من لمورد بين معتاد  
الأماء بذلك - لانه ح من الاسماء - ولكن قد عرفت ان الاستمراء مطلقا لا يوجب  
الكفارة ( وراجع ) ( وعن ) الاصحاب انه يعترف في عدم الكفارة عدم النظر ( وان ) ارادوا بذلك  
النظر الى المحامعة فهو منيب لما تقدم في النظر - وان ارادوا به النظر الى العاقل - كما صرح  
به في محكي المذهب فلا دليل عليه .

## كفارة عقد المحرم

( ولو عقد المحرم ) او المحل ( للمحرم فدخل كان عليهما كفارتان ) اي كان على كل  
واحد من العاقد والمحرم بدنة - بالاخلاف في العاقد المحرم - و على المشهور في  
المحل - ومذكرك الحكم موثق ( ١ ) سماعا - عن ابي عبد الله عليه السلام لاسمى للرجل الحلال  
ان يزوجه محرما وهو يعلم انه لا يحل له فبنت فان فعل فدخل به المحرم قال عليه السلام ان  
كانا عالمين فان على كل واحد منهما بدنة .. و على المرأة ان كانت محرمة بدنة  
وان لم تكن محرمة فلا شيء عليها الا ان تكون قد علمت ان الذي تزوجه محرما - فان  
كانت علمت ثم تزوجه فعليه بدنة ( والتوقف ) في الحر من حاجة لسماعة فسد  
المذهب كما عن المنتهى او من جهد ماعن الانصاح من ان الاصح خلافه للاصل ولانه  
مباح بالنسبة اليه فحمل الرواية على الاستصحاب ( في غير محله ) لما حقق في محله  
من حجبة الحر الموثق سيما مع عمل الاصحاب به مع انه قد جماعه بحسن مذهبه  
و كونه مباحا بالاصل لاسمع عن ثبوت الكفارة . و الاصل لا يقوم بالدليل - فلا  
يسقى التوقف في سد الحر ودلالته على وجوب البدنة ( وهو ) وان اختص بالعاقد  
المحل - الا انه بالمعنى يدل عليه مما لو كان العاقد محرما بصا ( ثم ان ) الحر مختص بصورة  
علم العاقد والروح ( فما ) عن الاكثر من التعميم لصورة جعلهما انصا ( غير تام ) ثم صريح  
ذيل التعبير ثبوت البدنة على المرأة ان علمت باحرام الروح وكانت محرمة ( فما )

١ - الوسائل الباب ٢١ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الانحرام



عن دروس الشهيد من العزم بالنعم اذا كانت محلة (صغير) لانه بعد لعمل به في الحكم الاول لادخله لضرره في لحكم لذى اصلا (ولو كان) لعاقده ولمرتفعه من دون الروح - لانجب لكفارة لاحتصاص لص بصورة احرام الروح ثم انه في ثبوت الكفارة لا فرق بين الدخول في حال الاحرام او الاجلال لاطلاق النص - وهذا بالنسبة الى الكفارة - واما بالنسبة الى وجوب الحج في لقاس - والائتمار - فقد تقدم الكلام فيها في مسألة الجمع في حال الاحرام فراجع .

### كفارة التطيب

(الثالثة من بطلب لرمه شاة سواء الصبح و الاطلاء والمحو والاكل) كما هو في الشرايع اجماعا كما في لمسى ورد فيها بعد لاطلاء ابتداء أو ستدمة و عن التذكرة ريادة قوله ضم و ماعلى به بالنسبة او علقته به الرثبة و احتفا و اكتحالا واصعدا لالضرورة و لثبوت مطلب و مرشاله بحث بشم الزبح او بشره بده و ثياب بده و لوداس بده طبا فمق بده فان تعدد ديت وحت العدة . ومن الفقهاء من لم يذكر به لكفارة اصلا كندبى ومهم من ذكرها لدهن خاصة كابن سعيد ومهم من ذكرها لاكل لطعام المطيب خاصة كالمهيد و بر حمة . ومهم من ذكرها لاكل وشم الكفور والمسك و امير و ارعمر ن والورس وصرح باله فيما عد ذلك كالحلى . ومهم من رادعى لاجرا استعمال الدهن الطيب و معنى الكفارة عما عدا مذكوره بالاجماع والاحبار و لاصل كالحلاف - الى غير ذلك من الاختلافات الواقعة في كلماتهم .

و لخصوص الواردة في المقام - النص محلقة (مهي) صحيح (١) رارة - عن مهي جعفر <sup>عليه السلام</sup> من اكل رعرانا معمدا او طعاما فطبت فلعوم فان كان ناسيا فلا شيء عليه (ومنها) صحيح (٢) ابن عمار في محرم كاتب به فرحة وادواها بدهن يمسح قبل <sup>عليه السلام</sup>

ان كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكس وان كان تعمدا فعليه دم شه بهريقه و مرسل (١)  
 حرير عن احمره عن ابي عبد الله عليه السلام ان لمس المحرم شيئا من الطيب ولا الريحان ولا  
 يتلذذه ولا يريح طيبه فمن اسلمى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع قدر سبعة ومثله صحيحه (٢)  
 عن الصادق (ع) وصحيح (٣) ان عمار عليه السلام في حديثه عن امي شيء من ذلك  
 فليعد عسبه وليصدق بصدقه بقدر ما صنع (ومنها) حرير الحسن (٤) بن زبد عليه السلام عده عليه السلام  
 في الاشياء فيه لطب يعمل به البدن والعسل محرم - و ردتم لاجرام فاطر وا  
 مرادكم فاعزلوا لدى لانتحتجون اله وقل بصدق شيء كفارة فلا تشرب لدى عسلت  
 به يدك ويحويه حره (٥) الآخر (ومنها) صحيح (٦) ردة عن القم عليه السلام من يتفطه او  
 قلم طفره او خلق رأسه وليس ثوب لا سعى له ليه او اكل طعام لا سعى له اكله وهو محرم  
 ففعل ذلك ناسيا او جاهلا فليس عليه شيء - ومن فعله عمد فعليه دمه (ومنها)  
 مرسل (٧) المفيد - قال عليه السلام كفارة من الطيب للمحرم - - عمر الله تعالى (ومنها)  
 المروي (٨) في قرب الاسناد للحميري لكل شيء محرر من عجت فليلك دم تهريقه  
 حيث شئت ومضمونها بعض نصوص اخر والجمع بين النصوص يقتضي انهاء  
 عني وجوب الشاة في اكل الطعام المطب و لدهن المطب متعمدا لصحيحه في رارة  
 و خبري ان عمار وقرب الاسناد لاصفة لاولين عن سير الاخبار لمخالفة لهما - و  
 كذا في استعمال ما يحرم استعماله من طيب - (وقد تقدم لمحرر في الطيب) لبحر قرب  
 الاسناد المحبر صفة لشهره - ولا تحب في عردكك - ما في استعمال غير الخمسة من  
 الطيب فلم يمر في محبت حرمة الطيب من احصاء الطيب في الخمسة - واما في صورتي  
 الجهل والسيان لصحيحه رارة المتقدمين (نعم) يستحب لتصدق ما ورد في الاخبار فيما  
 عدا ما ذكر - للاخبار المتقدمة المحمولة على البدن للاجماع ولما ذكر (ولا بأس

١- ٢- ٥- ٧- الوسائل - ابان ٢- من ابواب كفارة الاحرام الحديث  
 ٩- ٢- ٨- ٦-

٢- ٣- الوسائل - ابان ١٨- من ابواب كفارة الاحرام - الحديث ١١- ٨  
 ٨- ٦- الوسائل - ابان ٨- من ابواب كفارة الاحرام - الحديث ١- ٥

بخلق الكعبة) كما تقدم ذكره فيه مفصلاً .

## كفارة قص الاظفار

(الثالث في قلعهم كل ظفر من طعام) الى ان يبلغ عشرة او لشرين (و) ح ه (في)

اطفار) يديه ورجليه شاه مع اتحاد المجلس وثو تعدد فائقا) على ما هو المشهور بين الاصحاب - وفي المنتهى دعوى الاحماع عليه (وعن) الاسكافي في كل ظفر من قيمته مخبر ابينهما الى ان يبلغ خمسة فصاعد فبها دم كان في مجلس واحد فان فرق بين يديه ورجليه فليديه دم ولرجليه دم (وعن) الحلبي لقص كل ظفر كف من طعام وفي اطفار حدى يديه صاع وفي اطفار كسهما دم - وكذلك حكم اطفار رجليه (وعن) العمانى من اكسر ظفره وهو محرم فلا قصه فان قص فعليه ان يطعم مسكيا في يده

اما الاحار (فمها) ما يدل على ما هو لمشهور بين الاصحاب كصحيح (١)

بى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل قص ظفرا من اطافيره وهو محرم قال عليه السلام عليه في كل ظفر من طعام حتى سبع عشرة فان قسم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة قلت فان قلم اطافير يديه ورجليه جميعا فقال عليه السلام ان كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم وان كان فعله متفرقا في مجلسين فعليه دمان - هكذا رواه الصدوق باساده عن الحسن بن محبوب عن علي بن مهزيار عن ابي بصير ورواه الشيخ باساده عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابي بصير نحوه الا انه قال عليه في كل ظفر قيمة مدين طعام والمشهور اخذوا بالاول وفي المستدرك لا دلالة له على لزوم اشاة في ظفار لرجلين خاصة ولكن يمكن ان يقال ان قوله في ذيل الحروا ان كان فعله متفرقا فعليه دمان يشهد بذلك - ادلوه صا انه قسم اطافير رجليه ولائم اطافير يديه بعد ساعة ثبت بحكم الصحيح دم شاة - لقص اطافير الرجلين ولا يَحْتَمَل دحل قص اطافير يديه بعد ساعة في ذلك وهو واضح وخبر (٢) للحلي انه سأل عن محرم قلم اطافيره قال عليه مد في كل اصبع فان هو قسم اطافيره عشرتها فان عيه دم شاة - ونحوهما عبرهما (ومها) ما يدل على ان في تقليم الاظفار

متعمدا دم كصحيح (١) رذارة - عن ابي حمزة عليه السلام من قلم اطعمه ناسيا او ساهيا او جاهلا فلا شيء عليه ومن فعله متعمدا فعليه دم وحرمه (٢) الآخر عنه عليه السلام من نتف ابطه او قتم طهره او خلق رأسه ناسيا او جاهلا فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاه ولكن يفيد اطلاق هذه الطائفة بما تقدم من النصوص - كما ان اطلاق تلك الطائفة من حيث العموم للعالم العائد وغيره يفيد بهذه النصوص - فثبت ما اختاره المشهور (ومنها) ما يدل على ان في تغليب خمسة من الاطعمه دم شاة كصحيح (٣) حرير عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم ينسى فيقلم طمرا من اطعمه قال عليه السلام يتصدق بكف من الطعام قال فائنين قال عليه السلام كفبن قلت فثلاثة - قال عليه السلام ثلاث اكف كل طفر كف حتى يصير خمسة فاذا قلم خمسة فعليه دم واحد خمسة كان او عشرة او ما كان ونحوه مرسله (٤) عن احبوه عن ابي جعفر عليه السلام وقد اسدل الاستكافي بهذين الخبرين على ما اختاره من ان في الخمسة دما كما انه استدلالا اختاره من ان في كل طفر مائة اوقية - ناه مقتضى الجمع بين نقلي خبر ابي بصير المتقدم (اقول) يرد على الاستدلال بهذين الخبرين - ان الاول منهما في النسي الذي لا يجب عليه الكفارة اجماعا وبها - مع - انه والثاني الذي هو مرسل لاحابر له - تضمنتا التقدير بالكف من الطعام ولم يفت به الاصحاب فاما ان يحملان على لنية لانهما موافقان لمذهب أبي حنيفة نوعا على الاستصحاب واما الاستدلال الثاني - فبرده ان القليل ليساروا ينسب كى يجمع بينهما بما ذكر - بل هما روايت واحدة نقلت بحسين فمقتضى القاعدة هو الاحتياط ولكن قد عرفت ان الشهرة بل الاجماع يعصد النقل الاول وهو المعتمد (ثم انه) استدلال للحرم الاول مما حكم به الحلبي بصحيح حرز و مرسله - ولجزئه الثاني ناه اراد بالصاع صاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو خمسة امداد فيوافق المشهور (ومنها)

١ - ٢ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٥ - ٦

٣ - ٤ - الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٣ - ٥

مايدل على وجوب قصة من طعام مكدن قص كل طفر كصحيح (١) معاوية بن عمار  
و حسه من ابي عبدالله (ع) عن المحرم تطول اطفاره او يكسر بعضها فيؤديه  
قال عليه السلام لا يقص منها شيئا ان استطاع وان كانت تؤديه قليقها و ليطعم مكان  
كل طفر قصة من طعام ( و لكنه ) محتص بحال الاضطرار .. و لا لباس بالعمل به  
في مورده .

## تنبيهات

ثم انه يسمى التنبيه على امور ١٠ - مامر من لكفارة امتثشت مع العلم والعمد  
و ما مع السيان والجهل فلا كفارة اجماعا و شهدله صحيح ررارة المتقدم ( وكذا )  
لاكفارة مع لاكره لعموم حديث رفع ما استكروهوا عليه - اللهم الا ان يقل ان  
الحديث بما يرفع الحكم الذي في دفعه منه على الامة و لا امتان عليهم في رفع  
هذا الحكم .. نعم يرفع الحديث الحرمة التكليمية قطعا و لا تلازم بين رفعه و رفع  
الكفارة الا ان يقال انه لا كفارة على العمل المباح كما عن غير واحد بل قد مر في بعض  
المباحث السابقة ان التلازم بينهما في هذه المسائل اجماعى .

٢ - مقتضى اطلاق النصوص ان بعض الطفر كالكل لصدق الطفر بل المتعرف  
هو قص بعض - و انصراف النص الى قص ما يتعارف قصه كى لا يشمل قص اقل  
منه - لو سلم فهو بدوى يزول مع التوجه و لو قص في دهعات طفر اصبع واحدة  
لا تعدد الفدية و ان كان مع اختلاف المجلس لان النصوص تدل على ثبوت فدية  
واحدة في قص طفر كل اصبع ولم يدل دليل على اشتراط وحده القص .

٣ - نو قلم اطفار احدى يديه و احدى رجليه - فهل يجب اشارة لانه قلم  
عشرة اطافيره - ام تجب عشرة امداد - لانه لم يقلم اطافير يديه و لا اطافير رجليه  
و جهان ( اظهرهما لثاني ) فان الموضوع لوجوب اشارة في الصحيح اطافير يديه

و اطافير يديه و رجليه . وهى لاتشمل العرض قطعا - و الموضوع فى حشر الحلى  
اطافيره عشرتها - لاعشره اطافير - و التعبير الاول طاهر فى العشرة من عصو  
واحد ولو ستم شمول الحبله - يقع التعارض فيه وبين الصحيح - و الترجيح مع  
الصحيح كما لا يخفى .

٢- لو كان له اصبع ربيدة فى اليد و الرجل - فهل ثبوت الشاة يتوقف على  
قص طهرها ايضا ام لا - الظاهر ذلك فان صحيح انى يصير احد فيه اطافير اليدين و  
الرجلين - و انصرافه الى المتعارف قد عرفت ما فيه - الا ان حشر الحلى يدل على  
عدم توقفه عليه - ولكنه صعب - مع - ان السببة بينه وبين الصحيح هموم من وجه  
فيهتم الصحيح . صف له ان قوله اطافيره عشرتها طاهر فى ارادة جميع الاصابع  
والتعبير بعشرتها للعللة و بما ذكرناه طهر ايضا ان من له يد ماقصة اصبعها لوقص ماله  
من الاطافير وان كانت تسعة يشت الدم .

٥- لافرق بين و حوب الدم بين ما لو تحلل الكفر عن السابق قبل البلوغ الى حد  
يوجب الشاة و عدمه لاطلاق النص (فما) قيل من انه لو حلل التكفير تعدد المدحاجة  
بحسب تعدد الاصابع لانه المتأخر من النص و الفتوى غير تام .

٦- (و) لو انى احد تنقلم طهر لمحرم - و (على المفتى اذا قئم المستغنى فادعى  
اصبعه شاة ) لاجلاف احده و ه كما فى الحواهر - و يشهد به حبر (١) اسحاق عن  
ابى براهيم (ع) - فنت له ان رجلا احرم بقلم اطافره و كانت له اصبع عليلة فترك  
طهرها لم يقصه فافتاه رجل بعد ما احرم بقلمه فادماه فقتل على الذى افنى شاة و هو  
و ان كان صعبا يكرهنا المؤمن لكنه يجبر صعبه بالعمل و اما (٢) موثقة عن ابى-  
لحسن عليه السلام عن رجل سئى ان بقلم اطافره عند احرامه قال يدعها قلت فان رجلا من  
اصحابنا افتاه بان بقلم اطافره و يعيد احرامه فعزل قال عليه السلام عليه دم بهريقة - فيحتمل  
عود الصمير الى المستغنى - فلا يدل على العقاب - و على فرض عوده الى المفتى

يقيد اطلاقه بالحذر .

ثم ان مقتضى اطلاق النص عدم اعتبار احرام المعنى كما ان مقتضى التقييد في المعبر والاصل اعتبار الادماء (وهل) يشترط اهلية المعنى للاتقاء . او كونه كثر برعم المستغنى ام لا نسب الى جماعة اعصار الاجتهاد فيه بدعوى انه الماسر من النص . و فيه نظر . نعم . لظاهر عتار كونه اهلا للاتقاء برعم المستغنى . اذ الظاهر من النص انه انما قص ظفره مستنداً الى معنى المعنى وكان قد تركه قلبها . و معلوم به انما يستند اليها د كان برعمه اهلا لذلك (فما) عن نبي لشهيد في المسالك من استظهار صلاحية للاتقاء برعم المستغنى هو الصحيح . (وهل) يثبت الحكم لو نقل شخص فتوى المعنى بقصة فادماء . ام لا (لظاهر) هو الثاني لاحتصاص النص بالمعنى و لتعدي يحتاج الى دليل مفقود كما انه لا يتعدى الى الاتقاء سائر المحظورات كما لو فاه بحلق الراس فحلق فادماء . لاحتصاص النص بالفتوى بالقص

ولو تعدد المعنى وان كان على وجه التعاقب كان الدم على الاول حياصة وانه لسبب في الادماء و هو لظاهر من النص (وان كان) الاتقاء دفعة . فهل على كل واحد منهم دم . كما عن القواعد و غيرها . ام على الجميع دم واحد نزع عليهم . كما قواه في الجواهر . وجهان (اقولهما الاول) فان الموضوع في النص هو اتقاء رحن و هذا العنوان لا يصدق على مجموع المعنى حتى يقال ان انقلاب مستند الى فتوى الجميع فيجب شاة و حدة عليهم كما في الجواهر . بل هو بصدق على كل واحد منهم د كان صالحا لعضيا برعمه . فالظاهر هو التعدد (فان قيل) انه د كان الموضوع هو فتوى من يكون صالحا لذلك بزعمه و ان لم يستند الفص اليها لزم منه وجوب الشاة على المعنى الثاني في صورة التعاقب ايضا . و ان كان هو الفتوى مع مسدد العمل اليها ففي فرض الاتقاء دفعة لا يستند العمل الى فتوى كل منهم فليزم عدم وجوب الشاة اصلا (قلنا) ان الموضوع مركب من امرين الصلاحية و لا مشاد . ففي فرض الدفعة و ان كان لا يستند الفعل الى كل من العتباء مستغلا ولكنه يستند اليهم ولا يعتبر

الاستناد استقلالاً - بخلاف صورة التعاقب (فالظاهر) هو التفصيل بين صورة التعاقب وقرص الدفعة - كما عرفت .

ولو تعدد القالم الأدماء - فالظاهر عدم شيء على المفتي - وعن الدروس الأقرب قبول قول القالم في الأدماء - وفيه بطر واضح .

## كفارة لبس المخيط

(الرابعة في لبس المخيط شاة) بخلاف فيه وفي الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه - وفي المنتهى وهو قول العلماء وكذا في التذكرة - وفي الرياض بالإجماع وأما لمصوص فهي صحيح (١) ذكره قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من ثف أبطه أو قلم طفره أو خلق رأسه أو لبس ثوماً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم فعلم ذلك ناسياً أو جاهلاً فلبس عليه شيء ومن فعله متعمداً فعليه دماء و حر (٢) سليمان بن العيص عن أبي عذافة عليه السلام عن المحرم بلبس القميص متعمداً قال عليه السلام عليه عدم ونحوهما عبرهما - فلا إشكال في الحكم - بل لا كلام في أنه نجس الشاة (وإن كان) اللبس (لضرورة) (وبشهادة) مصابيح إلى إطلاق صحيح زرارة - و جبر سليمان - صحيح (٣) محمد بن مسلم - عن مولانا السائر عليه السلام إذا احتاج إلى ضرور من الثياب بلبسها قال عليه السلام عليه لكل صنف منها قضاء (والإيراد) على الأول - بأنه مع الضرورة يكون اللباس مما ينبغي لبسه - لا مما لا ينبغي - وعلى الأخير بأنه في الضرورة إلى لبس ثياب متعددة ولا يشمل الاضطراب إلى لبس ثوب واحد (في غير محله) فإن صحيح زرارة تضمن قوله فعل ذلك ناسياً - فيعلم أن المراد من قوله لا ينبغي له لبسه - أنه لا ينبغي له لبسه في حال العمد والاحتيار - وبعبارة أخرى الثوب الذي يكون موضوعاً للحرمة ولو في بعض الحالات وأما الأخير وإن كان في الثياب المختلفة إلا

١ - ٢ - الوسائل أبواب ٨ - من أبواب بقیة كفارات الاحرام - الحديث - ١ - ٢ -

٣ - الوسائل - أبواب ٩ - من أبواب بقیة كفارات الاحرام -



ان من الضروري عدم الفرق بينهما وبين ثوب واحد بل طاهر قوله  $\frac{1}{2}$  لكل صنف منها عداء ان  
الموضوع للكفارة هو كل ثوب وحده من حيث هو (واما) الآية (١) الكريمة «فمن  
كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك» لئى استدلل بها  
فى المقام بدعوى ان المراد منها من كان مريضا فلس او تطيب او حلق (فهى)  
اجنبية عن المقام بل محصورة بحلق الرأس خاصة - لوجه ١٠ - تعريضها على قوله تعالى  
ولا تحلقوا رؤوسكم ٢- قوله اوبه اذى من رأسه - ٣- انه يلزم من شمولها لللس  
كون فديته محيرة ولا تقبل به

ثم ان تمام الكلام بالنسبة على امور (الاول) استدامة اللبس كابتدائه - فلو لبس  
المحرم قميصا نسيبا ثم ذكر وحب عليه حلته - كما تقدم - ولو لم يزرعه وجب العداء  
كما صرح به بعض لان الموضوع هو اللبس دون المعنى الحديثى وهو بصدق على  
الاستدامة كصدقه على الابتداء (ثانى) قال فى المنتهى فى محبت نزول الاحرام بعد  
الحكم بجوار لس لسراويل اذا لم يجد ازارا فقد اتفق العلماء على انه لا فدية عليه  
فى لبسه انتهى - وهو المحكى عن الخلاف والسرير والتحرير والتذكير (وقد استدلل)  
نه بخلو النصوص والفتاوى عن ذكرها له (وفيه) ان الماحوذ فى النص مرصوع  
لذلك هو الثياب وهى تشملها - وعليه - فان كان هناك جماع فهو المعتمد ولا يقتضى  
الاطلاق ثوبها للبسها ايضا (الثالث) لا شك فى حوار لس المحبين عند الضرورة  
كما مر فى الباب السابق - فهل فى لبسها فدية ام لا (قد يقال) بالنسبة لانه لاصل فى  
نزول الاحرام - وعموم حر العداء فى المقام (ولكن) يرد على الاول ان الاصل المبرور  
لا دليل عليه - و يرد على الثانى - ان الموضوع فى النص هو الثوب وهولا يشمل  
الحفيس (و عليه) فالظاهر عدم ثوبها فى لبسها - بل لا دليل على ثوب الفدية فى  
لبسها اختيارا او ان حرم .

## كفارة إزالة الشعر

الحامسة (في حلق الشعر) الكفاره اجماعا وبصا . اما الكلام في موارد .  
 الاول - المشهور بين الاصحاب ان الكفارة محرقة بين (شاة او اطعام عشرة مساكين لكل  
 مسكين مدا وصيام ثلاثة ايام وان كان مضطرا) و ان كان يسهم خلاف في الثاني  
 سيمر عليك (و عن ) الدلمي الاقتصار على الدم خاصة (و عن ) سلاو جمع من  
 متأخري المتأخرين التفصيل بين الحلق للضرورة فالدم خاصة . وبين الحلق لضرورة .  
 فالتخيير مشأ الاختلاف اختلاف لنصوص و الآية الكريمة (فان) الآية (١) «فمن  
 كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فحذو من صباه او صدقة او بسك» تدل على  
 التخيير - وكذا طائفة من الاحبار كصحيح (٢) حرير عن ابي عبد الله (ع) مر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الانصاري والقمل يتأثر من رأسه وهو محرم  
 فقال انؤدبك هو امك فقال نعم . فانزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضا او به اذى  
 من راسه فحذو من صباه او صدقة او بسك فامر به رسول الله (ص) بحلق رأسه و جعل  
 عليه الصيام ثلاثة ايام و لصدقة على سنة مساكين لكل مسكين مدا و السك شاة .  
 قال - وقال ابو عبد الله <sup>عليه السلام</sup> وكل شيء في القرآن (او) فصاحبه بالخيار يحتار ما شاء  
 وكل شيء في القرآن (فمن لم يجد) فعله كذا فالاول بالخيار . و نحوه مرسله (٣)  
 ومرسل (٢) الفقيه الا ان فيه - لكل مسكين صاع من تمر - و روى مد من تمر - و  
 خبر (٥) حماد بن يزيد عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا  
 او به اذى من رأسه فحذو من صباه او صدقة او بسك فمن عرس له اذى او وجع  
 فتعطى ما لا يسقى للمحرم اذا كان صحيحا فصيام ثلاثة ايام والصدقة على عشرة مساكين  
 يشعهم من الطعام - والسك شاة يذبحها فباكل ويطعم واما عليه واحد من ذلك - و  
 نحوه - خبر (٦) زرارة في المحصور الذي بعث بهديه فذاه رأسه قبل ان يحرمه هديه

١ - البقرة - الآية ١٩٦

٢-٣-٤-٥-٦ - لوسائل . الباب ١٤ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث

١-٢-٣-٤-٥-٦

(وطائفة) من النصوص طاهرة في تعيين الشاة كصحيح (١) درارة عن سيدنا النافق (ع) من تنف ابطه او قلم طفره او حلق رأسه او لمس ثوبا لا يبغي له لسه او اكل طعاما لا يبغي له اكله وهو محرم فعلى ذلك باسا او حذلا فليس عليه شيء. ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة. وبحوه صحيحه (٢) لآخر

و استدلل بقول الاول بالاية و النصوص الاول . بصمة ما عن المحتهى . من دعوى الاجماع على عدم الفرق في التحريم ان يكون الحلق لعذر او غير عذر . و استدلل بقول لثاني بالطائفة الثانية . ويشهد بقول لثالث . ان الاية و النصوص الاول مورد هادوا العذر . و الطائفة الثانية عامة له ولغيره (والجمع) بين العذتين يقتضى لساء على التفصيل (لهم) الا ان يقال انه لا ريب في ثروم حمل قوله في الصحيحين فعليه دم شاة . على اراده احد الافراد . اما بالنسبة الى حلق الرأس مطلقا و بالنسبة الى حلق الرأس في حال الضرورة . و على الاول يثبت القول الاول . وعلى الثاني انقول الثالث . و حيث لا مرجح . فالمرجح هو النصوص الاول بصيغة الاجماع ( و لكن ) يمكن دفعه . بان لضرورات تنقدر بقدرها فمقدار ما لابد منه يرفع اليد عن الظهور بالنسبة الى الرايد لاوجه لرفع اليد عنه . فالظاهر يجب الاحكام هو القول الثالث . ولكن من جهة الاجماع المقول عن المصنف رده وغيره . يسى على الاول . والله العالم .

لكنى ن الاله لكريمه و اكثر النصوص مخصصة بالرأس . و بالحلق . و لكن ادعى الاجماع غير واحد منهم المصنف رده على عدم الاحتصاص بالرأس كما انه صرح غير واحد بان المراد من الحلق مطلق الاله و قد عيون المسألة بها بعضهم ( و يمكن ) ان يستدل للتعميم من لجهتين بخبر عمر بن يزيد المتقدم فانه و ان ورد

١- الوسائل - الباب ٨- من ابواب بقيه كفارات الاحرام - الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٠- من ابواب بقيه كفارات الاحرام - الحديث ١

في تفسير الآية وهي مختصة بخلق الرأس لكن ما ذكره عليه السلام مطلق من الجهتين (وبؤيده) حر قرب الاسناد المتقدم لكل شيء حرحت من حجك فعليك دم تهريقه - والاعتبار وهو عدم التطييف والرافعية الحاصلة بمطلق الازالة .

الثالث ان في الصدقة المذكورة خلافا (عص) الأكثر - بل الأشهر - انها على ستة مساكين لكل مسكين مد (و عن ) العبة انها على ستة مساكين من غير ذكر المد او المدين - وقد عني عنه الخلاف (وعن) المبسوط والمقنعة و السرائر انها على ستة مساكين لكل مسكين مد . وعن اس حمزة و القواعد و في الشرايع و الكتاب - انها على عشرة مساكين لكل مسكين مد و عن المدارك يسته الى المشهور (وعن) التهذيب والاستبصار و الجامع والدروس - التحجير بين الستة والمدين او العشرة و الاشاع (و عن) النافع التحجير بين عشرة امداد لعشرة - واثني عشرة لستة - و عني عنه البعد في محكي المسالك (وجه) الاول ان حري حريز والاذن عليه ومعارضهما هو حر ابن يزيد ومرسل العقي - والاول ضعيف السند والمش لتجويز لا كل فيه من العداء - والثاني مرسل ومنه غير واضح (ولكن) يرد عليه ان حر ابن يزيد قوى سدا سيما بعد عمل الاساطين به - و اشتماله على ما لا بد من طرحه لعدم التزام احده به لا يوجب طرحه في غيره و الثاني له يعلم كونه مخالفا للاول (وجه) الثالث مرسل لعقي - ولم يظهر وجه ترجيحه على غيره (وجه) الرابع ترجيح بص العشرة - مع كون العالب في الشح المد - و كلاهما قابلا للمع (و وجه) الاحير الجمع بين الطائفتين مع كون العالب في الشح المد - وقد عرفت ما فيه (مظهر) مما ذكرناه اطهرة الخامس - وهو لتحجير بين الستة والمدين - والعشرة و الاشاع و ان ذلك مقتضى الجمع بين الطائفتين - واما مرسل العقي - فلم يعمل به على كلا نقله الاضاح مضافا الى ارساله .

الرابع - انه لا فرق في ترتب الفدية على الحلق بين فعله بنفسه او بغيره مع الاذن له الذي هو المتعارف في حلق الرأس - سواء كان المحلق محررا ام محلا - اما اذا

ثم يادن له فخلق رأسه كما لو خلقه وهو نائم - فالظاهر عدم العدة على احدهما الاصل بعد عدم الدليل كما انه لا كفارة على المحرم الحائق للمحل .

العمدس - مقتضى اطلاق النص ترتب العدة على كل ما هو حرام من ازالة الشعر - ولو كان بخلق ثلاث شعرات و (عن) المنهى الكفارة عدتها تتعلق بخلق جميع لرؤس او بمصه قبلا كان او كثيرا لكن يختلف هي خلق الرأس دم وكذا فيما سمي خلق الرأس وفي خلق ثلاث شعرات صدقة بهما كان انتهى - والظاهر ان نظره الى ماسياتي من الاحبار فيمن من لحيته او رأسه فوقع منهما شيء ولو لحيها في غير الحلق كما سيمر عليك .

## كفارة نتف الابطين

(السادسة في نتف الابطين شاة) بالاحكام (وفي احدهما اطعام ثلاثة ما كمن)

على ماهر المشهور بين الاصحاب .

وبشهاد الاول صحيح (١) حرير عن ابي عذافة عليه السلام ، ذاتف الرحمن ، بطنه بعد الاحرم عليه دم - ورواه الصدوق باسده عن حرير مثله الا انه قل ابطه بعير تشيف - و عليه - فيطبق مع صحيح (٢) رزاه سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من نتف ابطه او قتم طفره او خلق رأسه ناسيا او جاهلا فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة و اطلاق الدم في صحيح حرير محمول على الشاة بقرنة صحيح رزاة .

وام الحكم الثاني فقد استدل له بوجوه - ١ - مفهوم صحيح حرير - فانه يدل على ان لزوم الدم موطن بنتف لابطين ومقتضاه عدم لزومه مع نتف احدهما - وحيث ان لا جماع قائم - على لزوم شيء اما الدم او اطعام ثلاثة مساكين فيتعين الثاني (ولا يرد) عليه ما عن لدخيره من ان الشرط لو روده مورد الغالب لا مفهوم له (فان ذلك

١ - ابوشتر - الباب ١١ - من بوابقة كفارات الاحرام

٢ - نوازل ابواب ١٠ - من بوابقة كفارات الاحرام الحديث

لا يسمع عن المعلوم - بل يرد عليه ان الشرط لم يظهر كونه نتف الابطين - او نتف الابط مطلقا الشامل لنتف احدهما - لاختلاف لنقل كمام - ٢ - ان المصوص الدالة على لزوم الدم في الابط مصروفة الى ما هو الغالب وهو تنهما معا - فلا دليل على لزوم الدم في نتف احدهما - فصحيحة الاجماع المتقدم بحكم شوب الحكم الآخر - ( وفيه ) ما حقق في محله من ان الانصراف الشيء عن علة وجود فرد لا يصلح ان يكون مقيدا للاطلاق - ٣ - الاجماع المقول ( وفيه ) انه ليس بحجة مع معوية المدرك - ٤ - خبر (١) عبد الله بن حدة عن ابي عبد الله عليه السلام في محرم نتف ابطه قال يطعم ثلاثة مساكين (واورد عنه) بصعب السد لان الراوى عن عبد الله - محمد بن عبد الله بن هلال وهو مهمل ( وفيه ) اضعفه محرم بالعمل فانه عمل به الاصحاح حتى مثل الحلبي وابن رهرة اللذين لا يعملان حتى بالاحبار الاحاد الصحيحة فصلا عن الضعيفة الابداحتفافها بالقرائن القطعية (ولكنه) يعارضه صحيح زرارة المتقدم - بل وصحيح حرير على احد بقبه - فلا بد من الجمع بينهما - بالانترام شونهما معا - او حمل صحيح زرارة على الاستصحاب - او حمل الخبر على اللب - او الانترام بالتعجير بينهما - او يرجع الى المرححات والترحيج مع الخبر للشهرة - والاول محال للاجماع - وهو والثاني والثالث - متوقفة على عدم النفاي بينهما والظاهر ثبوته لكون كل منهما في مقام بيان الكفارة الوجبة فكل منهما تعبها في احد الامرين - فلا محالة يقع النفاي بينهما والرابع غير بعيد ولكن لم ار من التزم به البعض المتأخرين وعليه - فالأحوط هو البقاء على لزوم اطعام ثلاثة مساكين معيا وحكم نتف بعض الابط حكم نتف الكل - لصديق ذلك كما ان حكم خلقهما حكم تنهما وكذا نتف الابط الواحد - وان ابيت عن ذلك فيجوز في الحلق - حكم ازالة الشعر المتقدم - لما عرفت من عدم اختصاصه بحلق الرأس - وكذا في نتف البعض (فما في) الحواضر من عدم الكفارة فيه (ضعيف).

(ولو سقط من رأسه او ثبته شيء به تصدق تكف من طعام) كما صرح به غير

واحد بل ادعى عليه الاجماع - وعن السيد وسلاز - ثبوت الحكم في غير الرأس و  
اللعبة - وعن لهايه والمسوط كف او كفان - وعن الوصيل والمهدب كفان احتياطاً  
وعن لجامع صدقة وفي الجواهر تقويه استحباب ذلك لا اوجوب .

واما النصوص - ففي صحيح (١) هشام - فينصدق بكف من طعم وكف من  
سويق وفي صحيحه (٢) الاخر بكف من كمك او سويق وفي صحيح (٣) لحدى  
عليه ان يطعم مسكياً في نده وفي خبر (٤) لجنس من هارون وشر بدهم تمرأ ونصدق  
به (والجمع) من هذه النصوص يقتضي الماء على الخبز من ان ينصدق بكف من  
طعام او سويق او كمك - ويشترى تمر بدهم وينصدق به (٥) صحيح (٥) منصور  
المتخصص - لقوله - يطعم كفاً من طعام او كفس - ومحمول على اللب بالاضافة الى  
كفيس كما هو الحال في سائر موارد التخصيس الا ان لاكثر من ما دل على مطلق  
الاطعام كصحيح (٦) ابن عمار فيحمل على ما تقدم جملاً للمطلق على المعبد و ما  
ما تضمن في الشيء او الصبر عليه كخبر (٧) المفصل وخبر (٨) ثبت المرادى -  
فبقريه ما تقدم بحمل على ارادة في العقاب والمواحدة والاثم وليس صريحاً في معنى  
الكفارة كى يصلح قريه على حمل بصوص الكفارة على اللب كما في الجواهر  
والله لعالم .

(و) كيف كان فالشهور بين الاصحاب به (ان كان) فعل دلت (في الوصوء  
فلا شيء عليه) واستدل به بصحيح (٩) المسمى قل بالرحل ابا عبد الله عليه السلام عن  
المحرم يريد اساع الوصوء فتسقط من ثبته شعرة او شعرتان - فقال لا بأس  
بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج (ولكنه) لا يدل على معنى الكفارة به متضمن لعدم  
كونه شيء - لا عدم شيء عليه بل صحيح يدل على عدم الحرمة لعدم الكفارة (وعليه)  
(فما) عن الصدوق والمعبد والسيد وسلاز - من به يجب فيه ما يجب في سقوط الشعر  
بالمس في غير الوصوء هو الصحيح (ثم ان) المحكى عن المعبد وسلاز انه كان

الساقط من شعره كثيرا فعليه دم شاة وهو نبي فان نصوص الباب لا تشملها . فيدخل تحت ما دل على ثبوت دم شاه في إزالة الشعر مطلقا - لما تقدم من عدم خصوصية للحلق به .

## كفارة التظليل

(السابعة في التظليل سائرا) الكفارة بلا خلاف الا على الاسكافي و يشهد به نصوص كثيرة ستعرض عليك جملة منها

و اما احتلفوا في ما يكفر به . فالمشهور بين الاصحاب - انه دم (شاة) و عن المقنعة و جمال العلم و العمل و المراسم و الوسيلة و المسبوط و المراتر - انه دم و عن الصدوق انه مد لكل يوم - و عن العمامي ان كفارته صبيام او صدقة اوسك كالحلق للادي .

واما النصوص فهي على طوائف - (الاولى) ما دل على ما ذهب اليه المشهور كصحيح (١) ابن بريق عن الرضا عليه السلام قال سألته رجل عن الظلال للمحرم من اذى مطرا و شمس و انا اسمع فامرته ان يهدى شاة و يذبحها بمضى - و نحوه صحيحه (٢) الآخر - و صحيح (٣) ابراهيم بن ابي محمود - و غيرهما (الثانية) ما امر به بالعداء او اوراق الدم مطلقا وهو مشد القول الثاني كصحيح (٤) ابي على بن راشد قلت له جعلت فداك انه يشتد على كشف الظلال في الاحرام لاني محروور يشتد على حر الشمس فقال ظلل و ارق دما فقلت له دما او دميين قال للعمرة قلت انا محرم بالعمرة و ندخل مكة فحلق و يحرم بالحج فقال عليه السلام ارق دميين و نحوه حرره (٥) الآخر و حبر (٦) على بن محمد و غيرهما (الثالثة) ما يدل على ما ذهب اليه الصدوق ره كحبر (٧) ابي بصير عن المرتبة يضرب عليها الظلال وهي محرمة قال عليه السلام نعم قلت فالرجل يضرب عليه الظلال وهو محرم قال عليه السلام نعم اذا كانت به شقيقة و يتصدق بمد لكل

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨ الوسائل الباب ع من ابواب بقية كفارات الاحرام حديث ٦-٧-٨-٩-١٠-١١

٢-٥- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب بقية كفارات الاحرام حديث ١-٢



يوم (الرابعة) ما بدل عني ما ذهب اليه ، لعامى - وهي رواية (١) عمر بن يزيد المتقدمه  
في مسألة كفارة ازالة الشعر - في تفسير الالة الكريمة - فمن عرس له ادى او وجع  
فتعاطى ما لا يشفى للمحرم اذا كان صحيحا فصيام ثلاثة ايام والصدقة على عشرة  
مساكين يشعهم من الطعام والسك شاة يذبحها فياكر ويطعم واحد عليه واحد من  
ذلك - فان اطلاقه يشمل المقام (الخدمة) ما بدل على ثوب البدنة - وهي رواية (٢)  
على بن جعفر قل سالت احدى اطلل وانا محرم - فقال <sup>يُطَّل</sup> نعم وعليك الكفارة  
قل فرأيت عبا اذا قدم مكة يسحر بدنة لكفارة الظن -

والجمع بين المصوص يقتضى اختيار ما هو المشهور .. فان طلاق الطائفة  
لثانية يقيد بالاولى - فليس لمأمور اوراقه هو خصوص الشاة (كذا) ان طلاق  
الطائفة الرابعة الشامل للتطليل وغيره يقيد بها .. فتخصص بغير التطليل واما حرصى من  
جعفر فورد عليه - ان الظاهر ان الصمير فى قال يرجع الى اراوى فرأيت علي  
اى على بن جعفر - كما فهمه الاكثر - ومن المعلوم ان فعله ليس بحجة لغيره وكذا  
فهمه واما حرصى بصير فهو لانتهى الدم - فيطرح او يحمل على الدب بعدم وجوب  
شيء وراء الدم اجماعا حتى من الصدوق فانه يرى وجوب الدم مع عدم الدم .  
ثم ان اكثر المصوص فى مورد الاضطراب .. ولذلك حكى عن طاهر حملة  
من القدماء لاحتصاص به (ولكن) المشهور من الاصحاب عدم العرق فى لزوم الغدة  
بين المختار والمضطر (واستند) له بالاجماع وفى الجواهر يمكن دعوى ظهور لانفاق  
على عدم الاحتصاص من عن طاهر المعيد والسيد وسائر الاحتصاص بالمختار  
وبالاولوية فانه ادانت الغدة فى حال الاضطراب مع حوز التطليل فى حال الاختيار  
اولى بالثبوت (ولكن) يرد الاول انه ليس اجماعا تعديدا - مع انه غير ثابت كيف  
وقد افتي جمع من القدماء بالاحتصاص - ويرد على الثانى منع الاولوية - فان الكفارة

١ - لوسائل - الباب ١٤ من بواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٦ - من بواب بقية كفارات الاحرام حديث ٢

لعلها ليجر النقصان الحاصل بالاضطرار - ومن الممكن ان الشارع لا يقدر ليطالب الجرم مع الاحتيار والعصيان (فالاولى) ان يستدل له - بحري ابي عبي - المتقدم عن محرم طلل في عمرته قال علي يجب عليه دم قال وان حرج الى مكة وطلل وجب ابصارا عليه دم لعمرته ودم لحجته - فانه بعموده الحاصل من ترك الاستفصال يدل على ثبوت العدية في حال الاحتيار ابصارا - وصعب سنده مسجرا بالعمل .

ثم ان مقتضى الاطلاقات بل صريح صحيح ابي علي بن راشد و خبره - عدم تكرار الكفارة بتكرر التظلل في السك الواحد كما صرح به غير واحد - بل قيل لاختلاف فيه مع الاضطرار - نعم تنكرر بالكرر في السكن كما صرح به في الصحيح - و اما ما عن بعض من القول بوجود شاة لكل يوم المحتار فلم اطهر ندبله - بل دليل ثبوت العدية على المحتار هو حري ابي علي المتقدم يدل على خلافه .

## كفارة تغطية الرأس

(وكذا) يجب الشاة (في تغطية الرأس) للرجل - كما هو في الشرايع و غيرها - وعن المدارك و الدجيرة انه مقطوع به بين الاصحاب - و في المنتهى من غطى رأسه وهو محرم وجب عليه دم شاه ولا يعلم فيه خلافا انتهى - و في التذكرة من غطى رأسه وجب عليه دم شاه اجماعا انتهى

و استدلل له - بوجوه (احدها) ما في الذكوة و المنتهى - و هو انه تراه بمحظور فترمه الفداء (وقه) انه لم يدل دليل على هذه الكلبة الا المروى عن قرب الاساد و صياني (ثانيها) مادكره صاحب الجواهر دليلا - و سيد الرياض ذكره من باب الاعتصاف - وهو - ان صحيح زرارة المتقدم المتضمن ان من ليس بالايمنى له ليسه متعمدا فعليه شاة - يدل على ثبوت الشاة مع لبس الثوب السائر للرأس و يلحق به غيره لعدم القائل بالفرق ( و فيه ) ان المسح في الثوب السائر للرأس و ثبوت

الكفارة اما هو من جهة اللبس و هي غير جهة التغطية و العرق و اصبح ( ثالثها )  
مرسل الخلاف قال - اذا حمل مكتلا او غيره لرمه العدا الى ان قال دليلنا ، روى  
فيمن غطى رأسه ان عليه العدا - وضعفه مجتهد بالعمل ( وفيه ) ان امتداد الاصحاب  
اليه غير ثابت - مع - انه نقل لمصنوع الخبر فمن الممكن ان النص الواصل اليه  
لا يكون طاهرا في اللزوم - او كان من قبل الوجه الثاني ( رابعها ) ما عن ( ١ ) قرب  
الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام لكن شئ خرجت من حيث عليك فيه  
دم نهر يقه ( وفيه ) به ضعف السند و استجاره بالعمل غير ثابت و ان كان غير بعيد ( ولعن )  
ذلك بصيغة الاجماع و تسلم الاصحاب بكفى في الحكم والله العالم - و بذلك  
يظهر اختصاص العدا بالتغطية المحرمة - و قد مر بيان ما هو محرم منها في مبحث  
ترك الاحرام

و لو سطر الى التغطية فعطى هل يجب عليه العدا كما في المتن - قال  
( وان كان لصورة ) بعد الحكم بثبوت الشاة في التغطية - ام لا يجب و جهن  
اظهرهما الثاني - لان مدرك ثبوته فيها هو حر قرب الاساد والاجماع - والخبر  
غير شامل لصورة الاضطراب - و المتفن من الاجماع صورته الاختيار و يؤيد ذلك  
حلو النصوص المحوزة اياها في حال الضرورة عن ذكر الكفارة ثم ان صحيح ( ٢ )  
الحلي قل - المحرم اذا عطى رأسه فليطعم مسكينا في يده - ظاهر في وجوب ما تضمنه  
ولكن لعدم افتاء احد من الاصحاب لزوم ذلك يحتمل على اللبس .

فروع ١ - لا كلام ولا خلاف في انه لو عطى رأسه ناسيا لاشئ عليه ويشهد به  
صحيح ( ٣ ) حريز عن ابي عبد الله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسيا قال عليه السلام يلقى  
القناع عن رأسه و يلبس ولاشئ عليه ٢ - لو غطى المحرم وجهه لاشئ عليه لعدم

١ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب بنية كفارات الاحرام - الحديث ٥

٢ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب بنية كفارات الاحرام - الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب بنية كفارات الاحرام - الحديث ٢

الدليل على وجوب العدية نعم - صحيح ( ١ ) الحلى عن الصادق عليه السلام المأثور إذا غطى وجهه فليطعم مسكياً في يده - ظاهر في وجوب ذلك لكن الأصحاب حملوه على الدب - ٣ - لو عطت المرأة وجهها فإن كان على وجهه جائزة فلا اشكال في انه لا شيء عليه - وإن كان على وجهه الحرمة كما لو تنقست - فليس في النصوص ما يدل على وجوب شيء عليه بل النصوص المتضمنة للمسح العالية عن ذكره مع كونها في مقام البيان تشعر بعدم الوجوب ( إلا ) ان في العدة على ما حكى ذكر تعطية رأس الرجل ووجه المرأة جميعاً وذكر ان على المختار لكل يوم شاة مذهب الإجماع و نحوه عن الحلى - من ثم الإجماع والأفلاصل يقتضى العدم - ولكن الظاهر عدمه من أصحاب لم يفتوا بالتكرار لكل يوم ( نعم ) مقتضى عموم خبر قرب الأصناف المتقدم ثبوت الدم فيها - ولكن اجبار ضمه غير مسلم والاحتياط طريق المعاد - ٢ - لو تكررت العطة - فإن تحلل التكفير تكررت العدية لصديق المخرج في الحج - والأفلا للتدخل - والإجماع المدعى في العدة قد عرفت حاله ولا يتكرر تكرار العطاء كما هو واضح .

## كفارة الجدل

( الثامنة في الجدل صدقاتاً ثلاثاً - وكذا ) يجب الله ( في الكتاب ) منه امره ولو ثمنى فقرة ولو ثلث فدية ) كما هو المشهور بين الأصحاب وفي الجواهر من قبل لأحلاف منه يعتد به انتهى فهيها أحكام أربعة .

يشهد للأول وهو وجوب الشاة في الصادق منه ثلاث - وعدم وجوب شيء فيما دونها جملة من النصوص كصحيح ( ٢ ) معويه عن عمار عن الصادق عليه السلام في حديثه والجدال قول الرجل لأخيه وبلى والله واعلم ان الرجل إذا حلف بثلاثة إيمان ولأه في مقام واحد و

١ - الوسائل الباب ٥٥ - من أبواب ترك الأحرار حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب بقاء كفارات الأحرار حديث ٣

هو محرم فجداحل فعليه دم شاة يهرقه ويتصدق به - ودا حلف بمبى واحدة كاذبة فقد جادل وعليه دم يهرقه ويتصدق به - وبحوه عمره من النصوص الكثيرة - وما تضمن من النصوص ان عليه دما - بقدر طلاقه ما تقدم ان لم يفسر بظهور دم - في الشاة (واما صحيح (١) سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في الجدل شاة - فهو ايضا دال على ذلك لما تقدم في محث تروك الاحرام ان جداحل لا تنحق الا باليمين صادقة ثلاث مرات او كاذبة مرة (و ٤) موثق (٢) موسى بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن المحرم يقول لا والله ولا والله وهو صادق عليه شيء قال عليه السلام لا - فهو امطهر في القول مرة واحدة او محمول على مدون ثلاث بقرينه ما تقدم

ويشهد للحكم كذا - وهو في الكاذب منه مرة دم شاة - جملة من النصوص -  
مبى ما تقدم - ومبى (٣) بن مبر عن الصادق (ع) احلف الرجل ثلاثة ايمان وهو صادق وهو محرم فعليه دم يهرقه ودا حلف بمسا واحدة كاذبة فجداحل فعليه دم يهرقه - وبحوها غيرها (و لكن) ليس في شيء من هذه النصوص لصريح بدم الشاة - لا ان تسالم الاصحاب عليه ووحده لساق اذ لا ريب في ان الدم في ثلاثة ايمان وهو صادق هو الشاة وما قبل من ان المراد من الدم في الكفارات اذا اطلق برأيه لشاة - تكفى في الساء على ارادة الشاة من الدم المطلق - وبها يقدح - اطلاق - حبره (٢) الاخر - ادا جادل الرحمن وهو محرم فكذب معصدا فعليه جزور - ويحتص بما ذكر -

وما الحكم الثالث وهو في الكاذب منه مرتين بقرة - وقد استدل له المصنف في المنتهى بصحيح (٥) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سائته من الجدل في الحج فقال من راد على مرتين فقد وقع عليه الدم فقبل له لدى بجدول وهو صادق قال عليه شاة - والكاذب عليه بقرة وبحوه في المصنوع صحيح (٦) الحلبي ومحمد (ولكن) هذه النصوص تدل على ثبوت النقرة في ما فوق مرتين - وقد استدل بها سيد المدرك على ثبوت النقرة في ثلاث - وسيد الرياص قل هو حسن ان وجد القائل به والا

فيجب طرحها .

وقد اسدل له في الرياض والجواهر بحر (١) ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى عليه السلام من جادل في الحج فعليه اطعام سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع ان كان صادقا او كاذبا فان عاد مرتين فعلى الصادق شاة وعلى الكاذب بقرة لان الله تعالى قل فلا روث ولا فسوق ولا جدال في الحج الحديث (و فيه) انه لو سلم ان جابر صفة بالعمل مع ان امتداد الاصحاب اليه غير ثابت - واعرض عن عدم عمل الاصحاب بصدقه - انه انما فيما فوق مرتين فان العود هو الوجود الثاني - فالعود مرتين يستمر وجود ثالث وهو مصدا الى ظهوره فيه قوله فعلى الصادق شاة شاهديه (واما) الرصوى المصريح بذلك فحيث لم يثبت لنا كونه رواية فلا يستداليه - فلم يبق الانسالم الاصحاب واجماعهم عليه .

واما الحكم الرابع - وهو ثبوت البدية - لو ثلث وهو كاذب - فيشهد به بحر (٢) ابي بصير - وقد وصفه المصنف - بالصفحة - عن ابي عبد الله عليه السلام اذا جادل الرجل وهو محرم فكذب متممدا فعليه حرور - بناء على ارادة البدية من الحرور .

ثم ان مقتضى طلاق جملة من المصوص عدم اعتبار التوالى و التتابع في مقام واحد - كما هو المشهور بين الاصحاب بل قيل لا خلاف فيه بين الاصحاب (الا ان) صحيح معذوبة - و موثق ابي بصير - بمفهوم الشرط يدلان على اعتباره و مقتضى حمل المطلق على المعدد الالتزام بذلك كما عن العماني و المدارك و الذخيرة وهي المستند (ولكن) في الرياض الطاهر انعقاد الاجماع على خلافه فالمصوص المقيمة لاقائل بها والله العالم

ولو توقف شفعاد الحق اودفع الدعوى الناطلة على الجدل - او كان اليمين في طاعة الله و اكرام الاح المؤمنين - كان ذلك جائزا كما مر في محنت ترك الاحرام - ولا كفارة فيه لصحيح (٣) ابي بصير - المتقدم عن المحرم يريد ان يعمل العمل فيقول

١-٢- الوسائل - كتاب ١ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ١٠-٩

٣- الوسائل - الباب ٣٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ٧

له صاحبه والله لا نعمله فيقول والله لا عمل له فيحالفه مرارا يلزمه ما يلزم الجدل قال عليه السلام لا بما اراد بهذا الاكرام احبه. اما كان ذلك ما كان فله عروحن فيه معصية وقد تقدم في ذلك المسحوت قريب دلالة على الحوار في الموارد المذكورة . ودلالته على نهي الكفرة فيها ح واصحة.

ثم ان المحكى عن الشيعين وجماعة انه يجب التوبة والاستغفار في المرة والمرتين مع الصدق . واستدل له بصدق الجدل المسمى عنه كتابا وسنة فلا بد فيه من الاستغفار والتوبة . وقد تقدم في مسحت نروك الاحرام . انه لا يصدق الجدل على الحلف مرة او مرتين مع الصدق فراجع . هذا كله في الجدل .  
واما الفسوق فلم يذكر واه كفاة بل في المنتهى ، التصريح . به لاشي . فيه وهو المسبوب الى ظاهر الاصحاب والنصوص فيه طائفتان الاولى ما يدل على انه لاشي . فيه كصحيح (١) الحسن اوحسه عن الصادق عليه السلام في حديث قول قلت رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه قال عليه السلام لم يجعل الله له حدا يستغفر الله وليس (الثانية) . بل على انه يجب فيه نفرة كصحيح (٢) سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في حديث وفي الساب والفسوق نفرة والرفث صاد الحج . وطاهره وجوب الفرة في الفسوق . ويؤيده صحيح (٣) علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع) في حديث . كفارة الفسوق تصدق به اذا فعله وهو محرم .

ولهم في مقام الجمع بين الطائفتين طرق - ١ - ما عن المحدث الكشي ره و هو حمل الاولى على ما اذا لم يتضمن الكذب بميا . والثانية على تكرار ذلك منه مرتين مع اليمين فهو يحمل الثانية على اعادة بيان حكم الجدل (و فيه) انه جمع تبرعى لاشاهد له . مع ان اليمين غير معتبرة في معنى الفسوق كما تقدم - ٢ - ما في لوس . ثل وهو حمل الاولى على غير المتعمد . لما مر من عدم وجوب الكفارة على غير العامد في غير الصيد . والثانية على المتعمد (وقه) مضافا الى انه جمع لا شاهديه . يشهد

بخلافه ان ظاهر الاولى صورته التعمد للامر بالاستعمار ٣- حمل الاولى على الفسوق بمعنى الكلب خاصة - والثانية - على ما اذا انضم الى الكلب السباب على ما هو موردها - كما في الحدائق - ولكن قد مر ان الفسوق اعم من الكلب والساب والمعاصرة (فالاولى) الجمع بين الطائفتين محمل الثانية على الاصحاب كما عن الدخيرة (التاسعة - هي) التذهيب (الدهن الطيب) شاء - كما مر في كفارة الطيب وراجع (و) كذا قيل - في (قنع الصرص شاة) والقائل - الشيخ في النهاية والمسوط والقاصي والمهذب والحلي والجامع كما حكى لكن الاخير حصه بالمختار - كذا في الرياض (واستدل له) بمرسلة (١) مصورة مكانة - وهي لصعب سدها وعدم اجارته بالعمل لعدم كفاية عمل من عرفت في الاجبار - تحمل على الاستصحاب .

## كفارة قطع الشجرة

(العاشرة) في قلع شجرة الحرم خلاف المشهور بين الاصحاب ثبوت الكفارة فيه بل الظاهر عدم الخلاف فيه هكذا قيل - ولكن المصنف رآه في المنهى بصرح بعدم الكفارة فيه قال بعد نقل دليل الوجوب وعدى في ذلك توقف والرواية مستقطعة السند - والاصل براءة الذمة انتهى وظاهر الدكرة توقفه في الحكم فانه اكفى فيها بذكر القولين - كما ان ظاهر المحقق في الشرايع عدم ثبوتها

وكيف كان يشهد لثبوتها حر (٢) موسى بن القاسم قال روى اصحابنا عن احدهما عليهما السلام انه قال اذا كان في دار الرجل شجر من شجر الحرم لم يترع وان اراد بزعمها كفر يذبح قرعة يتصدق بلحمها على المساكين - وصعبه منجر بالعمل وصحيح (٣) مصور بن حارم عن الصادق عن الاراك يكون في الحرم فاقطعه قال عليك فدائه صحيح (٤) سليمان بن خالد عنه عليه عن الرجل يقطع من الاراك الذي بمكة قال عليه ثمة يتصدق

١- الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب بقية كفارات الاحرام .

٢-٣-٤- الوسائل - باب ١٨ - من ابواب بقية كفارات الاحرام حديث ٣-١-٢



به وهذا الصحيح بين المراد من العداء في سابقه كذا قيل (الان) الاول في قطع الارك  
نفسه والثاني في القطع منه لظاهر في قطع بعض اعصابه - و على أي حال العداء  
اعم وقابل للمحمل على اراده الشئ - فلا يسمى التوقف في ثبوت الكفارة به .

انما الكلام فيما يكفر به - فالمشهور بين الاصحاب - ان (في الشجرة الكسرة  
بقرة وفي الصغرة شاه وفي اعصابها قديمته) (وعن) ان قصي القرة مطلقا (وعن)  
الاسكافي والمصنف به في المختلف انها القيمة مطلقا (و عن) الحلبيين ما يترس من  
القيمة في قطع الاعص (اقول) يشهد ثبوت القيمة في قطع الاعص صحيح سيما  
بل صحيح مضمون ايضا وثبوت القرة في قطع الشجرة الكسرة - حر موسى بن  
القاسم واما ثبوت الشاه في قلع الصغرة فلم يرد به رواية معتبرة ولا غير معتبرة - فانه  
المفهوم عن ان العاص من طريق لم يثبت كونه روية او فتواه . وعليه واشهر لغتوائية  
التي كادت تلغ الاحماع في مثل ذلك في مقاس النصوص نوحب القطع بالحكم او  
يورد رواية معتبرة واصلة الى قدماء الاصحاب لم تنصل اليها - فلا يسمي التوقف في  
الحكم - ثم ان المرجع في الكسرة والصغرة الى العرف (ثم) لا كسرة في عرفه ذكر من  
تروك الاحرام بالاصل وعدم الدليل - وحر قرب الاسناد قد عرفت انه صنف لا يعتمد  
عليه - ومن القريب ان الفاضل الراقي قد استدلل به في جملة من المسائل السابقة فمدعيها  
ان ضعف سنده محذر بالعمل - ولكن في المقام نعرف بانه ضعيف غير محذر بالعمل .

### اذا تعدد اسباب التكفير

(الحادية عشرة) لو تعدد اسباب التكفير المختلفة كما لو صاد وحامع . ومن  
المخبط - فالمشهور بين الاصحاب انه يجب عن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك في  
وقت واحد او في وقتين كهر عن الاول او لم يكفر - وعن المدارك انه مقطوع به في  
كلام الاصحاب وظاهر المنتهى انه موصع وفاق وفي الجواهر بل الاحماع بقسميه  
عليه (واستدل) له بان كل واحد من تلك الامور مسبب مستقل في وجوب الكفارة و

الحقيقة باقية عند الاجتماع فيجب وجود الأثر (و عن) الذخيرة لاحفاء في تعدد الكفارة مع تحلل التكفير اما بدونه فهي حفاء و استجوده في المستند (و عن) المدارك التردد مع عدم سبق التكفير (اقول) لا يسفى التوقف في التعدد مع تحلل التكفير لاطلاق الأدلة (و كذا) لا ريب في التعدد - مع اختلاف المسببات كالبقرة و الصوم مثلا .

اما الكلام فيما اذا اتحد المسببات كالثاء مثلا - مع عدم تحلل التكفير فالأظهر عدم التعدد (وذلك) لانه اذا دل دليل على سببية شيء لحكم كالصيد لوجوب الكفارة - ودل دليل آخر على سببية شيء آخر كالجماع له - فصادا المحرم وجامع من غير ان يتحلل بينهما التكفير يكون المحتملات اربعة (أحدها) الالتزام بحدوث الأثر عند وجود كل سبب الا انه هو الحكم عند السبب الأول و ناكده عند تحقق السبب الثاني فيكون المنحقق عند تحقق الصيد ووجوب الكفارة وعند الجماع بعده ناكده ذلك الوجوب فتكون النتيجة مع التداخل - و ان لم يكن ذلك تداخلا اصطلاحيا (تأنيها) تفيد إطلاق المادة في كل من القصيتين بفرد غير الفرد الذي اريد من المادة الواقعة في حيز العطاء الآخر فتكون النتيجة عدم التداخل (ثالثها) الالتزام بعدم دلالة شيء منهما على الحدث عند الحدوث بل على مجرد الثبوت فتكون النتيجة التداخل المصطلح (رابعها) الالتزام بان متعلق الحكم و ان كان واحدا صورة الا انها حقائق متعددة متصادقة على واحد فتكون النتيجة عدم التداخل من حيث الاسباب و التداخل من حيث المسببات .

و الاظهر من هذه المحتملات هو الأول فانه لا يلزم منه التصرف في شيء من الظهورات - اد - غاية ما توهم هو استلزام ذلك للتصرف في ظهور الحكم في كونه تأسيسيا - وهو - توهم فاسد فاندلك لا يستلزم كون شيء من القصيتين في حيز مقام انشاء الطلب وجعل الحكم - بل يقول - ان الحكم المحمول في كل منهما ان حدث في محل فارع عن مثله يكون تأسيسيا و ان حدث في محل مشغول بمثله فهو تأكيد

و اما المحتملات الاخر فكنها تتوقف على رفع اليد عن الظهورات - ام الثانية فلاه يتوقف على تقييد طلاق المادة في كل من القصين - واما الثالث - فلاه يتوقف على رفع اليد عن ظهور القصين في الانشاء - و الالتزام يكون كل منهما في مقام الاحبار والاثم يتم ذلك كما لا يخفى - واما الرابع - فلاه مستلزم لتصرف في المادة بارادة حقيقة خاصة مطبقة عليها لاهى نفسها - و على ذلك فيتعين الالتزام بالاول فتكون النتيجة هو الداحل من حيث الاسباب لكن الداحل عبر المصطلح وهو الالتزام بوجوب اكيد عند تحقق السببين .

ولو تركنا عدم ذكرناه وسلمت توقف ما احمرناه على رفع اليد عن ظهور الحكم في كونه سبباً وادار الامر بين التصرف في احد تلك الظهورات المشار اليها - فديقال كما عن المحقق الحراسي صاحب الكفابة والمحقق الثاني به يتم الالتزام بالثاني . و استدلال اول منهما لى ان ظهور الحملين في عدم تعدد الفرد ووحدة لمتعلق انه يكون بالاطلاق و هو يتوقف على عدم البيان وظهور الجملة في كون ما تضمنته سبباً او كاشفاً عن السبب يقتضى لتعدد الفرد يصلح بياناً لما هو المراد من الاطلاق ومعها لا يعقد ذلك الاطلاق فلا يلزم على ذلك تصرف في ظهور اصلاً ( وفيه ) اولاً انه لو سلم ذلك بما هو بالنسبة الى ظهور الحكم في التأسيس ولا يكمي ظهور الجملة في الحدوث عند الحدوث وحده لذلك فانه يلائم مع الالتزام بالتأكد كما عرفت ( وعليه ) فائت ذلك بتوقف على اثبات ان ظهور الحكم في التأسيس كظهور الجملة في الحدوث عند الحدوث بالوضع لا بالاطلاق و الا فيقع التعارض بين الاطلاقين فيناقضون مع - و ثانياً - انه لو سلمنا كون ذلك بالوضع لكان ذلك موجباً لتقييد الاطلاق لعدم انعقاده .

و استدلال المحقق الثاني به له بان تعلق الطلب بشيء لا يقتضى كون المتعلق صرف وجود الطبيعة و اول الوحدوات بل ان ذلك انما يكون من جهة حكم العقل بالاكتماء بوجود واحد عند تعلق طلب واحد بالطبيعة - وعليه - فحيث ان المستعاد

من القصيتين تعدد الحكم لظهور كل منهما في ان ما تضمنته من السبب سبب مستقل لترتب الحكم سببه الاخر او قاربه ام لا - فظهور العمليتين في تعدد الطلب يكون فعا لحكم العقل بالاكتفاء بوجود واحد لا رتفاع موضوعه وهو الطلب الواحد (وفيه) ان الطبيعة المتعلقة للطلب لا بدون تلاحظ على نهج الوحدة او التعدد لعدم تعقل تعلق الحكم بالمهمل - وعليه - فالاعتناء بالواحد بما يكون مقتضى الاطلاق (فالمحصل) من مجموع ما ذكرناه ان الاصل الاولى في جميع المورد هو ما افاده المصنف به من انه في صورة تكرر السبب قل وجود الحراء يسي على التداخل - ففي المقام يسي على عدم وجوب التعدد .

هذا كله مع اختلاف الاسباب حسا واما لو تعدد افراد الجنس الواحد - كما لو جامع مرات اولس كك - فقد تقدم في كفاره الصدد - انها تتكرر بتكرره خطأً ولا تتكرر بشكره عمداً .

ثم لا كلام في التكرر مع تحلل التكفير لما تقدم ، او كون السبب الواحد المتكرر انلافا منضمما للمثل او القيمة فان الامر امثال بالمثل او القيمة لا يحصل الا بالاتباع بالجميع .

واما في غير ذلك فمقتضى الاصل الذي اساسه عدم التكرر الا ما حرج بالدليل وقد ذكر لذلك موارد - منها ما في النص - قال (تتكرر الكفارة بتكرر الوطى) - وعن المدارك و غيرها انه المشهور بين الاصحاب - و عن الانتصار انه مما انفردت به الامامية - وعن العبد الاجماع عليه (واستدل له) مصدا الى ما استدله على ان الاصل عدم التداخل الذي عرفت ما فيه - الاحماع المنقول - والشهرة العظيمة المحققة وعموم نص الكفارة (ولكن) الاحماع المنقول ليس بحجة مع معلومة المدرك ولاقل من المحتمل - وكذا الشهرة وعموم النص قد عرفت ما فيه - فالأظهر عدم التكرر - الامع تحلل التكفير (وما) في الرصاص من الاشكال على التفصيل - بان نص الكفارة اما يختص بالجماع الاول - او يشمل كل جماع - فعلى الاول لا بد من

السوء على عدم الكفارة حتى مع تحلل التكبير - و على الثاني لا بد من السوء على التعدد حتى مع عدم التحلل (برد عليه) ان عموم النص للأفراد اللاحقة غير قابل للتكرار لكن قد عرفت انه مع عدم تحلل التكبير شجرة الحكمين حكم واحد مؤكّد بخلاف ما لو تحلل التكبير - و مما ذكرناه يظهر ان (ما افاده) المصنفه في محكي المختلف في وجه عدم التكرار ان النصوص اما دلت على المجامع بدنة وهو اعم من المجامع مرة و مرث و بدناها ادلت ان الجماع قبل الوقوف بوجوب البدنة و لانجام و النجس من قابل و بين ان الامور الثلاثة اما تترتب على الجماع الاول فالقول بترتب البدنة خاصة على كل جماع دون لما قبل تحكّم (غير تام) فان هذه النصوص كما يبر ادلة الاحكام من قبيل القضايا الحقيقية المتضمنة لترتب الحكم على كل فرد من افراد الموضوع هو كل فرد - لا الطبيعة لصادقه على المرة والمرات - واما التأييد الذي ذكره فيرده ان الفرق بينهما ان الحكمين الاحيرين لا يقبلان التكرار بخلاف الكفارة فالصحيح ما ذكرناه .

ثم ان المرجح في التكرار على القول به هو الصديق العرفي - وهو يصدق على تكرار الابلاخ والرع ولو في مجلس واحد ( اللهم ) الا ان يقال ان نصوص الكفارة بما انها واردة فيمن جامع ومعلوم ان العلة في الجماع هو تكرار الابلاخ و مع ذلك حكم إفلاخ بان عليه بدنة - تكون دالة بالدلالة الالتزامية وبتعبير آخر بالاطلاق لمقامي على ان الميران ما هو المتعارف في الجماع - فلو كرر الامر بين امرأة واحدة في حانة واحدة لا يصدق عليه في العرف انه جامعها مرارا - بل يقال انه جامعها مرة واحدة ولو تعددت الموطوثة او الحالات امكن فيه ذلك .

(و) منها (اللس مع اختلاف المجلس) وقد تقدم الكلام في ذلك عند بيان

كفارة اللبس .

(و) منها (الطيب) قال وهو (كك) ولا دليل له بالخصوص - ومقتضى القاعدة

عدم التكرار كما مر .

(الثانية عشرة لا كفارة على الجاهل والناسي الا في الصيد) بالاخلاف في  
المستثنى والمستثنى منه - وعن غير واحد دعوى الاجماع عليهما .  
اما المستثنى فقد تقدم الكلام فيه في كفارة الصيد .  
واما المستثنى منه فيشهد به بصوص - منها - ما تقدم في تلك المسألة ومنها ما  
تقدم في المسائل المتقدمة من البصوص الخاصة الواردة في تلك الموارد - وقد  
نصص بعضها الكبرى الكلية اشرنا اليها في تلك المسائل  
الى هاتم الجزء التاسع من كتاب فقه الصادق - المشتمل على  
المواقيت والاحرام ونحوه وكفاراته ويتلوه الجزء  
العاشر من الوقوف معرفات الى آخر ما  
يتعلق بكتاب الحج  
والحمد لله اولاً  
وآخره

## فهرس الجزء التاسع من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٩	بيان ما يتحقق به المحاذاة	٣	المواقيت
٣٠	الظن بالمحاذاة	٤	تعدد المواقيت
٣١	لولا يؤد الطريق الى المحاذاة	٥	بيان ميقات اهل العراق
٣٢	من المواقيت ادنى الحل	١٠	مسجد الشجرة ميقات اهل المدينة
٣٥	عدم انعقاد الاحرام قبل الميقات		الصحفة ميقات لاهل المدينة عند
٣٦	صحفة الاحرام قبل الميقات دلت على	١٣	الضرورة
	الاحرام قبل الميقات لادراك العمرة		كيفية احرام الحائض والجنب في
٣٩	رجب	١٨	مسجد الشجرة
٤٢	النجاور من الميقات بلا احرام		الصحفة ميقات لاهل الشام ومصر و
٤٣	لوثق بالاحرام من الميقات	١٩	المغرب
٤٥	حكم من احر الاحرام عامدا	٢٠	يلبس ميقات لاهل اليمن
٤٨	حكم ترك الاحرام جاهلا او ناسيا	٢١	قرون المنازل ميقات لاهل الطائف
٥١	لو ترك الاحرام عن عذر	٢٢	ميقات من منزله اقرب من الميقات
	حكم من نسي الاحرام حتى اكمل	٢٥	تجر يد الصبيان من فح
٥٣	متناسكه		من المواقيت المحاذاة لاحد المواقيت
٥٤	بيان المراد من الاحرام وبيان حقيقته	٢٧	الخمس

الصفحة	العموان	الصفحة	العموان
	من واجبات الاحرام البية	٥٩	فى اعتبار النحرء عن بابه فى صفة
١٠٠	ماهى البية المعصرة فى الاحرام	٦٠	الاحرام
١٠١	اعتبار استدامة البية	٦٢	كيفية لبس الثوبين
١٠٢	حكم من نسي بماذا احرم	٦٣	حكم من لس لقميص بعد الاحرام
١٠٣	حكم من احرم بالحج والعمرة معا	٦٤	استدامة لس الثوبين
١٠٤	حكم من احرم كاحرام فلان	٦٥	جوار لس اكثر من ثوبين للمحرم
	استحباب ان يشترط ان يحل حيث حبس	٦٦	فى اعتبار ان يكون ما يحرم فيه مما
١٠٥	فائدة شرط التحلل	٦٧	يجوز لبسه فى الصلاة
١٠٦	استحباب التلعط بالبية	٦٨	علم جواز الاحرام فى الثوب
	من واجبات الاحرام التلبية	٦٩	الحس
١٠٧	ما يعتقد به احرام القارن	٧٠	الاحرام فى المعصوب ومث كل
١٠٨	وجوب التلبية على القارن بما	٧١	حكم احرام النساء فى الحرير
١٠٩	مقارنة التلبية لبية الاحرام	٧٢	الاحرام فى القاء مع نقد ثوب
١١٠	بيان موضع التلبية	٧٣	الاحرام فى الثياب السود
١١١	استحباب تكرار التلبية	٧٤	استحباب توفير شعر الرأس
١١٢	رفع الصوت بالتلبية	٧٥	فى استحباب تنظيف الجسد
١١٣	صورة التليبات الاربع	٧٦	استحباب الفسل للاحرام
١١٤	حكم من لا يحسن التلبية	٧٧	جواز تقديم الفسل على المعينات فى
١١٥	مبدأ اشتقاق التلبية	٧٨	بعض الصور
١١٦	من واجبات الاحرام لبس الثوبين	٧٩	كناية العمل فى اول النهار ليومه
١١٧	عدم احتصاص وجوب لس الثوبين	٨٠	وفى اول الليل ليلته
١١٨	بالرجل	٨١	استحباب اعدة لفسل لمن نام بعده
١١٩	لس الثوبين ليس شرطا للصحة	٨٢	قبل الاحرام



الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٥٨	في بيان المائتين صيد البر والبحر	١٢٦	بيان حكم غير النوم من الاحداث
	لحق التولد بالبصر والفرج في		استحباب اعدة الاحرام اذا ترك
١٥٩	الحكم	١٢٧	الفسل
	حكم صيد شئ في كونه برياً او		استحباب ايقاع الاحرام عقيب
١٦٠	بحرياً	١٢٩	لصلاة
١٦٢	حرمة اجتماع على المحرم	١٣١	في مشروعية التطوع للاحرام
١٦٥	حرمة التقبل على المحرم	١٣٢	الاحرام بعد صلاة الظهر اولى
١٦٧	حرمة لساء على المحرم لسا	١٣٥	بيان موضع قطع السبب
١٦٨	حكم بطر المحرم الى زوجته	١٣٨	استحباب الاحرام في قطن محض
١٧٠	في اسطر الى الساء في حال الاحرام	١٣٩	تروك الاحرام
١٧٢	عقد المحرم لنفسه ولغيره	١٣٩	الصيد حرام على المحرم
	التزويج في حال الاحرام يوجب	١٤٢	حرمة صيد ابر على المحرم مطبقاً
١٧٤	احرمه الابدنة	١٤٣	لا يختص الحكم بمحل الاكل
١٧٦	الحق المحرم بالمحرم	١٤٦	حكم قتل غير المأكول
١٧٨	اختلاف الزوجين في العقد	١٤٧	حكم الصيد لو ذبحه المحرم
١٨٠	اختلاف الروح في العلم والجهل		حكم من اضطر الى اكل الميتة و
١٨٢	حكم التزويج الساطن حال الاحرام	١٥٢	الصيد
	حكم الشئ في كون لتزويج حال		في جريان جميع احكام الميتة على
١٨٣	الاحرام	١٥٣	الصيد الذي ذبحه المحرم
١٨٣	شهادة المحرم على العقد	١٥٥	حكم ذبح المحل لئصد في الحرم
١٨٦	عدم حرمة اداء لشهادة على عقد النكاح	١٥٦	حرمة فرج الصيد وبصه
١٨٨	حكم الخطبة	١٥٧	الجراد في معنى الصيد البري
		١٥٧	لا يحرم صيد الحر على المحرم

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢١٨	حرمة لس ماشابه المحيط على المحرم	١٨٩	حرمة الاستثناء
٢١٩	لس المنطقة وشذالهميان	١٩٢	حرمة الطيب على المحرم
٢٢١	جواز لس المحيط للنساء		حرمة ابقاء الطيب اذا تطيب قبل
٢٢٢	حرمة لبس القفازين على النساء	١٩٧	الاحرام
٢٢٣	جوار لس العلالقو السراويل للنساء	١٩٨	فى ازالة الطيب بالمباشرة
٢٢٤	حكم الخنثى		دوران الامر بين ازالة الطيب و
٢٢٥	حرمة لبس مايستر ظهر القدم	١٩٩	الطهارة
٢٢٧	حكم لس مايستر بعض طهر القدم	٢٠٠	بيان مايحرم من الطيب على المحرم
٢٢٨	حوار لس مايستر طهر القدم للمرأة		فى بيان اقسام البات الطيب و
٢٢٩	لس الخفين فى حال الاضطراب	٢٠١	احكامها
	حكم شق الخفين و بيان المراد	٢٠٢	حكم الريحان والادهان الطيبة
٢٣٠	من الشق		فى وجوب اجتناب الطيب على مطلق
٢٣١	المسوق حرام على المحرم	٢٠٥	الاستعمال
٢٣٣	بيان المراد من المسوق		عدم حرمة خلوق الكعبة وزعفرانها
	حرمة الجدل على المحرم و بيان	٢٠٦	على المحرم
٢٣٤	المراد منه	٢٠٧	التطيب فى حال الاضطراب
٢٣٥	حرمة قتل هوام الجسد على المحرم		اجتياز المحرم فى موضع باع فيه
٢٣٦	حكم القاء هوام الجسد	٢٠٩	الطيب
٢٣٧	نقل هوام الجسد من مكان الى آخر	٢١١	فى حرمة لبس ثوب منه الطيب
٢٣٨	حرمة ازالة الشعر على المحرم		فى حرمة امساك الالف من الرائحة
	عدم جواز ازالة المحرم شعر شخص	٢١٢	الكريهة
٢٣٩	آخر	٢١٣	الاكتحال بما فيه الطيب
٢٤٠	حكم حك الجسد	٢١٥	حرمة لبس المحيط على الرجال

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
حرمة تغطية الرأس على المحرم	٢٥١	وجوب اعدده لمقطوع من الشعر	٢٧٧
بيان المراد من الرأس	٢٥٢	جواز قطع المحرم ما سبى ملكه	٢٧٨
حكم الستر باليد وبغير المعتاد	٢٥٣	جواز قطع الأذخر وعودى المحالة	
المستثنيات	٢٥٤	وعصى الراعى	٢٨٠
تغطية المحرم وجهه	٢٥٥	جواز ترك المحرم ابه ترضى فى	
حرمة الأرتماس على المحرم	٢٥٧	حبس الحر	٢٨١
حكم ما لوعطى المحرم رأسه ناسيا	٢٥٨	حوار بصرف الانسان فيما استه	٢٨٢
حرمة التظليل على المحرم سائرا	٢٥٩	حرمة الاكحال بالسواد	٢٨٥
التظليل فى حال السرول ووقوف	٢٦٢	حرمة النظر فى المرأة	٢٨٧
اختصاص حرمة التظليل بحال		جواز لس الغاتم للزينة	٢٨٨
الركوب	٢٦٣	لبس المرأة المحلى للزينة	٢٨٩
الاستار عن الشمس بالثوب وبجوه	٢٦٥	فى كراهة الاحتجام	٢٩١
حكم الاستظللال مع عدم وجود		حكك الجسد المفضى الى ادمائه	٢٩٣
الشمس	٢٦٧	السواك المفضى الى الادماء	٢٩٤
يجوز التظليل للسامو والصبيان	٢٦٨	لبس سلاح احتذارا	٢٩٥
التظليل فى حال الضرورة	٢٦٩	حرمة القاب على امرئه	٢٩٧
الاغطرار الى التظليل من اول		حوار تغطية المحرمة وجهها	٢٩٨
الاحرام	٢٧١	استعمال الحاء للرية	٣٠٢
من المحرمات قص الاظفار	٢٧٢	كراهة تلبية لمحرم من يده	٣٠٢
يحرم قطع شجر الحر	٢٧٣	فى كفارات الاحرام	
عدم الفرق فى المحكم بين اليابس		كفارة قتل النعامة	٣٠٥
والرطب	٢٧٥	حكم ما لوعجز عن البدنة	٣٠٩
الانتفاع بالنفس المكسور	٢٧٦	حكم ما لوعجز عن اطعام الستين	٣١٢

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٤٦	حكم تكرار الصيد	٣١٥	لو عمر عن صوم الحنس
	حكم الاضطرار الى اكل الصيد	٣١٦	كفارة فرح العمد
٣٤٨	و لينة	٣١٧	كفارة قتل بقرة الوحش و حماره
٣٤٩	فداء الصيد المملوك لصاحبه	٣١٨	لو عمر عن القرء
٣٥١	فداء الصيد غير المملوك بتصدق به	٣١٩	كفارة قتل لطى والارنب والثعلب
٣٥٢	محل ذبح الفداء و تحرره	٣٢١	كفارة كسر بيض العام
٣٥٦	حد الحرم		كفره كسر بيض نطاة و نقع
٣٥٨	كفارة الاستمتاع بالنساء	٣٢٣	والدجاج
٣٦٠	علم فساد الحج بالجماع	٣٢٦	كفارة قتل الحمامة
٣٦١	وحوب الهرق نس الرجل والمرأة	٣٢٩	كفارة قبل لصبا و امة عدو لربوع
٣٦٣	فى بيان موضوع لاحكام المذكورة	٣٣٠	كفارة القطاة والدراج
٣٦٥	حكم المكروه على الجماع	٣٣١	كفارة قتل الجرادة
٣٦٦	حكم الجماع بعد الموفقين	٣٣٣	فى لحراد انكسر شدة
٣٦٧	حكم لجماع بين الموفقين	٣٣٧	كفارة اكل الصيد
٣٦٨	فى بيان حكم الايدال	٣٣٩	لو اشترك جماعة فى قتل صيد واحد
٣٧٠	حكم الجماع فى اثناء طواف النساء	٣٣٨	لو رمى اثنين صيدا فقتله احدهما
٣٧١	كفارة الاستمنا		لو رمى محرم صيدا فحرجه ثم قتله
٣٧٣	حكم الجماع فى احرام المعرة	٣٣٩	محل
٣٧٦	كفارة النظر	٣٤٠	لو ضرب محرم فى الحرم صيد فقتله
٣٧٩	كفارة المس	٣٣١	حكم من احرم ومعه صيد مملوك له
٣٨١	كفارة التغليل	٣٤٣	كفارة صيد المحرم فى الحرم
٣٨٢	كفارة عقد المحرم	٣٤٤	حكم الصيد سهوا او جهلا

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٠٠	كفارة تغطية الرأس	٣٨٣	كفارة استعمال الطيب
٢٠٢	كفارة الحدال	٣٨٥	كفارة قص الاظفار
٢٠٥	كفارة لمسوق	٣٩٠	كفارة لبس المخيط
٢٠٦	كفارة قطع الشجرة	٣٩٢	كفارة رقة الشعر
٢٠٨	حكم تكرار ما يوجب الكفارة	٣٩٥	كفارة تنف الاظفار
٢١١	حكم تكرار الوطء	٣٩٧	كفارة سقوط الشعر بالمس
٢١٢	حكم الحامل والناسي	٣٩٨	كفارة التطليل



## جدول الخطاء والصواب

ص	س	الخطاء	الصواب
١٥	١٦	الافصيلة	الافصبة
٣٠	٢٠	لخبر	خبر
٤٩	٢٢	حديث ٢	حديث ١٢
١٢٠	٢٠	خدا	اتخذ
١٢٢	١٢	الضر	النصر
١٢٩	١٥	لمحقين	المحققين
١٥٧	٥	قلته	قطه
١٦٠	٩	مقيدا	مقيدة
١٧٧	٨	الالمة	الالدية
١٧٩	١	لشك	الشك
٢٠٦	١١	تيطب	تطيب
٢١٧	٨	يمصر	يصر
٢٢٦	العنوان	الفود والحكم	الفردو الحلم
٢٢٦	٢	الحكم	الحكم
٢٥٢	١٥	ماالم رأسه يعتمد	رأسه ماالم يعتمد
٢٥٥	٨	العصاوتين	العصامينين
٢٩٦	٢٢	يفيه	يعيه
٣٠٢	٧	يقا	يقال
٣٥٠	٢١	انصوص	نصوص
٣٥١	١٦	البناء	الباء
٣٧٣	١٧	لعمل	لعل
٣٧٦	١٤	لمناء	ماء
٣٧٧	١٥	به	بها









DEWCH

FEB 29 1988

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882524